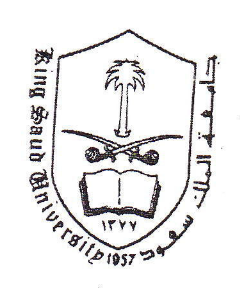


دراسات لغوية

أبو أوس إبراهيم الشمسان



من إصدارات كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية و آدابها ١٠



ح جامعة الملك سعود، كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها، ١٤٣٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

الشمسان، إبراهيم بن سليمان

دراسات لغوية./ إبراهيم بن سليمان الشمسان.– الرياض، ١٤٣٣هـ .

... ص؛ ... سم

ردمك: ٨-٢١-٠-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

١– الشعر العربي

أ–العنوان

ديوي ٤١٠ ١٤٣٣/٤٧٠٦

رقم الإيداع: ١٤٣٣/٤٧٠٦

ردمك: ٨-٢١-٠-٥٠٧-٦٠٣-٩٧٨

جامعة الملك سعود

كرسي الدكتور عبدالعزيز المانع لدراسات اللغة العربية وآدابها

هاتف: ٤٦٧٣٣١٦ فاكس ٤٦٩٦٤٢٠

ص.ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١

الموقع: http://almanichair.ksu.edu.sa

البريد الإلكتروني: almanichair@ksu.edu.sa

الطبعة الأولى ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م

جميع الكتب المنشورة عن طريق الكرسي محكّمة


بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء إلى

داود عبده

دائمًا نذكر اسمك أيها اللغوي الكبير أستاذنا داود عبده
اقتربنا منك فعرفنا فيك الخلق النبيل والعلم والجدّ والجلد
وتعلمنا من بحوثك وكتاباتك ما لم نجده في غيرها من كتب
دمت أستاذًا قديرًا، وليدم حبُّك حيًّا خالصًا عند الجميع

تصدير

منذ بدء العمل في هذا الكرسي البحثي المعنيّ بدراسات اللغة العربية وآدابها استقرت هيئته العلمية على أن يكون من محاور فاعلياته نشر الدراسات والبحوث العلمية ذات الجودة المعرفية الرفيعة.

ومن ثم فإن المأمول من نشر الكرسيّ لسلسلة متتابعة من هذه الدراسات أن يكون كلٌّ منها محققاً إضافة معرفية ملموسة في مسار خدمة اللغة العربية التي هي مكوّن رئيس في تشكيل الهوية الثقافية للأمة، وفي مجال تعميق الوعي بالأدب العربي الذي هو حامل رئيس لآفاق الطاقة الوجدانية وأبعاد رؤية العالم لدى هذه الأمة نفسها.

وبالنظر إلى اتساع الفضاءين -الحضاري والعلمي- اللذين تتحرك فيهما اللغة العربية، واللذين يجسدهما تنوع اتجاهات الآداب العربية والدراسات النقدية والبلاغية والأسلوبية التي قامت حولها، وبالنظر إلى امتدادات مجالات هذين الفضاءين في الأزمنة التاريخية المتعاقبة، والبيئات الحضارية المتنوعة، أقول: بالنظر إلى كل ذلك فإننا نريد أن تكون هذه السلسلة من الدراسات محاولات جادة لتحقيق أكبر قدر ممكن من تجسيد هذه الأبعاد.

كذلك فإن من التوجهات المهمة التي عنيت الهيئة العلمية للكرسي بأن ينهض تجسيدها في سلسلة هذه الإصدارات التوجهَ إلى نشر جملة من المخطوطات العربية المهمة وفق أصول التحقيق العلمي ومعاييره.

وعلى ضوء ذلك كله فإننا نأمل ونسعى لأن يكون هذا الإصدار، وما سيتبعه -بإذن الله- من إصدارات، مما يعزز من المكانة العلمية لجامعة الملك سعود وهي تبادر إلى تحقيق إنجاز مرموق في تجسيد معايير الجودة الجامعية.

وفي المحصلة فإننا نتطلع إلى أن يكون كل عمل يقوم به الكرسي إسهاماً في القيام بأعباء المسؤولية تجاه اللغة العربية العريقة المتجددة، وتجاه الآداب العربية المتنوعة المبدعة، وتجاه أعمال مرموقة يكتنز بها تراث المخطوطات العربية وما تزال تستشرف أن ترى نور التحقيق والنشر.

وفق الله جميع العاملين على هذه اللغة وعلى آدابها وعلى تراثنا الأصيل بكل مجالاته.

المشرف على الكرسي

أ.د. عبد العزيز المانع

المحتويات

مُقدّمة

كان من آثار اشتغالي بتعليم النحو والصرف لطلاب الجامعة والدراسات العليا أن وقفت على بعض قضايا لغوية ذات جانب صوتي صرفي وآخر نحوي، وتبين لي أن هذه القضايا تحتاج إلى معاودة الدرس أو تعميقه أو معالجته برؤية جديدة، ومنها ما كان بحاجة إلى فضل تحرير، ومن أجل ذلك رأيت أن أخرجها في هذا الكتاب الذي يضم ستة فصول يدرس كل فصل قضية من تلك القضايا اللغوية.

أولى القضايا (الإشمام) الذي لا يخلو من حيث هو مصطلح من بعض الغموض لتعدد مفهوماته، ووظائفه. فهناك إشمام الوقف، وهو مصطلح يستعمل إلى جوار مصطلحات أخرى في الوقف وهي(الرَّوم) و(التضعيف). وقد يسمى ما هو إشمام رومًا، وما هو روم إشمامًا عند الكوفيين. وهناك إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف، وأحاول في هذا الفصل بيان جوانب هذا المصطلح وإيضاح الظاهرة.

وأما القضية الثانية فهي الإدغام، الظاهرة الصوتية المهمة في العربية في كل مستوياتها الفصيح منها والعامي. وقد وجدت عناية من اللغويين والمهتمين بقراءة القرآن من القراء وعلماء التجويد. وهي جهود تحتاج إلى

شيء من التنظيم والبيان ؛ لأنها قد تكون مفرقة في كتبهم ، وقد تأتي مجملة في بعض منها. وأحاول في هذا البحث أن أعطي صورة وافية عن هذه الظاهرة مستعينًا بالجهود السابقة مع الاستفادة- ما أمكن- من جهود علماء اللغة المحدثين. والإدغام ظاهرة صوتية تهدف إلى تجنب ما يحدثه تجاور صوتين متماثلين من عبء عند إخراجهما ، والسعي إلى مزيد من التخفف من أعباء النطق بالتخلص من المقاطع الصوتية المتماثلة ؛ وذلك بالتخلص من حركة أولهما بحذفها أو بتقديمها ، فيتوالى صوتان مثلان ، يكون أحدهما قفلاً لمقطع ، ويكون الثاني مفتاحًا لمقطع تالٍ ، ويخرج المثلان بلقاء واحد لأجهزة النطق. وسأقف عند أنواع الإدغام حسب الاعتبارات المختلفة ، فمنها الإدغام التقدمي ، والإدغام التأخري ، ومنها الإدغام التبادلي ، والإدغام الغالي. ومنها الإدغام الكبير ، والإدغام الصغير ، كما أقف على أحكامه وجوبًا وجوازًا وامتناعًا.

وأما القضية الثالثة فبناء الفعل للمفعول (للمجهول) وهو من أكثر الظواهر اللغوية في العربية اطرادًا. وقد يعود ذلك إلى أنه بناء جديد يُحوّل إليه ما يمكن أن يحول من أبنية الأفعال. وسأقف في هذا الفصل على ما يحدث نتيجة لهذا التحويل من تغيرات صوتية صرفية تنال الأفعال. وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل ، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال ، وتجرد وزيادة ، ومضي ومضارعة.

وسوف أحاول رصد هذه التغيرات الصوتية الصرفية حسب وصف القدماء لها وتعليلاتهم. وأذكر أيضًا ما يمكن أن يكون تفسيرًا صوتيًا لها على طريقة دارسي الأصوات المحدثين.

وأما القضية الرابعة فتعالج لفظ (آية) ؛ إذ صاحب هذه الكلمة من الغموض في المبنى ما يعانده - فيما يتهيّأ للإنسان لأول وهلة- وضوح في المعنى ؛ فالآية في أقرب بوادر معانيها (العلامة)، ولكن (الآية) وهي ترد في السياقات المختلفة تُظهر أن المعنى أيضًا متعدد ؛ وقد نالت من عناية الصرفيين واللغويين ما نجده مفرقًا في بطون كتب مختلفة، وهي عناية تكشف عن تعدد في الأقوال والمذاهب التفسيرية بلغت حدًّا يكاد يستقصي الاحتمالات الرياضية في تقليب المسألة على جوانبها المختلفة، ويهمّنا في هذا البحث أن نقف على تلك الجوانب التفسيرية التي تمثل حيوية في التفكير اللغوي العربي ؛ فإنه ليروعك حين تستعرض أقوال الصرفيين واللغويين عن (آية) تعدد جوانب التفسير التصريفيّ لها.

وأما القضية الخامسة فهو معالجة لاسم يبعث منعه من الصرف الدهشة ويدعو إلى التأمل ؛ إذ مُنعت كلمة "أشياء" من الصرف في القرآن الكريم في موضع واحد، فاختلف علماء العربية القدماء والمحدثون في تفسير ذلك. ذهب القدماء مذهبًا صرفيًا فرأى الخليل والأخفش والفراء على اختلاف بينهم في التفاصيل أنها انتهت بلاحقة تأنيث(ألف ممدودة) فمنعت من الصرف. وذهب الكسائي إلى أنها منعت الصرف توهما لشبهها الشكلي بما ينتهي بتلك اللاحقة المانعة من الصرف. أما المحدثون فمنهم وصفيّون يقبلونها

كما وردت في سياقها دون تعليل. ومنهم من فسر ذلك تفسيرًا صوتيًّا بأنها منعت من الصرف كراهة توالي المقاطع المتماثلة؛ ولذلك دعا بعضهم إلى صرفها متى تخلفت دواعي المنع، ومنعها هي وأمثالها متى تحققت دواعي المنع. أرصد في هذا الفصل كل تلك الآراء موردًا ما عليها من مآخذ في سبيل الوصل إلى نتيجة في حكم صرفها.

وأما القضية السادسة فهي قضية التذكير والتأنيث وهي من أهم القضايا الصرفية المؤثرة في المهارات النحوية، كصرف الاسم ومنعه من الصرف، وكالمطابقة بين المبتدأ والخبر، وكسلامة إسناد الفعل إلى فاعله، وكصحة الضمائر الرابطة أجزاء الكلام، ومن هنا يكشف الخلل في استعمال المذكر والمؤنث مدى تمكن المستعمل من اللغة بل انتمائه إلى المجتمع اللغوي والبيئة الاجتماعية لهذه اللغة، ويظهر هذا في كلام الناطقين بغير العربية؛ إذ ربما تدخل توزيع المذكر والمؤنث في لغاتهم في استعمالهم العربية. وسأقف على منشأ التقسيم إلى مذكر ومؤنث محررًا الفرق بين ذكر ومذكر، وبين أنثى ومؤنث، وأذكر ما يتعلق بهذه الظاهر من أحكام صرفية ونحوية.

أرجو أن يجد القارئ والدارس ما يفيد في جملة الدراسات التي اجتهدت في جمع مادتها ومعالجتها فإن أصبت فذلك حسبي، وإن أخطأت فهذا من طبع البشر.

حرر في ١٧ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ

وكتبه

أبو أوس إبراهيم الشمسان

الفصل الأول

الإشمام الظاهرة ومفهوم المصطلح

يحس المتصل بالتراث اللغوي تداخلاً وغموضًا في مصطلح الإشمام، وقد يختلط بمصطلح آخر هو (الروم)، ولعل هذا راجع إلى تعدد مفهوماته ووظائفه. وسوف أحاول في هذه الصفحات الاقتراب من هذه الظاهرة في بحث نظري يحاول الخلوص من جملة ما قاله علماء اللغة إلى فهم يقربه من الذهن، وليس من الميسور التعرف على هذه الظاهرة اللغوية تعرفًا علميًّا دقيقًا؛ لأنها في بعض جوانبها ظاهرة صوتية لم تعد تسمع اليوم على نحو طبيعي في عربيتنا.

١- الإشمام في اللغة:

جاء في كتاب (العين) للخليل ما يمكن أن نعده الأصل اللغوي الذي نشأ عنه مصطلح (الإشمام) بشكل عام وإن حدث بعد ذلك أن تعدد مفهوم (الإشمام)؛ للاتساع في هذا الأصل اللغوي.

قال الخليل: "الشم من قولك: شممت الشيء أشمّه، ومنه التشمّم كما تشمّم البهيمة إذا التمست رعيًا. والمُشامّة: المفاعلة من الشمّ، في قولك شاممت العدوّ يعني الدنوّ من العدوّ حتى يروك وتراهم، والشمم: الدنوّ، اسم منه.تقول: شاممناهم وناوشناهم"[1]، ومنه: "أشممت فلانًا الطيب.

---

(١) الخليل، العين، ٦: ٢٢٣-٢٢٤.

وتقول للوالي أشممني يدك، وهو أحسن من قولك: ناولني يدك أقبلها"[1].

ويخلص ابن فارس إلى المعنى اللغوي العام في قوله: "الشين والميم أصل واحد يدل على المقاربة والمداناة"[2].

٢- الإشمام في الاصطلاح:

وهذا المعنى العام هو الذي انتقل عنه المصطلح في وقت متقدم فهذا الخليل نفسه يعرض لشرح (الإشمام) في العين- إن لم يكن من زيادة اللاحقين - قال الخليل: "والإشمام: أن تشم الحرف الساكن حرفًا[3]، كقولك في الضمة: هذا العمل، وتسكت، فتجد في فيك إشمامًا للاّم لم يبلغ أن يكون واوًا، ولا تحريكًا يعتدّ به، ولكن شمة من ضمة خفيفة، ويجوز ذلك في الكسر والفتح أيضًا"[4].

والذي يمكن فهمه من هذا النص أن الإشمام حركة ضعيفة، وهي ما يطلق عليها النحويون مصطلح (الروم) سوى بعض الكوفيين[5]. ولعل هذا الفهم سببٌ من أسباب تداخل مصطلحي (الروم) و(الإشمام) عند النحويين.

---

(١) الخليل، العين، ٦: ٢٤٤.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٣: ١٧٥.

(٣) هكذا في النص المطبوع ولعله خطأ مطبعي صحته: حركة.

(٤) الخليل،العين، ٦: ٢٢٤.

(٥) المرادي، توضيح المقاصد، ٥: ١٤٧٧.

فهذا ابن يعيش ينطلق في تعريفه (الإشمام) من إشمام الطيب، قال: "واشتقاق الإشمام من الشمّ كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيّأت العضو للنطق به"[1].

وواضح أن الاختلاف بين التعريفين يتعدى الأصل اللغوي إلى المفهوم الاصطلاحي، فابن يعيش يتحدث عن الإشمام المقابل للرَّوم في ظاهرة الوقف.

٣- الإشمام في الوقف:

يتحدث سيبويه في باب الوقف عن الوقف على الكلمات المنتهية بحركة الضم للإعراب أو البناء فيبين أنه يوقف عليها على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الإشمام

وهو ضم الشفتين إشارة إلى أن الحركة المحذوفة للوقف هي الضمة، قال سيبويه: "وإنما كان ذا في الرفع؛ لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضمّ شفتيك؛ لأن ضمّك شفتيك كتحريكك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن. ألا ترى أنك لو قلت هذا معن فأشممت كانت عند الأعمى بمنْزلتها إذا لم تشممه"[2].

ويعني سيبويه أن الواو، أو الضمة تمتازان بأن من ملامح نطقهما ضم الشفتين؛ ولذلك فإنه يمكن الاستفادة من هذا الملمح للإشارة والدلالة على

---

(١) ابن يعيش،شرح المفصل،٦: ٦٧.

(٢) سيبويه،الكتاب، ٤: ١٧١.

الضمة المحذوفة صوتيًا بضم الشفتين. وكأن الناطق بهذا لم يأت بالضمة ولكنه جاء بشيء من رائحة الضمة، وهذا من المجاز، لكنه يتخذ طريقه بعد ذلك إلى الاصطلاح. ومثال ذلك: "هذا خالدْ، وهذا فَرَجْ، وهو يجعلْ"[1].

الوجه الثاني: السكون

وذلك أن تقف على الكلمة بحذف الحركة، كما تقف عند المعرب إذا جزمته، أو المبني على السكون، ولا تضم له الشفتان[2]. ومثل له سيبويه في قوله: "وأما الذي أُجري مُجرى الإسكان والجزم فقولك: مخلدْ، وخالدْ، وهو يجعلْ"[3].

الوجه الثالث: الرَّوم

وذلك "بأن تروم التحريك"، أي تريده[4]، جاء في الصحاح: "رمت الشيء أرومه رومًا، إذا طلبته. وروم الحركة الذي ذكره سيبويه، هي حركة مختلسة مختفاة لضرب من التخفيف"[5]. قال ابن يعيش: "وأما الروم فصوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسًا وذلك مما يدركه

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٩. وليس هناك رمز في الرسم المألوف، ولكن اصطلح لتمثيل ذلك على وضع نقطة فوق الحرف الموقوف عليه بالإشمام.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٩.ويدل عليه بوضع خاء صغيرة فوق الحرف.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٦٨.

(٥) الجوهري، الصحاح، ٥: ١٩٣٨.

الأعمى والبصير؛ لأن فيه صوتًا يكاد الحرف يكون به متحركًا"[١]، ومثاله: "هذا عمرَ، وهذا أحمدَ؛ كأنه يريد رفع لسانه"[٢].

الوجه الرابع: التضعيف

وهو تشديد الحرف بأن يؤتى قبله بحرف مثله، وهذا يدل على أنه متحرك ومثل له سيبويه في قوله: "وأمّا التضعيف فقولك: هذا خالدّ، وهو يجعلّ، وهذا فرجّ"[٣].

ويعلّل سيبويه هذه الطرق بأن الذين يقفون بالسكان سوّوا بين ما سكونه مؤقت وما سكنوه دائم. أما الذين أشموا فإنهم أرادوا الفرق بين السكون الدائم والمؤقت فأشموا إشارة إلى أن أصله التحريك، وأما الذين راموا الحركة فهم يؤكدون باختلاسهم الحركة أن الحرف الذي وقفوا عنده متحرك. وأما الذين يشددون الحرف فهم بالغوا في توكيد كونه متحركًا في الأصل، فهم أتوا بحرف لا يكون بعده إلا حرفٌ متحرك؛ لأنه لا يلتقي ساكنان[٤].

---

(١) ابن يعيش،شرح المفصل،٩ :٦٧.

(٢) سيبويه،الكتاب،٤ :١٦٩.ويدل عليه بخط أمام الحرف.

(٣) سيبويه،الكتاب،٤ :١٦٩.ويدل عليه بشين فوق الحرف.

(٤) سيبويه،الكتاب، ٤ :١٦٨. ولأحوال الوقف علامات كتابية، قال سيبويه: "ولهذا علامات. فللإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خطّ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين" (الكتاب،٤ :١٦٩). وفسر السيرافي ذلك بقوله: "أما جعله الخاء لما أجري مجرى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك خفيف؛ فدل به على السكون؛ لأنه تخفيف. وأما جعله للتضعيف الشين فلأن الشين أول حرف في شديد؛ فدل به عليه؛ لأن

والخلاصة، أن هنالك فرقًا بين الإشمام والروم، فالإشمام ضم الشفتين من غير صوت، أمّا الروم فهو اختلاس الحركة. قال القيسي: "لأن الروم يسمع ويرى... فالروم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعها الأعمى، والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسه"[1]. ولذلك اقتصر الإشمام على الضم وتعدى الروم ذلك إلى كل الحركات[2].

٤- الإشمام حركة مسموعة؟

يلفت أبو حيان الانتباه إلى قضية مهمة وهي أن سيبويه على الرغم من وضوح تفرقته بين الروم والإشمام، وتبين أن الأخير مظهر حركي ليس للصوت فيه نصيب، لا يسلم من تداخل مفهوم المصطلحين، وذلك حين يستعمل (الإشمام) على نحو يوحي بأنه ظاهرة صوتية. قال أبو حيان: "وقال سيبويه في باب من أبواب الجزاء: وسمعنا من العرب من يشم الضم وظاهر هذا الكلام أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال الداني"[3].

والقول الذي يشير إليه أبو حيان هو قول سيبويه "ومما جاء أيضًا منجزمًا بالاستفهام ... وقال الراجز:

الحرف مشدد. وأما النقطة للإشمام فلأن الإشمام أضعف من الروم. فجعل للإشمام نقطة،وللروم خطا؛لأن النقطة أنقص من الخط".(السابق،الصفحة نفسها ،ح١).

(١) القيسي،الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١ :١٢٢.

(٢) سيبويه،الكتاب،٤ :١٧١.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣: ١٣٤١.

مَتَى أَنَامُ لا يُؤَرِّقْني الكَـرِي

لَيْلاً وَلا أَسْمَعُ أَجْرَاسَ المطِي

كأنه قال: إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يؤرقني الكري، كأنه لم يعد نومه في هذه الحال نومًا. وقد سمعنا من العرب من يشمه الرفع، كأنه يقول: متى أنام غير مؤرق"[١].

وواضح من استخدام سيبويه للإشمام هنا أنه يقصد به الحركة، وليس مجرد إشارة بلا حركة، وهذا الموضع ليس موضع وقف، بل هو انتقال من حالة إعرابية إلى أخرى، أي من الجزم إلى الرفع، وتغيرٌ للمعنى تغيرًا ذكره سيبويه في عبارته؛ فبعد أن كان الفعل مجزومًا؛ لأنه جواب استفهام، صار مرفوعًا وصارت جملته في محل نصب حال.

ومعنى ذلك أننا أمام مفهومين للإشمام: أحدهما كونه إشارة دالة على الضمة من دون صوت، وذلك في الوقف، حيث لا يستتبع هذا تغيرًا في المعنى، والثاني أنه حركة مختلسة كحركة الروم، وذلك في غير الوقف، أي في الموصول، وهو تحريك ساكن بعض التحريك.

---

(١) سيبويه، الكتاب،٣ :٩٥.ونجد لقول سيبويه صداه عند الجوهري الذي يذكر أن الحركة المشمة الحرف "لا يعتدّ بها حركة لضعفها. والحرف الذي فيه إشمام ساكن أو كالساكن"، واستشهد ببيت سيبويه، ونقل عنه أنك لو اعتددت بحركة الإشمام لانكسر البيت. (الصحاح،٥ :١٩٦٢).

٥- إشمام الإدغام:

يقتضي الإدغام سكون الحرف الأول وتحريك مماثله الذي يليه، لذا قد يحتاج الأمر إلى التخلص من حركة الأول، وقد يشار إلى هذه الحركة. قال ابن الجزري: "اعلم أنه ورد النص عن أبي عمرو من رواية أصحاب اليزيديّ عنه وعن شجاع أنه كان إذا أدغم الحرف الأول في مثله أو مقاربه، وسواء سكن ما قبل الأول أو تحرك إذا كان مرفوعًا أو مجرورًا، أشار إلى حركته"[١].

وذكر ابن الجزري، بعد ذلك، اختلاف العلماء في تفسير هذه الإشارة، قال: "واختلف أئمتنا في المراد بهذه الإشارة، فحمله ابن مجاهد على الروم فقال: كان أبوعمرو يشم الحرف الأول المدغم إعرابه في الرفع والخفض ولا يشم في النصب وهذا صريح في جعله إيّاه رومًا[٢] وتسمية الروم إشمامًا كما هو مذهب الكوفيين. وحمله أبو الفرج الشنبوذي على أنه

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،١ :٢٩٦.

(٢) لأن الإشمام الذي هو ضم الشفتين بلا صوت لا يمكن إلا للضمة؛فضم الشفتين صفة من صفاتها تمتاز بها، فلما ذكر أن هذا الإشمام في المخفوض أيضا استنتج منه ابن الجزري أنه استعمل المصطلح بمعنى الروم،وهذه طريقة الكوفيين. ولكن قد يكون الاستعمال على طريقة البصريين أيضًا،أي حركة بلا صوت في المخفوض أيضًا قال ابن يعيش: "وذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور قالوا:لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما".انظر، شرح المفصل،٩ :٦٧، وانظر:ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي، ١: ٢٦٦.

الإشمام فقال: الإشارة إلى الرفع في المدغم مرئية لا مسموعة وإلى الخفض مضمرة في النفس غير مرئية ولا مسموعة. وهذا صريح في جعله إيّاه إشمامًا على مذهب البصريين. وحمله الجمهور على الروم والإشمام جميعًا، فقال أبو عمرو الداني: والإشارة عندنا تكون رومًا وإشمامًا. والروم آكد في البيان عن كيفية الحركة؛ لأنه يقرع السمع. ويمتنع في المخفوض لبعد العضو من مخرج الخفض فإن كان الحرف الأول منصوبًا لم يشر إلى حركته لخفته"[1].

ويمكن أن نفهم من هذا النص الآتي:

١) أن إضعاف الحركة في أول المدغمين يسمى رومًا؛ لأن الحركة مسموعة.

٢) أن إذهاب الحركة في أول المدغمين وضم الشفتين بلا صوت يسمى إشمامًا.

ومعنى هذا أن الروم والإشمام في هذه الظاهرة استخدما بمفهومهما في الوقف.

ويبين ابن أبي الربيع أن الإشمام فيه بيان للأصل قبل الإدغام، وهو بيان لا يصاحبه صوت فهو كالإشمام في الوقف. قال: "وأما الإشمام في قوله سبحانه: ﴿مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[١١- يوسف] فإن القراء كلهم أشموا الضمة؛ لأن الأصل: تأمُننا برفع النون الأولى، ثم لما أرادوا الإدغام سكنوا النون الثانية[2]، فذهبت حركتها، فأشمت النون الساكنة،

---

(١) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١: ٢٩٦.

(٢) هكذا في النص المطبوع ولعل صحته: الأولى؛لأن هذا ما يقتضيه الإدغام.

وتضم عند النطق بالنون الساكنة شفتيك، وأما عند النطق بالنون الثانية ففتح خالص"(١).

ولكن هذا الذي نجده عند ابن أبي الربيع مخالف لما نجده عند الأخفش قبله؛ وذلك أن الإشمام في هذا الموضع هو حركة خفيفة، أي روم للحركة وإن سماه إشمامًا، قال الأخفش: "وقال: ﴿أَتُحَاجُّونَّا﴾[١٣٩- البقرة] مثقلة؛ لأنها حرفان مثلان، فأدغم أحدهما في الآخر، واحتمال الساكن قبلهما إذا كان من حروف اللين، وحروف اللين: الياء والواو والألف، إذا كن سواكن. وقال بعضهم: (أَتُحَاجُّونَنَا)، فلم يدغم، ولكن أخفى، فجعل حركة الأولى خفيفة، وهي متحركة في الوزن، وهي في لغة الذين يقولون: هذه مائة درهم، يشمون شيئًا من الرفع ولا يبينون، وذلك الإخفاء، وقد قرئ هذا الحرف على ذلك: ﴿مَا لَكَ لا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾[١١- يوسف]، بين الإدغام وبين الإظهار. ومثل ذلك: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾[١٣- يوسف]، وأشباه هذا كثير، وإدغامه أحسن حتى يسكن الأول"(٢).

وقد يكون ما يذكره ابن أبي الربيع شيئًا مختلفًا عن الذي ورد عند الأخفش؛ فالظاهرة التي يذكرها الأخفش هي روم الحركة، أما عند الآخر فهي إشمام الحركة. والاختلاف هو في كون الأولى منطوقة وإن نطقًا خفيفًا والثانية غير منطوقة. وأن الأولى إخفاء للنون والثانية إدغام لها.

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، ٢ :٩٥٨.

(٢) الأخفش،معاني القرآن،١ :١٥٠.

بقي أن نقول إن الإشمام يكتسب مفهومين مختلفين عندهما كما تبين من استخدامه في عبارتيهما ، فالإشمام عند الأخفش ظاهرة مسموعة. بخلاف ذلك عند ابن أبي الربيع فهو ظاهرة غير مسموعة. والسبب هو عدم استقرار دلالة المصطلحات ؛ فالأخفش وسيبويه قد يطلقان على الحركة المختلسة في غير الوقف مصطلح الكوفيين وهو(الإشمام). أما ابن أبي الربيع فهو يدل بالإشمام على ظاهرة غير صوتية في الوقف والإدغام أيضًا ، وهذا مصطلح البصريين.

والمتأمل في هذه النصوص يتملكه العجب ، وهو أن هذه الظاهرة إنما هي ظاهرة متعلقة بالقراءة التي عمادها التلقي والمشافهة ، فكيف يختلف العلماء في أمر هذا شأنه ، فيذهب إلى أنها ظاهرة صوتية هي الروم ، أو أنها إشمام كإشمام الوقف بلا صوت ، أو أنها محتملة للظاهرتين. وواضح أن الزعم بأنها ظاهرة صوتية قد لا يؤيده النظام اللغوي ، وقد بيّن هذا ابن الجزري في نصه. بل لعلي أستطيع القول إن من الصعوبة على القارئ قراءة طبيعية أن يجمع بين إدارة شفتيه بلا صوت والإدغام ، إلا أن يقف على الصوت الأول مهلة يدير فيها شفتيه ثم يخرج الصوت الثاني ، فلا يخرج الصوتان خروج المدغمين في صوت مشدد يخرج دفعة واحدة ، ولكنهما يخرجان خروج صوتين ليس بينهما حركة فاصلة. وعلى صعوبة هذا الإجراء الذي ذكرته فإنّه يمكن المتدرب الحاذق أن يجمع بين تدوير شفتيه والإدغام من غير توقف.

٦- الإشمام في المبني للمفعول:

واستخدم سيبويه (الإشمام) في موضع آخر ليدل على غير إشمام الوقف، ولكنّ صفته غير واضحة كل الوضوح، قال: "وبعض العرب يقول: خُيِف وبُيِع وقُيِل، فيشم إرادة أن يبين أنها فُعِل"[١].

وعلى قول العرب هذا جاءت بعض القراءات القرآنية من ذلك: "قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾[١١- البقرة] قرأ علي بن حمزة الكسائي: ﴿وَقِيلَ﴾ و﴿وَغِيضَ﴾ [هود- ٤٤] و﴿سِيءَ﴾ [هود- ٧٧ والعنكبوت- ٣٣]، و(سِيئَتْ)[الملك- ٢٧] و[الفجر- ٢٣] يضم أول ذلك كله. وكان نافع يضم من ذلك حرفين: (سِيء)و(سِيئت)ويكسر ما بقي. وكان ابن عامر يضم أول: (سِيق)، و(سِيء) و(سِيئت) و(حِيل) ويكسر (غِيض) و(جِاىء)، و(قِيل) في كل القرآن.

هذه رواية ابن ذكوان بكسر القاف والغين والجيم. وقال الحلواني، عن هشام بن عمار بإسناده عنه في كلهن مثل الكسائي.

وكان ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة يكسرون أوائل هذه الحروف كلها. وروى عبيد بن عقيل عن ابن كثير: (سِيء) و(سِيئت) بالضم مثل نافع"[٢].

ولكن ما طبيعة هذا الإشمام؟

---

(١) سيبويه،الكتاب،٤ :٣٤٢.

(٢) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ١٤١-١٤٢.

٧- اضطراب مفهوم إشمام المبني للمفعول:

ولسنا ندري أهذا الإشمام أو الضم- على نحو ما عبر عنه عند ابن مجاهد- ظاهرة صوتية أم هو مثل إشمام الوقف. ومما يزيد الأمر غموضًا أن هناك من يفهم من كلامه أنه ظاهرة غير صوتية، من هؤلاء ابن أبي زرعة عند بيانه حجج القراءات، قال: "قرأ الكسائي: ﴿وإذا قُيل لهم﴾ بالإشمام..... وقرأ الباقون جميع ذلك بالكسر، وحجتهم في ذلك أن الأصل في ذلك (قُوِل)، و(سُوِئ)، و(غُيِض)، و(جُيِئ)، فاستثقلت الضمة على فاء الفعل وبعدها واو مكسورة وياء مكسورة، فنقلت الكسرة منهما إلى فاء الفعل وقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فقيل في ذلك: (قِيل وحِيل) وأخواتها. وحجة الكسائي في ذلك أنه لما كان الأصل في كل ذلك (فُعِل) بضم الفاء التي يدل ضمها على ترك تسمية الفاعل، أشار في أوائلهن إلى الضم لتبقى بذلك دلالة على معنى ما لم يسم فاعله وأن القاف كانت مضمومة"(١).

وإن يكن ابن أبي زرعة غير صريح في تسويته بين إشمامي الوقف والمبني للمفعول فإن هناك من صرّح بهذه التسوية، قال الرضي: "وقال بعضهم الإشمام هنا كالإشمام حالة الوقف أعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرًا خالصًا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين"(٢).

---

(١) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٨٩-٩٠.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣١.

ومثل ذلك ما يذكره ابن أبي الربيع في قوله: "ومنهم من قال بعد النطق بفاء الكلمة: تضم شفيتك، وتجري مجرى إشمام الوقف"[1].

بل إن من المقرئين من فعل ذلك، قال أبو حيان: "وكان أبو عمرو بن الطفيل المقرئ الموجود يضم الحرف الموصول من غير أن يسمع إشمامه"[2].

وبلغ الاضطراب مبلغه في توقيت ضم الشفتين فقد مر في القول الذي جاء به ابن أبي الربيع أن الضم يكون بعد نطق فاء الفعل، وهو يورد قولاً آخر يرى الضم قبل نطق الفاء، قال: "ومن الناس من ذهب إلى أنك في (قيل) وما أشبهها تضم شفتيك قبل النطق بفاء الكلمة، ثم تنطق بفاء الكلمة بكسرة خالصة، ولا يدركه إلا من يبصرك"[3].

وواضح من هذه الأقوال التي تسوّي بين إشمامي الوقف والمبني للمفعول أنها تسعى إلى اطّراد المصطلح.

وفي مقابل الذاهبين إلى التسوية بين الإشمام في الوقف والإشمام في بناء الفعل للمفعول نجد الذين يذهبون إلى أن الإشمام ظاهرة صوتية مسموعة. ويذكّرنا هذا الخلاف بخلافهم الذي ذكره ابن الجزري في تفسير الإشارة إلى حركة المدغم. من هؤلاء ما أورد الرضي قال: "وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضًا غير مشهور"[4].

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢ :٩٥٩.

(٢) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤١.

(٣) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢ :٩٥٩.

(٤) الرضي، شرح الكافية، ٢ :٢٧٠-٢٧١.

ولما كانت هذه حركة مسموعة فإن هناك من يطلق عليها مصطلح (الروم) كالأخفش، فالإشمام عنده هو الروم ويكاد يستخدم اللفظين لدلالة واحدة، وهو ظاهرة صوتية، ويتبين هذا في قوله: "ومنهم من يروم الضم في (قيل) مثل رومهم الكسر في (رُدَّ) لغة لبعض العرب أن يقولوا: (رِدَّ)، فيكسرون الراء ويجعلون عليها حركة الدال التي في موضع العين، وبعضهم لا يكسر الراء، ولكنه يشمّها الكسر، كما يروم في (قيل) الضم. وقال الفرزدق:

وما حِلَّ من جهل حُبا حلمائنا ولا قائل المعروف فينا يُعنّف

سمعناه ممن ينشده من العرب هكذا"[1].

ومثل الأخفش الزجاج أيضًا يطلق على هذه الظاهرة مصطلح الروم، قال الزجاج: "والأصل في (قيل): قُوِل ولكن الكسرة نقلت إلى القاف؛ لأن العين من الفعل في قولك قال نقلت من حركة إلى سكون، فيجب أن تلزم هذا السكون في سائر تصرف الفعل. وبعضهم يروم الضمة في قيل، وقد يجوز في غير القرآن: قد قول ذاك. وأفصح اللغات قيل وغيض، ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ﴾[٧٣- الزمر]، وإن شئت قلت: قُيل، وغُيض، وسُيق تروم في سائر أوائل ما لم يسم فاعله الضم في هذا الباب"[2].

بل إنهم صرحوا بأن حق هذه الظاهرة المسموعة أن تسمى روما؛ لأن المسموع روم. قال القيسي: "فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك،

(١) الأخفش، معاني القرآن، ١ :٤١.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١ :٨٧.

فهو في الحقيقة روم ؛ لأنه لا يسمع [أي الإشمام] نحو ترجمتهم الإشمام في (سيئت، وقيل) وشبهه، هذا إشمام يسمع، فهو كالروم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين ؛ لأنهم يترجمون عن الإشمام، الذي لا يسمع، بالروم ويترجمون عن الروم، الذي يسمع، بالإشمام، الذي لا يسمع"[1]، وقال المرادي: "ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رومًا. قلت: وقد عبّر عنه بعض القراء بالروم"[2].

وهذه - أيضًا- محاولة للمحافظة على اطّراد مصطلح (الإشمام)، فاللفظ لفظ (الإشمام) ؛ ولكن المقصود هو (الروم).

وأما سيبويه الذي هو من أوائل المستخدمين للفظ (الإشمام) فلا يسوي بين الإشمامين: الإشمام في الوقف والإشمام في المبني للمفعول ؛ ذلك أنه يستخدم هذا اللفظ استخدامًا يوحي إليك بأنه ظاهرة صوتية، قال: "وقد قال قوم: قد رُدَّ، فأمالوا الفاء ليعلموا أن بعد الراء كسرة قد ذهبت، كما قالوا للمرأة اغزِي. فأشموا الزاي ليعلموا أن هذه الزاي أصلها الضم. وكذلك لم تدعِي. ولم يضموا فتقلب الياء واوًا فيلتبس بجمع القوم. ولم تكن لتضم والياء بعدها لكراهة الضمة وبعدها الياء، إذ قدروا على أن يشموا الضم"، وقال أيضًا: "وأما تغزُين ونحوها فالإشمام لازم لها

---

(١) القيسي،الكشف عن وجوه القراءات،١ :١٢٢.

(٢) المرادي،توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٢ :٢٥.

ولنحوها ؛ لأنه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في يفعل ياء في تفعل وأخواتها"[١].

وما قبل الياء في قول سيبويه ليس ضمة خالصة بل شيء من الضم.

وقد يكون هذا ما دعا بعضهم إلى الذهاب إلى أن الإشمام في المبني للمفعول هو الإتيان بضمة قبل الياء، قال الرضي: "وقال بعضهم هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا أيضًا غير مشهور عندهم"[٢].

وإن كان سيبويه لا يسوي بين الإشمامين إشمام الوقف وإشمام المبني للمفعول فما طبيعة إشمام المبني للمفعول من ناحية صوتية؟

٨- الوصف الصوتي لإشمام المبني للمفعول:

لعلنا نلتمس الإجابة في قول سيبويه نفسه حين وصف هذه الظاهرة بأنها إمالة[٣]، قال: "وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بُعنا

(١) سيبويه،الكتاب،٤ :٤٢٣.

(٢) الرضي،شرح الكافية،٢ :٢٧٠.

(٣) يتسع مفهوم هذا المصطلح(الإمالة)فيدل على مطلق المماثلة غير التامة بين الأصوات:صامتة أو حركات، مثال ذلك نص سيبويه المذكور بعد هذا المصطلح، ونصي ابن مجاهد والداني الواردين في(٨)، ونجد عند ابن جني في (سر صناعة الإعراب) حديثًا عن إمالة الألف نحو الياء.انظر الصفحات٢: ٥٨٩،٧٩٤،٧٩٥. فالإمالة تطلق على مماثلة صامت لآخر مثل جهر الصاد بسبب جواره لمجهور، وتطلق على تقريب نطق الضمة من الكسرة، وعلى تقريب نطق الألف من الياء، على أن المشهور عند الإطلاق هو أن الإمالة هي إمالة الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء.

وقد رُعن وقد زُدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء؛ لأنه أبين لفعل"[١].

وبالإمالة عبر أيضًا الفارسي في غير موضع، قال: "حجة من قال وإذا قِيل لهم؛ فأشم الضم الكسرة وأمال بها نحوها..."[٢]، وقوله: "لأن هذا الإشمام والإمالة بالضمة نحو الكسرة ... فالقول أن هذه الحركة لما لم تكن ضمة ولا كسرة محضة ضعفت في الابتداء"[٣].

وإن يكن الإشمام إمالة فهو ظاهرة صوتية تعني تقريب صوت من نطق صوت آخر بحيث ينتج صوت جامع لميزات مشتركة من الصوتين أي: هو نوع من المماثلة غير التامة بين الصوتين. ولذلك نجد أن (الإشمام) يكتسب هذا المفهوم عند القراء واللغويين، فاستخدم المصطلح عند ابن مجاهد[٤]، ليدل على ما يمكن أن يفهم من مطلق المماثلة بين صوتين مماثلة غير تامة، مثال ذلك قوله: "واختلفوا في قوله: الصراط في السين والصاد والزاي والإشمام"[٥]، وقال في موضع آخر: "إلا أن سليمًا كان يقرأ في

---

(١) سيبويه،الكاتب،٤ :٣٤٣.

(٢) الفارسي،الحجة،١: ٣٤٥.

(٣) الفارسي،الحجة ،١: ٣٤٦.

(٤) يعود الفضل في تنبهي إلى استخدم هذا المصطلح بهذه الدلالة إلى ما ورد من إشارة إلى ذلك عند الحمد. انظر كتابه: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد،ص ٥١١.

(٥) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ١٠٥.

الصلاة بشبه الزاي، في هذه وحدها، ولم يكن يشم الصاد الزاي في القرآن كله غيرها"[1].

ونرى المقصود بـ(الإشمام) في قوله: "وروى عريان بن أبي سفيان، عن أبي عمرو: أنه كان يقرأ بين الصاد والزاي[2] مثل حمزة"، وقوله: "غير أن حمزة كان يسمّن الصاد، فيلفظ بها بين الصاد والزاي، ولا يضبطها الكتاب. وكان سليم يحكي ذلك في الساكنة والمتحركة، وكذلك إذا سكنت وأتت بعدها دال مثل: ﴿قَصْدُ السَّبِيلِ﴾[النحل- ٩]، ﴿يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ [القصص- ٢٣]، و﴿يَصْدِفُونَ﴾ [الأنعام- ٤٦]، و﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور- ٣٧]، و﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية- ٢٢]"[3].

وابن مجاهد يسمي ذلك إمالة حين يقول محتجًا لهذه القراءة: "وأما إمالة الصاد إلى الزاي فلأن الصاد، وإن كانت من حروف الإطباق فهي مهموسة، والطاء مجهورة[4]، فقلبت الصاد إلى حرف مجهور مثلها، مؤاخ للصاد بالصفير ليكون مجهورًا كالطاء. كذلك القول في ﴿قصد﴾ و﴿يصدر﴾ و﴿يصدفون﴾ من نحا بها نحو الزاي فلعلة الهمس والجهر"[5]. ومن اللغويين

---

(١) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص١٠٦.

(٢) ابن مجاهد،السبعة في القراءات ،١٠٥-١٠٦.

(٣) ابن مجاهد،السبعة في القراءات، ص١٠٦.

(٤) هذه الطاء تختلف عن الطاء الشائعة في الاستخدام الحديث حتى في قراءة القرآن، ولكنها مسموعة إلى اليوم في اليمن، فهم ينطقون الطاء دالا مطبقة. انظر تفصيل الكلام على الطاء: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ٦١-٦٣.

(٥) ابن مجاهد،السبعة في القراءات، ص١٠٧.

ابن جني قال: "ومنه تقريب الحرف من الحرف؛ نحو قولهم في نحو مصدر: مزدر، وفي التصدير: التزدير.... فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد - وهي مهموسة- الدال - وهي مجهورة- قربت منها بأن أشمت شيئًا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر"[1].

ولعل هذا المفهوم للإشمام هو ما يقصده النحويون عند الكلام على المبني للمفعول. وهو يختلف عن إشمام الوقف بأنه مسموع. ومن أجل ذلك وصفه الداني بقوله: "وإنما هو إمالة الكسرة نحو الضمة قليلا"[2]، وقال الرضي شيئًا قريبًا من هذا: "وحقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع". ولذا فهو يختلف عن الإشمام في الوقف؛ "لأن الإشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء"[3].

وفرّق ابن أبي الربيع، بين نوعين من الإشمام أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف. قال: "وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنه ليس على حد الإشمام في الوقف؛ لأن الإشمام في الوقف هو أن تنطق بالسكون الخالص ثم تضم شفتيك إشعارًا بأنه كان مرفوعًا أو مضمومًا في الوصل. لا يدركه الأعمى؛ لأنه لا حظّ له

---

(١) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٤٤.

(٢) الداني، المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص١٣٢.

(٣) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣١.

في السمع، وإنما يدركه من يبصرك، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضم، والإشمام هنا إنما هو أن تنطق بحركة بين الكسرة والضمة فتصير المدة التي بعد حركة الفاء بين الياء والواو، ووقفت"[1]. وعلى الرغم من أن الحركة الطويلة وهي (عين الأجوف) تصير حركة طويلة جامعة بين ملامح الضمة الطويلة والكسرة الطويلة، فإننا نجد من يبلغ به الوهم أن يظن أن الحركة المتغيرة إنما هي حركة قصيرة قبل الياء في الأجوف المبني للمفعول، قال المرادي: "ومعنى الإشمام هنا شوب الكسرة شيئًا من صوت الضمة، ولهذا قيل: ينبغي أن يسمى رومًا. قلت: وقد عبر عنه بعض القراء بالروم. فإن قلت: ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام؟ قلت: ظاهر كلام كثير من النحويين والقراء أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ممتزجة من حركتين: ضمة وكسرة على سبيل الشيوع. والأقرب ما حرّره بعض المتأخرين، فقال: كيفية اللفظ أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرادًا لا شيوعًا، جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ومن ثم تمحضت الياء"[2].

وسبب هذا الوهم الذي نجده في هذا النص مصادرة غير صحيحة تمسك بها علماء العربية القدماء وهي أن كل مدٍّ مسبوق بحركة من جنسه[3]،

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط،٢ :٩٥٨.

(٢) المرادي، شرح الألفية،٢ :٢٥.

(٣) انظر مناقشة المحدثين هذه القضية: إبراهيم أنيس،الأصوات اللغوية،ص٣٩، بشر،دراسات في علم اللغة، ص١٩١. وعبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص٤٦ ح٢.

ومن السهل أن نرى آثار ذلك حتى في أقوال الذين أحسنوا القول في الطبيعة الصوتية للإشمام في الأجوف مثل الرضي وابن أبي الربيع.

٩- الإشمام في بناء المضعف:

وشبيه بهذه الظاهرة وهي بناء الأجوف للمفعول بناء المضعّف أيضًا؛ إذ إنَّ من لغاته أيضًا الإشمام، والنحويون يفرقون بين الإشمام في بناء الأجوف للمفعول وبناء المضعف، انطلاقًا من الأصل المتحول عنه، فهم يرون أن لغة الإشمام فرع عن اللغة العامة المشهورة فيهما، أمّا في الأجوف فيحدث ضمٌّ للشفتين يُقرب نطق الكسرة من الضمة، أما مع المضعّف فالمسألة معكوسة؛ ذلك أن حركة فاء المضعّف الضم؛ لذلك تقرب من نطق الكسرة. وقد ذكر ابن جني الظاهرتين على أنهما مختلفتان، قال: "وأما الكسرة المشوبة بالضمة فنحو: قِيل، وبِيع، وغِيض، وسِيق. وكما أن الحركة قبل هذه الياء مشوبة بالضمة، فالياء بعدها مشوبة بروائح الواو، على ما تقدم في الألف. أما الضمة المشوبة بالكسرة فنحو قولك في الإمالة: مررت بمذعُور، وهذا ابن بُور، نحوت بضمة العين والباء نحو كسرة الراء، فأشممتها شيئًا من الكسرة. وكما أن هذه الحركة قبل هذه الواو ليست ضمة محضة، ولا كسرة مرسلة، فكذلك الواو أيضًا بعدها هي مشوبة بروائح الياء"[١].

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٥٢-٥٣.

وقد علق النعيمي على أقوال ابن جني بعد أن أوردها قائلا: "وأما الكسرة المشوبة بالضمة والضمة المشوبة بالكسر فلا أرى بينهما من فرق واعتبرْ ذلك بنطق كلمة بيع وبور، بإتباع الباء في الكلمتين بصوت بين الكسرة والضمة أو بين الضمة والكسرة لا فرق"[1].

ولعل ابن جني إنما يلفت الانتباه إلى الأصل قبل تغيره، فالأصل عندهم في المبني للمفعول هو الياء التي تكتسب شيئًا من ملامح الواو. أما في كلمة مثل (ابن بُور) فالواو هي الأصل الذي تأثر بملمح من ملامح الياء وهو التقدم. فيمكن القول إن ثمة فرقًا على المستوى اللغوي؛ ولكن ليس من فرق على المستوى الصوتي. وعلى أي حال فهذه الحركة هي نتيجة تماثل غير تام بين ضمة وكسرة.

والحق أنه لا فرق بين الحركتين: حركة المبني للمفعول من الأجوف، وحركة المضعف، أما ذهاب بعض النحويين إلى أن إشمام الأجوف هو تحول ليائه إلى تلك الحركة فليس عليه دليل، ولكنهم جعلوا البناء للمفعول بالياء أصلاً. ولو أنهم نظروا إلى أن التحول منطلق من البنية العميقة وهي (فُعِل)، لرأوا أن المبني من المضعف هو كذلك.

ويمكن القول إن هذه الحركة قد تكون قصيرة- نحو حركة المضعّف، وحركة الأجوف المبني للمفعول المسند لضمير رفع متحرك- أو طويلة نحو حركة الأجوف المبني للمفعول المسند لغير ضمير رفع متحرك.

---

(١) النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٢٣٧.

وينطق هذا الصوت بأن يتخذ جهاز النطق وضع النطق بالكسرة، ولكن الشفتين تستديران كأن المنطوق ضمة. وهو صوت معروف في لغات عدّة مثل الفرنسية والألمانية[1].

١٠- اتساع مفهوم مصطلح الإشمام:

وعلى الرغم من أن الإشمام استعمل للدلالة على ظواهر مختلفة فإن بعض العلماء القدماء يتحدثون عن الإشمام على أنه مصطلح واحد غير ملتفتين إلى اختلاف الظواهر ولا إلى المشكلات التفسيرية لمفهوم الإشمام تلك المشكلات التي نشأت من استعمال اللفظ بمعناه المعجمي كل مرة في سياقات تقتضي وجود مصطلح قارٍّ لا يتداخل مفهومه ومفهومات أخرى؛ من أجل هذا نجد أن هناك غموضًا في الحديث عن الإشمام؛ لأن ذلك ينال الظواهر المختلفة، فهذا أبو حيان يحاول تأييد القول الذاهب إلى أنّ الإشمام في المبني للمفعول ظاهرة صوتية مستعينًا على مذهبه بما وجده عند سيبويه من تسمية لتحريك الساكن بعض التحريك إشمامًا، قال: "وقال سيبويه[2] في باب من أبواب الجزاء: وسمعنا من العرب من يشم الضم، وظاهر هذا الكلام أن الإشمام في الموصول مسموع كما قال الداني"[3]. فابن حيان لم ينتبه إلى الفرق بين الظاهرتين، وإنما اهتم بإثبات أن الإشمام له حالتان: حالة غير مسموعة في الوقف وحالة مسموعة في الوصل.

---

(١) المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص١٧٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٩٥.

(٣) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤١.

وهذا مكي بن أبي طالب يحاول أن يفرق بين الروم والإشمام ؛ ولكنه لا يكتفي في تفرقته بينهما معتمدًا على مفهوم الإشمام في الوقف بل يعمم وصف الإشمام اعتمادًا على الظواهر كلها دون تفرقة بينهما وهذا من شأنه أن يوهم بأن الإشمام في المبني للمفعول هو الإشمام في الوقف. قال : "والفرق بين الروم والإشمام أن الأعمى يسمع الروم ولا يسمع الإشمام إذا كان في السواكن ؛ لأن الروم حركة ضعيفة ، والإشمام إنما هو ضم شفتيك بغير صوت ، وبينهما فرق آخر وهو أن الروم يكون أواخر الكلم ، والإشمام يكون في الأوائل والأواخر والأواسط ، ألا ترى كيف يشم السين من (سيئت) ، وهو أول ، وتشم النون من (تأمنا) وهي وسط ، وتشم الدال من (نعبد) وهي آخر ، ولا يجوز الروم إلا في الأواخر والأواسط السواكن. وبينهما فرق آخر وهو أن الإشمام يكون في الساكن والمتحرك ، لكنه يسمع في المتحرك نحو(سيئت) ؛ لأنه كالإمالة ، والروم لا يكون إلا في الساكن على مذهب البصريين"[1] .

ولو تأمل مكي في الظواهر التي يعبر عنها بالإشمام بعض التأمل لوجد أن الذي يجمع بينها هو لفظ المصطلح لا دلالته وجوهره ، فليس هناك علاقة بين الإشمام في الوقف ، والإشمام في المبني للمفعول ، ولذلك كان من الأولى إطلاق مصطلح آخر على أحدهما ، ولكن التعبير عن الأفكار قد ينطلق من لفظ لغوي عام الدلالة في كل مرة ، ثم يصار إلى جعله مصطلحًا ، فأصبح هذا المصطلح من قبيل المشترك اللغوي ، بل من قبيل (المشترك

---

(١) القيسي، التبصرة في القراءات،،ص١٠٥.

الاصطلاحي). وليس غريبًا حدوث اشتراك في لفظ المصطلح، ولكن الغريب هو اختلاط مفاهيم هذا اللفظ الاصطلاحي المشترك على نحو ما حدث في مصطلح الإشمام ولبيان هذه القضية بعض البيان أضرب مثالا على مصطلح نحوي لفظه مشترك وهو مصطلح (المفرد) فله استعمالات في أبواب نحوية مختلفة، ولكنها استعمالات لا يجور بعضها على بعض لاستقلال مفهوماتها، فالمفرد في باب النداء بمعنى المقابل للمضاف والشبيه بالمضاف، وفي باب المبتدأ والخبر هو في مقابل الجملة، وفي باب تمييز العدد هو في مقابل العدد المركب والمتعاطفين، وألفاظ العقود، وفي باب الجموع هو في مقابل المثنى والجمع.

وننتهي إلى أنه عند الكلام في الفرق بين الروم والإشمام نفرق بينهما مصطلحين من مصطلحات الوقف فقط، مع التنبيه إلى أن هناك إشمامين مختلفين أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام المماثلة، وهو الذي نجده في المبني للمفعول، والمضعّف. وهذا التفريق الواضح بين الإشمامين قد سبق إلى ذكره وبيانه ابن أبي الربيع؛ ولكن أحدًا لم ينتبه إلى أهمية ما جاء به، فهو يفرق بين نوعين من الإشمام أحدهما إشمام الوقف، والآخر إشمام حركة المبني للمفعول الأجوف. قال: "وهذا الإشمام الذي في (قيل) وأخواته يظهر لي أنه ليس على حد الإشمام في الوقف؛ لأن الإشمام في الوقف هو أن تنطق بالسكون الخالص ثم تضم شفتيك إشعارًا بأنه كان مرفوعًا أو مضمومًا في الوصل. لا يدركه الأعمى؛ لأنه لا حظّ له في السمع، إنما يدركه من يبصرك، ويرى إشارتك بشفتيك نحو الضم،

والإشمام هنا إنما هو أن تنطق بحركة بين الكسرة والضمة فتصير المدة التي بعد حركة الفاء بين الياء والواو ، ووقفت"[١].

خاتمة

١)لعله اتضح بجلاء أن الإشمام استعمل في التراث ليدل على أكثر من مفهوم، ونذكر أبرز هذه المفهومات :

أ- ضم الشفتين بلا صوت عند الوقف على مرفوع بالضمة أو مبني عليها. ويسمى (رومًا) عند الكوفيين.

ب- ضم الشفتين بلا صوت عند نطق حرف حذفت ضمته للإدغام. ويسمى رومًا عند الكوفيين.

ج- نطق ضمة مختلسة.

د- إمالة الكسرة نحو الضمة (قصيرة أو طويلة)، في الأجوف المبني للمفعول.

هـ- إمالة الضمة نحو الكسرة في المضعف المبني للمفعول. ويضاف إلى هذا استعماله للدلالة على المماثلة بشكل مطلق مثل مماثلة الصادِ الدالَ من حيث الجهر في كلمة (مصدر).

٢)يمكن أن تضم بعض هذه المفهومات إلى بعض، فالإشمام في الوقف والإدغام شيء واحد عند من يذهب إلى أنه ضمّ للشفتين من دون صوت. أما نطق ضمة مختلسة فهذا مطابق لمصطلح (الروم) وهو المعنى الذي رأيناه عند الخليل ، أما الإشمام في المبني للمفعول ، والمضعف وما شابه ذلك من

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط،٢ :٩٥٨.

ظواهر وعبر عنه بالإمالة فهو ضرب من المماثلة غير التامة، وإن ظهر أنّ الإمالتين مختلفتان في البناء العمقي، فإنهما تصيران ظاهرة صوتية واحدة، في البناء السطحي.

٣)إن مرد هذا الاضطراب في استعمال مصطلح الإشمام يعود إلى الأسباب الآتية:

أ- تعاند مفهوم مصطلحي (الإشمام) و(الروم) عند البصرية والكوفية.

ب- الرغبة في طرد مفهوم مصطلح (الإشمام) أينما وجد.

ج- غياب التنبّه إلى اختلاف الظواهر اللغوية التي أطلق المصطلح عليها، فاكتسب مفهومًا هو خليط من هذه الظواهر.

د- استعمال مصطلح (الإشمام) بمعناه المعجمي، وسيطرة هذا المعنى عليه، فلم يرقَ في بعض الأحيان إلى مستوى المصطلح القارّ.

٤)وعند تأمل أقوال العلماء نجد أن بعضها ينطلق في وصفه من خبرة صوتية كقول ابن أبي الربيع، والرضي، وبعضها ينطلق من تصورات نظرية ناتجة من الرغبة في المحافظة على مفهوم واحد لمصطلح الإشمام.

الفصل الثاني
الادغام مفهومه وأنواعه

ملخص:

الإدغام ظاهرة صوتية تهدف إلى تجنب ما يحدثه تجاور صوتين متماثلين من عبء عند إخراجهما، والسعي إلى مزيد من التخفف من أعباء النطق بالتخلص من المقاطع الصوتية المتماثلة؛ وذلك بالتخلص من حركة أولهما بحذفها أو بتقديمها، فيتوالى صوتان مثلان، يكون أحدهما قفلاً لمقطع، ويكون الثاني مفتاحًا لمقطع تالٍ، ويخرج المثلان بلقاء واحد لأجهزة النطق. وأما الأصوات المتقاربة في مخارجها أو صفاتها فإنها لا تدغم حتى تتماثل، فإن ماثل الصوت الأول وهذا هو الأصل فالإدغام تقدمي، وإن ماثل الثاني الأول فالإدغام تأخري، وإن ماثل كل منهما صوتا ثالثًا فهو إدغام تبادلي، وإن ماثل الثاني الأول مماثلة جزئية ثم كلية من أجل الإدغام فذلك إدغام الغالي. وإن اقتضى الإدغام حذف حركة الصوت في آخر كلمة لإدغامه في الصوت الأول من كلمة أخرى فهو الإدغام الكبير، أما إن كان أول المدغمين ساكنًا ابتداءًا فهو الإدغام الصغير. ويجب إدغام المتماثلين ما لم يمنع من الإدغام مانع، ويجوز إدغامهما في حالات محددة هي في أصلها استعمالات لهجية التقت في اللغة المشتركة ولها شواهدها من القرآن الكريم. ويجب إدغام المتقاربين إن كان أولهما لام التعريف، فيما عرف في الإملاء العربي بـ(الحروف الشمسية)، أو كان نونًا ساكنة، في الأصوات المجموعة في (ليروم)، أو الأصوات الأسنانية اللثوية في تاء الفاعل.

❖❖❖

الإدغام ظاهرة صوتية مهمة في العربية. وقد وجدت عناية من اللغويين والمهتمين بقراءة القرآن من القراء وعلماء التجويد. وهي جهود تحتاج إلى شيء من التنظيم والبيان؛ لأنها قد تكون مفرقة في كتبهم، وقد تأتي مجملة

في بعض منها. وأحاول في هذا البحث أن أعطي صورة وافية عن هذه الظاهرة مستعينًا بالجهود السابقة مع الاستفادة- ما أمكن- من جهود علماء اللغة المحدثين.

١- تعريفه ومصطلحاته

من معاني الجذر (د/غ/م) في اللغة الإدخال، وقال الجوهري: "وأدغمت الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه، ومنه إدغام الحروف. يقال أدغمت الحرف وادّغمته، على افتعلته"[١].

والجوهري يشير إلى لفظين أحدهما وهو (الإدغام) على وزن الإفْعال، وهو مصطلح الكوفيين، و(الادّغام) على وزن الافْتِعال، وهو مصطلح البصريين[٢]. واستعمل سيبويه معنى الإدخال في تعريفه للادغام، قال: "والادغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر والآخر على حاله، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد، نحو: قد تّركتك"[٣].

يفهم من نص سيبويه مماثلة الصوت الأول للآخر، وكون الصوتين خارجين من مخرج واحد هو مخرج الصوت الآخر.

---

(١) الجوهري، الصحاح، (دغم)٥: ١٩.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ١٢١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٠٤-١٠٥.

وعرّف أبوعلي الفارسي الإدغام بقوله: "الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهما ارتفاعة واحدة، وذلك قولك: مُدّ، وفِرّ، وعَضّ"[1].

ويزيد ابن جنّي ذلك وضوحًا في قوله: "والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت؛ ألا ترى أنك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر؛ ألا ترى أنك لو تكلفت ترك إدغام الطاء الأولى لتجشمت لها وقفة عليها تمتاز من شدة ممازجتها للثانية بها كقولك: قطْطَع، وسكْكَر، وهذا إنما تحكمه المشافهة به، فإن أنت أزلت تلك الوُقيفة والفترة على الأول خلطته بالثاني فكان قربه منه وادّغامه فيه أشد لجذبه إليه وإلحاقه بحكمه"[2].

ومن المصطلحات المهمة في درس الإدغام (المثلان أو المتماثلان) و(المتقاربان)[3]، والمثلان هما صوتان من جنس واحد، كالباء والباء، والمتقاربان ما كانا من مخرج واحد مثل الدال والتاء، أو اتّصفا بصفة واحدة

---

(١) الفارسي، التكملة، ص٦٠٨.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٢: ١٤٠.

(٣) أضاف المجودون المتأخرون مصطلح: المتجانسين، وهما ما اتفقا مخرجًا، وأما المتقاربان فهُما ما اتفقا صفة لا مخرجًا. انظر: الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٣٩٦.

مثل الجهر في الدال والزاي. ومنها (الإدغام الصغير) و(الإدغام الكبير)[1]، ويقصد بالإدغام الصغير إدغام الصوت الساكن في المتحرك سواء في كلمة أو في كلمتين، ويقصد بالإدغام الكبير إدغام الصوتين المتحركين من كلمتين بأن يسكن المتحرك الأول فيدغم في الثاني. ومنها (الإدغام التام) و(الإدغام الناقص)، فأما التام فهو ما يماثل فيه الصوت الأول الصوت الثاني مماثلة تامة، كإدغام اللام في الشين: كالشمس، وأما الناقص فما يماثله مماثلة ناقصة مثل إدغام النون في الياء، نحو قوله تعالى ﴿مَن يَّقُولُ﴾[٨- البقرة].

٢- الوصف الصوتي للإدغام

حين يتجاور صوتان لا حركة بينهما فهما إما مختلفان مخرجًا أو صفة أو مخرجًا وصفة، وإما من جنس واحد أي متماثلين، وفي الحالة الأولى لا يحدث الإدغام، فالإظهار هو الأصل[2]، فالصوت الأول تلتقي أعضاء النطق لنطقه ثم تتفرق لتلتقي مرة أخرى عند نطق الصوت الذي يليه، مثال ذلك:

نَبَتَ = ن ـَ ب ـَ ت ـَ

(١) انفرد ابن جني بمصطلحات خاصة فنجد عنده (الإدغام الأكبر)، ويعني به الإدغام بنوعيه الصغير والكبير، و(الإدغام الأصغر) ويعني به تأثر الصوت بصفة غيره ومماثلته له مماثلة غير تامة، مثل إمالة الألف، وتحول التاء إلى الطاء في جوار الأصوات المطبقة، أو إلى دال بعد الأصوات المجهورة، مثل: اصطبر، ازدهر. انظر: ابن جني، الخصائص، ٢: ١٣٩-١٤١.

(٢) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١: ١٣٤.

أما إن كانا من جنس واحد فإن أعضاء النطق تلتقي لنطق الصوت الأول وتظل في لقائها حتى تنطق الصوت الذي يليه، مثال ذلك:

نَبَّ = ن ـَ ب ب ـَ

تلتقي الشفتان مع نطق الباء الأولى فلا تنفرجان لتلتقيا لنطق الثانية؛ بل تظلان منطبقتين حتى تسمع الثانية بعد انفجارها إثر انفراج الشفتين(١).

والفرق بين نطق الباء غير المدغمة والباء المدغمة في الباء هو فرق في الزمن حيث يتأخر انفجار الصوت مع الحالة الثانية؛ ولذلك يعُدّ فندريس الصوت المشدد صوتًا واحدًا لا صوتين(٢)، وهذا صحيح على المستوى الصوتي فقط، أما على المستوى الوظيفي فهما صوتان. وهذا يقال في كل الأصوات المدغمة الأخرى، والإدغام خاص بالصوامت.

والصوتان المدغمان لا يجتمعان في مقطع واحد؛ بل يكونان في مقطعين متواليين، فيكون أولهما قفلاً للمقطع الأول، ويكون آخرهما مفتاحًا للمقطع الثاني، مثال:

عَلَّمَ = ع ـَ ل/ ل ـَ/ م ـَ

---

(١) سوسير، دروس في الألسنية العامة،ص ٨٧- ٨٩.

(٢) فندريس، اللغة، ص٤٩. وذهب داود عبده إلى أن الصحيح المضعف لا يمكن عده من الناحية الصوتية اللغوية (الفنولوجية)، سواء كان من الناحية الصوتية اللفظية (الفونوتيكية) صوتًا واحدًا أم لم يكن، وسواء أرمز إليه كتابة بحرفين أم بحرف واحد. انظر: دراسات في علم أصوات العربية، ص ٣٠-٣١.

[مقطع قصير مغلق / مقطع قصير مفتوح / مقطع قصير مفتوح]

أقفلت اللام الأولى المقطع الأول، وفتحت اللام الثانية المقطع الثاني.

٣- وظيفة الإدغام

الإدغام وسيلة من وسائل العربية للتخلص من المتماثلات، وقد بيّن هذا بجلاء العلويّ في قوله: "اعلم أن العرب الذين هم الأصل في هذه اللغة قد عدلوا عن تكرير الحروف المتماثلة في كثير من كلامهم إلى الإدغام وما ذاك إلا لأجل ثقله على ألسنتهم وهكذا فعلوا في المتقاربين أيضًا فقالوا مدّ وشدّ، والأصل مدَدَ، وشدَدَ"[١].

ويفهم من أقوال سيبويه أن الإدغام يحسن حين تكثر المقاطع، قال: "فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدًا. ألا ترى أن بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثقالاً للمتحركات مع هذه العدة، ولابد من ساكن. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَبِط؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. ومما يدلّك على أن الادغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جعل لّك وفعل لّبيد. والبيان في كل هذا عربي جيّد

---

(١) العلوي، الطراز، ٣: ٥١-٥٢.

حجازي"[1]، وقال أيضًا: "وكلما توالت الحركات أكثر كان الادغام أحسن"[2].

فالإدغام إذن قد يكون سعيًا للتخلص من توالي مقاطع متماثلة.

٤- الرسم الإملائي للصوتين المدغمين:

على نحو ما يكره اجتماع المتماثلات لفظًا يكره اجتماعها خطًّا؛ لذلك يكتفى بالرسم الإملائي برمز واحد دالّ على الصوتين المدغمين ونجعل عليه رمزًا دالاًّ على ذلك وهو ما يسمّى بالشدّة، وهو رمز مقتطع من كلمة (شديد) إذ هو الحرف الأول منها.

وشرط هذا الإجراء أن يكون الحرفان في كلمة صرفية واحدة، مثل: ردّ، علّم، احمرّ، أما إن كانا في كلمتين صرفيتين فلا يُجرَى ذلك، نحو: لن نذهب، أما إن كانتا في كلمة واحدة إملائيًّا فإن كان الإدغام لمتقاربين بقي رسم كل منهما، مثال ذلك: عدتّ؛ فالدال مدغمة في التاء لكنها لم ترسم تاءًا، بخلاف المماثل مثل: بتّ.

٥- شروط الإدغام:

لا يقال عن الصوتين إنهما مدغمان حتى يحقّقا الشروط الآتية:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٧.

١. تماثل الصوتين تماثلاً تامًّا، فلا يدغم الصوتان المختلفان، ويجب تماثل المتقاربين قبل إدغامهما.

٢. تتابع الصوتين، فإن حال بينهما صوت امتنع الإدغام.

٣. سكون الأول وتحرك الثاني.

٤. أن يكون قبلهما حركة قصيرة أو حركة طويلة، أي مدّ.

٥. ألا يحدث الإدغام لبسًا أو يضيع غرضًا.

٦- التغيرات الصوتية التي قد يقتضيها الإدغام:

أ- حذف الحركة

إذا تعذر نقل الحركة الفاصلة بين المتماثلين إلى ساكن قبلهما فإنها تحذف ليتوصل إلى إدغامهما، وذلك نحو:

شَدَدَ ← شَدَّ

ش ـَ د ـَ د ـَ ← ش ـَ د ∅ د ـَ ← ش ـَ د د ـ َ

مُعْتَلِل ← مُعْتَلّ

م ـُ ع ت ـَ ل ـِ ل ← م ـ ُ ع ت ـَ ل ∅ ل ← م ـُ ع ت ـ َ ل ل

وقد يفضي الحذف إلى صورة ظاهرة (سطحية) مشتركة بين بنيتين باطنتين (عميقتين) مختلفتين:

مُحْتَلِل ← مُحْتَلّ

مُحْتَلَل ← مُحْتَلّ

اسم الفاعل:

اسم الفاعل:

م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل ← م - ُ ح ت ـَ ل ∅ ل ← م ـُ ح ت - َ ل ل

اسم المفعول:

م ـُ ح ت ـَ ل ـَ ل ← م - ُ ح ت ـَ ل ∅ ل ← م ـُ ح ت - َ ل ل

ولا يتبين الفرق بينهما إلا في السياق:

عدوٌّ محتَلٌّ (اسم فاعل)

وطن محتَلٌّ(اسم مفعول)

ب- القلب المكاني

وهذا مما يسمى عند الصرفيين بالإعلال بنقل الحركة. ويكون ذلك إن سبق المتماثلين ساكن، إذ يحدث قلب مكاني بين أول المتماثلين والحركة فتتقدم الحركة ويتأخر الصوت، نحو: إِسْتَقَلَّ.

اِ س ت ـَ ق ل ـَ ل ـَ > اِ س ت ـَ ق ـَ ل ل ـَ

وتحذف الحركة إن كان الصوت السابق المتماثلين ألفًا، نحو:

رادِدٌ ← رادٌّ

ر ـَ ـَ د ـِ د ـُ ن ← ر ـَ ـَ د ∅ د ـُ ن ← ر ـَ ـَ د د ـُ ن

والعلة في ذلك أن الألف مدّ والمدود لا تليها الحركة البتة.

ويلاحظ أن الألف يمد بعض المد الذي يسوغ نطق الساكن بعده، وهو مدّ يحول بين التقاء الألف والساكن. ويعد هذا المدّ عند المجودين عوضًا عن الحركة المحذوفة[1].

---

(١) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ص ٥٣٨.

ج- المماثلة التامة بين صوتين

لَمّا كان الإدغام هو نطق صوتين من جنس واحد فإنه قد يحدث —من أجل هذا الإدغام- أن ينطق أحد الصوتين المتجاورين بحيث يصبح مماثلاً في خصائصه الصوتية الصوت الآخر الذي يليه حتى يدغما، "لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"[1]، ومثال ذلك:

محا ← بالزيادة على (انْفَعَلَ) ← انْمَحَى ← امَّحَى

ا ـِ ن م ـَ ح ـَ ـَ ← ا ـِ م م ـَ ح ـَ ـَ

ماز ← بالزيادة على (انْفَعَلَ) ← انْمازَ ← امَّازَ

ا ـِ ن م ـَ ـَ ز ـَ ← ا ـِ م م ـَ ـَ ز ـَ

وقد يكون الصوت الأول هو المؤثر في مماثِله الثاني، مثل التاء في بناء (افْتَعَلَ)، مثل:

طَرَدَ (اِفْتَعَلَ) ← اِطْتَرَدَ ← اِطَّرَدَ

وهذا عام في هذا البناء. ويذهب بعض اللغويين المحدثين إلى أن هذا البناء في الأصل كان (اِتْفَعَلَ) مثل (اِنْفَعَلَ)؛ ولكن أخرت التاء رعاية لأصوات الصفير ثم جعل التأخير مطردًا في كل صوت[2].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٩.

(٢) بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٨٠، ١٠٠. داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ٩٤-٩٧.

وقد يدغم الثاني في الأول مثل إدغام العين أو الهاء في الحاء التي قبلها، مثل: "اذبحّتودا، واذبحّاذه"[1]، أي:

إِذْبَحْ عَتودا ← إِذْبَح حتودا= اذبحّتودا

إِذْبَحْ هذه ← إِذْبَح حاذه= اذبحّاذه

د- **حذف حركة ومماثلة**

قد يقتضي الإدغام حذف الحركة تمهيدًا لمماثلة صوتين ثمّ إدغامهما، مثال ذلك:

تَثاقَلْتُم ← تْثاقَلْتُم ← إِتْثاقَلْتُم ← إِثَّاقَلْتُم

ت ـَ ث ـَـَ ق ـَ ل ت ـُ م ←

ت ث ـَـَ ق ـَ ل ت ـُ م ←

ا ـِ ت ث ـَـَ ق ـَ ل ت ـُ م ←

ا ـِ ث ث ـَـَ ق ـَ ل ت ـُ م

---

(١) مثل بهذا ابن الحاجب، انظر: الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٦٤، وشرح الرضي ذلك بقوله: "وإنما قلبت الثاني إلى الأول في نحو: اذبح عتودا [ولد المعز]، واذبح هذه، مع أن القياس العكس؛ لأن أنزلها في الحلق أثقلها، فأثقلها الهمزة ثم الهاء، ثم العين ثم الغين، ثم الحاء ثم الخاء، فالحاء أخف من الغين والخاء، والمقصود من الإدغام التخفيف، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يُدغَم شيء في شيء". انظر:شرح الشافية، ٣: ٢٦٥.

هـ- اجتلاب همزة الوصل وحذفها:

ليس اجتلاب همزة الوصل من مقتضيات الإدغام بل من آثاره ؛ إذ قد يكون الصوت المدغم أول الكلمة ومن شروط إدغامه أن يسكن، وليس يبدأ بساكن، ولذلك تجتلب همزة، وتقحم الكسرة بعدها تخلصًا من الساكنين، وذلك نحو إدغام التاء في الثاء من (تثاقلتم) فتصير (اثّاقَلْتم) كما تبين في كتابة الفعل أعلاه، وقد يعد من قبيل حذف همزة الوصل إدغام التاء في التاء من نحو (اقْتَتَل)، وإن كنت أرى أن الإدغام إنما جرى على صورته في الأصل، أي من غير همزة، فالهمزة ليست من زيادات الفعل بل هي مجتلبة لنطق الساكن أوله، والدليل على أن الإدغام على الصورة التي هي من غير همزة أنه يحدث قلب مكاني بين التاء والفتحة إذ تتقدم الفتحة فتكون القاف متحركة فلا يحتاج إلى همزة وصل، ولكني ذكرت هذه الحالة رعاية للشكل الظاهر (اِقْتَتَلَ > اِقَتْتَلَ > قَتْتَلَ = قَتَّلَ).

٧- أنواع الإدغام:

المشهور أن الإدغام نوعان: إدغام مثلين وإدغام متقاربين، ولكن المجودين المتأخرين كابن الجزري جعلوا فرعًا من إدغام المتقاربين، وسموه إدغام المتجانسين، وبتأمل ما ورد من أمثلة الإدغام في التراث اللغوي، نجد أنَّ بإمكاننا أن نضيف أنواعًا أخرى من الإدغام غير مرتبطة بطبيعة الصوتين، بل هي مرتبطة بالكيفية التي يحدث بها الإدغام، وسوف نجتهد في وضع مصطلحات نطلقها على هذه الأنواع.

١/٧ : أنواع الإدغام حسب صفات الصوت

أ- إدغام المثلين، أو المتماثلين:

وهو إدغام صوتين متفقين في كل الصفات الصوتية، مثل إدغام الباء في الباء. نحو قوله تعالى ﴿اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا﴾ [٢٨- النمل].

ب- إدغام المتقاربين:

وهو إدغام صوتين متقاربين من حيث صفتهما الصوتية كالتقارب في المخرج أو الهمس والجهر أو غير ذلك من الصفات، قال ابن عصفور: "اعلم أنّ التقارب الذي يقع الإدغام بسببه قد يكون في المخرج خاصّة، أو في الصّفة خاصّة، أو في مجموعهما"[١]. ويصار إلى تغيير أحد المتقاربين ليجانس الآخر ويماثله ثمّ يدغم فيه بعد ذلك. ويشمل إدغام المتقاربين ما يسمى بالمتجانسين عند المجودين، وهما الصوتان المشتركان في مخرج واحد.

ج- إدغام المتجانسين:

وهو إدغام الصوتين المتفقين في مخرجهما، مثل إدغام الدال في التاء. ويغني عنه السابق.

٢/٧ : أنواع الإدغام حسب درجة المماثلة الصوتية

أ- الإدغام التام

وهو أن يماثل الصوت المدغم الصوت المدغم فيه مماثلة تامة، فلا يبقى من صفاته شيء، مثل إدغام الدال في التاء (عُدتُّ=عُتُّ[من حيث الصوت].

---

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص٤٢١.

ب- الإدغام الناقص

وهو أن يماثل الصوت المدغم الصوت المدغم فيه مماثلة ناقصة، إذ يبقى من صفاته شيء، مثل إدغام النون الساكنة في الواو (من وّال> موّنال)، فالواو المشددة يصاحبها غنّة، ومثل إدغام الطاء في التاء (أحطتُّ> أحتُّ). فالتاء المشددة اكتسبت من الطاء تفخيمًا.

٣/٧: أنواع الإدغام حسب كيفية الإدغام

أ- الإدغام التقدمي

وهو أن يماثل صوت متقدم متأخرًا ليدغم فيه، وهو أشيع أنواعه، قال سيبويه: "لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"[١]. نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [٢٤- البقرة].

ولن نفرده بدرس خاص؛ لأن دراسة أحكام إدغام المتماثلين والمتقاربين يغني عن ذلك.

ب- الإدغام التأخري

وهو أن يماثل الصوت المتأخر الصوت المتقدم ليدغم فيه وهو نادر الحدوث، قليل الأمثلة، وسبق مثاله في (ج) من المدخل(٦).

ج- الإدغام التبادلي

وهو إدغام الصوتين المبدلين إدغامًا غير مباشر إذ يمر التغير بمرحلتين، فيبدل الصوتان إلى صوت ثالث، ثم يجري الإدغام بعد ذلك، فالعين مثلاً

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٩.

لا تدغم في الهاء مباشرة؛ بل تبدل حاءًا، والهاء تبدل أيضًا حاءًا، ثم تدغم الحاء في الحاء، وذلك في كلمة (معهم) التي تصير (محّم).

د- الإدغام الغالي

وهو أن يغالى في تغيير الصوت المدغم، حتى يماثل ما يدغم فيه مماثلة تامة. وكان الأصل أن يتماثلا مماثلة ناقصة لا تؤدي إلى الإدغام. مثال ذلك كلمة (مصتبر) التي يجب أن تتغير إلى (مصطبر)؛ ولكنها قد تغير إلى (مصّبر).

٣/٧: الإدغام حسب سكون أول المدغمين أو حركته

ينقسم الإدغام وفاقًا لهذا قسمين:

أ)الإدغام الصغير: وهو إدغام صوتين لا حركة تفصل بينهما سواء أكانا مثلين أم متقاربين، وسواء أكانا في كلمة واحدة، مثل: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾[٢- الرحمن]، أم كلمتين، مثل: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ﴾ [٦٠- البقرة]، ﴿مِن نُّطْفَةٍ﴾ [١١- فاطر] و﴿مِن مُّعَمَّرٍ﴾ [١١- فاطر].

ب)الإدغام الكبير: وهو إدغام صوتين من كلمتين إدغامًا جائزًا بحذف حركة الأول منهما، سواء أكانا متماثلين أم متقاربين، مثل: ﴿مَا سَلَككُّمْ﴾ [٤٢- المدثر] و﴿يَشْفَع عِّنْدَهُ﴾ [٢٥٥- البقرة]، و﴿خَلَقكُّمْ﴾ [٢١- البقرة]، و﴿مَقْعَد صِّدْقٍ﴾ [٥٥- القمر].

٨- أحكام إدغام المتماثلين والمتقاربين

يذكر الصرفيون لإدغام الصوتين المتماثلين أو المتقاربين ثلاثة أحكام هي: وجوب الإدغام، وجواز الإدغام، وامتناع الإدغام. وهذه الأحكام خاصة بالاستعمال اللغوي، أما في قراءة القرآن فإن الإدغام تحكمه القراءة إذ هي سنة متّبعة، فعلى المتلقي أن يلتزم الرواية في ذلك فيدغم ما تدغمه ويبين ما تبينه.

١/٨ ، أولاً: إدغام المتماثلين

لهذا النوع من الإدغام ثلاثة أحكام: الوجوب، والجواز، والامتناع.

١/٨ :١- وجوب الإدغام

ومعنى الوجوب هنا أن مستعمل اللغة لا يستطيع تفادي الإدغام فهو يحدث تلقائيًّا، ولأنه يدفع عنه الجهد والمشقة في الكلام.

ويجب الإدغام في موضعين:

أ- سكون الصوت الأول وتحرك الثاني، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أم كلمتين، بشروط هي:

١) ألاّ يكون أولهما هاء سكْت، نحو قوله تعالى: ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيهْ ۞ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ﴾[٢٨، ٢٩- الحاقة]؛ لأن الغرض من هاء السكْت الوقف عليها، فلا توصل بما بعدها إن أريد تحقيق هذا الغرض[١].

٢) ألاّ يؤدي إلى اللبس بإخراج اللفظ من بناء إلى آخر نحو: سُووِمَ؛ إذ لا نقول: سُوِّمَ؛ حتى لا يلتبس بناء فُوعِلَ ببناء فُعِّلَ.

---

(١) ومع ذلك قرأها أبوعمرو بإدغامها في الهاء بعدها.

٣)ألاّ يكونا همزتين في كلمتين؛ لأن التخلص من اجتماعهما يكون بالتخفيف غالبًا[(١)] نحو: اكلأْ أَحمد.

ومثال هذا الإدغام في الأفعال المزيدة بالتضعيف، وهي ما جاءت على البناء (فَعَّلَ): احمرّ، و(افعالّ): اصفارّ، وما اشتق من هذه الأفعال. وما جاء من الصفات على (فَيْعِل) وعينه ياء: طيّب، وعلى (فَعِيل) ولامه ياء: نديّ، وعلى (فَعْل) وعينه ولامه ياءان: حيّ.

وجعل علماء الصرف القدماء من شروط المثماثلين ألاّ يكونا في كلمتين وأولهما مدّ ثابت في الآخر، نحو قولنا: يعطي ياسر، يدعو وائل). قال تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [٢٠٣- البقرة]. ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِم مَّاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [٧١- يوسف]؛ لأن الإدغام يذهب بالمد[(٢)]. ولكن الصواب أن العلتين غير متماثلتين لأنّ المدّ حركة طويلة والعلة الثانية صوت صامت.

ب- تحرك المثلين بشروط هي:

١)أن يكونا في كلمة واحدة، فإن كانا في كلمتين فهو جائز.

٢)ألاّ يتصدرا في اسم، نحو: دَدَنٌ [أي: لعبٌ]، بَبَر.

٣)ألاّ يتصل أولهما بمدغم، نحو: ردّدَ، تجسَّسَ.

---

(١) يجوز إدغامهما على لغة رديئة، انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٣. وابن عقيل، المساعد ٤: ٢٥١. وأوجب الرضي إدغامهما في شرح الشافية، ٢: ٢٤٣.

(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ٥: ٤٠٥.

١/٨ : ٢- جواز الإدغام

والمقصود بالجواز هنا أن الألفاظ لها حالتان: الحالة الأصلية التي لا إدغام فيها، والحالة الفرعية الطارئة بشيء من التغيرات الصوتية التي هيأت للإدغام، ويكون ذلك في ثلاث حالات:

١)إن سكن الأول وتحرك الثاني على أن يكون منقلبًا عن غيره فماثل الثاني، مثل:

رِئْيا ← (بالقلب تخفيفًا) ← رِيْيا ← (بالإدغام) ← ريّا

تُؤْوِي ← (بالقلب تخفيفًا) ← تُوْوِي ← (بالإدغام) ← تُوِّي

والسبب في حالة الجواز هذه أن التخفيف الذي هو علة المماثلة أمر جائز ليس بالواجب، فمن شاء أبقى الهمز ومن شاء خفف بالقلب ثم أدغم.

٢)إن تحرك الأول وسكن الثاني، وذلك مضارع المُضعف المجزوم والأمر منه، نحو: لم يشُدَّ، وشُدَّ.

والسبب في كون هذا جائزًا أن العربية حفظت لنا طريقتين لجزم المضارع المضعف وللأمر منه: إحداهما لهجة تميم التي تدغم على الرغم من دخول الجازم على الفعل دخولاً يقتضي سكون آخر الفعل، وهذا السكون من شأنه أن يمنع من الإدغام، وكذلك حال الأمر الذي هو صيغة مقتطعة من المضارع المجزوم: لم يشُدَّ/ شُدَّ؛ والأخرى لهجة الحجاز التي تفك الإدغام لتسكن آخر الفعل للجزم فيمتنع بهذا الإدغامُ: لم يشْدُدْ/ اشْدُدْ.

٤)ألاّ يكونا في وزن ملحق بغيره، نحو: جلْبَبَ، شمْلَلَ، قرْدَدٌ، اقعنْسَسَ؛ إذ لو أدغمت في (جلبَبَ) ما وازنَ الرباعي مثل (دحرَجَ) موازنة تامّة.

٥)ألاّ يكونا في اسم يؤدي إدغامهما فيه إلى لبس، نحو: ذُلُلٌ، صُفَفٌ، كِلَلٌ، طَلَلٌ. إذ لو أدغمت ما عُلم أن أوزنها: فُعُلٌ، فُعَلٌ، فِعَلٌ، فَعَلٌ؛ لأن هناك أسماءًا وزنها: فُعْلٌ مثل دُرّ، وفِعْلٌ مثل سِرّ، وفَعْلٌ مثل طَلّ.

٦)ألا يقتضيا إعلالاً، نحو: قوِيَ، أحيا، أعيا؛ إذ أصلها: قَوِوَ، أَحْيَيَ، أَعْيَيَ؛ إذ لو أدغمت الواو في الواو لفات الإعلال، والإعلال أبلغ في التخفيف. هذا قول بعض الصرفيين، والأولى أن نقول: إن الإدغام هنا امتنع لأن قاعدة الإعلال سبقت الإدغام ولأن في ذلك محافظة على عين الفعل وهي حركة مهمة.

٧)ألا تكون حركة الثاني عارضة في المعتلين، نحو: لن يحييَ، رأيت مُحيِيًا؛ لأن حركة الإعراب عارضة تزول بزوال العامل.

ومثال هذا النوع من الإدغام الواجب:

أ)الماضي والمضارع من الفعل الصحيح المضعف، نحو:

قَدَدَ: يَقْدُدُ ← قدَّ: يَقُدُّ.

ب)اسما الفاعل والمفعول من الصحيح المضعف على بناء (اِفْتَعَلَ)، نحو:

مُهْتَمِمٌ ← مُهْتَمٌّ

مُضْطَرَرٌ ← مُضْطَرٌّ

١/٨ : ٢- جواز الإدغام

والمقصود بالجواز هنا أن الألفاظ لها حالتان: الحالة الأصلية التي لا إدغام فيها، والحالة الفرعية الطارئة بشيء من التغيرات الصوتية التي هيأت للإدغام، ويكون ذلك في ثلاث حالات:

١) إن سكن الأول وتحرك الثاني على أن يكون منقلبًا عن غيره فماثل الثاني، مثل:

رِئْيا ← (بالقلب تخفيفًا) ← رِيْيا ← (بالإدغام) ← رِيّا

تُؤْوِي ← (بالقلب تخفيفًا) ← تُوْوِي ← (بالإدغام) ← تُوِّي

والسبب في حالة الجواز هذه أن التخفيف الذي هو علة المماثلة أمر جائز ليس بالواجب، فمن شاء أبقى الهمز ومن شاء خفف بالقلب ثم أدغم.

٢) إن تحرك الأول وسكن الثاني، وذلك مضارع المضعف المجزوم والأمر منه، نحو: لم يشُدَّ، وشُدَّ.

والسبب في كون هذا جائزًا أن العربية حفظت لنا طريقتين لجزم المضارع المضعف وللأمر منه: إحداهما لهجة تميم التي تدغم على الرغم من دخول الجازم على الفعل دخولاً يقتضي سكون آخر الفعل، وهذا السكون من شأنه أن يمنع من الإدغام، وكذلك حال الأمر الذي هو صيغة مقتطعة من المضارع المجزوم: لم يشُدَّ/ شُدَّ؛ والأخرى لهجة الحجاز التي تفك الإدغام لتسكن آخر الفعل للجزم فيمتنع بهذا الإدغامُ: لم يشْدُدْ/ اشْدُدْ.

ويمكن القول إن لهجة الحجاز تجعل الجزم سابقًا على الإدغام فيمتنع، وأما تميم فتجعل بعد الجزم الإدغام، فتحرك الفعل بالفتحة أو الضمة.

ي ـَ ش د ـُ د ـُ (بالجزم بلم) ← ي ـَ ش د ـُ د ∅ = يَشْدُدْ [الحجاز]

ي ـَ ش د ـُ د ـُ (بالجزم بلم) ← ي ـَ ش د ـُ د ∅

(بالإدغام) ← ي ـَ ش ـُ د د

(بالتخلص من الساكنين بالفتحة) ← ي ـَ ش ـُ د د ـَ = يَشْدَّ [تميم]

وجعلت الفتحة حركة آخر الفعل المجزوم وتجوز الضمة(١) أيضًا. ولذلك فإن مستعمل اللغة له الخيار بين ترك الإدغام أو الأخذ به، ولذا فالإدغام في هذا النمط جائز لا واجب.

٣) إن تحرك المثلان وكان اجتماعهما اجتماعًا عارضًا، ولهذا صور منها:

أ- التاءان في أول الماضي، مثل: تَتَبَّعَ، تَتابَعَ، فيقال عند الإدغام:

تَتَبَّعَ ← تْتَبَّعَ ← إتَّبَّعَ [اجتلبت همزة الوصل لنطق الساكن أول الفعل]

تَتَابَعَ ← تْتَابَعَ ← إتَّابَعَ [اجتلبت همزة الوصل لنطق الساكن أول الفعل]

ومثل ذلك ما عرف في كتب القراءات بتاءات البزّيّ، قال الداني: "البزي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلة في حال الوصل في إحدى وثلاثين موضعًا"(٢)، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَّيَمَّمُوا﴾[٢٦٧- البقرة]. وأصل

(١) يذهب النحويون إلى أن هذه حركة التخلص من الساكنين ومعنى ذلك أن تميم تدغم بعد التسكين، واختارت الفتحة أو الضمة دون الكسرة لكي يجنب الفعل الكسرة اللازمة. انظر: الرضي، شرح الشافية، ٢: ٢٤٣.

(٢) الداني، التيسير في القراءات السبع، ص ٢٤٣ -٢٤٥.

الفعل تَتَيمّموا فأدغم البزي التاء في التاء (ولا تَّيمَّمُوا)، هذا في الوصل وأما في الابتداء فبالتخفيف بأن تحذف إحدى التاءين.

ب- أن يكونا تاءين في فعل على وزن اِفْتَعَلَ، نحو:

اِقْتَتَلَ ← قَتْتَلَ= قَتَّلَ

يَقْتَتَلُ ← يَقَتْتِلُ= يقَتِّل[1]

ج- أن يلتقيا في كلمتين[2] قبلهما متحرك أو مدّ[3] مثال ذلك:

مَكَّنَنِي ← مَكَّنْنِي =مَكَّنِّي

سَلَكَكُم ← سَلَكْكُم= سَلَكُّم

طبعَ عَلى قلوبهم ← طبعْ عَلى قلوبهم= طبع عَّلى قلوبهم

تظلمونَنِي ← تظلمونْنِي= تظلمونِّي

---

(١) ويختلف مضارعه عن مضارع (قتّل) المزيد بالتضعيف فمضارعه: يُقتِّل، بضم ياء المضارعة.

(٢) يعد القراء الكلمة الإملائية المؤلفة من كلمتين صرفيًّا كلمة واحدة والكلمتين ما كان بينهما فراغ، ونحن نعد ما تألف من كلمتين صرفيًّا كلمتين مثل: قلتُ، ومكني.

(٣) يمنع البصريون الإدغام إن سبق الحرفين ساكن، وعلل الفارسي ذلك بقوله: "لأنه لم يبلغ من قوة المنفصلين بالخيار بين الإدغام وتركه، والمتصلان ليس فيهما إلا الإدغام" (التكملة،ص ٦١٢). وأجاز الفراء إدغام المنفصلين قبلهما ساكن، وبهذا قرأ أبوعمرو بالإدغام في قوله تعالى﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[١٨٥-البقرة] ﴿الرُّعْبَ بِمَا﴾[١٥١-آل عمران] ﴿الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [١٦-نوح]. انظر: ابن عقيل، المساعد، ٤: ٢٦٤. قال الفارسي: "وأما ما كان من المنفصلين قبل الحرف المدغم منه حرف المد، فإن الإدغام فيه جائز؛ لأن المد الذي فيه عوض من الحركة فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركًا"، التكملة، ص٦١٣.

والسبب في حالة الجواز هذه أن الصدفة جعلت فاء الفعل تاءًا في الصورة الأولى وجعلت عين الكلمة تاءًا في الصورة الثانية، وجعلت لام الكلمة نونًا مجاورة لنون الوقاية في الصورة الثالثة أو كافًا مجاورة للضمير الكاف، وجاورت نون الرفع نون الوقاية في المثال الآخر. ويستثني الصرفيون من هذا الهمزتين فلا تدغمان وهما في كلمتين، نحو: قرأ أَحمد، وليس ذلك لتعذر إدغامهما صوتيًا بل لأن سبيل التخلص من هذا التماثل هو تخفيف إحداهما (همزة بين بين) فيزول التماثل الداعي إلى الإدغام، وقد روى سيبويه عن بعض العرب أنهم لا يخفّفون بل يحقّقون الهمزتين، ووصف هذا بالرداءة؛ ولكنه جوّز الإدغام على قول هؤلاء في مثل هذا الموضع[1]، أمّا الرّضيّ فأوجب إدغام الهمزة الساكنة في المتحركة، وأجاز إدغامهما متحركتين ما لم تخفّف إحداهما[2].

١/٨ : ٣- امتناع الإدغام

ذكرت بعض الشروط في وجوب الإدغام، وهي شروط يفضي نقضها إلى امتناع الإدغام، ومعنى ذلك أن الإدغام يمتنع في حالات مختلفة هي:

١- إن تحرك الأول وسكن الثاني في غير المضارع المجزوم والأمر من الفعل السالم المضعّف، ومثال ذلك الفعل الماضي المسند إلى ضمير رفع متحرك وهو ما يجب أن يسكن له آخر الفعل، مثال ذلك: ملّ+ تُ ← مَلِلْتُ. وعند إسناد المضارع من المضعّف إلى نون النسوة: يمرّ+نَ ←

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٣.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٤٧.

يمرُرْنَ[1]. ومن ذلك الفعل في صيغة (أَفْعِلْ به) في التعجب، وذلك محافظة على الصيغة، نحو: أَحْبِبْ به.

٢- إن سكن الأول وتحرك الثاني في الحالات الآتية:

أ) أوّل المتماثلين هاء السكت. والسبب في الامتناع أن مقتضى السكوت التلبث عند الموقوف عليه قليلاً وهذا يناقض الإدغام.

ب) أوّلهما مدّ ثابت، نحو: يعطي ياسر. وسبب المنع أن الإدغام يذهب بالمد، مع اختلافهما فالمدّ حركة طويلة والياء صامت.

ج) إن أدى الإدغام إلى لبس، وقد ذكرت أمثلته سابقًا وتعليله.

د) إن كان الحرفان همزتين في كلمتين. نحو: ابدأْ أَنت.

٣- إن تحرك المثلان في كلمة واحدة وله الحالات الآتية:

أ) أن يتصدرا في اسم، نحو: دَدَن.

ب) اتصال أولهما بإدغام، نحو: ردّد.

ج) أن يكونا في كلمة ملحقة، نحو: جلْبَبَ.

د) أن يؤدي الإدغام إلى لبس في بنائه، نحو: صُفَف.

هـ) كون حركة الثاني عارضة، نحو: لن يحيِيَ.

و) أن يقتضيا إعلالاً، نحو: قوِيَ (أصله قوِوَ، ولم يدغم).

---

(١) ويدغم ناس من بكر بن وائل فيقولون: ردّتُ، وردَّنّ، وحكى الكوفيون الفعل بزيادة نون ساكنة مدغمة في نون النسوة، وحكي في: ردّت ردّات. انظر: ابن عقيل، المساعد، ٤: ٢٥٨. ونسمع العامة اليوم يحافظون على الإدغام بإقحام ألف ممالة نحو الياء تقي اللفظ من فك الإدغام، يقولون: ردّيت. أما مع نون النسوة فيقولون: ردّن، بنون خفيفة غير مشددة.

ز)أن يكونا همزتين متحركتين في كلمتين، نحو: قرأ أحمد.

وقد يترك الإدغام على الرغم من توافر شروطه[1]؛ وذلك للضرورة نحو قول أبي نجم العجلي:

الحمـــدُ للهِ العلـــيِّ الأجلَـــلِ الواسـع الفـضلِ الوهـوبِ المجـزلِ

٢/٨- ثانيًا: إدغام المتقاربين

أصل الإدغام أن يكون في الصوتين المثلين[2]؛ ولكن الرغبة الشديدة في سهولة النطق وتوفير الجهد جعلت مستعملي اللغة لا يتخلصون من المتماثلين فقط –بإدغامهما- بل من المتقاربين في مخرجهما أو أي صفة أخرى من صفاتهما، فيصار إلى مماثلة الصوتين ثم إدغامهما بعد ذلك، والغالب أن يماثل الأول الثاني، وقد يماثل الثاني الأول، ومثال مماثلة الأول الثاني: (عُدْتُ)؛ فالدال تقلب صوتيًا إلى تاء وتدغم في التاء، هكذا:

ع ـُ د ت ـُ ← ع ـُ ت ت ـُ [صوتيًا: عُتُّ]

ومثال مماثلة الثاني الأول: اذبح هديًا (صوتيًا) ← اذبح حديًا.

ا ـِ ذ ب ـَ ح هـ - َ د ي ـَ ـَ ← ا ـِ ذ ب ـَ ح ح - َ د ي ـَ ـَ

---

(١) شذّ قولهم: ضبب البلد، أي كثرت ضبابه، وطعام قضِضٌ، أي: فيه يبس، انظر: ابن عقيل، المساعد، ٤: ٢٥٢-٢٥٣.

(٢) القيسي، الكشف، ١: ١٣٤.

وقد يؤثر فيه صوت متقدم في ظاهر اللفظ لأنه هو المتقدم في الأصل، مثل: اسَّمَعَ، على بناء (اِفْتَعَلَ) فأصل هذا البناء (اِتْفَعَلَ)[1].

وقد يبدل الصوتان إلى ما يقاربهما ليتحقق الإدغام نحو: (ستّ) فهي في الأصل (سدس). وهذا من قبيل المماثلة التبادلية، وسوف نفصل هذا في موضعه وهو المدخل(٨/٣ ثالثًا: إدغام المبدلين). ومثل ذلك: "قول بني تميم: محّم، يريدون: معْهم، ومحّاؤلاء، يريدون: مع هؤلاء"[2].

٨/٢ : ١- ميدان إدغام المتقاربين

إدغام المتقاربين إنما يكون في الصوتين من كلمتين أما الكلمة الواحدة فلا يدغمان فيها إن كانا في وسطها، خوف التباسه بالمضعّف؛ ولذلك لم تدغم التاء في الدال من (وتِد) ولا النون في الواو أو الميم من (قنْو، وزنماء، وزنم، وأنملة، فإن أمن اللبس إذ يكون أولهما أول الكلمة جاز الفكّ والإدغام، نحو: انمحى/ امّحى؛ لأن (افّعَلَ) ليس من أبنية العربية، وتقول في تثاقل: اثّاقل، وفي (تزيّن): ازّيّن، وفي تدارأ: ادّارأ. قال الرضيّ:

---

(١) البناء (اِفْتَعَلَ) مما زيد بالتاء وأدخلت عليه همزة الوصل، والأصل في هذه التاء أن تكون قبل الفاء كما هو الحال في اللغات السامية الأخرى؛ ولكنها أخرت عن الفاء لوجود أصوات الصفير في بعض الأفعال، ثم عمّم في أمثلة البناء كلها. وهذا ما يفسر انقلاب تاء هذا الوزن متأثرة بفاء الفعل نحو: اطترد← اطَّرد. انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٠، ١٠٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٠.

"والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين وفي اِنْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وتَفَعَّلَ، وتَفاعَلَ، وفَنْعَلِل"[1].

ومثال ذلك: انمحى ← امّحى، اطترد ← اطّرد، تثاقل ← اثّاقل، هنمرش ← همّرش.

٢/٨ : ٢- ما يُدغم ولا يُدغم من الأصوات

المشهور أنّ ما يدغم من الأصوات في مقاربها تسعة عشر صوتًا هي:

ب، ذ/ث/ظ، ت/ط/د، ز/س/ص/ل/ن، ج، غ، ك، ق، ع، ح، هـ

وأكثر الأصوات التي يدغم بعضها في بعض أصوات الفم، قال سيبويه: "وأصل الإدغام لحروف الفم؛ لأنها أكثر الحروف"[2].

وعند القيسي علة أخرى في قوله: "واعلم أن أكثر إدغام حروف الفم بعضها في بعض يقوي ويحسن، لاشتراك الحرفين في إدغام لام التعريف فيهما. فلما اشتركا في إدغام لام التعريف فيهما حسن إدغام أحدهما في الآخر لذلك الاشتراك"[3].

وهذا التعليل غير مقنع كل الإقناع؛ إذ إدغام هذه الأصوات إنما هو لقرب مخارجها، ولأن اللسان وهو عضلة مرنة متحركة تشارك في تحديد مخارج هذه الحروف، فسهل نقل مخرج الصوت من مكان إلى آخر تأثرًا بصوت تال.

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٧٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٤.

(٣) القيسي، الكشف، ١: ١٥١.

٢/٨ : ٣- أحكام إدغام المتقاربين

لإدغام المتقاربين ثلاثة أحكام: وجوب، وجواز، وامتناع.

٢/٨ : ١/٣- وجوب إدغام المتقاربين

يجب الإدغام في ثلاث حالات:

الأولى: اللام الشمسية

قال سيبويه: "ولام المعرفة تدغم في ثلاثةَ عشرَ حرفًا لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، لكثرة لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها لهذه الحروف"[١]. وعلة إدغامها في الحروف الشمسية أنها القريبة من مخرجها[٢]. أما البعيدة كالحلقية والحَنجرية، والشفوية والأسنانية الشفوية فلا تدغم فيها؛ ولأن ما تدغم فيه هو أول أصوات الكلمة، وهو ليس مما يُضعّف فيوهم تضعيفه زيادة؛ ولذلك لا تدغم اللام الساكنة في مثل (ألسنة): جمع لسان؛ لأنها ليست لام تعريف"[٣].

ويستثنى من الأصوات القريبة من اللام مخرجًا فلا تدغم فيها(الجيم) و(الياء). أما الجيم فلعلة تاريخية[٤]، وهي أن مخرجها في الأصل من الطبق مثل الكاف، وتسمع هذه الجيم الآن في اليمن وعُمان والقاهرة، أما الياء فعلة ذلك نجدها في حديث سيبويه عن امتناع إدغام الجيم في الياء، قال:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٧.

(٢) القيسي، الكشف، ١: ١٤١.

(٣) القيسي، الكشف، ١: ١٤١-١٤٢.

(٤) انظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٤٨. وعمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٣٤.

"ولا تدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تحرك، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين، وذلك قولك: أخرجْ ياسرًا، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين كما لم تفعل ذلك بالألف"[1]. وكذلك يمكن قياس اللام عليها.

الثانية: النون الساكنة في أحرف (ليروم)

نص على وجوب إدغامها ابن الحاجب[2]، وجعلتها في هذا القسم تأسيًا بتجويد قراءة القرآن الكريم:

ن ل ← ل ل

منْ لَعب ← مل لعب [من حيث الصوت، ولا تغير في الإملاء]

قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾[٢٤- البقرة]، ﴿فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [٢- البقرة]

ن ي ← ي ي

من يلعب ← مي يلعب [من حيث الصوت، ولا تغير في الإملاء]

قال تعالى: ﴿مَن يَّقُولُ﴾ [٨- البقرة]، ﴿وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [١٩- البقرة]

ن ر ← ر ر

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٧.

(٢) قال ابن الحاجب: "والنون الساكنة تدغم وجوبًا في حروف (يرملون)". انظر: الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٨٠. أما ابن يعيش فذهب إلى استحسان إدغامها وجواز البيان، انظر: شرح المفصل ١٠: ١٤١-١٤٢.

من راح ← مر راح [من حيث الصوت، ولا تغير في الإملاء]

قال تعالى: ﴿مِن رَّبِّهِم﴾[٥- البقرة]، ﴿مِن ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾[٢٥- البقرة]

ن و ← و و

من وقف ← مو وقف [من حيث الصوت، ولا تغير في الإملاء]

قال تعالى: ﴿مِن وَّالٍ﴾ [١١- الرعد]، ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ﴾ [١٩- البقرة]

ن م ← م م

إنْ مَرِضَ ← إمْ مرض [من حيث الصوت، ولا تغير في الإملاء]

قال تعالى: ﴿مِن مَّالِ اللهِ﴾[٣٣- النور]، ﴿مَثَلاً مَّا﴾[٢٦- البقرة].

وقد اختلف في مصاحبة الغنة للنون المدغمة وذهاب الغنة، فذهب سيبويه[١] والنحويون إلى جواز الغنة وذهابها مع كل الأحرف المذكورة بلا استثناء. أما القرّاء فأجمعوا على ترك الغنّة عند إدغامها في الراء واللام، وما روي من ذلك شاذ[٢].

ولا يرى بعض القدماء كالسخاوي أن يطلق مصطلح الإدغام إلا إذا كان محضًا، أما إذا كان غير محض، وهو ما بقيت معه الغنة، فالأَولى أن يسمى إخفاء[٣]، وتابعهم على ذلك من المحدثين غانم قدوري الحمد، قال

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٦.

(٢) القيسي، الكشف، ١: ١٦٢.

(٣) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٨.

"ونحن لا نرى أن يطلق مصطلح الإدغام إلا إذا كان محضًا، أما إذا كان غير محض، وهو ما بقيت معه الغنة، فالأولى أن يسمّى إخفاء"[1]. وهذا متوقف فيه؛ لأن فيه خلطًا بين ظاهرتين إحداهما الإخفاء والأخرى الإدغام وبينهما فرق، فإخفاء النون هو إلغاء لمخرجها إذ ينطبق اللسان مباشرة في مخرج الصوت الذي يليها دون أن يشدد ذلك الصوت، ثم لابدّ من خروج الهواء من الخياشيم ليسمع النون. أما عند الإدغام فإن الصوت الذي يلي النون يشدد تشديدًا واضحًا، أما الغنّة فهي صفة مصاحبة قد تظهر أو لا تظهر، ومن المعروف عندهم أن ثم نوعين من الإدغام: التام والناقص، قال ابن الجزري "والصحيح من أقوال الأئمة أنه إدغام ناقص من أجل صوت الغنّة الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الإطباق الموجود مع الإدغام في (أحطت؛ وبسطت) والدليل على أن ذلك إدغام وجود التشديد فيه إذا التشديد ممتنع مع الإخفاء"[2].

وقد أوضح سيبويه هذه المسألة فقال عن إخفاء النون: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم، وأصل الإدغام لحروف الفم، لأنها أكثر الحروف، فلما وصلوا إلى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم أن لا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهي من الفم، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك الموضع غيرها، فاختاروا

---

(١) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، ٤٥٥.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،٢: ٢٨.

الخفة إذ لم يكن لبس، وكان أصل الإدغام وكثرة الحروف للفم. وذلك قولك: من كان، ومن قال، ومن جاء"، وأما عن الإدغام فقال: "وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم، ولكن صوت الفم أشرب غنّة"(١).

الثالثة: إدغام ما هو من مخرج التاء فيها إن كانت ضمير رفع

قال الرضي: "واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنًا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في الكلمة الواحدة التي لا يلبس الإدغام فيها، وذلك لشدة اتصال الضمير. ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الإدغام فيها كما في عُدتُّ وزِدتُّ، بخلاف الكلمتين المستقلتين، نحو: أعد تَّمرك. فإنه يجوز ترك الإدغام إذن، والإدغام أحسن، وبخلاف ما لم يشتد فيه التقارب، نحو: عذتُ"(٢).

ومثال ذلك:

ق ـُ د ت ـُ ← ق ـُ ت ت ـُ [صوتيًا أما أملائيًّا فلا تتغيّر]

ر ـَ ب ـَ ط ت ـُ ← ر ـَ ب - َ ت ت ـُ [صوتيًّا أما أملائيًّا فلا تتغيّر وفخمت التاء]

أما الضاد فلا تدغم فيها.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٤.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٨٢.

٢/٨ : ٣/٢- جواز إدغام المتقاربين

من الأصوات ما ذهب علماء العربية إلى جواز إدغامه في مقاربه، ومعنى الجواز أن الناطق يمكنه أن يتلبث قليلاً على الحرف الأول تلبثًا يمنع مماثلته للصوت الثاني، أما إن لم يتلبث فإن الإدغام قد يجري؛ لأن الإدغام مسألة صوتية متعلقة بتجاور الأصوات وهي ظاهرة تحدث دون تنبه المستعمل العادي للغة حين يستعملها بشكل عفوي من دون أن يتكلف، وتتفاوت الأصوات في درجة وضوح التغير المؤدي إلى الإدغام؛ لذا نجد سيبويه ميّز بين الأصوات من حيث حسن الإدغام فيها أو البيان[١].

ولم أجد- في حدّ علمي- من ذهب إلى وجوب إدغام المتقاربين وإن كانا من مخرج واحد، غير ابن الجزْري فإنه ذهب إلى وجوب ذلك، قال: "كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة وقراءة، فالمثلان نحو (فاضرب به، ربحت تجارتهم، وقد دخلوا، إذ ذهب، وقل لهم، وهم من، عن نفس، اللاعنون، يدرككم، يوجهه)، والجنسان نحو (قالت طائفة، أثقلت دعوا، وقد تبين، إذ ظلمتم، بل ران، هل رأيتم، قل رب) ما لم يكن أول المثلين حرف مدّ نحو (قالوا وهم، الذي يوسوس) أو أول الجنسين حرف حلق نحو (فاصفح عنهم)"[٢].

---

(١) سيبويه، الكتاب، انظر أمثلة لذلك: ٤: ٤٥٤، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٦٢.

(٢) ابن الجزري، النشر، ٢: ١٩.

أما إن كان المتقاربان متحركين فإن إدغامهما جائز بأن تحذف حركة الأول ويسمى هذا الإدغام بالإدغام الكبير. وعلة الجواز أن حذف الحركة ليس بلازم.

وسوف أذكر هذه الأصوات ممثلاً لإدغامها:

ب، ذ/ث/ظ، ت/ط/د، ز/س/ص/ل/ن،ج، غ، ك، ق، ع، ح ،هـ.

١- الباء: تدغم في (الميم/ الفاء)

ب م ← م م

قرّبْ ماجدا ← قرمّاجدا [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿اِرْكَب مَّعَنَا﴾[٤٢- هود]، أدغمها أبوعمرو والكسائي ويعقوب[١] وقنبل وعاصم[٢]. أما البزّي وقالون وخلاّد فإنهم قرأوا بالإدغام والإظهار[٣].

ذهبَ ماجد ← ذهمّاجد [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿يُعَذّب مَّن يَّشاءُ﴾[٤٠- المائدة]، قرأها أبوعمرو[٤]: يعذم مَّن يشاء.

ب ف ← ف ف

---

(١) ابن الجزري، النشر، ٢: ١١.

(٢) القاضي، البدور الزاهرة، ص١٥٤.

(٣) القاضي، الوافي في شرح الشاطبية، ص١٣٧.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٩٠.

اذهبْ فانظر ← [إذهفّانظر] [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعْجَب فَعَجَبٌ﴾[٥- الرعد]، أدغمها أبوعمرو، والكسائي، وخلّاد[1].

لعبَ فارس ← [العفّارس] [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[٢- البقرة]، أدغمها أبوعمرو[2][لا ريب فّيه].

٢- الذال: تدغم في (ث/ظ، ت/ط/د، س/ص/ز، ج)

ذ ث ← ث ث

جبَذَ ثابت ← جبثّابت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ ظ ← ظ ظ

خذْ ظاهرًا ← خظّاهرا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿إِذْ ظَّلَمُوا﴾[٦٤- النساء].

نبَذَ ظافر ← نبظّافر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ ت ← ت ت

عذت ← عتّ [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن الجزري، النشر، ٢: ٨.

(٢) إدغام الباء في الفاء في القراءة مرويّ عن أبي عمرو، واشتهر عنه الإظهار، انظر: ابن غلبون، التذكرة، ١: ٩٠.

قال تعالى: ﴿عُذْتُ بِرَبِّي﴾[٢٧- غافر]، أدغمها أبوعمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف[١].

شحَذَ تابع ← شحّابع [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ ط ← ط ط

نبَذَ طامي ← نبطّامي [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ ذ ← د د

قال تعالى: ﴿إِذْ دَخَلْتَ﴾[٣٩- الكهف]، أدغمها ابن عامر[٢]، والكسائي، وخلّاد، وخلف، وابن ذكوان، وأبوعمرو، وهشام[٣].

نفَذَ درب ← نفدّرب [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ س ← س س

أنقذَ سهل ← أنقسّهل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾[٦٣- الكهف]، أدغمها أبوعمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبوجعفر[٤][واتّخَسَّبيلَه].

ذ ص ← ص ص

نبَذَ صَبور ← نبَصَّبور [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن الجزري، النشر، ٢: ١٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٤.

(٣) القاضي، الوافي، ١٣٠.

(٤) ابن الجزري، النشر، ٢: ١٦.

قال تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً﴾[٣- الجن]، أدغمها أبوعمرو[1] [ما اتّخصّاحبة].

ذ ز ← ز ز

قال تعالى: ﴿وَإِذ زَّاغَتْ﴾[١٠- الأحزاب]، أدغمها ابن عامر[2]، والبصري، وهشام، وخلّاد، والكسائي[3].

أُنْقِذَ زيد ← أُنْقِزَّيد [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ذ ج ← ج ج

خذْ جملاً ← خجّملاً [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

أخذَ جمال ← أخجّمال [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

وقرأ أبوعمرو بإدغام الذال من (إذ) في الجيم[4]، نحو قوله تعالى: ﴿إِذ جَّاءوكم﴾[١٠- الأحزاب].

٣- الثاء: تدغم في (ظ/ذ، ت/ط/د/ض، س/ص/ز، ش)

ث ظ ← ظ ظ

لا تبعثْ ظالما ← لا تبعظّالما [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

بُعثَ ظاهر ← بُعظّاهر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٤.

(٣) الصفاقسي، غيث النفع، ص٢٣٨. القاضي، البدور الزاهرة، ص٢٥٣.

(٤) ابن مجاهد، السبعة، ص١١٩. وذكر تفرد أبي عمرو بهذا الإدغام. غير أن ابن غلبون في التذكرة، ١: ١٨٠، والصفاقسي في غيث النفع، ص٢٣٨، والقاضي في البدور الزاهرة، ص٢٥٣ يضيفون إليه هشامًا، وكذلك في الوافي في شرح الشاطبية للقاضي، ص١٣٠.

ث ذ ← ذ ذ

ابعثْ ذكيا ← ابعذّكيا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ذَّلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾[١٧٦- الأعراف].

عبثَ ذاكر ← عبذّاكر [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [١٤- آل عمران]، أدغمها أبوعمرو[1]: [والحرث ذّلِكَ].

ث ت ← ت ت

بَعَثْتُ ← بَعَتُّ [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿لَبِثْت﴾[٢٥٩- البقرة]، أدغمها ابن عامر، وأبوعمرو، وحمزة، والكسائيّ، وأبوجعفر[2].

لبثَ تابع ← لبتّابع [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ﴾[٥٩- النجم]، أدغمها أبوعمرو[3]: [الحديث تّعجبون].

ث ط ← ط ط

لهثَ طارق ← لهطّارق [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ث د ← د د

بحثَ داخل ← بحدّاخل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣، وابن الجزري، النشر، ٢: ١٦.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

ث ض ← ض ض

حرثَ ضاحي ← حرضّاحي [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿حَدِيثُ ضَيْفِ﴾[٢٤- الذاريات]، قرأها أبوعمرو[(١)] :

[حديث ضّيف].

ث س ← س س

عبثَ سيف ← عبسّيف [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمانُ﴾[١٦- النمل]، قرأها أبوعمرو[(٢)] :

[وورث سّليمان].

ث ص ← ص ص

لبثَ صخر ← لبصّخر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

ث ز ← ز ز

لهثَ زاهر ← لهزّاهر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

ث ش ← ش ش

يبحثُ شاكر ← يبحشّاكر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿ثَلاَثِ شُعَبِ﴾[٣٠- المرسلات]، قرأها أبوعمرو[(٣)] :

[ثلاث شّعب].

٤- الظاء: تدغم في (ذ/ث، ت/ط/د، س/ص/ز)

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

ظ ذ ← ذ ذ

احفظ ذلك ← احفذّلك [صوتيًا ، أما إملائيًّا فلا تتغير]

حافظُ ذمّة ← حافذّمة [صوتيًّا ، أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ ث ← ث ث

أيقظْ ثابتا ← أيقثّابت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

يحفظُ ثاقب ← يحفثّاقب [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ ت ← ت ت

احفظْ تعلم ← احفَتّعلم [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

حفظَ تميم ← حفتّميم [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ ط ← ط ط

احفظْ طلبك ← احفطّلبك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

لحظَ طارق ← لحطّارق [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ د ← د د

الفظْ دمك ← الفدّمك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

حفظَ درهما ← حفدِّرهما [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ س ← س س

ارعظْ سهْمك ← ارعسّهْمك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

لحظَ سامي ← لحسّامك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ظ ص ← ص ص

أيقظْ صهرك ← أيقصّهرك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

يقرظُ صهيب ← يقرصّهيب [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

ظ ز ← ز ز

احفظْ زيتونًا ← احفزّيتونًا [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

لحِظَ زمرة ← لحِزّمرة [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

٥- التاء: تدغم في (ظ/ذ/ث، ط/د/ض، ص/س/ز، ش/ج)

ت ظ ← ظ ظ

اسكتْ ظالما ← اسكظّالما [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[١١- الأنبياء]، أدغمها أبوعمرو[١].

بكّتَ ظافر ← بكّظّافر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ﴾[٢٨- النحل]، قرأها أبوعمرو[٢]: [الْمَلَائِكَة ظَّالِمِي].

ت ذ ← ذ ذ

فهمتْ ذِكرى ← فهمذّكرى [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

بهتَ ذِياب ← بهذّياب [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَالآخِرَةَ ذَلِكَ﴾[١١- الحج]، قرأها أبوعمرو[٣]: [والآخرة ذّلك].

ت ث ← ث ث

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص١١٩.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

سمعتْ ثامرا ← سمعثّامرا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾[١٤١- الشعراء]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[١][كذبت ثّمود].

بغتَ ثاني ← بغثّاني [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ﴾[٩٢- البقرة]، قرأها أبوعمرو[٢][بالبينات ثُّم].

ت ط ← ط ط

ذهبتْ طيبة ← ذهبطّيبة [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَقَالَت طَّائِفَةٌ﴾[٧٢- آل عمران]، أدغمها القراء جميعًا[٣].

ثبتَ طائع ← ثبطّائع [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَى﴾[٢٩- الرعد]، قرأها أبوعمرو[٤][الصالحات طُّوبى].

ت د ← د د

علمتْ ديمة ← علمدّيمة [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير].

قال تعالى: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[٨٩- يونس].

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٢.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٥.

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ص١١٩.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

سكتَ داود ← سكدّاود [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ت ض ← ض ض

دخلتْ ضحى ← دخلضّحى [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ت ص ← ص ص

جاءتْ صالحة ← جاءصّالحة [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٩٠- النساء]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة، وابن عامر، وخلف[1][حصرت صُّدورهم].

عنتَ صافي ← عنصّافي [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا﴾[١- الصافات]، قرأها أبوعمرو[2] [والصافات صَّفّا].

ت س ← س س

قرأتْ سلمى ← قرأسّلمى [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿أَقَلَّتْ سَحَابًا﴾[٥٧- الأعراف]، قرأها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[3][أقلت سَّحابا].

صمتَ سعد ← صمسّعد [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٢. الصفاقسي، غيث النفع، ص٨٩. القاضي، البدور الزاهرة، ص٨٢.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٢.

قال تعالى: ﴿بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾[١١- الفرقان]، أدغمها أبوعمرو[1][بالساعة سَّعيرا].

ت ز ← ز ز

ذهبتْ زينب ← ذهبزّينب [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿خَبَتْ زِدْنَاهُم﴾[٩٧- الإسراء]، قرأها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[2][خبت زِّدناهم].

لفتَ زاهر ← لفزّاهر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا﴾[٢- الصافات]، قرأها أبوعمرو[3][فالزاجرات زَّجْرا].

ت ش ← ش ش

وصلتْ شماء ← وصلشّماء [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

انفلتَ شادي ← انفلشّادي [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءِ﴾[٤- النور]، قرأها أبوعمرو[4][بأربعة شُّهداء].

ت ج ← ج ج

سافرتْ جميلة ← سافرجّميلة [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٢.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٥.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٩.

قال تعالى: ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُم﴾[٥٦- النساء]، أدغمها أبوعمرو، وابن عامر[1] والكسائيّ وحمزة[2][نضجت جُّلودهم].

يلفتُ جاسر ← يلفجّاسر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٢- النور]، قرأها أبوعمرو[3][مائة جّلدة].

٦- الطاء: تدغم في (ظ/ث/ذ، ت/د، ص/س/ز)

ط ظ ← ظ ظ

ليربطْ ظافر ← ليربظّافر [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

خبطَ ظالم ← خبظّالم [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط ث ← ث ث

اخرطْ ثمرا ← اخرثّمرا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

خلطَ ثاقب ← خلثّاقب [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط ذ ← ذ ذ

اربطْ ذلك ← اربذّالك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ربطَ ذائد ← ربذّائد [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط ت ← ت ت

اهبطْ تونس ← اهبتّونس [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

سخطَ تالع ← سختّالع [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص١١٨، ١٢٤.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٢.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٥.

ط د ← د د

اسقطْ ديونك ← اسقدُّيونك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

لقطَ دائل ← لقَدّائل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط ص ← ص ص

أسقطْ صخرة ← أسقِصّخرة [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ربطَ صامل ← ربصّامل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط س ← س س

امغطْ سلكك ← امغسّلكك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

مغَطَ سالم ← مغَسّالم [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ط ز ← ز ز

القَطْ زهرا ← القَزّهرا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

سقَطَ زائد ← سقَزّائد [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

٧- الدال: تدغم في (ث/ظ/ذ، ت/ط، ض/س/ص/ز، ج/ش)

د ث ← ث ث

اسعدْ ثامرا ← اسعثّامرا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدْ ثَوابَ الدُّنْيَا﴾[١٤٥- آل عمران]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة، وابن عامر، وخلف[١] [يرد ثّواب].

فقدَ ثامر ← فقثّامر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن الجزري، النشر، ٢: ١٣.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ثَوابَ الدُّنْيَا﴾[١٣٤- النساء]، قرأها أبوعمرو[١][يرد ثّواب].

د ظ ← ظ ظ

اطردْ ظبيًا ← اطرظّبيا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿فَقَدْ ظَلَمَ﴾[٢٣١- البقرة]، [فقد ظّلم].

جحدَ ظافر ← جحظّافر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾[٣١- غافر]، قرأها أبوعمرو[٢] [يريد ظُّلما].

د ذ ← ذ ذ

اطردْ ذئبا ← اطرذّئبا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿كهيعص ذِكْرُ﴾[١، ٢- مريم]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة، وابن عامر، وخلف[٣][كهيعص ذّكر].

سجدَ ذاكر ← سجذّاكر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ﴾[٩٧- المائدة]، قرأها أبوعمرو[٤] [والقلائد ذّلك].

د ت ← ت ت

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٣) ابن الجزري، النشر، ٢: ١٧.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

أبعدْ تسلم ← أبعتَّسلم [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾[٢٥٦- البقرة]، [قد تَّبين].

قصدَ تغلب ← قصتَّغلب [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿فِي الْمَسَاجِدِ تِلْكَ﴾[١٨٧- البقرة]، قرأها أبوعمرو[1] [المساجد تِّلك].

د ط ← ط ط

حدّدْ طلبك ← حدّطَّلبك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

حمدَ طلال ← حمطَّلال [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

د ض ← ض ض

قدْ ضرب ← قضَّرب [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾[١٠٨- البقرة]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة وابن عامر[2] [فقد ضَّلّ].

طردَ ضَبعا ← طرضَّبعا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ﴾[٢١- يونس]، قرأها أبوعمرو[3] [بعد ضَّراء].

د س ← س س

أبعدْ سلمة ← أبعسَّلمة [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٦.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١. ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٤.

(٣) ابن مجاهد، السبعة، ص١١٨.

قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾[١- المجادلة]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[(١)][قد سَّمع].

شهدَ سلمان ← شهسّلمان [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿عَدَدَ سِنِينَ﴾[١١٢- المؤمنون]، قرأها أبوعمرو[(٢)][عدد سِّنين].

د ص ← ص ص

أعدْ صلاتك ← أعصّلاتك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[١١٣- المائدة]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[(٣)][قد صَّدقتنا].

يعبدُ صالح ← يعبصّالح [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿نَفْقِدُ صُوَاعَ الْمَلِكِ﴾[٧٢- يوسف]، قرأها أبوعمرو[(٤)][نفقد صُّواع].

د ز ← ز ز

احصدْ زرعك ← احصزّرعك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا﴾[٥- الملك]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[(٥)][ولقد زّيّنا].

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٥) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١.

قعدَ زكي ← قعزّكي [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿تُرِيْدُ زِينَةَ﴾[٢٨- الكهف]، قرأها أبوعمرو[١][تريد زّينة].

د ج ← ج ج

اقصدْ جبلا ← اقصجّبلا [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُم﴾[٩٢- البقرة]، أدغمها الكسائي وأبوعمرو، وحمزة[٢][ولقد جّاءكم].

قصدَ جاره ← قصجّاره [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾[٢٨- فصلت]، قرأها أبوعمرو[٣][الخلد جّزاء].

د ش ← ش ش

جرِّدْ شجرة ← جرشّجرةِ [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا﴾[٣٠- يوسف]، أدغمها أبوعمرو، والكسائي وحمزة[٤][قد شّغفها].

قعدَ شاكر ← قعشّاكر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٨.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨١.

قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ﴾[٢٦- يوسف]، قرأها أبوعمرو[1] [وشهد شّاهد].

٨- الزاي: تدغم في (ص، س)

ز ص ← ص ص

اقفزْ صالح ← اقفصّالح [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

عجزَ صابر ← عجصّابر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ز س ← س س

اهمزْ سالم ← اهمسّالم [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قفزَ سامر ← قفسّامر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

٩- السين: تدغم في (ص، ز)

س ص ← ص ص

أجلسْ صاحبك ← أجلصّاحبك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

بخسَ صالح ← بخصّالح [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

أما إدغام السين في الشين فقد اختلف فيه، فقرئت في قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [٤- مريم] بالإظهار أو الإدغام[2].

س ز ← ز ز

ادرسْ زاهر ← ادرزّاهر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

جلسَ زامل ← جلزّامل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٧.

(٢) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١: ٢٩٢.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ﴾[٧- التكوير]، قرأها أبوعمرو[1] [وإذا النفوسْ زُّوجت].

١٠- الصاد: تدغم في (س، ز)

ص س ← س س

خلّصْ سَهمك ← خلسّهمك [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

يخلصُ سمُرة ← يخلسّمرة [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

ص ز ← ز ز

حرّصْ زاهر ← حرزّاهر [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

فحصَ زيد ← فحزّيد [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

١١- اللام: تدغم في (ر)، وتدغم اللام من (بل) في (ظ، ط، ض، س، ز)، ومن (هل) في (ث)، وتدغم اللام منهما في (ت، ن)، وأدغمت اللام في (ذ)

ل ر ← ر ر

أجّلْ رحيلك ← أجرّحيلك [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾[١١٤- طه]، قرأها أبوعمرو[2] [وقلْ رَّب].

عجلَ راجح ← عجرّاجح [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٨.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٠.

قال تعالى: ﴿سُبُلَ رَبِّكِ﴾[٦٩- النحل]، قرأها أبوعمرو[١] [سبلْ رَّبك].

ل ز ← ز ز

بلْ زرعت ← بزّرعت [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ زَعَمْتُم﴾[٤٨- الكهف]، أدغمها الكسائي، وهشام، وحمزة، وورش[٢] [بل زّعمتم].

ل س ← س س

بلْ سمعت ← بسّمعت [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ﴾[١٨- يوسف]، أدغمها الكسائي، وحمزة، وهشام[٣] [بل سّولت].

ل ض ← ض ض

بلْ ضاعت ← بضّاعت [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ ضَلُّوا﴾[٢٨- الأحقاف]، أدغمها الكسائي[٤] [بل ضّلوا].

ل ط ← ط ط

بلْ طمعت ← بطّمعت [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨١.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤. الصفاقسي، غيث النفع، ص١٨٢.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

قال تعالى: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾[١٥٥- النساء]، أدغمها الكسائي، وأبوعمرو[١][بل طَّبع].

ل ظ ← ظ ظ

بلْ ظلمت ← بظَّلمت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ ظَنَنْتُم﴾[١٢- الفتح]، أدغمها الكسائي، وهشام[٢][بل ظَّننتم].

ل ث ← ث ث

بلْ ثارت ← بثّارت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ﴾[٣٦- المطففين]، أدغمها الكسائي، وحمزة[٣][هل ثُّوب].

ل ت ← ت ت

بلْ تبعت ← بتَّبعت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾[١٦- الأعلى]، أدغمها الكسائي، وحمزة[٤][بل تُّؤثرون].

هلْ تبعت ← هتَّبعت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣. ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣. ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤. الصفاقسي، غيث النفع، ٢٨٠.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[٦٥- مريم]، قرأها أبوعمرو والكسائي وحمزة[1][هل تّعلم].

ل ن ← ن ن

بلْ نامت ← بنّامت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ﴾[١٧٠- البقرة]، أدغمها الكسائي[2] [بل نّتبع].

هلْ نامت ← هنّامت [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ﴾[٢٠٣- الشعراء]، أدغمها الكسائي[3] [هل نّحن].

ل ذ ← ذ ذ

افعلْ ذلك ← افعذّالك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ﴾[٢٣١- البقرة]، أدغمها أبوالحارث عن الكسائي[4] [بل ضّلوا].

١٢- النون: يجوز أن تدغم المتحركة في حروف (ليروم)[5]

ن ل ← ل ل

عربنَ لافي ← عربلاّفي [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٠، ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣. ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٤) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣. ابن غلبون، التذكرة، ١: ١٨٤.

(٥) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٨٠.

قال تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُم﴾[٤٥- إبراهيم]، قرأها أبوعمرو[١] [وتبين لّكم].

ن ي ← ي ي

عجنَ ياسر ← عجيّاسر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ن ر ← ر ر

أيقنَ رامي ← أيقرّامي [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿خَزَائِنَ رَحْمَةِ﴾[٩- ص]، قرأها أبوعمرو[٢] [خزائن رّحمة].

ن و ← و و

ظعنَ وائل ← ظعوّائل [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ن م ← م م

عدنَ مالك ← عدمّالك [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

١٣- الجيم: تدغم في (ت، س)

ج ت ← ت ت

اخرجْ تربح ← اخرتّربح [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

خرجَ تاجر ← خرتّاجر [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٣.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٣.

قال تعالى: ﴿الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ﴾[٣، ٤- المعارج]، قرأها أبوعمرو[1] [المعارج تَّعرج].

ج ش ← ش ش

ابعجْ شيئًا[2] ← ابعشَّيئا [صوتيًا أما إملائيًا فلا تتغير]

خرجَ شبل ← خرشِّبل [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿أَخْرَجَ شَطْأَهُ﴾[٢٩- الفتح]، قرأها أبوعمرو[3] [أخرج شَّطأه].

١٤- الغين: تدغم في (الخاء)

غ خ ← خ خ

ادمغْ خلفا[4] ← ادمخَّلفا [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

١٥- الخاء: تدغم في (الغين)

خ غ ← غ غ

اسلخْ غنمك[5] اسلغَّنمك [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

١٦- الكاف: تدغم في (القاف)

ك ق ← ق ق

---

(١) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٢.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٩.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥١.

أنهكْ قطنا[1] أنهقّطنا [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

أدركَ قاسم ← أدرقّاسم [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٥٤- الفرقان]، قرأها أبوعمرو[2] [ربك قّديرا].

١٧- القاف: تدغم في (الكاف)

ق ك ← ك ك

الحقْ كَلَدة[3] الحكّلَدة [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٢- الفرقان]، قرأها أبوعمرو[4] [وخَلَق كُلّ].

١٨- العين: تدغم في (الحاء)، وتدغم فيها وإن تقدمت الحاء، وتدغم في (الهاء) بأن يتحولا إلى حاءين فيدغمان:

ع ح ← ح ح

اقطعْ حملا[5] اقطحّملا [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

ح ع ← ح ح

امدحْ عَرفة[6] امدحّرفة [صوتيًا أما إملائيًّا فلا تتغير]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٢.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٢.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٨.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥١.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥١.

ع هـ (بالمماثلة التبادلية) ← ح ح

اقطعْ هِلالا[1] ← اقطحّلالا[صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

١٩- الحاء: تدغم في (العين) نادرًا

ح ع ← ع ع

امدحْ عاصما ← امدعّاصما [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

مدحَ عافٌ ← مدعّارف [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

قال تعالى: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[١٨٥- آل عمران]، قرأها أبوعمرو[2] [زحزح عَّن].

٢٠- الهاء: تدغم في (الحاء):

هـ ح ← ح ح

اجبهْ حملا[3] ← اجبحّملا [صوتيًّا أما إملائيًّا فلا تتغير]

٢/٨ : ٣/٣- امتناع الإدغام

ينص الصرفيون على امتناع إدغام الهمزة في غيرها، وكذلك إلى امتناع إدغام الألف في نفسها أو في غيرها، ويضيفون إلى ذلك مجموعة أخرى من الأصوات هي: (ض، و، ي، م، ش، ف، ر)، فهي لا تدغم في مقارباتها. وهذا هو مذهب بعض اللغويين، وهو مذهب يخالفهم فيه القراء فهم يدغمون بعض هذه الأصوات في مقارباتها.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٩.

(٢) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٩

وقد اهتم اللغويون بتفسير علة إظهار هذه الأصوات مرجعين ذلك إلى عوامل منها: اتصاف الصوت الأول بصفة مهمة ليست في الصوت الثاني، ومنها أن مخرج الصوت الثاني أدخل في الحلق من الأول.

وقد أوجز ابن الحاجب علة منع حروف (ضوي مشفر) أن تدغم في غيرها في قوله: "فأما الضاد فلما فيها من الاستطالة فلو أدغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها، والواو والياء لما فيها من المد واللين[1]، والميم لما فيها من الغنة، والشين لما فيها من التفشي، والفاء لما فيها من شبه التفشي، والراء لما فيها من التكرير"[2].

الهمزة: تمنع الهمزة من الإدغام في غيرها؛ لأن فيها من الثقل ما قد يدعو إلى تغييرها أو حذفها وهي وحدها، فإذا جاورت مثلها أو مقاربها خففت فمنع هذا الإدغام[3] لتخلف شرط الإدغام وهو المماثلة، وأما من يتكلف تحقيق الهمزتين فإنه يدغم.

الألف: وهو حركة طويلة لا يمكن أن يتحقق فيه الإدغام؛ لأن الألف لا يكون في بداية مقطع أبدًا لأن المقاطع تبدأ بالصوامت لا بالحركات؛

---

(١) خالف الرضي ابن الحاجب في عدّه إدغام الواو في الياء من إدغام المتماثلين؛ لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياءً، وأولهما متحرك كطويل وطويت، فعرف أن القلب من أول الأمر للإدغام لأن الواو والياء متقاربان صفة؛ فهما لينان مجهوران وبين الشديدة والرخوة، وإن لم يتقاربا في المخرج، فأدغم أحدهما في الآخر وقلب الواو، وإن كان ثانيًا، لأن القصد التخفيف بالإدغام. شرح الشافية، ٣: ٢٧٠.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، ٢: ٤٩٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٦.

ولذلك امتنع إدغام الألف في نفسها أو مقاربها، أما قول سيبويه: "لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريا مجرى الدالين والتاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين، فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة"[1] فلا يفهم منه تعذر الإدغام بسبب الخوف من التغير بل تعذره بسبب الطبيعة الصوتية للألف.

الضاد: نص سيبويه على منعها من الإدغام[2]، وتابعه في ذلك الفارسي[3] وابن جني، ووصف إدغام الضاد في بعض اللغات التي ذكرها سيبويه بالشذوذ[4] ومنهم الزمخشري[5] وابن الحاجب[6] ويفسر الفارسي إدغام بعض الأصوات في الضاد والشين بأنهما استطالتا حتى اتصلتا بمخارج تلك الأصوات[7] وهذا التفسير فيه شيء من الغموض، ولكنه مأخوذ من وصف سيبويه للضاد الضعيفة التي "تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللسان"[8].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٦.

(٣) الفارسي، التكملة، ص٦١٦.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢١٤.

(٥) الزمخشري، المفصل، ص٣٩٩.

(٦) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٦٩.

(٧) الفارسي، التكملة، ص٦٢٣.

(٨) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٣٢.

ونجد صفة الاستطالة بعد ذلك توصف بها الضاد عند تعليل منع إدغامها، من ذلك إشارة الرضيّ إلى أن فضيلة الضاد على غيرها الاستطالة[1].

أما القرّاء فإنهم يخالفون ما ذهب إليه اللغويون، فمنهم من يدغم الضاد في الشين، روى أبو شعيب السوسي عن اليزيدي أن أبا عمرو[2] كان يدغم الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[٦٢- النور]؛ ولكن الزمخشري عاب رواية شعيب[3] وقد دافع ابن الحاجب عن هذه القراءة[4].

الواو، والياء: يرجع سيبويه منع إدغام الواو والياء مسبوقتين بفتحة في ما يقاربهما لما فيهما من اللين والمد فإدغام الياء في الجيم أو إدغام الواو في الباء[5] يذهب بما في الياء والواو من اللين[6].

ويمكن أن نفهم قول سيبويه في ضوء التصنيف الحديث للواو والياء فهما في هذه الحالة ليستا صوتين بل هما صوتان مركبان من حركة وصامت (ـَو، ـَي)، والإدغام يضيع هذا التركيب الذي تؤلف الحركة جزءًا منه. والحركة لا تدغم.

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٧٠.

(٢) ابن مجاهد، السبعة، ص١٢٣.

(٣) الزمخشري، المفصل، ص٢٩٩.

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح، ٢: ٥٠٣.

(٥) يرى سيبويه وتابعه الصرفيون أن مخرج الواو من بين الشفتين، انظر الكتاب، ٤: ٤٣٣.

(٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٦.

أما إن كانتا مدين فهما عند سيبويه أبعد من الإدغام لأنهما كالألف[١] ومعنى ذلك أنهما حركتان طويلتان والحركات لا تدغم.

وأثار ابن الحاجب إشكالاً هو ما يظهر من إدغام للواو في الياء، نحو: سيّد، وليّة، وعلل ذلك بأنهما أعلا فصارا مثلين ثم أدغما[٢] وفهم الرضيّ أنه يذهب إلى أن الإعلال لدفع ثقل اجتماع العلتين وأن الإدغام وجب بعد ذلك لتحقق شروطه من مماثلة وسكون أول المثلين[٣]؛ ولكن الرضيّ دفع هذا القول لأن العلتين تجتمعان دون أن تعلا، وذهب إلى أن الإعلال إنما هو للإدغام، والمسوغ للإدغام عنده اتفاقهما في الصفات وإن اختلفا في المخرج، وذلك "كونهما لينتين ومجهورتين، وبين الشديدة والرخوة"[٤].

الميم: قال سيبويه: "فالميم لا تدغم في الباء، وذلك قولك: أكرمْ به؛ لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العنبر، ومن بدا لك. فلما وقع مع الباء الحرف الذي يفرون إليه من النون لم يغيروه، وجعلوه بمنْزلة النون إذ كانا حرفي غنّة"[٥].

وما أفهمه من قول سيبويه أن هذا اللقاء بين الميم والباء يحصل عند اجتماع النون والباء حيث تنطق النون ميمًا، ثم لا تدغم في الباء، ولذلك جعلوا الميم قبل الباء كالنون المغيرة عند لقائها الباء؛ وشرح السيرافي النصّ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٧.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٦٩.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٧١.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ٣: ٢٧١.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٧.

بقوله "فلمّا قلبت [النون] ميمًا ، لما بين الميم والنون من الاشتراك في الغنّة ، ولم تدغم الميم المنقلبة من النون في الباء كانت الميم الأصلية أولى أن لا تدغم فيها الباء"[١]. ولكن القول ما نجده عند ابن الحاجب وهو أن الإدغام يذهب بغنة الميم[٢].

وهذا هو القول الصحيح ، إذ الفرق بين الباء والميم أن الباء حبسية انفجارية وأن الميم حبسية أنفية أي إن ظهورها يعتمد بشكل أساسيّ على خروج الهواء من الأنف ؛ ولذلك تختفي من نطق المصاب بانسداد أنفه من زكام أو غيره ، وهي تختلف عن النون في أن الأنفية صفة مصاحبة لخروجها ، ولذلك حين تخفى النون قبل الباء ينحبس الهواء عند الشفتين ؛ ولكنه يخرج من الأنف محققًا الصفة المصاحبة لنطق النون ، من أجل ذلك تسمع ميمًا ، وهذا ما جعل المجودين يظنون أن النون قلبت ميمًا ، وليس الأمر كذلك بل هو أخفاء كما نقل السيرافي عن الفراء[٣].

الشين : يعلل سيبويه منع إدغام الشين في الجيم بأنها صوت استطال مخرجه ، وبأن فيه تفشيًا ، ومثل لذلك بنحو : افرشْ جبلة[٤] حيث تظهر الشين.

---

(١) السيرافي، شرح الكتاب، ٥: ٤١٧.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح، ٢: ٥١١.

(٣) السيرافي، شرح الكتاب، ٥: ٤٦٥.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٨-٤٤٩.

الفاء: يعلل سيبويه امتناع الفاء من الإدغام في الباء بأنها وقعت موقعًا جعلها مثل حروف الفم التي لا تدغم في الحروف المتطرفة التي منها الباء[1] وأما العلة التي يذكرها غيره كابن الحاجب فهي شبه التفشي[2] أي إن الفاء غير انفجارية كالباء بل هي احتكاكية يسمع للهواء الخارج صوت هو أقل وضوحًا منه عند نطق الشين.

أما في القراءة فقد نسب إلى الكسائي أنه أدغم الفاء في الباء[3] في قوله تعالى: ﴿إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الأَرْضَ﴾[٩- سبأ] فتقرأ: نخسبّهم. وقد روي الإظهار عنه أيضًا وهو المأخوذ به[4].

الراء: قال سيبويه: "والراء لا تدغم في اللام والنون؛ لأنها مكررة"[5]. وأما في القراءة فقد روي عن أبي عمرو أنه يدغمها في اللام[6]، من ذلك قوله تعالى: ﴿اغْفِرْ لَنَا﴾[١٤٧- آل عمران] و﴿اسْتَغْفِرْ لَنَا﴾[٩٧- يوسف] و﴿اشْكُرْ لِي﴾[١٤- لقمان] و﴿سَخَّرَ لَكُم﴾[٦٥- الحج] و﴿الْعُمُرِ لِكَيْ لاَ﴾[٧٠- النحل].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٨.

(٢) ابن الحاجب، الإيضاح، ٢: ٥٠٩.

(٣) ابن غلبون، التذكرة، ٢: ٥٠٥.

(٤) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٧٩.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٤٨.

(٦) ابن غلبون، التذكرة، ١: ٨٣.

٩- الإدغام التأخري:

ومن أمثلته ما مرَّ عند درس التغيرات الصوتية التي يقتضيها الإدغام، وذلك إدغام الهاء المتأخرة في الحاء المتقدمة، وإدغام العين المتأخرة في الحاء:

اذبح هديا ← اذبح حديا= اذبحّديا

اذبح عنْزا ← اذبح حنْزا= اذبحّنْزا

ومن ذلك إدغام التاء المتأخرة في الطاء قبلها، ومثل لذلك سيبويه بكلمة (خبطت) التي جعلها بعض العرب: خبطّ، وروى قول علقمة بن عبدة:

وَفي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعمَةٍ ... فَحُقَّ لِشَأْسٍ مِن نَداكَ ذَنوبُ[1]

خبطتَ ← خبططَ = خبطَّ

فالطاء المطبقة أثرت في نظيرها غير المطبق وهو التاء فأكسبته صفة الإطباق فصار طاءًا:

ط ت ← ط ط

مطبق+ غير مطبق ← مطبق+ مطبق

ومن ذلك ما رواه سيبويه في قوله: "وقد قال بعضهم: عدّه، يريد عدته... وقالوا: نقدُّه، يريدون نقدته"[2].

عدتُه ← عددُه= عدّه

أثرت الدال بجهرها في التاء المهموسة فأكسبتها صفة الجهر:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٢.

د ت ← د د

مجهور+مهموس ← مجهور+مجهور

ويمكن إدخال ما وقع في بناء (افتعل) من إدغام مثل (اطرد) إن نظرنا إلى هذه الأمثلة نظرة وصفية، لا تأخذ في عين الاعتبار الأصل التاريخي لهذا البناء.

وكل الأمثلة التي ذكرها سيبويه هي من قبيل الإدغام الجائز؛ لأن إدغام ذلك سمع عن بعض العرب، فليس أمرًا مطردًا، بل إن ترك الإدغام فيها أحسن، قال عن (خبطّ): "وأعربُ اللغتين وأجودهما أن لا تقلبهما طاء"[(١)].

١٠- الإدغام التبادلي

أما حكم هذا الإدغام فهو الجواز؛ لأنه في الغالب يمثل لهجة لبعض العرب. أو هو مما ورد في قراءة القرآن.

١- العين مع الهاء:

ع هـ ← ح ح

هـ ع ← ح ح

ومثل ذلك: "قول بني تميم: محّم، يريدون: معهم، ومحّاؤلاء، يريدون: مع هؤلاء"[(٢)].

معهم ← محهم = محّم

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٠.

مع هؤلاء ← مح حاؤلاء=مّحاؤلاء

ومثل سيبويه لذلك أيضًا بقوله: "اجبه عنبة" و"اقطع هلالاً"[1].

اقطع هلالا ← اقطح حلالا= اقطحّلالا

اجبه عنبة ← اجبح حنبه+ اجبحّنبه

وذكر أنَّ البيان أحسن. أما عند الإدغام فتحول الهاء حاءًا والعين حاءًا، ثم تدغم الحاء في الحاء؛ وقد امتنعت العين من إدغامها في الهاء؛ لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذي قبله، ولم تدغم الهاء في العين؛ لأن الهاء مهموسة والعين مجهورة فحولت العين إلى النظير المهموس وهو الحاء[2].

والذي يمكن فهمه من هذا كله أن ثمة مماثلة تبادلية بين الصوتين، إذ أثرت العين على الهاء الحنجرية فجعلتها حلقية مخرجًا، وأثرت الهاء المهموسة على العين المجهورة فجعلتها حاءًا، ويمكن تصوير هذا في الجدول الآتي:

	حلقي	حنجري
مجهور	ع	
مهموس	ح	ه

حلقي /مجهور + حنجري/ مهموس ← حلقي/ مهموس + حلقي/ مهموس

٢- الظاء مع التاء:

ظ ت ← ط ط

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٠، ٤٤٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٥٠.

قال سيبويه: "وذلك قولهم: مظطعن، ومظطلم، وإن شئت قلت مطَّعن، ومطَّلم، كما قال زهير:

هُوَ الجَوادُ الَّذي يُعطيكَ نائِلَهُ   عَفوًا وَيُظلَمُ أَحيانًا فَيَظَّلِمُ

وكما قالوا: يطَّنّ ويظطن من الظنّة"[1].

مظتعن ← مظطعن ← مطَّعن

مظتلم ← مظطلم ← مطَّلم

يظتن ← يظطن ← يطَّن

ويمكن إيضاح هذه المماثلة التبادلية حيث أثرت الظاء على التاء فحولتها إلى النظير المطبق وهو الطاء وأثرت التاء على الطاء فحولتها إلى لثوية أسنانية كما هو واضح في الجدول الآتي:

	مطبق	غير مطبق
أسناني	ظ	
لثوي أسناني	ط	ت

أسناني/ مطبق + لثوي أسناني/ مفتوح ← لثوي أسناني/ مطبق + لثوي أسناني/مطبق

٣- الذال مع التاء:

ذ ت ← د د

مثل سيبويه لهذا بكلمة (مدّكر)[2].

مذتكر ← مذدكر ← مددكر= مدَّكر

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٩.

وقد ورد في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾[١٧-القمر]

والذي حدث هو مماثلة تبادلية إذ أثرت الذال المجهورة على التاء فحولتها إلى النظير المجهور لها وهو الدال، وأثرت التاء اللثوية الأسنانية على الذال الأسنانية فحولتها لثوية أسنانية كما يشرحها الجدول الآتي:

	مجهور	مهموس
لثوي	ذ	
لثوي أسناني	د	ت

أسناني / مجهور + لثوي أسناني / مهموس ← لثوي أسناني / مجهور + لثوي أسناني / مجهور

٤- الضاد مع التاء:

ض ت ← ط ط

مثل سيبويه لذلك بقوله: "قال بعضهم: مطّجع"[١].

مضتجع ← مضطجع ← مططجع = مطّجع

وهنا أثرت الضاد المطبقة على التاء فحولتها إلى النظير المطبق وهو الطاء، وحولت التاء المهموسة الضاد المجهورة إلى صوت مهموس، على نحو ما يشرح الجدول الآتي:

	مطبق	غير مطبق
مجهور	ض	
مهموس	ط	ت

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٨.

مطبق/مجهور+ غير مطبق/ مهموس ← مطبق/مهموس+ مطبق /مهموس

٥- الدال مع السين

د س ← ت ت

ذهب سيبويه إلى أن أصلها سدس. ولكثرة استعمالها كرهوا وجود سينين فيها، فأبدلوا الثانية تاءًا ثم أدغموا الدال فيها[١].

سدس ← سدت ← ستت = ستّ

وهذه مماثلة تبادلية حيث أثرت الدال اللثوية الأسنانية على السين اللثوية فحولتها إلى لثوية أسنانية، وأثرت السين المهموسة على الدال المجهورة فحولتها إلى النظير المهموس وهو التاء، وهكذا:

	مهموس	مجهور
لثوي	س	
لثوي أسناني	ت	د

لثوي أسناني/مجهور+ لثوي/ مهموس ← لثوي أسناني/مهموس+ لثوي أسناني/مهموس

١١- إدغام الغالي:

يبين سيبويه أن الأصوات المتقاربة إذا جاءت في كلمة واحدة ولم يفصل بينها بحركة تكون ثقيلة ولذلك قد تدغم[٢]. وهويختلف عن الإدغام التبادلي بأنه تأثير آخر للصوت في آخر فيدغم فيه كما في الأمثلة الآتية.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٨١-٤٨٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٧.

١- الصاد والتاء:

من ذلك أنهم قالوا في مفتعل من (صبرت): مصطبر، قال سيبويه: "فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، وليكون عملهم من وجه واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام. وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادًا فقالوا: مصَّبر"[1].

فالإدغام مرّ بمرحلتين: مماثلة ناقصة، ثم مماثلة تامة.

فقد أثرت الصاد في التاء بصفة الإطباق فحولتها إلى النظير المطبق لها وهو الطاء، ثم أثرت الصاد مرّة أخرى في الطاء الانفجارية فجعلتها احتكاكية مثلها.

مصتبر ← مصطبر ← مصصبر = مصَّبر

احتكاكي/مطبق+ انفجاري/غير مطبق ← احتكاكي/مطبق+ انفجاري/مطبق ← احتكاكي/مطبق+ احتكاكي/ مطبق

وقال سيبويه: "حدثنا هارون أنّ بعضهم قرأ ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يَصَّلِحَا﴾[١٢٨- النساء]"[2]. قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة عاصم الجحدري (أن يَصَّلِحَا)[١٢٨- النساء]. قال أبو الفتح: أراد يصطلحا، أي يفتعلا، فآثر الإدغام فأبدل الطاء صادًا، ثم أدغم فيها الصاد التي هي فاء، فصارت يصّلحا. ولم يجز أن تبدل الصاد طاءًا لما فيها من امتداد الصفير، ألا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٧.

ترى أن كل واحد من الطاء وأختيها والظاء وأختيها يدغمن في الصاد وأختيها، ولا يدغم واحدة منهن في واحدة منهن، فلذلك لم يجز (إلا أن يطّلحا) وجاز يصّلحا"[1].

٢- الزاي والتاء:

قال سيبويه: "والزاي تبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مزدان في مزتان...ومن قال: مصّبر، قال: مزّان"[2].

إذن الإدغام مرّ بمرحلتين، أثرت الزاي المجهورة في التاء المهموسة فحولتها إلى النظير المجهور وهو الدال، ثمّ أثرت الزاي الاحتكاكية في الدال الانفجارية فحولتها إلى احتكاكية:

مزتان ← مزدان ← مززان = مزّان

احتكاكي/مجهور+ انفجاري/ مهموس ← احتكاكي/مجهور+ انفجاري/مجهور ← احتكاكي/مجهور+ احتكاكي/ مجهور

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّنَ الأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ﴾[٤- القمر]، قال أبو حيان: "وقرئ ﴿مُزَّجَرٌ﴾ بإبدال تاء الافتعال زايًا، وإدغام الزاي فيها"[3].

فهي إذن:

مزتجر ← مزدجر ← مززجر = مزّجر

(١) ابن جني، المحتسب، ١: ٢٠١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٧- ٤٦٨.

(٣) أبوحيان، تفسير البحر المحيط، ٨: ١٧٢.

٣- الضاد والتاء:

قال سيبويه: "وقالوا في اضطجر: اضّجر، كقولهم مصَّبر"(١).

يمكن القول إن الإدغام مرّ بمرحلتين، في الأولى أثرت الضادُ المطبقة في التاء فحولتها إلى نظيرها المطبق وهو الطاء، ثم حولت هذه الطاء المهموسة إلى صوت مجهور:

اضتجر ← اضطجر ← اضضجر = اضَّجر

مجهور/مطبق+ مهموس/غير مطبق ⟵ مجهور/مطبق+ مجهور/مطبق

ويذكر سيبويه مثالاً آخر: "وذلك قولك: مضطجع، إن شئت مضّجع"(٢).

٤- الظاء والتاء:

قال سيبويه: "ومن قال مثّرد ومصّبر قال مظّعن ومظّلم"(٣).

إذن أثرت في الطاء الانفجارية فحولتها إلى صوت احتكاكي.

مظتعن ← مظطعن ← مظظعن = مظَّعن

مظتلم ← مظطلم ← مظظلم = مظَّلم

احتكاكي/مطبق+ انفجاري/غير مطبق ⟵ احتكاكي/مطبق+ انفجاري/مطبق ⟵ احتكاكي/مطبق+ احتكاكي/مطبق

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٧٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٩.

٥- **الذال والتاء:**

قال سيبويه: "ومن قال: مطّعن، قال: مدّكِر"[١]. وعلى هذا جاءت قراءة قتادة. ذكر أبوحيان أن (مدّكر) هي قراءة الجمهور، وأنّ قتادة قرأ (مذّكر) بجعل التاء ذالاً، وقرئت على الأصل: (مذتكر)[٢].

مذتكر ← مذدكر ← مذذكر = مذّكر

احتكاكي/مجهور+ انفجاري/ مهموس ←احتكاكي/مجهور+ انفجاري/مجهور←احتكاكي/مجهور+ احتكاكي/مجهور

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٦٩.

(٢) أبوحيان، البحر المحيط، ٨: ١٧٦.

الفصل الثالث

التغيرات الصوتية في المبني للمفعول

مقدمة[1]

يحذف الفاعل لأغراض إبلاغية مختلفة منها لجهله أو للخوف من ذكره أو الخوف عليه إن هو ذكر أو لشهرته شهرة تغني عن ذكره، ثمّ يسند الفعل إلى المفعول به إسنادًا يقتضي أن يبنى الفعل بناءًا مختلفًا ويأخذ المفعول المسند إليه أحكام الفاعل، ويطلق على الفعل مصطلح (المبني للمفعول)[2].

وظاهرة البناء للمفعول من أكثر الظواهر اللغوية في العربية اطرادًا. وقد يعود ذلك إلى أنه بناء جديد[3] يحوّل إليه ما يمكن أن يحول من أبنية

---

(١) أتوجه بالشكر إلى أخوي: فهد عمر بن سنبل(جامعة الملك سعود)، وحمزة بن قبلان المزيني (جامعة الملك سعود)، فقد استفدت من ملاحظاتهما.

(٢) تعددت المصطلحات المطلقة على هذا الفعل، واشتهر منها في الكتب المتأخرة (المبني للمجهول)، ولكن هذا المصطلح يمكن أن يكون موضع جدل من حيث دلالة محتواه، ولذلك آثرت اختيار مصطلح (مبني للمفعول)، لتقدمه، ولوضوح مدلوله؛ فهو الفعل المسند للمفعول من حيث المعنى في مقابل الفعل المسند للفاعل، وهو المبني للفاعل. وانظر في ذكر المصطلحات المختلفة: القوزي، المصطلح النحوي، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(٣) هناك خلاف بين النحويين في هذا البناء أهو أصلي تبنى عليه الأفعال ابتداء على نحو بنائها للفاعل أم هو بناء محول عن بناء الفعل المبني للفاعل، والجمهور على أنه محول. انظر: الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص ١٤٠-١٤١. والحق أنه محول عن البنية الباطنة للفعل المبني للفاعل لا البنية الظاهرة على نحو ما هو مبين في المدخل (ب/١: ٣).

الأفعال[1]. وهذا التحول هو ما عبر عنه الزمخشري بالعدل في قوله يُعرّف هذا الفعل: "هو ما استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولاً عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ"[2].

ويحدث نتيجة لهذا التحويل جملة من التغيرات الصوتية الصرفية في الأفعال بتحويلها إلى هذا البناء. وتختلف هذه التغيرات حسب المكونات الصوتية للفعل، وحسب الصفات الصرفية التي يتصف بها الفعل من صحة واعتلال، وتجرد وزيادة، ومضي ومضارعة.

وسوف أحاول رصد هذه التغيرات الصوتية الصرفية حسب وصف القدماء لها وتعليلاتهم. وأذكر أيضًا ما يمكن أن يكون تفسيرًا صوتيًّا لها على طريقة دارسي الأصوات المحدثين.

---

(١) ثمَّ خلاف بين النحويين في أي الأفعال يبنى للمفعول. وإن اتفقوا على أن الأفعال الجامدة لا يبنى منها للمفعول، فإنهم قد اختلفوا في غيرها كبعض الأفعال الناقصة، مثل: كان وأخواتها. واختلفوا في المتصرف من الأفعال غير الناقصة، فمنهم من ذهب إلى أن المتعدي منها هو الذي يبنى للمفعول، ومنهم من ذهب إلى أنه يبنى من المتعدي واللازم، ومنهم من ذهب إلى أنه يبنى من المتعدي ومن اللازم إن كان متعديًا بحرف جر. انظر: الشمسان، قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي، ص ١٤٤-١٤٩. أما من الناحية الصوتية البحتة فكل الأفعال قابلة للبناء للمفعول، ولا يدخل في ذلك (ليس)؛ لأنها غير فعل على الصحيح، ولا ما يسمى بفعل الأمر لأنه صيغة أمرية مقتطعة من الفعل المضارع، وهي للمخاطب ولا يكون لها فاعل ظاهر كالأفعال.

(٢) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص ٢٥٨-٢٥٩.

أولاً- الفعل الماضي

هناك قاعدة عامة تنطبق على الفعل الماضي وهي ضم أول متحرك فيه وكسر ما قبل آخره، ولكن الفعل الماضي منه الصحيح بأنواعه، ومنه المعتل بأنواعه، وهذا كله قد يؤثر في الشكل الصوتي النهائي للفعل. وسنقدم الكلام على الأفعال الصحيحة ثم نتبعها المعتلة.

١- الفعل الصحيح

وهذا الفعل منه المجرد، والمزيد، وسنبدأ بالمجرد فالمزيد.

١/١- الفعل المجرد

١/١ : ١- بناء الفعل الصحيح غير المضعف

يُضم الحرف الأول ويكسر ما قبل الآخر، بغض الطرف عن بنائه، ولا فرق بين السالم منه والمهموز، قال الزجاجي: "حكم ما لم يسم فاعله من الأفعال الماضية الثلاثية السالمة أن يُضم أوله ويكسر ثانيه"[١]. ومثال ذلك:

ضَرَبَ ← ضُرِبَ

ضـ- َ ر- َ ب- َ ← ضـ- ُ ر- ِ ب- َ

وثمَّ لهجة تخفف الفعل الثلاثي بحذف الكسرة منه، ونسبها ابن سيده إلى قبيلتي بكر بن وائل وتغلب، وهما من أصل واحد[٢].

---

(١) الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٧٦.

(٢) ابن سيده، المخصص، ص ١٤: ٢٢٠.

١/١ : ٢- بناء الصحيح المضعف

يذكر النحويون لبناء هذا الفعل أكثر من طريقة، ويعود هذا التعدد إلى اللهجات، وورود القراءة القرآنية بها. قال ابن جني في المحتسب: "فُعِلَ من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفًا أو معتلاً عينه يجيء عنهم على ثلاثة أضرب: لغة فاشية، والأخرى تليها، والثالثة قليلة، إلا أنّ المضعف مخالف للمعتل العين فيما أذكره. أما المضعّف فأكثره عنهم ضم أوله كـ(شُدَّ) و(رُدَّ)، ثم يليه الإشمام وهو (شِدَّ) و(رُدَّ) بين ضمّ الأول وكسره، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة، لأن الأفشى في اللغة الضم والثالث وهو أقلها – (شِدَّ) و(رِدَّ) و(حِلَّ) و(بِلَّ)، بإخلاص الكسرة"[١]. واستشهد ابن جني بقول ذي الرُّمة:

دَنا البَيْنُ مِن مَيٍّ فَرِدَّتْ جِمالُها ... وَهاجَ الهَوَى تَقْويضُها وَاحْتِمالُها

ثم قال: "وهذه لغة لبني ضبّة"[٢].

ومعنى هذا أن لبناء هذا الفعل ثلاث طرق:

الأولى: ضم أوله وكسر ما قبل الآخر ثم حذف الكسرة للإدغام، على نحو ما حذفت الحركة من المبني للفاعل:

رَدَّ: رَدَدَ ← رُدِدَ ← رُدْدَ = رُدَّ

رـ َدـ َدـ َ ← رـ ُدـ ِدـ َ ← رـ ُددـ َ

وحذف الكسرة محكوم بقانون عام يمكن كتابته على هذا النحو:

ح ← ∅ / ح ص١ – ص٢ ح (حيث ص١ = ص٢)

(١) ابن جني، المحتسب، ص ١: ٣٤٥.

(٢) ابن جني، المحتسب، ١: ٣٤٦.

وهذا يعني أن الحركة تحذف إذا وقعت بين صامتين مثلين، على أن يسبقا بحركة وتليهما حركة.

الثانية: الإشمام، وذلك بأن تجعل الحركة التي تلي الصوت الأول جامعة بين صفتي الضمة والكسرة أي تجمع بين استدارة الشفتين التي هي من ملامح الضمة وتقدم اللسان نحو الأمام وهو من ملامح الكسرة.

ر- َد- َد- َ ← ر- ُِدد- َ = رُدَّ

الثالثة: قول الصرفيين بنقل حركة العين إلى الفاء ثم الإدغام، وينسب أبوحيان إجازة هذه الطريقة إلى بعض الكوفيين، قال: "وقال الجمهور لا يجوز إلا ضم الفاء، وأجاز الكسر بعض الكوفيين، وهو الصحيح وهو لغة لبني ضبَّة، وبعض تميم، ومن جاورهم"[1].

وعلى هذا وردت قراءة بعض الآيات، قال القرطبي: "وقرأ يحيى بن وثّاب: ﴿وَلَوْ رِدُّوا﴾[٢٨- الأنعام] بكسر الراء؛ لأن الأصل رُدِدُوا فنقلت كسرة الدال على الراء"[2]. وقوله تعالى: ﴿رِدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [٦٥- يوسف]، وهي قراءة علقمة ويحيى[3].

وهذا القول يتناسى وجود الضمة، والأولى أن نقول: حصل مماثلة بين الضمة والكسرة على هذا النحو:

ر- ُد- ِد- َ ← ر- ِد- ِد- َ ← ر- ِدد- َ = رِدَّ

---

(١) ابن حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ٣: ١٣٤٤.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦: ٤١٠.

(٣) ابن جني، المحتسب، ١: ٣٤٥.

أي قلبت الضمة كسرة، ثم حذفت كسرة الدال لتدغم في الدال الأخرى،

إذن: رَدَّ ← رِدَّ.

وهذه طريقة بناء الفعل للمفعول في لهجات الجزيرة اليوم.

٢/١- الفعل المزيد

٢/١: ١- المزيد بحرف صحيح

لا يختلف الفعل المزيد بحرف صحيح عن المجرد، فهو يضم أوله ويكسر ما قبل آخره. ومثله الرباعي وما ألحق به من الثلاثي ما لم يكن ثانيه حرف علة. قال ابن أبي الربيع: "فإن كان في أوله متحرك واحد، فتضمه وتكسر ما قبل الآخر"[١]. ومن أمثلة ذلك:

ضَرَّبَ ← ضُرِّبَ

ض- َ ر ر- َ ب- َ ← ض- ُ ر ر- ِ ب- َ

دَحْرَجَ ← دُحْرِجَ

د- َ ح ر- َ ج- َ ← د- ُ ح ر- ِ ج- َ

زَلْزَلَ ← زُلْزِلَ

ز- َ ل ز- َ ل- َ ← ز- ُ ل ز- ِ ل- َ

هَلْقَمَ ← هُلْقِمَ

هـ- َ ل ق- َ م- َ ← هـ- ُ ل ق- ِ م- َ

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٩٥٥.

٢/١ : ٢- المزيد بالألف والملحق بالرباعي وثانيه حرف علة

يُضم أول الفعل المزيد بالألف لبنائه للمفعول وتجعل من الألف واو، وكذلك يفعل بملحق الرباعي الذي ثانيه حرف علة (ألف) أو (ياء) تجعل من الألف والياء فيه واو، قال ابن أبي الربيع: "وتقول في ضارَبَ: ضُورِبَ، تضم الأول لما ذكرته، فيجب أن تنقلب الألف واوًا، لأن الألف لا تقع إلا بعد فتحة، وكذلك تقول في بايع: بُويِعَ، وفي وارَى: وُورِيَ"[١].

ضارَبَ ← ضُورِبَ

ويتوقف الأصواتيون في قبول طريقة القدماء في التعبير، ذلك أنهم لا يوافقون القدماء في مذهبهم الذي يقضي بكون المدود مسبوقة بحركات من جنسها، فالمدود حركات[٢].

ويذهب داود عبده إلى أن الألف الزائدة هي في الأصل همزة ثم حذفت الهمزة ومطلت الحركة قبلها تعويضًا عن الحذف[٣]. وعلى هذا يُبنى الفعل للمفعول قبل حذف الهمزة، فتكون الحركة السابقة على الهمزة هي الضمة، وبعد حذف الهمزة ومطل الحركة تكون الواو التي في المبني للمفعول:

ض ـَ ء ر ـَ ب ـَ (للمفعول) ← ض ـُ ء ر ـِ ب ـَ

(بالحذف والمطل) ← ض ـُ ـُ ر ـِ ب ـَ =ضورب

---

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٩٥٥.

(٢) بشر، دراسات في علم اللغة، ص ١٩١.

(٣) داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص٧٧.

أما المزيد للإلحاق بالرباعي مثل: (تابَلَ) و(بَيْطَرَ) فيذهب القدماء إلى قلب يائه واوًا، وأما من الناحية الصوتية فشأن المزيد بالألف ما شُرح قبلُ وأما المزيد بالياء فهو من المماثلة بين الضمة والياء عند بعض الأصواتيين، ثمَّ تدغم الواو في الضمة:

ب ـَـ ي ط ـَـ ر ـَـ - (للمفعول)⟵ ب ـُـ ي ط ـِـ ر ـَـ

(بالمماثلة)⟵ ب ـُـ و ط ـِـ ر ـَـ

(بالإدغام)⟵ ب ـُـ ـُـ ط ـِـ ر ـَـ =بُوطِر

والأولى عندي أن يكون التغيّر بأن حذفت الياء ومطلت الضمة تعويضًا:

ب ـَـ ي ط ـَـ ر ـَـ (للمفعول)⟵ ب ـُـ ي ط ـِـ ر ـَـ

(بالحذف)⟵ ب ـُـ ∅ ط ـِـ ر ـَـ

(بالمطل)⟵ ب ـُـ ـُـ ط ـِـ ر ـَـ =بُوطِر

٢/١ : ٣- المزيد بالتاء

المزيد بالتاء يضم الأول والثاني منه ويكسر ما قبل الآخر، قال ابن أبي الربيع: "فإن كان في أوله متحركان فتضمهما وتكسر ما قبل الآخر. فتقول في تَدَحْرَجَ: تُدُحْرِجَ بضم التاء والدال، وتكسر الراء، وتترك الساكن على حاله ولا تغيره"(١).

تَعَلَّمَ⟵ تُعُلِّمَ

تَدَحْرَجَ ⟵ تُدُحْرِجَ

(١) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٩٥٥.

جاء في شرح الكافية تفسيرًا لضم الحرف الثاني قوله: "ولو لم يضم ما بعد التاء أيضًا فيما أوله تاء زائدة وهو نحو تكلّم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تُكَلِّم، وتُجاهِل، وتُدَحرِج"[1]، أي أنه لو ضم أوله لطابق من حيث الصيغة المضارع في مثل: (من هند تُكلِّم؟).

وهذا القول على ما يحمله من وجاهة غير مقنع؛ لأن اللبس وإن كان سببًا لظواهر فإنه قد يتجاهل أحيانًا. ولذلك لابد من تفسير آخر. ويقوم التفسير الذي أذهب إليه على المصادرات الآتية:

١- أن الحركات التي يجري عليها التغيير هي حركات الفعل المجرد، حيث تضم الحركة الأولى وهي حركة الفاء، فإن حذفت لعلة تصريفية ضمت الحركة الثانية وهي حركة العين، نحو الأفعال على بناء: افعلّ، وافعالّ.

٢- أن الحركة الأولى وهي التي بعد الفاء قد تتقدم عليها بسبب الزيادات:

أ+فَعَلَ ← أَفْعَلَ

سْتَ+ فَعَلَ ← سْتَفْعَلَ ← إِسْتَفْعَلَ

وقد يفصل بينهما بحرف الزيادة:

فَعَلَ - (بزيادة التاء بعد الفاء) ← فْتَعَلَ ← إِفْتَعَلَ

---

(١) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣٠.

وقد تكون الزيادة مقطعًا قصيرًا هو (تَـ) يتقدم أفعالاً مزيدة، من أجل توليد أفعال أخرى أي أن الأفعال ذوات المقطع (تَـ) ليست مأخوذة مباشرة من المجرد؛ ولأن هذه الزيادة مقطع مستقل لم تتغير صورة الفعل:

تَـ + فَعَّلَ ← تَفَعَّلَ

تَـ + فَاعَلَ ← تَفَاعَلَ

وبناء على ما سبق نقول إن الفعل إذا بني للمفعول فإن حركة الفاء تصير ضمة بغض الطرف عن موقع الحركة.

وهذا يعني أن الفعل الذي يبدأ بتاء الزيادة تُضم منه الحركة التي تلي الفاء؛ أما الحركة التي بعد التاء فإنها تضم للإتباع حسب تعبير القدماء أي أنها تماثل حركة الفاء.

ت- َع- َل ل- َم- َ (للمفعول)← ت- َع- ُل ل- ِم- َ

(للمماثلة)← ت- ُع- ُل ل- ِم- َ

٢/١: ٤- المزيد بـ(تاء وألف)، أو (تاء وياء)

والمزيد بتاء وألف أو ياء تضم تاؤه، وتقلب لذلك العلة واوًا، هذا قول القدماء؛ وأما قول سيبويه فهو وقف عند حدود الوصف فقط، قال: "ويكون فُعِلَ منه على تُفُوعِلَ. وذلك قولك: تَغَافَلَ يَتَغَافَل وتغُوفِل"[1].

تَقاسَمَ ← تُقوسِمَ

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٢.

ولذلك فإن التفسير هو ما ذكر في فقرة (١/٢: ٢) عند تفسير تغير الألف إلى واو. أما ضمة التاء فهي حسب التفسير السابق في فقرة (١/٢: ٣)، وعلى ذلك يكون التحول كالآتي:

تَقاسَم (للمفعول)← تَقوسِم (بالمماثلة)← تُقوسِمَ

أما مثال اليائي فهو: تَشَيْطَنَ (للمفعول)← تُشوطِنَ

والتفسير عند القدماء أن الياء جاءت ساكنة بعد ضمة فأعلت إلى واو؛ أما من الناحية الصوتية فثمَّ مماثلات متتابعة، وقد سبق شرحها وذكر ما ينظمها من قواعد وذلك في الفقرة (١/٢: ٢).

١/٢: ٥- ما أوله همزة وصل

الفعل أوله همزة وصل يضم الأول والثالث منه ويكسر ما قبل الآخر، قال سيبويه: "وفُعِلَ من جميع هذه الأفعال التي لحقتها ألف الوصل على مثال فَعَلَ في الحركة والسكون إلا أن الثالث مضموم"[(١)].

وفصّل هذا ابن أبي الربيع في قوله: "فإن كان في أوله ألف وصل فتضم الأول، لأنه المتحرك الأول من حروف البنية، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تضم ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم، ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في استَخْرَجَ زيد المال: استُخْرِجَ المال، وكذلك تقول: انْطُلِقَ بزيد، وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكسر أبدًا"[(٢)].

انْطَلَقَ ← انْطُلِقَ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٤.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٩٥٥.

اقْتَحَمَ ← أُقْتُحِمَ

اسْتَخْرَجَ ← أُسْتُخْرِجَ

وأما من الناحية الصوتية فإنه حدث مماثلة بين كسرة همزة الوصل والضمة فصارت الكسرة ضمة:

ء- ِن ط- ُل ـِق- َ ← ء- ُن ط- ُل ـِق- َ

على أن هذا في بداية الكلام حيث تنطق همزة الوصل أما في درج الكلام فإنه لا يضم سوى الحرف الذي يلي الساكن. تقول:

أُسْتُخْرِجَ الذهب من الأرض (ء- ُس ت ـُخ ر- ِج- َ)

ثم وازن بقولك:

وَاسْتُخْرِجَ الذهب من الأرض (و- َس ت ـُخ ر- ِج- َ)

هذا في الصحيح السالم، أما المضعف فإنه يُتخلَّص من حركة العين:

اعْتَدَّ (للمفعول) ← أُعْتُدَّ

وصوتيًّا:

ء- ِع ت- َد ـَد ـَ (للمفعول) ← ء- ِع ت- ُد ـِد ـَ

(بالمماثلة) ← ء- ُع ت- ُد ـِد ـَ

(بحذف الحركة) ← ء- ُع ت- ُد د ـَ

اِسْتَعَدَّ (للمفعول) ← أُسْتُعِدَّ

ء- ِس ت - َع د ـَد ـَ (للمفعول) ← ء- ِس ت - ُع د ـِد ـَ

(بالمماثلة) ← ء- ُس ت - ُع د ـِد ـَ

(بالقلب المكاني) ← ء- ُس ت - ُع ـِد د ـَ

ومثل هذا؛ الفعل المضعّف المزيد بألف وبتضعيف اللام، قال سيبويه: "وإذا أردت فُعِلَ منه قلبت الألف واوًا للضمة التي قبلها، كما فعل ذلك في فُوعِلَ. وذلك قولك: إِشْهابَبْتُ واشْهُوبِبَ في هذا المكان"[1].

والملاحظ هنا أن حركة الفاء محذوفة حسب طبيعة تركيب الفعل الصرفية، ولذلك فإن الضم يكون للحركة الثانية من حركات الفعل وهي حركة العين، وهي هنا فتحة طويلة؛ فمن ناحية صرفية يفسر إبدال الواو بالألف على نحو ما مرّ في (١/٢: ٢)، ويجري عليه ما جرى على الفعل السابق (استعد) من ضم حركة همزة الوصل وحذف حركة اللام الأولى:

ء- ِ ش هـ - َ - َ ب- َ ب- َ (للمفعول)← ء- ِ ش هـ - ُ - ُ ب- ِ ب- َ

(بالمماثلة) ← ء- ُ ش هـ - ُ - ُ ب- ِ ب- َ

(بحذف حركة اللام)← ء- ُ ش هـ - ُ - ُ ب ب- َ

ولا يغيب عن الذهن أن مثل هذا الفعل موضع جدل. فمن النحويين القدماء من يرد بناءه للمفعول؛ لأنه من الأفعال التي جاءت على بناء خاص بالأفعال اللازمة، والبناء للمفعول هو من خصائص المتعدية، وقد يبلغ الأمر عند بعض الدارسين المحدثين مثل الفاسي الفهري أن يصف بناء مثل هذا للمفعول بأنه من المعطيات الزائفة[2].

ب- الفعل المعتل

ومن المعتل ما هو مجرد وما هو مزيد، ونبدأ بالمجرد ثم المزيد.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٨٤.

(٢) الفهري، اللسانيات واللغة العربية، ص٥٤.

ب/١- الفعل المعتل المجرد

ب/١: ١- بناء المعتل الفاء (المثال)

جاء في شرح الجمل: "وإن كان معتل الفاء فإما أن تكون فاؤه واوًا أو ياءً. فإن كانت فاؤه واوًا كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك إذا شئت أبدلت من الواو همزة في الماضي فتقول: أُعِدَ يُوعَدُ. وإن كانت فاؤه ياءً كان حكمه حكم الصحيح، إلا أنك تبدل من الواو ياءً في المضارع فتقول يُسِر يُوسَرَ"[١].

ويمكن تفصيل قوله على هذا النحو:

الماضي: إن كانت الفاء واوًا، أو ياءًا فحكمه كالصحيح يضم أوله ويكسر ما قبل آخره:

وَجَدَ ⟵ وُجِدَ

و - َ ج - َ د - َ ⟵ و - ُ ج - ِ د - َ

يَسَرَ ⟵ يُسِرَ

ي - َ س - َ ر - َ ⟵ ي - ُ س - ِ ر - َ

ويجوز قلب الواو همزة، قال المازني: "وإن شئت همزت الواو فقلت: (أُعِدَ، وأُزِنَ) وكلما انضمت الواو من غير علة فهمزها جائز في أي موضع كانت"[٢].

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص ١: ٥٤١.

(٢) ابن جني، المنصف، ص ١: ٢١١.

وَعَدَ ← أُعِدَ

و - َ ع - َ د - َ ← أ - ُ ع - ِ د - َ

وتفسير هذا عند المطّلبي هو "أن العربية استعملت صوت الهمزة (وهو من الصوامت) وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أصوات مدّ وأنصاف مدّ مكروهة في العربية إذ حلّت هذه الهمزة محلّ نصف المدّ"[1].

ب/١: ٢- بناء المعتل العين (الأجوف)

مرّ في النص الذي نقلنا عن ابن جني سابقًا أن المعتل يأتي كالمضعّف على ثلاثة أضرب، وقد ذكر سيبويه ذلك في الكتاب قال: "وإذا قلت فُعِلَ من هذه الأشياء كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فَعِلْتُ لتغير حركة الأصل لو لم تعتل، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للاعتلال. وذلك قولك: خِيفَ، وبِيعَ، وهِيب، وقِيلَ. وبعض العرب يقول: خُيف، وبُيع، وقُيلَ، فيشم إرادة أن يبين أنّها فُعِلَ. وبعض من يضم يقول: بُوعَ، وقُولَ، وخُوفَ، وهُوبَ، يتبع الياء ما قبلها كما قال: موقن. وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع وخيف وهيب، والأصل الكسر كما يكسر في فَعِلْتُ"[2].

وقد ذكر الزجاجي هذه اللغات الثلاث واصفًا الأولى بقوله: "هذه اللغة الجيدة"، أما الإشمام، فقال عنه: "وهذا لا يضبط إلا بالمشافهة" إشارة

(١) المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ٢٧١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٢.

منه إلى أنه ليس له رمز كتابيّ يوضحه. أما الثالثة فقال عنها: "وفيه لغة ثالثة لم تجئ في القرآن، لشذوذها وقلّتها"[1].

وصرّح ابن جني باختلاف هذه اللغات من حيث القوة وبيّن ترتيبها، قال: "وأما المعتل العين فأقوى اللغات فيه كسر أوله، نحو: قِيلَ، وبِيعَ، وسِيرَ به، ثمّ يليها الإشمام، وهو أن تدخل الضمة على الكسرة؛ لأنّ الكسر هنا هو الأفشى، فتقول: قُيلَ وبُيعَ وغُيضَ، والثالث -وهو أقلها- أن تخلص الضمة في الأول كما أخلصت الكسرة فيه مع التضعيف، نحو: رِدَّ، وحِلَّ، فتصحّ الواو من بعدها، فتقول: قُول وبُوع. وروينا عن محمد بن الحسن أظنه عن أحمد بن يحيى:

وَابْتُـذِلَتْ غَضْـبَى وَأُمُّ الرِّحـالْ   وَقُـولَ لا أَهْـلَ لَـهُ وَلا مَـالْ"[2]

ونخلص من هذا إلى أنه يمكن أن يبنى الفعل للمفعول على ثلاث طرق:

الطريقة الأولى: نقل الكسرة بعد العين إلى الفاء ثم قلب واو الواوي ياءًا، هذا قول القدماء:

باع < بَيَعَ ← بُيِعَ ← بِيْعَ

قال < قَوَلَ ← قُوِلَ ← قِوْلَ ← قِيلَ

أما من وجهة النظر الصوتية فإن المحدثين يختلفون عن القدماء في أنهم يذهبون إلى أن حرف العلة يحذف؛ ولكنهم يختلفون في ترتيب خطوات

---

(١) الزجاجي، الجمل، ص٧٧.

(٢) ابن جني، المحتسب، ١: ٣٤٥.

التغيرات الصوتية، فمن ذلك القول بأنه حدث مماثلة بين الحركات فسقطت العلة لوقوعها بين حركتين مثلين[1]، على هذا النحو:

(باع) ب ـَ ي ـَ ع ـَ (للمفعول)⟵ ب ـُ ي ـِ ع ـَ

(بالمماثلة)⟵ ب ـِ ي ـِ ع ـَ

(بالحذف)⟵ ب ـِ ∅ ـِ ع ـَ =بِيعَ

(قال) ق ـَ و ـَ ل ـَ (للمفعول)⟵ ق ـُ و ـِ ل ـَ

(بالمماثلة)⟵ ق ـِ و ـِ ل ـَ

(بالحذف)⟵ ق ـِ ∅ ـِ ل ـَ =قِيلَ

ثم هناك طريقة أخرى، وهي القول بحذف العلة أولاً ثم إدغام الحركات بعد ذلك[2]، وهذا التفسير لا يشترط تماثل الحركتين أولا بل تماثلهما لاحقًا للإدغام. ولعل الأسهل حذف الضمة والواو معًا ومطل الكسرة تعويضًا:

(باع) ب ـَ ي ـَ ع ـَ (للمفعول)⟵ ب ـُ ي ـِ ع ـَ

(بالحذف)⟵ ب ∅∅ ـِ ع ـَ

(بالمطل)⟵ ب ـِ ـِ ع ـَ =بِيعَ

(قال) ق ـَ و ـَ ل ـَ (للمفعول)⟵ ق ـُ و ـِ ل ـَ

(بالحذف)⟵ ق ∅∅ ـِ ل ـَ

(بالمطل)⟵ ق ـِ ـِ ل ـَ =قِيلَ

---

(١) عبده، دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم، ص١٥٣.

(٢) لمعرفة بعض التفصيل عن حذف حروف العلة، وأمثلة لذلك، انظر: البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٥١-٦١.

الطريقة الثانية: الإشمام في اصطلاح الصرفيين، أي لا تكون الكسرة الطويلة بعد الفاء كسرة خالصة، ولكنها كسرة مصحوبة بضم الشفتين. (بُيع)، (قُيل).

ويبدو أن الفعل حسب هذه الطريقة ينطق بحركة طويلة تجمع بين ملامح الضمة والكسرة، فهي كسرة طويلة مصحوبة باستدارة الشفتين. وهي مماثلة لحركة الإشمام القصيرة التي وصفت عند الكلام على الفعل المضعّف والفرق في الكمية فقط. وتقصر هذه الحركة الطويلة عند الإسناد، كما يظهر من قول سيبويه: "وأما من ضم بإشمام إذا قال فُعِلَ فإنه يقول: قد بُعْنا وقد رُعن وقد رُدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء، لأنه أبين لفُعِلَ"[1].

الطريقة الثالثة: التخلص من الكسرة بحذفها. وتقلب الياء من اليائي واوًا لسكونها وسبقها بضم[2].

وقد يكون الذين يفعلون هذا هم الذين يسكنون العين من الصحيح، وقد مرّ ما نقلناه عن ابن سيده في ذلك.

ق ـُ و ـِ ل ـَ ⟵ ق ـُ و ل ـَ =(قُولَ)

ب ـُ ي ـِ ع ـَ ⟵ ب ـُ ي ع ـَ ⟵ ب ـُ ـُ ع ـَ =بُوعَ

أما من ناحية صوتية فهو ناتج عن مماثلة بعد حذف للكسرة:

ق ـُ و ـِ ل ـَ (بالحذف)⟵ ق ـُ و ل ـَ

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٣.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣٠.

ق ـُ و ل ـَ (بالمماثلة)⟵ ق ـُ ـُ ل ـَ =قُول

أو

ق ـُ و ـِ ل ـَ (بالمماثلة)⟵ ق ـُ و ـُ ل ـَ

ق ـُ و ـُ ل ـَ (بالحذف)⟵ ق ـُ ـُ ل ـَ =قُول

أما باع:

ب ـُ ي ـِ ع ـَ (بالحذف)⟵ ب ـُ ي ع ـَ

ب ـُ ي ع ـَ (بالمماثلة)⟵ ب ـُ و ع ـَ

ب ـُ و ع ـَ (بالمماثلة)⟵ ب ـُ ـُ ع ـَ =بُوعَ

أو

ب ـُ ي ـِ ع ـَ (بالمماثلة)⟵ ب ـُ ي ـُ ع ـَ

ب ـُ ي ـُ ع ـَ (بالحذف)⟵ ب ـُ ـُ ع ـَ =بُوعَ

وعندي أنّ عين الفعل تحذف مع حركتها وتمطل الواو تعويضًا.

ق ـُ و ـِ ل ـَ (بالحذف)⟵ ق ـُ ∅∅ ل ـَ

(بالمطل)⟵ ق ـُ ـُ ل ـَ =قُول

ب ـُ ي ـِ ع ـَ (بالحذف)⟵ ب ـُ ∅∅ ع ـَ

(بالمطل)⟵ ب ـُ ـُ ع ـَ =بُوعَ

ب/١ : ٣- بناء المعتل اللام

لا يتغير في اليائي شيء فحكمه حكم الصحيح السالم. أما الأفعال المنتهية بألف فإن كانت الألف منقلبة- تعبير الصرفيين القدماء- عن ياء، أو واو صُيّرت ياءًا:

مثال اليائي:

غَشِيَ (للمفعول)⟵ غُشِيَ

لم تتغير الياء لاتفاق المبنيين (فَعِلَ، وفُعِلَ) في الكسرة قبل الياء.

مثال اليائي الأصل:

رَمَى < رَمَيَ ⟵ (للمفعول)⟵ رُمِيَ

قلبت الياء ألفًا في المبني للفاعل لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تقلب في المبني للمفعول لكسر ما قبلها.

مثال الواوي الأصل:

غزا< غزَوَ (للمفعول)⟵ غُزِوَ (بالقلب)⟵ غُزِيَ

قلبت ألفًا في المبني للفاعل لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت ياء في المبني للمفعول لتطرفها وسبقها بكسر[1].

أما من الناحية الصوتية فإن البناء للمفعول ينطلق من الفعل قبل حذف الياء منه، أي هو مولد من البنية الباطنة للمبني للفاعل:

(غشِيَ)

غ ـَ ش ـِ ي ـَ (للمفعول)⟵ غ ـُ ش ـِ ي ـَ (=غُشِيَ)

(رمى)

ر ـَ م ـَ ي ـَ (للمفعول)⟵ ر ـُ م ـِ ي ـَ (=رُمِيَ)

ومثله الواوي غير أن الواوي تماثل الكسرةَ الياء حسب الآتي:

---

(١) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ٣: ١٧٥-١٦١.

(غزا)

غ ـَ ز ـَ و ـَ (للمفعول)⟵ غ ـُ ز ـِ و ـَ

غ ـُ ز ـِ و ـَ (للماثلة) ⟵ غ ـُ ز ـِ ي ـَ (=غُزِيَ)

وإن تكن النظرة الصرفية القديمة التي تنطلق من البنية الظاهرة تهدف إلى غرض تعليمي سمته البساطة والمباشرة، فإن النظرة الصوتية هي أدق من حيث تفسير التغير على حقيقته؛ ذلك أنه ليس من المقبول صوتيًّا أن تتحول الحركة الطويلة (الألف) إلى ياء، وليس من المقبول أن تسبق الحركة الطويلة (الألف) بالحركة القصيرة (الكسرة). ومعروف في الأفعال والأسماء، فهناك إجماع- في حد علمي- بين العلماء القدماء على أن الألف- غير الزائدة- في الأسماء والأفعال هي محولة عن ياء أو واو. ومعنى هذا أن البنية الباطنة ذات ياء أو واو، وأن البنية الظاهرة ذات ألف. وننتهي من هذا إلى أن الانطلاق من البنية الباطنة هو الصحيح؛ لأنه يتسق مع النظام العام الذي ينتج الألف في الأفعال المبني منها للفاعل أو المفعول.

ب/٢- الفعل المعتل المزيد

ب/٢: ١- معتل الفاء (المثال)

يكون الفعل المزيد على أبنية متعددة نظرًا لتعدد مواطن الزيادة، لذا سنذكر هذه الأفعال حسب أبنيتها مهملين من الأبنية ما لا يكون منه المبني للمفعول.

(أَفْعَلَ)

المزيد بالهمزة: إن كانت الفاء واوًا بقيت بعد ضم أول الفعل على حالها وكسر ما قبل الآخر حسب القاعدة العامة؛ أما إن كانت ياءً فإنها تقلب واوًا لسكونها وسبقها بضم[1].

أما التغيرات الصوتية حسب القدماء فهي كالآتي:

أَوْعَدَ(للمفعول)← أُوعِدَ

ضم أوله وكسر ما قبل الآخر أما الواو (فاء الفعل) فلم تتغير. ولكن من الناحية الصوتية الحديثة الأمر كالآتي:

---

(١) قال أبوحيان:"وإن كان معتل الفاء بواو نحو: أَوْعَدَ أو ياء نحو: أَيْقَنَ، قلت وُوعِدَ، ويجوز قلب الواو همزة.وأُوقن، فتبدل الياء واوًا"،انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤١. ولست أجد عنده تفسيرًا لتحويل همزة النقل إلى واو، والغريب قوله بجواز قلب الواو همزة فلم لم يقل بجواز بقائها على حالها الذي كانت عليه. وقد يكون في الكلام لبس ناتج عن النقل عن ابن جني في معرض كلامه عن قلب الواو همزة، وهو يفسر قول المازني: "وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلابد من همز الأولى منهما" انظر ابن جني، المنصف، ١: ٢١٧. وابن جني يتحدث عن فعل افتراضي وهو بناء فعل من وعد على فَوْعَلَ، وذلك لتجتمع له واوان، قال: "فإن بنيت الفعل للمفعول قلت فيهما جميعًا: (وُوعِدَ) فجريا مجرى فُعِلَ من فاعَلَ من (وعدت) إذا قلت (وُوعِدَ) كما جرى (حُوقِل وبُوطِر) مجرى (قوتِلَ، وشوتِمَ)؛ لأنهما محمولان على (فاعَلَ) لانضمام ما قبل الواو وسكونها. فإذا اجتمعت الواوان هكذا لم يجب قلب الأولى لاجتماعهما؛ لأن الثانية مدة، فجرت مجرى ألف واعد، فكما لا يجوز همزها في (واعَدَ) كذلك لم يجب همزها في (ووعد) ولكن إن شئت همزتها لأنها مضمومة"انظر: ابن جني، المنصف، ١: ٢١٩.

أ- َو ع- َ د- َ (للمفعول)⟵ أ- ُو ع- ِ د- َ

(بالمماثلة)⟵ أ ـُـُـ ع ـِـ د ـَـ

أما المثال اليائي فهو حسب القدماء كالآتي:

أَيْقَنَ (للمفعول)⟵ أُوقِنَ

ضم أوله وقلبت الياء واوًا، وكسر ما قبل الآخر. وأما حسب الأصواتيين فهو كالآتي:

أ- َي ق- َ ن- َ (للمفعول)⟵ أ- ُي ق- ِ ن- َ

(بالمماثلة)⟵ أ ـُـ و ق ـِـ ن ـَـ

(بالمماثلة)⟵ أ ـُـُـ ق ـِـ ن ـَـ

وعندي هو على حذف الياء والتعويض بمطل الضمة:

أ- َي ق- َ ن- َ (للمفعول)⟵ أ- ُي ق- ِ ن- َ

(بالحذف)⟵ أ ـُـ ∅ ق ـِـ ن ـَـ > أ ـُـُـ ق ـِـ ن ـَـ

(فاعَلَ)

وهو المزيد بالألف، ولا يختلف هذا عن الفعل الصحيح، ولذلك تطبق عليه ما جاء في الفقرة (١/٢ : ٢)؛ غير أن ابن جني يجيز قلب الواو همزة لضمها، لا لاجتماع الواوين.

واعَدَ (للمفعول)⟵ وُوعِدَ (بالهمز)⟵ أُوعِدَ

ياسَرَ (للمفعول)⟵ يُوسِرَ

والتغير حسب بعض الأصواتيين منطلق من بنية عميقة الألف فيها همزة؛ ولكنها تحذف وتمطل حركة قبلها تعويضًا:

وَ ـَ ء ع ـَ د ـَ (للمفعول)⟵ و ـُ ء ع ـِ د ـَ

(بالحذف والمطل)⟵ و ـُ ـُ ع ـِ د ـَ

ي ـَ ء س ـَ ر ـَ (للمفعول)⟵ ي ـُ ء س ـِ ر ـَ

(بالحذف والمطل)⟵ ي ـُ ـُ س ـِ ر ـَ

(فَعَّلَ)

وهو المزيد بالتضعيف ولا يختلف عن الصحيح؛ غير أن المازني يجيز قلب الواو همزة، قال: "ولكن لضمة الواو يجوز الهمز، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾[١١- المرسلات] والأصل عندنا (وُقِّتت) لأنها (فُعِّلت) من الوقت، ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها[١]، ولو كانت في غير القرآن لكان ترك الهمز جائزًا"[٢].

(افتعل)

وهو المزيد بالتاء مسبوقًا بهمزة وصل، قال أبوحيان: "وإن كان افتعل من الوعد أو اليأس قلت: اُوتُعِدَ واوتُئِسَ، واتُّعِدَ واتُّئِسَ بالإبدال والإدغام"[٣]. وهذا الكلام غامض بعض الشيء، لكن يمكن فهمه في ضوء

---

(١) قال ابن جني في تفسير هذا: "وقوله (أقتت) ولكنها ألزمت الهمز لانظمامها، ليس يعني به أن الضم موجب للهمز، بل يريد أنه مجوّز للهمز، لأنه قد بين هذا في أول الفصل، فيقول: إنما ألزمت الهمز لانضمامها في أكثر الأمر وإن كان ترك الهمز جائزًا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال، على أن أبا عمرو قد قرأ (وقّتت) بلا همز" انظر: ابن جني، المنصف، ١: ٢٢٠.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ٢١٨.

(٣) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٥.

ما جاء عن هذا الوزن عند المازني، وخلاصة ما ذهب إليه أن العلة أدغمت في التاء في هذا الوزن وتصاريفه، لأنه لو لم يفعل هذا لكثر تغير العلة وانقلابها، وهذا مفض إلى الثقل، ولذا أدغمت في حرف أجلد منها لتثبت على حال واحدة[1]. وهذه هي اللغة المشهورة. وهناك لغة أخرى ذكرها المازني، قال: "وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو، والياء تاء في هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما"[2].

ومن هنا نفهم أن أبا حيّان يجيز اللغتين أي بناء الفعل للمفعول مع الإبقاء على الإدغام أو بناءه مع مراعاة الأصل قبل الإدغام، وهذه الأخيرة تقتضي الإبدال. وهذا بيانه بالأمثلة:

الطريقة الأولى(بالإدغام):

اتَّعَدَ < اوْتَعَدَ (للمفعول)← اُتُّعِدَ

اتَّأَسَ < ايْتَأَسَ(للمفعول)← اُتُّئِسَ

ضم الحرف الثالث لأنه أول حرف متحرك في الفعل مع مراعاة ضم الوصل إتباعًا لذلك، وكسر ما قبل الآخر.

و يسمى هذا الإتباع عند الأصواتيين مماثلة حيث حركة الهمزة وهي الكسرةُ الضمةَ فتصير ضمةً:

اِتُّعِدَ (بالمماثلة) اُتُّعِدَ

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٢٢٢.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ٢٢٨.

الطريقة الثانية (بإبدال الياء):

(وعد) اتَّعَدَ < اوْتَعَدَ (للمفعول) ← أُوتُعِدَ

(يئس) اتَّأَسَ < ايْتَأَسَ (للمفعول) ← أُوتُئِسَ

ومن الناحية الصوتية للمثال الواوي ثلاث خطوات:

(للمفعول) ← ا ـِ و ت ـُ ع ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ و ت ـُ ع ـِ د ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ع ـِ د ـَ (=اوتُعِدَ)

أما المثال اليائي فأربع خطوات:

(للمفعول) ← ا ـِ ي ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ي ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ و ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمماثلة) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ء ـِ س ـَ (=اوتئس)

والذي أراه أن الفاء تحذف وتمطل ضمة همزة الوصل في الواوي تعويضًا:

(بالحذف) ← ا ـُ ∅ ت ـُ ع ـِ د ـَ

(بالمطل) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ع ـِ د ـَ (=اوتُعِدَ)

وكذا المثال اليائي:

(بالحذف) ← ا ـُ ∅ ت ـُ ء ـِ س ـَ

(بالمطل) ← ا ـُ ـُ ت ـُ ء ـِ س ـَ (=اوتُئِس)

وينبغي لنا هنا القول إن هذا الذي يذهب إليه أبوحيان هو من قبيل خلط اللهجات وجعلها في قاعدة واحدة، ذلك أننا نجزم أن الذي يدغَم قبل البناء للمفعول يبقى على الإدغام بعده لأن العلة قائمة، وأن الذي يبدل هو صاحب اللهجة الحجازية التي لا تدغِم. وهذا الذي ذهب إليه أبوحيان مسلكٌ نجد النحويين قد يسلكونه حين يقعِّدون بناء على صورتين لهجيتين مختلفتين؛ لذا يذهبون إلى جواز اتّباع أيٍّ منهما[1]. ومن أمثلة ذلك قولهم بجواز الإمالة. ومعلوم أن اللهجة التي تميل لا تترك الإمالة حينًا وتأتيها حينًا آخر[2].

---

(١) أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، ص ٢١٩- ٢٢٠.

(٢) قال إبراهيم أنيس: "هذا ولا نستطيع أن نتصور كيف جعل النحاة الإمالة من الأمور الجائزة!! فقد قرروا أن كل ممال يجوز فتحه! ولو صح هذا القول لأمكن أن نتصور أن من القبائل من كانوا يميلون ويفتحون كما تشاء لهم أهواؤهم، وذلك أمر لا يقبله اللغوي الحديث، إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمدة، وإنما هو عادة لكل قبيلة. فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح. فالمسألة لا تعدو أن تكون عادة ككل العادات اللغوية، يتوارثها الخلف عن السلف دون شعور بها. فكان واجب النحاة أن يقولوا إن الإمالة لا مفر منها عند تلك القبيلة التي تميل في كلامها، والفتح واجب عند من لا يستطيعون غيره كمعظم الحجازيين. أما إذا كان النحاة قد أرادوا بجواز الإمالة أن يجوز لنا الآن حين نقرأ القرآن الإمالة أو الفتح، فهذا أمر آخر لا نعرض له هنا بشيء" انظر: في اللهجات العربية، ص٦٩. وعقب عبدالفتاح شلبي على قول أنيس السابق فبيّن أن الذين ذهبوا هذا المذهب من النحويين هم المتأخرون منهم مثل ابن يعيش والرضي والسيوطي وخالد الأزهري، أما المتقدمون من النحويين والقراء فيذهبون إلى ما ذهب إليه أنيس، ثم ذكر من أقوالهم ما يؤيد قوله. انظر: في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية، ص ٩٧-٩٨.

وعلى هذا لا يجوز القول إن المرء بالخيار فإن شاء أدغم وإن شاء أبدل إلا أن تكون اللغة الفصحى هي خلط للهجات مختلفة.

(استفعل)

المزيد بالسين والتاء مسبوقًا بهمزة وصل: وفيه تقلب الياء واوًا:

(وزر) اِسْتَوْزَرَ (للمفعول)← أُسْتُوزِرَ

ضم أول متحرك وهو التاء مع ضم همزة الوصل للإتباع، وكسر ما قبل الآخر. وأما من الناحية الصوتية فالمراحل كالآتي:

(للمفعول)← ا ـِ س ت ـُ و ز ـِ ر ـَ

(بالمماثلة)← ا ـِ س ت ـُ - ـُ ز ـِ ر ـَ

(يقن) اِسْتَيْقَنَ (للمفعول)←أُسْتُوقِنَ

ضم أول متحرك وهو التاء وأبدلت الياء لسكونها بعد ضم، مع ضم همزة الوصل للإيقاع، وكسر ما قبل الآخر.

ومن الناحية الصوتية المراحل كالآتي:

(للمفعول)← ا ـِ س ت ـُ ي ق ـِ ن ـَ

(بالمماثلة)← ا ـِ س ت ـُ و ق ـِ ن ـَ

(للمفعول)← ا ـِ س ت ـُ - ـُ ق ـِ ن ـَ

ب/٢ : ٢- معتل العين (الأجوف)

(أَفْعَلَ)

قد تكون عين الأجوف المزيد بالهمزة ألفًا منقلبة عن واو أو ياء، ولذلك تعاد إلى أصلها لتغير أسباب القلب وتقلب الواو ياء لسكونها بعد

الكسر. ويمكن القول إن البناء للمفعول سابق على التغير الحادث في المبني للفاعل.

(قوم) أَقامَ< أَقْوَمَ (للمفعول)← أُقِيمَ

ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثم أعل بالنقل ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة. والخطوات حسب الأصواتيين:

ء ـَ ق و ـَ م ـَ (للمفعول)← ء ـُ ق و ـِ م ـَ

(بالقلب المكاني)← ء ـُ ق ـِ و م ـَ

(بالمماثلة) ء ـُ ق ـِ ي م ـَ

(بالمماثلة) ء ـُ ق ـِ ـِ م ـَ

(بيع) أباعَ< أَبْيَعَ (للمفعول)← أُبِيعَ

ضم أوله وكسر ما قبل آخره ثم أعل بالنقل وبقيت الياء على حالها. والخطوات حسب الأصواتيين:

ء ـَ ب ي ـَ ع ـَ (للمفعول)← ء ـُ ب ي ـِ ع ـَ

(قلب مكاني)← ء ـُ ب ـِ ي ع ـَ

(بالمماثلة)← ء ـُ ب ـِ ـِ ع ـَ

وعندي أن العين تحذف وتمطل الحركة تعويضًا:

الواوي: (بالحذف) ء ـُ ق ـِ ∅ م ـَ

(بالمطل) ء ـُ ق ـِ ـِ م ـَ =أُقيم

اليائي: (بالحذف)← ء ـُ ب ـِ ∅ ع ـَ

(بالمطل)← ء ـُ ب ـِ ـِ ع ـ أُبيع

ويشترط في هذه الإجراءات كون التغير في العلة يحدث في المبني للفاعل فإن كانت العلة لا تتغير في المبني للفاعل فإنها لا تتغير في المبني للمفعول أيضاً[1]:

(طول) أَطْوَلَ (للمفعول)← أُطْوِلَ

(غيل) أَغْيَلَ (للمفعول)← أُغْيِلَ

ومعنى ذلك أن عين الفعل لا تُعل بالنقل.

(فاعَلَ)

قال عنه ابن أبي الربيع: "وكذلك تقول في بايع: بُويِعَ، وفي وارى: وُورِيَ، ولا تقلب الواو الأولى همزة على اللزوم، وكذلك لا تقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون لما ذكرته قبل"[2]. والتعليل لهذا سبق عند أبي عليّ الفارسيّ، قال: "فأما سُويِرَ وبُيِعَ وتُسُويِرَ وتُبُويِعَ. فلا تدغم الواو في الياء وإن كانت ساكنة متقدمة للياء. لأن الواو غير لازمة ألا ترى أنك تقول: سايَرَ فتزول الواو، ومع ذلك فلو أدغم لالتبس بفُعِّل وتُفُعِّل"[3].

ونخلص مما قرره ابن أبي الربيع إلى أن هذا الفعل لا يختلف عن الفعل الصحيح عندهم؛ إذ تنطبق عليه القاعدة التي مرت في فقرة (١/ ٢ : ٢):

---

(١) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٥.

(٢) ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٥٥. وهو يقصد التباس بناء المفعول من فاعل بالبناء من فعّل، انظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٥٣.

(٣) الفارسي، التكملة، ص٢٦٠.

بايع (للمفعول)⟵ بُويِعَ

قاول (للمفعول)⟵ قُووِلَ

وتغير الفعل حسب بعض الأصواتيين يكون منطلقًا من البنية العميقة التي الألف فيها همزة ثم تحذف الهمزة وتمطل الحركة تعويضًا:

(قاول) ق ـَ ء و ـَ ل ـَ (للمفعول)⟵ ق ـُ ء و ـِ ل ـَ

(بالحذف)⟵ ق ـُ ∅ و ـِ ل ـَ

(بالمطل)⟵ ق ـُ ـُ و ـِ ل ـَ

(بايع) ب ـَ ء ي ـَ ع ـَ (للمفعول)⟵ ب ـُ ء ي ـِ ع ـَ

(بالحذف)⟵ ب ـُ ∅ ي ـِ ع ـَ

(بالمطل)⟵ ب ـُ ـُ ي ـِ ع ـَ

(فعّل)

والمزيد بالتضعيف لا يختلف أيضًا عن الصحيح فتطبق عليه القاعدة العامة دون حدوث تغيرات أخرى.

(بيع) بيّع (للمفعول)⟵ بُيِّعَ

(بيع) قوّل (للمفعول)⟵ قُوِّلَ

وقد يكون من المفيد أن ننقل هنا قولاً للمازني عن بعض أوزان ما عينه علة لكنها تصح قال: "واعلم أن (فاعلت، وتفاعلنا، وفعّلت، وتفعّلنا) يصحّحن ولا يعلّلن، وذلك قولك: (قاولت زيدًا وبايعته،

وتقاولنا وتبايعنا). وتصح المصادر كما صحت الأفعال"[1]. والأفعال المبنية للمفعول منها تصح أيضًا.

(افتعل، انفعل)

أما المزيد بالتاء والمزيد بالنون مسبوقين بهمزة وصل فيوافقان الفعل الأجوف المجرد في ثلاث الطرق للبناء للمفعول[2]. ولذلك ينطبق عليهما ما جاء في الفقرة (ب/١ : ٢).

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٣٠٢.

(٢) تكاد تنبه معظم الكتب النحوية على هذه الظاهرة. انظر على سبيل المثال: ابن جني، المنصف، ١: ٢٩٤، ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص ٣٥٩؛ الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣٠؛ الاسفراييني، لباب الإعراب، ص ٢٤٠، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص ٧٨. ابن أبي الربيع، البسيط، ٢: ٩٥٦. أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٥. المرادي، شرح الألفية، ١: ٢٧. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٢: ٥٨. أما سيبويه فذكر موافقتهما للمجرد في الطريقة الأولى وهي إعلال حرف العلة بنقل كسرته إلى ما قبله وجعله ياء إن كان غير ياء. انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٧. ومال بعض النحويين إلى رد هذه الظاهرة، من ذلك ما نقل أبو حيان عن خطّاب الماردي قوله: لم أره قولاً لأحد، انتهى. وعن أبي الحكم بن عذرة قوله وهي أردأ اللغات، انظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٥. وقد يذهب الذهن إلى أن النحويين قاسوا الفعل على المجرد لولا قول المازني: "ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب"، قال ابن جني شارحًا: "وقوله:(ولم يؤخذ هذا إلا عن العرب) يقول: لم يقدم على هذه الأقوال بالقياس، بل هي مسموعة عن العرب"، انظر: ابن جني، المنصف، ١: ٢٩٥. وقد يكون كل هذا مبنيًا على قول لسيبويه –على غموض– وهو: "فتجري تير وقيد مجرى قيل وبيع في كل شيء"، انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٧.

قال المازني: "وإذا قلت (فُعل من هذا) قلت (اُخْتِيرَ، وانْقِيدَ)، فتحول الكسرة على التاء، والقاف كما فعل ذلك بـ(بيع، قيل)"[١].

اختار (للمفعول)⟵اخْتِيرَ (بإخلاص الياء)

اخْتُيرَ (بالإشمام)

اخْتُورَ (بإخلاص الواو)

انقاد (للمفعول)⟵ انْقِيدَ (بإخلاص الياء)

انْقُيدَ (بالإشمام)

انْقُودَ (بإخلاص الواو)

ونبه المرادي إلى أن حركة همزة الوصل تتبع حركة الثالث، قال: "ومن كسر الثالث كسر الهمزة، ومن ضم الثالث ضم الهمزة، ومن أشمه أشمها"[٢].

وأشير هنا إلى أن المذهب الصوتي عندي في المخلص ياءًا أو واوًا هو على حذف العلة ومطل الحركة تعويضًا.

(استفعل)

أما المزيد بسين وتاء مسبوقتين بهمزة وصل فهو مثل (أفعل) المعتل العين في أن حرف العلة يجعل ياء، لأن العلة عين ساكن ما قبلها، ولذا تنقل حركتها إلى الساكن قبلها، وتصير العلة مناسبة للحركة:

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٢٩٣.

(٢) المرادي، شرح الألفية، ٢: ٢٨.

(بين) إِسْتَبانَ < إِسْتَبْيَنَ ← اسْتُبْيِنَ ← اسْتُبِينَ

هذا حسب القدماء، أما صوتيًّا فالمراحل:

ء ـِ س ت ـَ ب ي ـَ ن ـَ (للمفعول) ← ء ـُ س ت ـُ ب ي ـِ ن ـَ

(بالقلب المكاني) ← ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ي ن ـُ

(بالمماثلة) ← ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ـِ ن ـَ

أما المثال الواوي فهو:

(عود) استعاد < اسْتَعْوَدَ ← (للمفعول) ← اُسْتُعْوِدَ

(بالنقل) ← اُسْتُعِوْدَ

(بالقلب إلى ياء) ← اُسْتُعِيدَ

قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسر.

أما صوتيًّا فالمراحل هي:

ء ـِ س ت ـَ ع و ـَ د ـَ (للمفعول) ← ء ـُ س ت ـُ ع و ـِ د ـَ

(بالقلب المكاني) ← ء ـُ س ت ـُ ع ـِ و د ـَ

(بالمماثلة) ← ء ـُ س ت ـُ ع ـِ ي د ـُ

(بالمماثلة) ← ء ـُ س ت ـُ ع ـِ ـِ د ـَ

وعندي أن العلة (الياء/الواو) تحذف وتمطل الحركة تعويضًا:

ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ∅ ن ـُ > ء ـُ س ت ـُ ب ـِ ـِ ن ـُ

ء ـُ س ت ـُ ع ـِ ∅ د ـَ > ء ـُ س ت ـُ ع ـِ ـِ د ـَ

وبيّن الرضي أن هذا النقل للحركة مشروط بأن الفعل أجوف لا لفيفًا أي معتل اللام، فلا نقل في طوى ولا أقوى، ولا استقوى، وكذلك لا تنقل في مثل انطوى واجتوى[1].

ويمكن القول أيضًا إن هذا لا ينطبق على الأفعال التي صحت فيها العلة، نحو: استحوَذَ، استروَحَ، استغيَلَ.

ب/٢ : ٣- معتل اللام (الناقص)

لا يختلف المزيد عن المجرد في تغيراته الصوتية، لأن هذه التغيرات خاصة بآخر الفعل. ولذا يطبق عليه ما ورد في (ب/١ : ٣). ومثاله:

قضّى ← قُضِّيَ

قاضى ← قُوضِيَ

استَدعَى ← اُستُدعِيَ

ب/٢ : ٤- معتل الفاء واللام (اللفيف المفروق)

يجمع هذا الفعل بين صفات المثال والناقص، ولذلك فإن هذا الفعل حين يضم أوله ويكسر ما قبل آخره حسب القاعدة العامة للبناء للمفعول فإن فاءه قد تقلب إلى واو إن كانت ياءًا ولامه قد تقلب ياءًا إن كانت ألفًا، وإن كانت منقلبة عن واو، قال أبوحيان: "ومعتل الفاء واللام بالياء نحو:

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٢: ٢٧١.

أيديت عنده يدًا، أو بالواو نحو: واريت، تقول: أُودِيَ، وُورِيَ، ويجوز أُورِي"[١].

يتبين من النص السابق أن الفاء إن كانت ياءًا في وزن (أفعل) فإنها تقلب واوًا:

(يدي) أَيْدَى < أَيْدَيَ (للمفعول)← أُودِيَ

ضمّ أوله وكسر ما قبل آخره وقلبت فاؤه (الياء) واوًا لسكونها بعد ضم. أما صوتيًا فالمراحل كالآتي:

ء ـَ ي د ـَ ي ـَ (للمفعول)← ء ـُ ي د ـِ ي ـَ

(بالمماثلة)← ء ـُ و د ـِ ي ـَ

(بالمماثلة)← ء ـُ ـُ د ـِ ي ـَ

أما إن كانت الفاء ياءًا في وزن (فاعل)، نحو: يادَى[٢]، فإنها لا تقلب:

(يدي) يادَى < يادَيَ (للمفعول)← يُودِيَ

وأما إن كانت الفاء واوًا فهي في وزن (أفعل)، و(استفعل) لا تتغير نحو: أوحى واستوحى[٣].

(وحي) أَوْحَى < أَوْحَيَ (للمفعول)←أُوحِيَ

---

(١) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٦. وانظر في تعليل قلب الواو همزة: ابن جني، المنصف، ١: ٢١٩.

(٢) "وياديت فلانًا: جازيته يدًا بيد" انظر: الجوهري، الصحاح،(يدي) ٦: ٢٥٤٠.

(٣) "واستوحيت فلانًا: استصرخته" انظر: الفيومي، المصباح المنير،٢: ٣٢٧.

ضم أوله وكسر ما قبل آخره، وقلبت الألف ياء. وأما صوتيًّا فالمراحل:

ءـَ و حـَ ي ـَ (للمفعول)← ءـُ و حـِ ي ـَ

(بالمماثلة)← ءـُـُ حـِ ي ـَ

وعندي هو على حذف العلة ومطل الحركة.

وأما على وزن (فاعل) فإنه يجوز قلبها همزة لانضمامها، ولذلك أورد لها أبوحيان طريقتين:

(وري) وارَى< وارَيَ (للمفعول)← وُورِيَ/

(وبالقلب)← أُورِيَ

أما من الناحية الصوتية فقد سبق تفسير تحول ألف (فاعل) إلى واو، أما تحول الواو (فاء الفعل) إلى همزة حسب الطريقة الثانية فيفسر في ضوء قانون المخالفة[1]:

وـُـُ رـِ ي ـَ (بالمخالفة)← ءـُـُ رـِ ي ـَ

ب/٢: ٥- معتل العين واللام (اللفيف المقرون)

لا يجمع هذا الفعل في تغيره صفات الأجوف والناقص بل إن العين تصح، وقد سبق أن مرت الإشارة إلى شيء من هذا. يقول أبوحيان: "ومعتل العين واللام نحو: أحيا واستحيا، وأغوى واستغوى. تقول: أُحْيِيَ، واسْتُحيِيَ، وأُغْوِيَ واسْتُغْوِيَ. ويجوز: أُحِيَّ، واسْتُحِيَّ"[2].

---

(١) انظر في شرح هذه القضية: المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٦.

ثانيًا الفعل المضارع

القاعدة العامة التي تُنظّم بناء (الفعل المضارع) للمفعول هي أنه يضم الحرف الأول منه وهو حرف المضارعة، ويفتح ما قبل الآخر.

ويتصف الفعل المضارع بأنه أقل تغيرًا من الفعل الماضي، ويرجع ذلك إلى أنه يبدأ ببداية محددة هي حرف المضارعة، وهي سابقة مطّردة في جميع الأفعال المجرد منها والمزيد، الصحيح منها والمعتل، ويجري البناء على ضمها. وقد يحدث شيء من التغير نتيجة ضمها يشير إليه الصرفيون في بعض الأفعال المعتلة، ولكنهم قد يهملون بعض التغيرات الصوتية الأخرى التي نجد الأصواتيين قد ينبهون إلى شيء منها نذكره في موضعه. ومن أهم مظاهر التغير ما يحدث في الأفعال بسبب الفتحة، إذ لها تأثير على عين الفعل ولامه. وهو إن يكن أقل من الفعل الماضي تغيّرًا بسبب ثبات أوله فإنه لا يخلو من تغير؛ لأنه كالماضي فيه الصحيح والمعتل، والمجرد والمزيد.

١- المضارع الصحيح

والفعل الصحيح فيه المجرد والمزيد، ونبدأ بالمجرد ثم المزيد.

١/١- المضارع الصحيح المجرد

وفي الفعل المجرد أنواع من الأفعال منها: السالم، والمهموز، والمضعف.

١/١ : ١- المضارع السالم

قال الزجاجي: "فإن كان الفعل مستقلاً، ضمّ أوله، وفتح ثالثه"[١].

وهذا ينطبق على الأفعال الثلاثية. أما الرباعية وما ألحق بها فيفتح رابعه.

وأجود من هذا أن يقال إن الفعل المضارع من الصحيح السالم يضم حرف المضارعة منه ويفتح ما قبل آخره، مثال ذلك:

يَضْرِب ← يُضْرَب

ي- َض ر- ِب ← ي- ُض ر- َب

يُدَحْرِج ← يُدَحْرَج

ي- ُد- َح ر- ِج ← ي- ُد- َح ر- َج

يُجَلْبِب ← يُجَلْبَب

ي- ُج- َل ب- ِب ← ي- ُج- َل ب- َب

١/١ : ٢- المضارع المهموز

لا يختلف هذا الفعل عن السالم إلا في مسألة واحدة وهي أن الفاء إن كانت همزة فإنها تعل عند إسناده إلى المتكلم حسب قول الصرفيين فتقلب إلى واو، مثال ذلك:

يُؤمَر (للمتكلم) ← أُؤْمَر (بالإعلال) ← أُومَر

---

(١) الزجاجي، الجمل، ص٧٧.

على أنه من الناحية الصوتية فيذهب بعض الأصواتيين إلى القول إنه أقحمت ضمة للتخلص من سكون الهمزة[1]، فوقعت بين حركتين مثلين فحذفت، فتكونت الضمة الطويلة[2]:

ء- ُ ء م- َ ر (بالتحريك)⟵ ء- ُ ء- ُ م- َ ر

(بالحذف)⟵ ء- ُ- ُ م- َ ر (=أومَر)

والأمر عندي على حذفت الهمزة الساكنة كراهة توالي الهمزتين، والتعويض عن الهمزة المحذوفة بمطل الضمة السابقتها وهذه هي واو المدّ المسموعة.

١/١ : ٣- المضارع المضعّف

يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر، ثم تلي حركة العين الفاء، ويعبر عنه في كتب التراث بأن تلقى حركة عين الفعل على الفاء؛

---

(١) هناك ميل إلى التخلص من السكون، ولهذا شواهد بينة وأخرى غير بينة، ومن شواهده البينة ظاهرة القلقلة في القراءات القرآنية، انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ١: ٢٠٣. ومن ذلك تحريك الساكن قبل الحرف الموقوف عليه (بكْرُ> بكُر)،انظر: سيبويه، الكتاب، ٤: ١٧٣. وليس التحريك بواجب لأن التقاء الساكنين جائز في الوقف، لكنها لغة رواها سيبويه، وهي لغة متصلة إلى اليوم نسمعها في المدن الحجازية، والسودان بالضمة، والجزيرة، والشام بعامة بالكسرة. وذهب نعيم علوية في دراسة للسكون إلى أن الساكن يتحرك بتكراره مع الحركة، انظر: نعيم علوية، بحوث لسانية،ص١٩٠.

(٢) المطلبي، في الأصوات اللغوية، ص ١٨٠.

وذلك لإدغام العين في اللام. قال سيبويه: "لما أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء"[1] مثل:

يَرُدُّ < يَرْدُد (للمفعول) ← يُرْدَد (بالقلب والإدغام) ← يُرَدّ

ولا يختلف قول الأصواتيين عن هذا إلا في طريقة التعبير عن المسألة، وهو اختلاف له أهميته. فنجد داود عبده مثلاً عقد فصلاً لدراسة القلب المكاني، وبيّن أن اللغويين القدماء حصروا القلب المكاني في الصوامت،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٤٢٣. وهذا تعبير قد نصادفه في بعض الكتب النحوية، من ذلك قول سيبويه: "ولكنهم ألقوا عليها حركة المسكن". وقوله:"حذفوا وألقوا الحركة على الفاء"سيبويه، الكتاب، ٤: ٤١٩، ٤٢٢. وهذا تسمّح في التعبير ربّما دعا إلى الاعتقاد بأن الحركات فوق الحروف حسب الرسم الإملائي؛ ولعلهم لذلك لم يعدوا تأخر الحرف عن حركته من قبيل القلب المكاني، وقد عقد ابن جني لهذه القضية فصلاً في الخصائص أثبت فيه أن الحركة بعد الحرف، وهو باب (باب محل الحركات من الحروف معها أم قبلها أم بعدها) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٢١، ومثل ذلك ورد في (سر صناعة الإعراب) بعد قوله:"واعلم أن الحركة التي يتحملها الحرف لا تخلو أن تكون في المرتبة قبله، أو معه، أو بعده" ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٢٨. وعلى الرغم من ذلك فإنهم قد يعبرون عن تأخر الحركة عن الحرف حين يجدون هذا مهمًّا، ولكنهم لا يسوّون بين الحرف والحركة بل هي تابعة له، وهذا واضح من طريقة ابن يعيش في صياغته عبارته (مكان الحركة منه) في قوله: "فإذا أسكنوا الأول منهما أدغموا فيتّصل بالثاني، وإذا حركوه لم يتّصل به لأن الحركة تحول بينهما؛ لأن محل الحركة من الحرف بعده ولذلك يمتنع إدغام المحرك"انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ١٠: ١٢١. وكل هذا الجدل الذي أداره ابن جني في كتابه سببه التصور الذي انطلق من الرسم الإملائي عند فئة من النحويين.

ولكن حين تنقل الحركة قبل الصامت فإن ذلك لا يعد عندهم من القلب المكاني، وعلّل ذلك بأن النظام الكتابي أهمل الحركات وجعلها لواحق للصوامت لا مجاورة، أما جعلها مجاورة لها فهو ما يقتضيه واقع اللغة وعليه فقولهم هو حدوث قلب مكاني بين الدال والفتحة بعدها[1]:

ي- َرد- ُد (للمفعول)←ي- ُرد- َد

(بالقلب)←ي- ُر- َدد (=يُردّ)

١/٢- المضارع الصحيح المزيد

المضارع الصحيح المزيد: يضم أوله ويفتح ما قبل الآخر إن لم يكن مفتوحًا:

يتعلّم ← يُتَعَلَّم

يستخرِج← يُستَخْرَج

يُضارِب← يُضارَب

يُبيطِر← يُبيطَر

ويلاحظ أن الفعل لا يختلف عن المجرد السالم إذ هو على القاعدة العامة للبناء للمفعول. ولم يضم الحرف الثاني من المزيد بالتاء كما ضم الماضي منه؛ وذلك راجع إلى طبيعة الفعل المضارع فهو مطرد من حيث الزيادة الإلصاقية، وهي سابقة حرف المضارعة، وهذه السابقة مطّردة مع جميع أنواع الفعل، ويبنى الفعل للمفعول بضمها لا بضم الحرف الأول من الفعل

---

(١) عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص١٣٣.

على نحو ما يفعل في بعض الأفعال الماضية. ومن أجل ذلك تساوت الأفعال المضارعة في نظامها هذا.

ب- المضارع المعتل

والمعتل منه المجرد والمزيد، وعلى هذا يجري التفريع.

ب/١- المضارع المعتل المجرد

وينقسم الفعل المعتل إلى أقسام حسب حرف العلة.

ب/١ : ١- المضارع المجرد المثال

هذا المضارع له حكم الصحيح، وتعود إليه الواو إن كان واويًّا:

يجد< يَوْجِد (للمفعول)← يُوجَد

وتجعل ياء اليائي واوًا:

يَيْسِر (للمفعول)←يُوسَر

ي- َ ي س- ِ ر (للمفعول)← ي- ُ ي س- ِ ر

(بالقلب)←ي- ُ وس- َ ر

أما من الناحية الصوتية فثمة بعض الاختلاف، ويتمثل هذا بالقول بأن الواو لا تعود، ولكن الفعل يحول للمفعول في المرحلة السابقة على حذف الواو، ثم تحول الواو إلى ضمة لتكونا ضمة طويلة[1]:

(يجد) ي- َ وج- ِ د (للمفعول)← ي- ُ وج- َ د

(بالمماثلة)← ي- ُ- ُ ج- َ د (=يُوجَد)

---

(١) انظر في تحول الواو إلى ضمة، والياء إلى كسرة: عبده، دراسات في علم العربية، ص٣٣ وما بعدها.

(ييسر)   ي- َ ي س- ِ ر (للمفعول)⟵ ي- ُ ي س- َ ر

(بالمماثلة)⟵ ي- ُ وس- َ ر

(بالمماثلة)⟵ ي- ُ- ُ س- َ ر

وأما عندي فعلى حذف العلة ومطل الحركة.

ب/١ : ٢- المضارع المجرد الأجوف

قال ابن عصفور: "فأما المضارع فيفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، ويقلب حرف العلة ألفًا، فتقول: يُقال، ويُباع، والأصل: يُبْيَع ويُقْوَل، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يُقَوْل ويُبَيْع، ثم انقلبت الياء والواو ألفًا لتحرك ما قبلها في اللفظ وتحركهما في الأصل"[1]. وهذا بيان قوله:

يَقول < يَقْوُل (للمفعول)⟵ يُقْوَل

(بنقل الحركة)⟵ يُقَوْل

(بالقلب)⟵ يُقال

يَبيع < يَبْيِع (للمفعول)⟵يُبْيَع

(بنقل الحركة)⟵يُبَيْع

(بالقلب)⟵ يُباع

وليس من السهل قبول ما يذهب إليه الصرفيون، لأن التغير عندهم اعتمد على شروط لم تجتمع للصوت في صورة لفظية واحدة، بل في صورتين

---

(١) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ١: ٥٤٢.

منفصلتين؛ ولذلك ثمة قول بتفسير صوتيّ يعتمد على افتراض إقحام حركة قصيرة للتخلص من السكون السابق على العلة[1]:

ي- ُق و- َل (بإقحام الحركة)⟵ ي- ُق- ِو- َل

(بالمماثلة)⟵ ي- ُ ق- َو- َل

(بالحذف)⟵ ي- ُق- َ- َل (=يُقال)

ي- ُب ي- َع (بإقحام الحركة)⟵ ي- ُب- ِي- َع

(بالمماثلة)⟵ ي- ُب- َي- َع

(بالحذف)⟵ ي- ُب- َ- َع (=يُقال)

وقد يُسأل هنا لم ماثلت الكسرة الفتحة، ولم تماثل الفتحة الكسرة؟ وهناك أكثر من إجابة عن هذا، إحداها أن الكسرة طارئة والغرض منها التحريك وفي هذا تتساوى الحركات، والثانية أن الفتحة هي التالية والصوت الثاني هو المؤثر في المماثلة غالبًا، والثالثة أن الفتحة هي حركة العين، وهي حركة مهمة في الفعل[2]. ويمكن الاستغناء عن ذلك كله بالقول بحذف العلة ومطل الحركة تعويضًا:

---

(١) إقحام الحركة في نظام العربية الصوتي هو وسيلة للتخلص من التقاء ساكنين-بتعبير القدماء- نحو: ذهبتِ البنت. ولذلك يؤتى عند البدء بساكن بهمزة الوصل محركة. انظر قانون إقحام الحركة عند عبده، ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية، ص١١٢.

(٢) يذهب الطيب البكوش إلى أن حركة العين مهمة ولذلك نجدها تؤثر على غيرها من الحركات عند المماثلة، وقد عقد فصلاً لبيان أهمية العين وحركة العين. انظر: الطيب البكوش، التصريف العربي، ص١٩٠.

ي- ُق و- َل (بالحذف)⟵ ي- ُق∅ - َل

(بالمطل)⟵ ي- ُق- َ - َل

ي- ُب ي- َع (بالحذف)⟵ ي- ُب∅ - َع

(بالمطل)⟵ ي- ُب- َ - َع

ب/١ : ٣- المضارع المجرد الناقص

يضم أوله ويفتح ما قبل آخره وتقلب العلة ألفًا:

يَغْشَى (للمفعول)⟵ يُغْشَى

يرمِي(للمفعول)⟵ يُرْمَى

يَدْعُو(للمفعول)⟵ يُدْعَى

ويذهب ابن جني إلى أن الواو قلبت ياءًا ثم ألفًا قال: "وأما إبدالها منهما منقلبتين فقولهم: أعطى، وأغزى، واستقصى، وملهى، ومغزى، ومدعى. أصل هذا كله: أعطو، وأغزو، واستقصو، وملهو، ومغزو، ومدعو. فلما وقعت الواو رابعة فصاعدًا قلبت ياء، فصارت في التقدير: أعطي، وأغزي، واستقصي، وملهي، ومغزي، ومدعي. فلما وقعت الياء طرفًا في موضع حركة وما قبلها مفتوح قلبت ألفًا، فصارت: أغزى، وأعطى، وملهى، ومغزى، فالألف إذن إنما هي بدل من الياء المبدلة من الواو"[١]؛ ولكن يمكن القول من الناحية الصوتية إن البناء للمفعول ينطلق من الفعل قبل حدوث التغيرات الصوتية عليه في المبني للمعلوم:

---

(١) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ٢: ٦٧٢.

(يغشى)

ي- َغ ش- َي- ُ (للمفعول)← ي- ُغ ش- َي- ُ

(بحذف الياء)← ي- ُغ ش- َ- ُ

(بالمماثلة)← ي- ُغ ش- َ- َ (=يُغشى)

(يرمي)

ي- َرم- ِي- ُ (للمفعول)← ي- ُرم- َي- ُ

(بحذف الياء)← ي- ُرم- َ- ُ

(بالمماثلة)← ي- ُرم- َ- َ (=يُرمى)

(يدعو)

ي- َدع- ُو- ُ (للمفعول)← ي- ُدع- َو- ُ

(بحذف الواو)← ي- ُدع- َ- ُ

(بالمماثلة)← ي- ُدع- َ- َ (=يُدعى)

والقول عندي في الأفعال الثلاثة على حذف اللام وحركتها وتعويضهما بمطل الحركة:

ي- ُغ ش- َي- ُ (بالحذف)← ي- ُغ ش- َ∅

(بالمطل)← ي- ُغ ش- َ- َ

(يرمي)

ي- ُرم- َي- ُ (بالحذف)← ي- ُرم- َ∅

(بالمطل)← ي- ُرم- َ- َ

(يدعو)

ي- ُدع- َو- ُ (بالحذف)⟵ ي- ُدع- َ∅

(بالمطل)⟵ ي- ُدع- َ -َ

ب/٢- المضارع المعتل المزيد

وعلى نحو ما تفرع المجرد حسب حرف العلة يتفرع المزيد، غير أن هذا يختلف عن المجرد بكثرة الأبنية لتعدد حروف الزيادة، ولذا سوف نذكر ما يحدث في الفعل المعتل من تغيرات حسب حرف العلة أولاً، وتحت كل حرف تدرس الأفعال حسب أبنية المزيد ولذلك سوف تتكرر الأبنية مع كل حرف من أحرف الفعل الثلاثة.

ب/٢: ١- المضارع المزيد المثال

(أفعل)

يُوعِد(للمفعول)⟵يُوعَد

يُوقِن(للمفعول)⟵ يُوقَن

وقد تعرض هذا الفعل عند بنائه للمفعول لمثل ما تعرض له الفعل عند بنائه للفاعل من حذف للهمزة مع فتحتها، فجاءت فاء الفعل ساكنة بعد ضم، فأما الواو فلا تغير، أما الياء فقلبت إلى واو. ولكن من الناحية الصوتية ثمة بعض الاختلاف، حيث تماثل الواو الساكنة الضمة في الواوي، وتماثل الياء الضمة فتصير واوًا، ثم تماثل الواو الضمة.

ي- ُوع- َد (بالمماثلة)⟵ ي- ُ- ُع- َد

ي- ُي ق- َن(بالمماثلة)← ي- ُوق- َن

(بالمماثلة)← ي- ُ- ُق -َن

والتغير عندي بحذف العلة ومطل الحركة.

(فاعل)

يُواعِد(للمفعول)←يُواعَد

يُياسِر(للمفعول)←يُياسَر

(فعّل)

يُوصِّل(للمفعول)←يُوصَّل

يُيَسِّر(للمفعول)←يُيَسَّر

(افتعل)

يَتّعِد(للمفعول)←يُتّعَد

يَتّئِس(للمفعول)←يُتَّأَس

أو ياتعد يَوتَعِد(للمفعول)←يُوتَعَد

ياتئس يَيتئِس(للمفعول)←يُوتأَس

ونلاحظ أن حرف العلة الياء تحول إلى واو لسكونه بعد ضم، ومن الناحية الصوتية ما قيل في وزن (أفعل) يقال هنا:

(وعد) ي- ُوت- َع- َد(بالمماثلة)←ي- ُ- ُت- َع - َد

(يئس) ي- ُي ت- َء- َس (بالمماثلة)←ي- ُوت- َء- َس

(بالمماثلة)←ي- ُ- ُت- َء- َس

أو هو على حذف العلة ومطل الحركة.

(تفعّل)

يَتوعَّد(للمفعول)←يُتوعَّد

(استفعل)

يَسْتَوزِر(للمفعول)←يُسْتَوزَر

يَسْتَيْقِن(للمفعول)←يُسْتَيْقَن

ولا خلاف بين التصريفيين والأصواتيين في الفعلين السابقين.

ب/٢ : ٢- المضارع المزيد الأجوف

(أفعل)

يُقيم< يُقْوِم(للمفعول)←يُقْوَم←يُقام

يُبيع< يُبْيِع(للمفعول)←يُبْيَع >يُباع

يفسر الصرفيون قلب العلة إلى ألف على مرحلتين الأولى حدوث نقل لحركته (الفتحة)، فيكون مسبوقًا بفتحة وهو متحرك في الأصل فاستحق أن يقلب إلى ألف. أما التفسير الصوتي فيفترض إقحام حركة بين الساكن والعلة تماثل الحركة التي بعد الساكن، فيحذف العلة لوقوعه بين حركتين متماثلتين ونكتفي بتفصيل الفعل الواوي:

ي- ُق و- َم (بإقحام الحركة)← ي- ُق- ِو- َم

(بالمماثلة)← ي- ُق- َو- َم

(بحذف العلة)←ي- ُق- َ- َم (=يُقام)

أما الأفعال التي تصح العلل فيها في المبني للفاعل فإنها تصح في المبني للمفعول أيضًا، نحو:

يُطْوِل (للمفعول)←يُطْوَل

يُغْيِل (للمفعول)←يُغْيَل

(فاعل)

يُبايِع (للمفعول)←يُبايَع

يُقاوِل (للمفعول)←يُقاوَل

(فعّل)

يقوِّل (للمفعول)←يُقَوَّل

يُبَيِّع (للمفعول)←يُبَيَّع

(افتعل)

يَقتاد<يَقْتَوِد (للمفعول)←يُقْتَوَد>يُقتاد

يقوم التفسير الصرفي على أن العلة قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. أما التفسير الصوتي فعلى أن العلة حذفت لوقوعها بين حركتين مثلين، والألف هو الفتحتان المتحدتان. وعندي على حذف العلة ومطل الحركة.

(انفعل)

يَنْقاد< يَنْقَوِد (للمفعول)←يُنْقَوَد>يُنْقاد

(استفعل)

يَسْتَعِيد<يَسْتَعْوِد (للمفعول)←يُسْتَعْوَد>يُسْتَعاد

يَسْتَبِين<يَسْتَبْيِن (للمفعول)←يُسْتَبْيَن>يُسْتَبان

يقوم التفسير الصرفي على أن حركة العلة نقلت إلى الساكن قبلها، فتكون بذلك سبقت بفتحة وهي متحركة باعتبار الأصل فاستحقت القلب إلى ألف.

أما التفسير الصوتي فيقوم على إقحام الحركة، ومماثلتها للفتحة فتسقط العلة، وتكون الفتحتان القصيرتان فتحة طويلة أي ألفًا؛ ولكن إن صحت العلة في المبني للفاعل صحت في المبني للمفعول:

يَسْتَحْوِذ(للمفعول)←يُسْتَحْوَذ

يَسْتَغْيِل(للمفعول)←يُسْتَغْيَل

والقول عندي على حذف العلة ومطل الحركة تعويضًا.

ب/٢: ٣- المضارع المزيد الناقص

(أفعل)

يُنْجي < يُنْجوُ(للمفعول)←يُنْجَوُ > يُنْجَى

يُدرِي < يُدْرِيُ(للمفعول)←يُدْرَيُ > يُدْرَى

التفسير الصرفي على قلب العلة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، أما صوتيًّا فقد حذفت العلة لوقوعها بين حركتين أولاهما فتحة وكونت الحركتان فتحة طويلة (ألفًا)[1]. وعندي على حذف العلة ومطل الحركة تعويضًا.

(فاعل)

يُنادِي < يُنادِيُ(للمفعول)←يُنادَيُ > يُنادَى

(استفعل)

يَسْتَرْضِي < يَسْتَرْضِيُ(للمفعول)←يُسْتَرْضَيُ > يُسْتَرْضَى

---

(١) قاعدة حذف صوت العلة إن وقع بين حركتين متماثلتين أو بين حركتين أولاهما فتحة قاعدة قررتها الأبحاث الصوتية الحديثة. انظر على سبيل المثال: عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص٣٥-٤٢؛ البكوش، التصريف العربي، ص ٥١-٦٠.

ب/٢ : ٤- المضارع المزيد اللفيف المفروق

(أفعل)

(وحي) يُوحِي<يُوحِيُ(للمفعول)←يُوحَيُ>يُوحَى

(يدي) يُودِي<يُودِيُ(للمفعول)←يُودَيُ>يُودَى

يجمع هذا الفعل بين التغيرات الصوتية لكل من المثال والناقص.

(فاعل)

يُوارِي<يُوارِيُ(للمفعول)←يُوارَيُ>يُوارَى

يُوادِي<يُوادِيُ(للمفعول)←يُوادَيُ>يُوادَى

يذهب الصرفيون إلى أن الياء قلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها. أما الأصواتيون فيقولون بحذف الياء لوقوعها بين حركتين قصيرتين أولاهما فتحة، وتماثلت الحركتان وكونتا حركة طويلة هي الألف.

(استفعل)

يَسْتَوْحِي<يَسْتَوْحِيُ(للمفعول)←يُسْتَوْحَيُ>يُسْتَوْحَى

وعندي أن العلة وحركتها حذفتا وعوض عنهما بمطل الحركة.

ب/٢ : ٥- المضارع المزيد اللفيف المقرون

(أفعل)

(روي) يُرْوِي<يُرْوِيُ(للمفعول)←يُرْوَيُ>يُرْوَى

(حيي) يُحْيِي<يُحْيِيُ(للمفعول)←يُحْيَيُ>يُحْيَا

(فاعل)

(دوي) يُداوِي < يُداوِيُ(للمفعول)←يُداوَيُ>يُداوَى

(فعّل)

(قوو) يُقَوِّي < يُقَوِّيُ(للمفعول)←يُقَوَّيُ>يُقَوَّى

(افتعل)

(نوي) يَنْتَوِي < يَنْتَوِيُ(للمفعول)←يُنْتَوَيُ>يُنْتَوَى

وهذه الأفعال مطابقة للناقص في تغيراته الصرفية.

(استفعل)

(قوو) يَسْتَقْوِي < يَسْتَقْوِيُ(للمفعول)←يُسْتَقْوَيُ >يُسْتَقْوَى

(حيي) يَسْتَحْيِي < يَسْتَحْيِيُ(للمفعول)←يُسْتَحْيَيُ>يُسْتَحْيَا

يجمع اللفيف المقرون بين صفات الأجوف والناقص، ومع هذا يلاحظ أن عين هذا الفعل لم تتعرض للإعلال تعرض عين الأجوف مثل (يُستفاد)؛ لأن هذا الإعلال سببه نقل الحركة، ولكن النقل مشروط، قال الرضي في شرح الكافية: "واعلم أن شرط نقل حركة العين إلى ما قبلها في المواضع المذكورة ألا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو: طوى، ولا أقوى، ولا استقوى، ولا انطوى على هذا ولا احتوى وإنما لم يفعل ذلك، إذ لو أعلت العين في الماضي من هذه الأبواب لوجب الإعلال بقلب العين ألفًا في المضارع، لأنه يتبع الماضي في الإعلال كما في قيل يُقال، وقال يَقول، فكنت تقول: يطاي، ويقاي، ويستقاي، وينطاي، ويحتاي، ولا يحتمل في

الفعل، لثقله، ياء مضمومة وإن كان قبلها سكون[1]، كما يحتمل في الاسم نحو: راي، وزاي لخفته"[2] وهناك علة أخرى ذكرت في شرح الشافية، وهي قوله: "والاشتغال بإعلال الأطراف أسبق من الاشتغال بإعلال الوسط"[3].
ولو أجري إعلالان على اللام والعين "لاجتمع إعلالان على ثلاثي ولا يجوز"[4]؛ ولكن بتأمل الأمثلة المذكورة يمكن القول- من الناحية الصوتية- إن التغير الصوتي يحدث متى توافرت شروطه، ثم إن هناك ترتيبًا في التغير فما يحدث بمرحلة واحدة أسبق من ذي المرحلتين، مثال ذلك الفعل (يستقوي):

ي- َس ت- َق و- ِي- ُ (للمفعول)← ي- ُس ت- َق و- َي- ُ

إن شروط حذف الياء متحققة في المثال؛ أما شروط حذف الواو فهي غير متحققة، ويلزم القول بإقحام حركة –وعلى قول الصرفيين- بنقل حركتها. والإشكال الثاني وهو عدم قلب العين بعد قلب اللام، وهو الذي أجيب عنه بأنه لا يجوز اجتماع إعلالين فيه. وهذا الإشكال إنما يرد بسبب توهم تحقق شروط التغير، وهذا التوهم مبني على الاعتقاد بأن الألف

---

(١) والنص في شرح الشافية أوضح قال:"وضم لام المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضًا، بخلاف الاسم، نحو: ظبي، وآي، وراي، وذلك لثقل الفعل"انظر: الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٣-١١٤.

(٢) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ٤: ١٣٢- ١٣٣.

(٣) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٣.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٣.

مسبوقة بفتحة[1]. فإذا أدركنا أن العلة لا تحذف إلا بين حركتين قصيرتين متماثلتين أو أولاهما فتحة، علمنا أن (الواو) في الفعل لا تحذف ؛ لأنها واقعة بين صامت وحركة طويلة، فأنى لها أن تتغير؟

ثالثًا: البنى الظاهرة المشتركة

إن من نتائج التغيرات الصوتية للمبني للمفعول أن تطابقت بعض أبنيته الظاهرة مع أبنية المبني للفاعل، أو مع أبنية أفعال أخرى بنيت للمفعول أيضًا. من هذه الأبنية ما أشار إليه النحويون ومنها ما لم يشيروا إليه، ذلك أنهم وقفوا عند شيء منها وهو ما يفضي إلى لبس عند إعلاله بالحذف للإسناد إلى ضمير رفع متحرك.

---

(١) ناقش كمال محمد بشر هذه القضية، فقال: "أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة، وإنما المدات نفسها هي الحركات وهي حركات طويلة... وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت والمكتوب والمنطوق"انظر: دراسات في علم اللغة، ص ١٩١. وقد علق عبده في إحدى حواشي كتابه دراسات في علم أصوات العربية على مذهب بشر قائلاً: "وهو محق إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة على المستوى اللفظي للأصوات. ولكن رأي القدماء صحيح في مجمله إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة باعتبار أصلها، أي على المستوى اللغوي للأصوات. ومشكلة القدماء أنهم –فيما يتعلق بالعلل الطويلة– لم يميزوا بين المستويين"، عبده، دراسات في علم أصوات العربية، ص٤٦،ح٢. ورأي عبده هذا يصدق على (الواو والياء)؛ أما (الألف) فهي علة طويلة، وليست مسبوقة بحركة حسب أصلها اللغوي. وقد نبّه عبده إلى ذلك. انظر: عبده، دراسات في علم أصوات العربية ص٤٥.

أ)يطرد تطابق البنى الظاهرة للمضارع من المجرد والمزيد بالهمزة (فعل، وأفعل) قال سيبويه: "وأما يُفْعَل وتُفعَل فيهما فبمنْزلته من الفعل، وذلك نحو يُخرَج وتُخرَج"[1]. ويطرد هذا سواء أكان الفعل صحيحًا أم معتلاً:

الصحيح:

يَرْجِع(للمفعول)←يُرْجَع

يُرْجِع<يُؤَرْجِع(للمفعول)←يُؤَرْجَع>يُرْجَع

وسبب التطابق أن الفعل المزيد بالهمزة تحذف الهمزة من مضارعه فيكون كالمجرد، ولأن البناء للمفعول نظام واحد لا يميز بين أبنية الأفعال المجردة[2] تطابق الفعلان في البنية الظاهرة؛ أما في البنية الباطنة فثم اختلاف:

ي- َرج- ِع (للمفعول)←ي- ُرج- َع

ي- ُء- َرج- ِع(للمفعول)←ي- ُء- َرج- َع

وكما هو ظاهر يتطابق الفعلان بعد حذف المقطع القصير (ء- َ). المثال:

يَعِد<يَوْعِد (للمفعول)←يُوْعَد> يُوعَد

يُوعِد<يُؤَوْعِد(للمفعول)←يُؤَوْعَد>يُوعَد

وسبب التطابق عودة الواو إلى المجرد عند بنائه للمفعول، والحذف المطرد لهمزة المزيد.

الأجوف:

يَقُوم(للمفعول)←يُقْوَم

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٢٧٩.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ٢١١.

يُقِيم < يُؤَقْوِم (للمفعول) ← يُؤَقْوَم > يُقام

يَبِيع (للمفعول) ← يُباع

يُبِيع < يُؤَبْيِع (للمفعول) ← يُؤَبْيَع > يُباع

الناقص:

يَسْقِي (للمفعول) ← يُسْقَى

يُسْقِي < يُؤَسْقِي (للمفعول) ← يُؤَسْقَى > يُسْقَى

اللفيف المفروق:

يَعِي (للمفعول) ← يُوعَى

يُوعِي < يُؤَوْعِي (للمفعول) ← يُؤَوْعَى > يُوعَى

اللفيف المقرون:

يَلْوِي (للمفعول) ← يُلْوَى

يُلْوِي < يُؤَلْوِي (للمفعول) ← يُؤَلْوَى > يُلْوَى

ب) اللفيف المفروق على بناء: (أفعل)، و(فاعل).

أوفى < أوفَيَ (للمفعول) ← أُوفِيَ

وافَى < وافَيَ (للمفعول) ← وُوفِيَ/ أُوفِيَ

يلاحظ أن البنية الظاهرة لفُوعِل طابقت أُفْعِل لقلب الواو همزة على حدّ تعبير القدماء وهذا أمر اختياري تأسيسًا على ما سبق أن نقلته عن المازني في (ب/١ : ١) من جواز قلب الواو المضمومة همزة.

ج) المبني للمفعول من الصحيح المضعّف، وفعل الأمر منه على لغة تميم: (ردّ).

المبني للمفعول:

رَ- دَ- دَ (للمفعول)←رُ- دِ- دَ

(بالحذف للإدغام)← رُ- د د- َ (=رُدَّ)

فعل الأمر:

يَ- رْ- دُ دُ (جزم المضارع)← يَ- رْ- دُ د

(حذف حرف المضارعة)←رْ- دُ د

(التخلص من الساكنين بالفتحة)←رُ- د دَ (=رُدَّ)

د)أما اللبس الذي قد يحدث في بناء المفعول عند إسناده إلى ضمير رفع متحرك فهو لسقوط حرف العلة حسب تعبير الصرفيين، نحو:

الفعل (باع)

تقول: باع زيدٌ الكتابَ

ولكن: أنا بِعْتُ الكتابَ (مبني للفاعل)............(١)

وتقول أيضًا: باعني زيدٌ الكتابَ (مبني للفاعل)

ولكن: بِعْتُ الكتاب (مبني للمفعول)............(٢)

فتشابه (بِعْتُ) المبني للفاعل في (١) مع (بِعْتُ) المبني للمفعول في (٢)؛ لأن الفعل باع يبنى منه للمفعول على (بِيعَ)، ولما كان حرف العلة يسقط عند إسناده إلى ضمير متحرك تشابهت الصورتان.

الفعل (لام)

تقول: لام زيد عمرًا

يقول زيد:

لُمْتُ عمرًا (مبني للفاعل).......(١)

ولكن يقول عمرو على الطريقة الثالثة:

لُمْتُ[أي لامه زيد] (مبني للمفعول)......(٢)

وقد أثار المازني هذه المشكلة في قوله: "فإن قلت: هلا تنكبوا في (كِلْتُ طعامي) وما كان نحوها أن يستوين بـ(فُعِلْتُ) في حال؟ قيل فإنهم مما يلزمون (فُعِلتُ) الإشمام حتى يكون فرقًا بين (فَعَلتُ، وفُعِلتُ"[١].

ولغة الإشمام هذه يلجأ إليها بعض من يبنون الأجوف للمفعول بكسر خالص هربًا من اللبس لكنهم عند أمن اللبس لا يفعلون ذلك قال المازني: "ويفعل هذا من العرب من يقول: (بيع الطعام) ولا يشم حين أمن الالتباس ويوافق غيره –ممن كان يشم في غير الالتباس- في موضع الالتباس ويقول أيضًا (خُفنا، وبُعنا)"[٢]؛ ولكن بعضهم لا يبالون الالتباس، قال المازني: "ومنهم من يدع الكسرة، ولا يبالي الالتباس". وعلل ابن جني ذلك بقوله: "ولم يعبئوا[٣] بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلامَ مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال. ألا ترى أنك تقول في تحقير (عمرو: عمير) وكذلك تقول في تحقير (عمَر) وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع وإنما يُعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٢٥٣.

(٢) ابن جني، المنصف، ١: ٢٥٤.

(٣) ليس هذا من قبيل رسم الهمزة على ياء بل على مدة بين الباء والواو تخلصًا من اجتماع واوين لو كتب الفعل (يعبؤوا)،وهكذا يمكن أن تظهر (يعبـــئوا).

الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرًا كبيرًا، وأكثر ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها"[١].

وإن كانت القضية في النصوص السابقة تسجيلاً لكيفية التعامل اللهجي مع هذه الظاهرة فإنها تتخذ بعدًا معياريًّا عند النحويين بعد ذلك، فهذا ابن مالك يوصي باجتناب ما يلبس من ذلك بسبب الشكل وصية جعلها ابن هشام في شرح الألفية –حسب فهمه- منعًا، حيث قال: "وادّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر؛ كخِفت وبِعت، أو ضم كعُقت"[٢].

أما الرضي- معاصر ابن مالك- فقرر على نحو حاسم ما يجب قوله، قال: "فإذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قام قرينة جاز لك إخلاص الضم في الواويّ وإخلاص الكسر في اليائيّ نحو عُدت يا مريض، وبِعت يا عبد، وإن لم تقم نحو بعتُ وعُدتُ فالأولى أنه لابد لك في الواوي من إخلاص الكسر أو الإشمام وفي اليائي من إخلاص الضم أو الإشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي أنه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله"[٣].

هذا رأي ابن مالك، وهو رأي يتناسى أن طرائق بناء الفعل الأجوف للمفعول إنما هي لهجات مختلفة، ولا يحدث أن يجمع صاحب اللهجة بين

---

(١) ابن جني، المنصف، ١: ٢٥٥.

(٢) ابن هشام،أوضح المسالك، ٢: ٦٠.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ١: ٢٧١.

طرق مختلفة إلا أن تكون اللهجة جامعة لملامح مجموعة من لهجات مختلفات، أو أن يكون المتكلم قد انتقل من لهجته الخاصة إلى لغة عامة مشتركة. أما في إطار اللهجة الواحدة فإن المتوقع التزام خصائصها، ولذلك نجد سيبويه حين عرض لإسناد الفعل وصف اللهجات دون التفات إلى اللبس، قال: "فإذا قلت فُعلت أو فُعلن أو فُعِلنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال قد بِيع وزِين وهِيب وخِيف فإنه يقول: خِفنا وبِعنا، وخِفن وبِعن وهِبت، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء؛ لأنه التقى ساكنان. وأما من ضمّ بإشمام إذا قال فُعِل فإنه يقول: قد بُعنا وقد رُعن وقد زُدت. وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليعلم أن الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء؛ لأنه أبين لفُعِل. وأما الذين يقولون بُوع وقُول وخُوف وهُوب فإنهم يقولون بُعنا وخُفنا وهُبنا وزُدنا، لا يزيدون على الضم والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رِعن وبِعن على الكسر والحذف"[1].

وعلى الرغم من وضوح عبارة سيبويه لا يخالف النحويون ابن مالك إلا في قضية الوجوب والجواز؛ لأنهم جميعًا لا يرون بأسًا في الجمع بين خصائص لهجية مختلفة، فلك أن تميل الألف أو لا تميل، ولك أن تفكّ إدغام المضعف المجزوم أو تبقي على إدغامه، ولك هنا أن تبني الأجوف للمفعول على لغة أو أكثر من اللغات الثلاث. ولكنهم يجعلون الخروج عند

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٣.

اللبس من لهجة إلى أخرى أمرًا اختياريًّا خلافًا لما فهم من قول ابن مالك والرضي، ويتبين هذا من أقوال بعضهم مثل قول أبي حيان: "ولم يعتبر أصحابنا الالتباس"[1]. وقول المرادي: "وما ذكره من اجتناب الشكل الملبس لم يتعرض له سيبويه. بل ظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة مطلقًا"[2]. وقول ابن هشام: "وجعلته المغاربة مرجوحًا لا ممنوعًا[3]. ولم يلتفت سيبويه للإلباس؛ لحصوله في نحو: مختار وتضار"[4].

خاتمة

نود أن نجمل القول في أهم ما يثيره المبني للمفعول من الناحية الصوتية:

١)قانون البناء مطّرد فهو ضمّ أول متحرك في الفعل وكسر ما قبل الآخر في الماضي، وفتحه في المضارع.

---

(١) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٢.

(٢) المرادي، شرح الألفية، ٢: ٢٧.

(٣) يشير إلى ما ذكره صاحب ارتشاف الضرب، قال: "ولم يعتبر أصحابنا الالتباس بل قالوا إذا أسند إلى ما ذكر فالعرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة فيقولون: طالما قُدت مسندة للفاعل ويكسرونها مسندة للمفعول، ويختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فيقولون: طالما بِعت مسندة للفاعل يكسرونها ومسندة للمفعول يضمونها تفرقة بين المعنيين، ومن أشار إلى الضم في الفاء أشار إليه إذا حذف الياء وقد يجوز أن تكسر الفاء فيها، فتخلص من نقل أصحابنا في نحو: قدت الكسر وفي نحو: بعت الضم على سبيل الاختيار ثم جواز الإشمام ثم جواز الضم في نحو: قُدت وجواز الكسر في نحو: بعت كبنائه للفاعل" انظر: أبوحيان، ارتشاف الضرب، ٣: ١٣٤٢.

(٤) ابن هشام، شرح الألفية، ٢: ٦١.

٢)يكون البناء للمفعول انطلاقًا من البنية الباطنة للفعل المبني للفاعل، وقد تتطابق البنيتان.

٣)تؤثر حركات البناء في أصوات الأفعال فتحدث جملة من التغيرات الصوتية التي تحكمها القوانين الصوتية في اللغة بشكل عام.

٤)قد تتطابق بعض الأفعال المبنية للمفعول في بنيتها الظاهرة مما يفضي إلى اللبس. وقد تطابق البنيئة الظاهرة للمبني للمفعول بنى أفعال أخرى مبنية للفاعل.

٥)الموقف التراثي من قضية اللهجات غير دقيق في إجازته الخروج من لهجة إلى أخرى إذ المتوقع التزام كل ذي لهجة لهجته.

٦)ليس بين القدماء والأصواتيين المحدثين خلاف كبير، بل هو اختلاف؛ لكنه لا يمس وصف الظاهرة، ولا يمس تفسيرها في الغالب. على أن الاختلاف قد يكون في طريقة التعبير بناء على مصادرات سابقة.

الفصل الرابع

جوانب الدرس التصريفي للفظ (آية)

صاحب هذه الكلمة من الغموض في المبنى ما يعانده - فيما يتهيّأ للإنسان لأول وهلة- وضوح في المعنى ؛ فالآية في أقرب بوادر معانيها (العلامة)، ولكن (الآية) وهي ترد في السياقات المختلفة تظهر أن المعنى أيضًا متعدد ؛ إذ يذكر من معانيها : العلامة، والأمارة، والرسالة، وآية الشيء : شخصه، والجماعة، والمعجزة، والآية من القرآن: جملة أو جمل أُثِرَ الوقف في نهايتها[1]. ويقال في المجاز : هو آية[2].

وقد نالت من عناية الصرفيين واللغويين ما نجده مفرقًا في بطون كتب مختلفة، وهي عناية تكشف عن تعدد في الأقوال والمذاهب التفسيرية بلغت حدًّا يكاد يستقصي الاحتمالات الرياضية في تقليب المسألة على جوانبها المختلفة، ويهمّنا في هذا البحث أن نقف على تلك الجوانب التفسيرية التي تمثل حيوية في التفكير اللغوي العربي ؛ فإنه ليروعك حين تستعرض أقوال الصرفيين واللغويين عن (آية) تعدد جوانب التفسير التصريفيّ لها.

اكتشف الصرفيون من استقرائهم الألفاظ وتعرف الأنظمة المتحكمة بتصرفاتها أن اللفظ حين تكون العين واللام منه علتين تعتل اللام وتصحّ العين، غير أنّ لهذه القاعدة شواذّ ذكرها الصرفيون وحاولوا بحثها وتفسير

---

(١) المعجم الكبير، مادة: الآية.

(٢) ابن عاصم، الفاخر، ص ٢٤٢.

تصرفها، قال ابن عصفور في ذكر هذه الشواذّ: "وقد شذّ أليفاظ في هذا الفصل فاعتلت فيها العين. منها آية وراية وثاية وغاية وطاية. وكان حقها أن يعتل منها اللام ويصح العين. والذي سهل ذلك كون هذه الأليفاظ أسماء فلا تتصرف فيلزم فيها من الإعلال والتغيير ما يلزم في الفعل"(١).

١: البحث عن الجذور

تثير كلمة (آية) إشكالاً في تأصيل جذورها؛ إذ هي كلمة تجتافها الألف. والألف في الأسماء نوعان: ألف منقلبة عن جذر، وألف زائدة. وأمّا الألف المنقلبة عن جذر فقد تكون منقلبة عن واو أو ياء أو همزة. وبناءًا على هذه الإمكانات تعددت الأقوال في جذر الكلمة:

١/أ) الألف منقلبة

١- يفهم من القول الذي نسبه سيبويه إلى أستاذه الخليل أنّ جذر (آية) هو (ء/ي/ي)؛ لأنه يذهب إلى أنها منقلبة عن ياء(٢).

٢- نسب الجوهري إلى سيبويه أنّ الألف واو، قال: "قال سيبويه: موضع العين من الآية واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واو واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام ياءان، مثل: شويت أكثر من باب حييت"(٣).

---

(١) ابن عصفور، الممتع الكبير،ص ٣٦٨.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٣) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٧٥. ونجد هذا بنصه عند ابن فارس معاصر الجوهري في معجمه مقاييس اللغة ١: ١٦٨، ولا نعلم أيهما أخذ من الآخر؛ ولكن المعاجم تحيل إلى الجوهري.

ومعنى ذلك أن جذرها (ء/و/ي). ويبدو أنّ الصفدي قد نقل عن الجوهري ذلك دون تفصيل، ثم قال: "وأورده في أيا. باب الواو والياء"[1]، وهو بهذا يوهم أنّ عين (آية) واوية بلا خلاف.

٣- ونقل ابن فارس قولاً لم يعيّن صاحبه، قال: "قالوا: وأصل (آية): أأْيَة بوزن أَعْيَة، مهموز همزتين، فخففت الأخيرة فامتدت"[2]. وذهب إلى هذا عبدالعليم إبراهيم، أي أن الألف من (آية) منقلبة عن همزة لاجتماع همزتين أولاهما مفتوحة وأخراهما ساكنة[3]. وعلى ذلك يكون الجذر هو (ء/ء/ي)، على أنّ اجتماع همزتين جذرين متجاورين في كلمة واحدة أمر يدفعه ابن جنّي الذي قال: "وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفًا فكان النطق به تكلفًا، فإذا كُرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما -لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين، فاءً وعينًا، أو عينًا ولامًا- أحرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة"[4].

---

(١) الصفدي، غوامض الصحاح، ص١٠٥.

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ١: ١٦٨.

(٣) إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال، ص١٦٧.

(٤) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١: ٧١.

١/ب : الألف زائدة

١- ممن يذهبون إلى زيادة الألف الكسائي، وقد بين المعري أنّ هذا القول يوجب القول بالحذف وأنّ للحذف احتمالين[(١)] :

الأول : أن المحذوف همزة، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ء/ي).

الثاني : أن المحذوف ياء، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ي/ي).

والغريب أن الجوهري ينسب هذا القول إلى الفراء، قال : "قال الفراء : هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهبت منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءت آيية ولكنها خففت"[(٢)]. وسأبين ضعف هذه النسبة لاحقًا في المدخل(٢/هـ).

وننتهي من ذلك كله إلى أن الجذور المحتملة هي : (ء/ي/ي)، (ء/و/ي)، (ء/ء/ي).

والجذر الراجح هو (ء/ي/ي)، ويعتمد ترجُّح ذلك على أمور :

١)أنّ جمهور اللغويين والصرفيين على اختلافهم في بنية الكلمة يتّفقون على هذا الجذر.

٢)ردّ نسبة الجوهري (ء/و/ي) إلى سيبويه :

لا نجد في كتاب سيبويه ما يثبت صحة ما نسبه الجوهري إليه، بل إنّ ما يستأنس به أنّه افترض أنّ فعل (آية) –وإنْ لم يستعمل- هو في إعلال عينه مثل الفعل (باع)، قال : "فمما جاء في الكلام على أنّ فعله مثل

---

(١) أبو العلاء المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٢) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٧٥.

(بعت): آي، وغاية، وآية"[1]؛ بل يصرح صاحب الكتاب بأن العين ياء في معرض ذكره لقول آخر غير قول الخليل، قال: "وقال غيره هي أَيّة وأيّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان"[2].وتعقب ابن بري الجوهري وردّ ما نسبه إلى سيبويه، جاء في اللسان: "قال ابن بري: لم يذكر سيبويه أنّ عين آية واو كما ذكر الجوهري، وإنما قال أصلها: أيّة، فأبدلت الياء الساكنة ألفًا"[3].

٣)الاحتجاج ليائية العين:

صرح بيائية عين (آية) ابن جنّي، قال: "وأمّا (آية) فعينها ياء وهي من مضاعف الياء نحو (حييت، وعييت)، ويدل على ذلك أنّ الآية هي العلامة، وقد قال الشاعر:

قف بالديار وقوف زائر وتأيَّ إنّك غير صاغر

فمعنى (تأيَّ): تثبت وتنظر وتأمل آياتها وعلاماتها. ولو كانت من الواو لقال (تأوَّ) كما تقول في (تلوى وتسوى): تلوّ وتسوّ"[4]. وأيّد ابن جنّي قوله بيائية عين (آية) بقول الشاعر:

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٢)سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة:أيا.

(٤) ابن جنّي، المنصف، ٢: ٥٧٤.

لم يُبقِ هذا الدَّهْرُ من آيائِه غيرَ أثافِيهِ وأَرْمِدائِه[1]

فالآياء وزنها: أَفْعَالٌ، وهي جمع آيٍ، وآيٌ واحدُه آية، وظهور العين ياءًا في الآياء يدل على أنّ (الآية) من الياء[2]. وقال العُكبَري إنّ الجمع (آياء) يدل على أنّ العين ياء؛ إذ لو كانت عينها واوًا لقالوا: آواء[3]. وجاء في اللسان نحو من ذلك، قال: "وعين الآية ياء كقول الشاعر:

لم يبقِ هذا الدهر من آيائه ... ...

فظهور العين في آيائه يدل على كون العين ياء، وذلك أنّ وزن آياء أَفْعَالٌ، ولو كانت العين واوًا لقال آوائه؛ إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع"[4].

وجزم ابن فارس بيائيتها فصنف الكلمة في المدخل (أيي)، قال: "الهمزة والياء والياء أصل واحد، وهو النظر. يقال تأيّا يتأيّا تأيِّيًا، أي تمكّث. قال:

قف بالديار وقوف زائر وتأيَّ إنّك غير صاغر

قال لبيد:

وتأييتُ عليه قافلاً وعلى الأرض غيايات

---

(١) الأثافي جمع أثفيّة وهي حجارة يرفع عليها القدر ليوقد تحته، والأرمداء جمع رماد.

(٢) ابن جنّي، المنصف، ٢: ١٤٣.

(٣) العكبري، التبيان، ١: ٥٦.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

أي انصرفت على تؤدة. ابن الأعرابي: تأييت الأمر انتظرت إمكانه. قال عديّ:

تأييت منهن المصير فلم أزل أكفكف عنّي واتنًا ومنازعا

ويقال: ليست هذه بدار تئية، أي مقام. وأصل آخر وهو التعمد، يقال: تأييت على تفاعلت، وأصله تعمدت آيته وشخصه. قال:

.... به أتآيا كلَّ شأن ومفرق[1]

وقالوا: الآية العلامة، وهذه آية مأياة، كقولك: علامة معلمة. وقد أيّيت. قال:

ألا أبلغ لديك بني تميم بآية ما تحبّون الطعاما"[2]

أما إدراج ابن فارس (آية) في باب (أيه) من معجمه (مجمل اللغة) فهو تساهل منه علته الاختصار[3].

٢: مشكلة البنية

نود قبل أن نذكر أقوال الصرفيين في بنية (آية) ووزنها أن نذكّر بالفرق بين (البنية) و(الوزن الصرفي)؛ فالبنية هي الشكل التجريدي لأصوات اللفظ الصحيحة السالمة من العلة والهمز والتضعيف. أي هو الوزن الصرفي للنظير الصحيح للفظ. أمّا الوزن الصرفي فهو الشكل التجريدي للفظ نفسه الذي

---

(١) البيت لسلامة بن جندل وصدره: إذا الهندوانيات كنّ عصيّنا، وفي ديوانه الشطر الثاني (بها) و(نتآيا).

(٢) ابن فارس، مقاييس اللغة، ١: ١٦٧-١٦٨.

(٣) ابن فارس، مجمل اللغة، ١: ٢٢٠.

يراعى فيه بيان ما فيه من حذف أو زيادة. ومن أجل ذلك سنجد أننا نتحدث عن بنية للكلمة (آية) ونتحدث عن وزن صرفيّ قد يخالف البنية بعض المخالفة. وقد يوافق الوزن البنية وقد يخالفها. وللبنية صفة الثبات، وأمّا الوزن فمرهون بحال اللفظ. وتكون البنية مجردة من اللواصق أمّا الوزن فيذكر معه لواصق اللفظ ممّا يكتب معه إملائيًّا.

وتظهر فائدة التمييز بين البنية التي لها صفة الثبات والوزن الذي له صفة التغير في بيان التصرفات التي تعرض لها الكلمة مثل الحذف في مثل الفعل الأجوف نحو: (قل) فهو على بناء: فَعَلَ/ يَفْعُل، أمّا وزنه فهو (فُلْ)، واسم المفعول منه (مَقُول)؛ فهو على البناء: مَفْعُول، ولكن وزنه الصرفي: مَفُعْل أو مَفُول. ومثل القلب المكاني فالفعل (أيس) على البناء: فَعِلَ، ولكن وزنه الصرفي: عَفِلَ[1].

وتعتمد الأقوال المختلفة في بنية (آية) على الاختلافات التفسيرية لهذه الألف، فهي كما ذكرنا سابقًا قد تكون زائدة أو منقلبة، والانقلاب قد يكون عن ياء أو واو أو همزة. وتعتمد على علة القلب، وعلى الحركة المفترضة للحرف المقلوب.

---

(١) يجتمع في اسم المفعول من قال واوان ساكنتان فتحذف إحداهما تخلصًا من الساكنين: (مَقْوُول ← مَقُول)، واختلف في المحذوف، فذهب الخليل وسيبويه إلى حذف المزيد، وذهب الأخفش إلى حذف الحرف الأصلي (العين)، قال سيبويه: "وحذف واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان"، الكتاب، ٤: ٣٤٨. وذكر المازني مذهب الأخفش ورجّحه على قول الشيخين، واحتج ابن جني لهذا المذهب. ابن جنّي، المنصف، ١: ٢٨٨-٢٩٠. وأما من الناحية الصوتية فعين الفعل (الواو) حذفت لوقوعها بين صامت وضمة طويلة.

وجاءت الأبنية المحتملة في أقوال النحويين على الآتية:

٢/أ: البناء (فَعْل)

نسب سيبويه القول بهذا إلى غير الخليل، قال: "وقال غيره: إنما هي أيّةٌ وأيٌّ فَعْلٌ"[١].

ولسنا نعلم أمذهب لسيبويه هذا أم مذهب أحد آخر لم يصرّح به، أمّا ابن برّي فربّما يفهم من قوله الذي نقلناه سابقًا أنّ هذا رأي سيبويه. أمّا الرضي[٢]، وابن عقيل[٣]، فنجد أنّهما صرّحا بنسبته إليه. وينقل صاحب اللسان عن الفراء في كتاب المصادر في معرض تعليله ترك همز الياء من (آية)، فقال: "لأنها كانت فيما يرى في الأصل أيّة"[٤]. أمّا أبو العلاء المعرّيّ فقال: "وهذا القول في آية قول الفراء وقد حكاه سيبويه عن قوم من النحويين لم يسمّهم ولا شكّ أن الفراء تبعهم في ذلك"[٥]، ونجد نسبة هذا إلى الفراء عند ابن عصفور[٦] وعند الرضي[٧]، والسمين الحلبي[٨]، وابن عقيل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٨.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٨.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٥) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٦) ابن عصفور، الممتع الكبير، ص٣٦٨.

(٧) الرضي، شرح الشافية، ٣: ١١٨.

(٨) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٣٠٨.

أيضًا[1]، والبغدادي[2]. واختار هذا المذهب: العُكبَري[3]، وابن مالك[4]. أما ابن عصفور فرد هذا البناء. وسنورد احتجاجه عند درس التغير الصوتي الصرفي. والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعْلَة).

٢/ب: البناء (فَعَل)

ينسب سيبويه هذا البناء إلى الخليل وهو ما يفهم من بيانه أنّ (آية) ممّا جاء في الكلام كأن فعله أجوف مثل (بعت) الذي تعل عينه وتصح لامه، وهذا شاذّ؛ لأن (آية) عينها ولامها علتين فينبغي أن يكون كالناقص مثل (خشيت)، ويستنتج من ذلك أن العين من هذا اللفظ كعين الفعل متحركة[5].

ويؤيد هذا قول المعرّيّ في معرض ذكره لأقوال النحويين: "للنحويين في آية ثلاثة أقوال: الأول قول الخليل وهو أنّ آية وزنها فَعَلة بتحريك العين وأصلها: أَيَيَة"[6]. وقال ابن برّي "وحُكي عن الخليل أنّ وزنها فَعَلَة"[7]، وهناك من ينسب هذا إلى الخليل وسيبويه كليهما، منهم ابن خالويه[8]،

---

(١) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٨.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ٦: ٥١٧.

(٣) العكبري، التبيان، ١: ٥٦.

(٤) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ص٣١٠.

(٥) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٦) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٣.

(٧) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٨) الفارسي، الحجة في القراءات السبع،ص ١٩٣.

والسمين الحلبي[1]. والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعَلَة).

٢/ج: البناء (فَعِل)

قال السمين الحلبي: "وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ وزنها أَيِيَة، بكسر العين، مثل نَبِقَة"[2]. وذكر هذا البناء دون أن ينسبه إلى أحد بعينه ابن عقيل[3].

ولعل هذا البناء ليس من قول أحد بعينه بل هو افتراض جدلي للدفاع عن البناء الأول (فَعَل)، وهذا ما نفهمه من كلام أبي العلاء، قال: "فإن قيل فما يمنع أن تكون آية فعِلة أو فعُلة لنا إذا بنينا شيئًا على هذا الوزن لزمنا فيه القلب إذ كان الذي يوجبه حركة المنقلب وانفتاح ما قبله، ولو بنينا مثل معِدة من باع وقال لقلنا: باعة وقالة، وكذلك لو بنينا مثل لبؤة، فالألفاظ الثلاثة تستوي في الانقلاب على حال الضم والفتح والكسر؛ قيل لا يمتنع مثل ذلك ولكن الحمل على الأكثر هو القياس لأنا نجد فعَلاً في ذوات الياء والواو كثيرًا، ومع هذا فإن باب خشبة أشيع في الكلام من باب سبُعة ومعِدة"[4].

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٣٠٨.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٣٠٩.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٩.

(٤) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٣.

ومفاد هذا الجدل الذي فصله المعريّ أن هذه الياء المنقلبة ألفًا إنما انقلبت لأنها تحركت بعد فتحة، وأمّا حركتها فقد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة، ولكن الراجح كونها فتحة لشيوع ذلك.

وذكر البغداديّ ردّ هذا البناء، قال: "ورُدّ بأنّ ما كان كذلك يجوز فيه الفكّ والإدغام، كحييَ وحيّ"[1]، ومعنى هذا أنّه لا يكون مكسور العين لتخلّف ظاهرة الفكّ والإدغام، وهذه حجة واهية؛ إذ القياس غير صحيح فالفك والإدغام جائز في الأفعال ولكنه ممتنع في الأسماء منعًا للبس، إذ الأسماء منها ما يكون على (فَعْل) مثل: طَلّ، ومنها ما يكون على (فَعَل) مثل: طَلَل. والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول، فهو (فَعِلَة).

٢/د: البناء(فَعُل)

قال السمين الحلبي: "وقيل وزنها فَعُلَة بضم العين"[2]، وقال ابن عقيل: "وقيل وزنها فَعُلَة كسمُرة"[3].

وينطبق على هذا البناء ما قلناه عن البناء السابق وما نقلناه عن المعري متناول البناءين. قال البغدادي: "ورُدّ بأنه كان يجب قلب الضمة كسرة "[4].

ولم يبين علة ذلك وهو ثقل الضمة بعد ياء وقبل ياء أخرى، وليست هذه

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ٦: ٥١٨.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٣٠٩.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٩.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ٦: ٥١٨.

بحجة قوية ؛ لأنّ هذا الثقل قد فُرّ منه بالإعلال. والميزان الصرفي موافق للبنية حسب هذا القول فهو (فَعُلَة).

٢/هـ: فَاعِلَة

نقل صاحب اللسان عن كتاب المصادر للفراء نسبته إلى الكسائي: "قال: وكان الكسائي يقول إنه فاعلة منقوصة"[(١)]، وقال المعري: "والقول الثالث في آية قول ينسب إلى الكسائي وهو آية أصلها فاعِلة"[(٢)].

ومن الغريب نسبة الجوهري هذا القول إلى الفراء، قال: "قال الفراء هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهبت منه اللام، ولو جاءت تامّة لجاءت آيية، ولكنها خفّفت"[(٣)]. وعلة الغرابة أن الفراء نفسه يردّ قول الكسائي ويدفعه بقوله: "ولو كان كذلك ما صغّرها إيية، بكسر الألف"[(٤)].

وذكر البغدادي أنّ أصلها آيية كضاربة، حذفت العين استثقالاً لتوالي ياءين أولاهما مكسورة، وقال في ردّ هذا البناء: "وردّ بأنه يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم: آي"[(٥)].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٣) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٧٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا. والرواية في كتاب (دقائق التصريف) للمؤدب: أُيَيَّة، ص٢٢٩.

(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ٦: ٥١٨.

والميزان الصرفي مخالف للبنية حسب الروايتين: فعلى المشهور عن الكسائي هو (فَالَة)، وعلى الرواية التي انفرد بها الجوهري هو: (فَاعَة).

٣: التغيرات الصوتية الصرفية

تثير الألف من (آية) خلافًا تفسيريًّا على نحو ما أثارت من خلاف في مسألتي الجذور والبنية وكل هذه القضايا متداخلة آخذ بعضها بأعناق بعض، والصرفيون يذكرونها مجملة دون أن يعمدوا إلى تفصيل ذلك على النحو الذي توخيناه. وقد رأينا أنّ هناك اتجاهين في تفسير هذه الألف أحدهما أنّها مبدلة والآخر أنها زائدة، وحاول الذاهبون إلى إبدالها بيان الأصل الذي أبدلت منه، وحاول الذاهبون إلى زيادتها تعليل نقصان جذور اللفظ.

٣/أ: تفسير الإبدال

١)الألف مبدلة من الياء في قول الخليل الذي رأيناه يذهب إلى أنّ بنية اللفظ (آية) هي (فَعَلَة)، فالياء التي هي عين اللفظ حركت بالفتحة وسبقت بفتحة فقلبت إلى ألف وهذا هو شأن الياء والواو فهما تقلبان إلى ألف متى تحركتا وسبقتا بألف.

ويثير هذا التفسير بعض الإشكال وهو أن في اللفظ ياءين فلم أبدلت الياء الأولى وهي عين اللفظ ولم تبدل اللام؟ ومن المعلوم أن الطرف هو محلّ التغير وموطن الإعلال. وقد فسر سيبويه هذا فيما ينسبه إلى الخليل بأنه من الشذوذ وأنه غير مطّرد؛ ولهذا الشذوذ نظائر في ألفاظ أخرى، فإن

أعلت الياء الأولى من (آية) وليس حقها الإعلال فقد ترك الإعلال شذوذًا في الكلمات (قَوَد، ورَوِع، وحَوِل)، فهذه ألفاظ تحركت فيها الواو وسبقت بفتحة ولم تبدل الواو فيها ألفًا[1].

ولّما كانت علة الإبدال تحرك الياء وانفتاح ما قبلها بدا للوهلة الأولى القول بفتح الياء منطويًا على شيء من التحكم تنبه إليه المعري وأجاب عنه بما سقناه سابقًا في درس البنية، فحركة الياء يمكن جدلاً أن تكون ضمة أو كسرة ولا يدفع ذلك سوى الاعتماد على شيوع نسبة البنية ذات الياء المفتوحة، فباب خشبة أشيع من باب سبُعة، ومعِدة.

ويثير قول الخليل مشكلة أخرى وهي أنّ اسم الجنس الجمعي (آي) قد تطرفت فيه الياء بعد ألف والياء والواو متى تطرفتا بعد ألف قلبتا همزة وقد أجاب عن هذا المعري بقوله: "ولم تنقلب الياء التي بعد الألف في آية همزة كما انقلبت في شقاء ووشاء –لأنه من سقيت ووشيت– إذ كانت العرب لا تجمع على الحرف الواحد علة العين واللام ولكن يقتصرون على علة أحد الحرفين"[2]، ولترك هذا الهمز علة مختلفة سيأتي ذكرها.

٢) أمّا القول الذي نسبه الجوهري إلى سيبويه وهو أنّ أصل آية (أوية) فلا يختلف من حيث تفسير الألف عن قول الخليل فالقانون واحد.

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٣-١٠٤.

٣)يبدو أنّ الشذوذ الذي يترتب على تفسير الخليل أوحى إلى غيره بتفسير يخرج به عن ذلك الشذوذ، ولذلك نجد من يذهب إلى أنّ الياء المبدلة هي لام الكلمة ولكنها قلبت قلبًا مكانيًّا بعد ذلك إذ نقلت في موضع العين. قال السمين الحلبي: "وقيل أصلها: أياة بإعلال الثاني، فقلبت بأن قدمت اللام وأخرت العين وهو ضعيف"[١]، وذكر مثل ذلك ابن عقيل[٢]، وذكر البغدادي أنّ أصلها أَيَيَة كقَصَبَة، إلا أنه أعلّت الثانية على القياس، فصارت أياة كحياة ونواة، ثمّ قدمت اللام إلى موضع العين، فوزنها فَلَعَة. وهذا الوزن الصرفي مخالف لبنيتها(فَعَلَة)[٣].

٤)يعتمد القول الذي نسبه سيبويه إلى غير الخليل وذهب إليه الفراء على مبدأ آخر وقانون مختلف فهو يفترض بنية مختلفة عن البنية التي افترضها الخليل فالبنية هي (فَعْلَة)، أمّا علة التغير فهي التخلص من المتماثلات[٤]، قال سيبويه: "إنما هي أيّة وأيّ فعْل؛ ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان كما تكره الواوان، فأبدلوا الألف

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ١: ٣٠٩.

(٢) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٩.

(٣) البغدادي، خزانة الأدب، ٦: ٥١٨.

(٤) انظر أمثلة أخرى للتخلص من الياء: الشمسان، التخلص من المتماثلات لفظًا (الشاذليات)، الصفحات: ٢٤، ٤٢-٤٨، ٥٦.

كما قالوا الحيوان، وكما قالوا ذوائب[١]، فأبدلوا الواو كراهة الهمزة"[٢].

ويجعل الفراء اجتماع الياءين في الأصل علّة لترك همزة الياء بعد الألف، قال: "وإنما تركت العرب همزتها كما يهمزون كل ما جاءت بعد ألف ساكنة؛ لأنها كانت فيما يرى في الأصل آيّة، فثقل عليهم التشديد فأبدلوه ألفًا لانفتاح ما قبل التشديد، كما قالوا أيما لمعنى أمّا"[٣].

فليس الأمر من قبيل تتابع ألف وياء بل هما بمنزلة حرف واحد. وسوغ هذا القلب وجود ياء مشددة مسبوقة بفتحة، وهذا يقربه من تفسير الخليل بعض التقريب؛ ولذلك نجد العكبري يردّ القولين معًا، قال: "وكلا الوجهين فيه نظر؛ لأن حكم الياءين إذا اجتمعتا في مثل هذا أن تقلب الثانية لقربها من الطرف"[٤].

ويحمل القاسم بن محمد المؤدب هذا االتغير على ظاهرة أخرى هي قلب الواو الساكنة المسبوقة بفتح؛ ألفًا في مثل (يوجل ← ياجل)، وفي

---

(١) قال ابن عصفور:"نحو ذوائب في جمع ذؤابة أصله ذآئب فأبدلت الهمزة واوًا هروبًا من ثقل البناء مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف؛ لأن الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق كما أنّ الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات. فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوًا".الممتع الكبير، ص٢٤٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

(٣) ابن منظور، اللسان، مادة: أيا.

(٤) العكبري، التبيان، ١: ٥٦.

(دوّيّة) للمفازة، قالوا: داويّة[1]. قال الجوهري: "قلبوا الواو الأولى الساكنة ألفًا لانفتاح ما قبلها"[2].

ويمكن فهم مذهب التخفيف الذي يذهب إليه الفراء في ضوء الاستخدام اللهجي القديم الذي يجعل الياء الساكنة بعد فتح ألفًا، فحجة الفراء أنهم "إذا كانوا يفعلون ذلك بالياء الساكنة وحدها في نحو (عيب وعاب) و(ذيم وذام) فالأحرى أن يفعلوا ذلك إذا انضاف إليها ياء أخرى"[3]. وأما هذه اللهجة فأشار إليها أبوزيد الأنصاري في نوادره، قال: "وأنشدني أبوالغول لبعض أهل اليمن:

أي قلوص راكب تراها　　　طاروا عليهن فشل علاها

واشدد بمتني حقب حقواها　　　ناجية وناجيا أباها

القلوص مؤنثة وعلاها أراد عليها، ولغة بني الحارث بن كعب قلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفًا يقولون أخذت الدرهمان واشتريت ثوبان والسلام علاكم وهذه الأبيات على لغتهم"[4]. وجاء في مجاز القرآن: "وزعم

---

(١) المؤدب، دقائق التصريف، ص٢٢٨.

(٢) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٣٤٤.

(٣) ابن عصفور، الممتع الكبير، ص٣٦٨.

(٤) أبوزيد الأنصاري، النوادر في اللغة، ص٥٨. والنحويون مختلفون في النظر إلى هذه الظاهرة بين معمّم ومخصّص فالأنصاري يعمّم قلب الياء المسبوقة بفتح فيورد أمثلة من المثنى وغيره، ومنهم من يخص هذا بغير المثنى وأما المثنى وما انتهى بألف فيذهب إلى أن الألف التزمت وعومل كالاسم المقصور؛ إذ جعل المثنى بالألف في جميع حالاته الإعرابية. انظر: السيوطي، شرح شواهد المغني، ١: ١٢٨.

أبو الخطاب أنه سمع قومًا من بني كنانة وغيرهم يرفعون الاثنين في موضع الجر والنصب"[1].

وذكر الفراء في تعليل رفع المثنى في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَـٰذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٦٣- طه] وجهين أحدهما أنها جاءت على لغة الحارث بن كعب، قال: "يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف. وأنشدني رجل من الأسد. يريد بني الحارث:

فأطرق إطراق الشجاعِ ولو رأى مساغًا لناباه الشجاعُ لصمّما

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسديّ وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطّ يدا أخي بعينه"[2].

وقال الزجاج: "وهؤلاء أيضًا [بنو كنانة]يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشتري مني الخفّان، وكذلك روى أهل الكوفة أنها لغة لبني الحارث بن كعب"[3]. وجاء في شرح المفصل أنها لغة لبني الحارث وبطون من ربيعة، وقد عزاها الرواة لخثعم، وهمدان وزبيد، وكنانة، وبني العنبر، وبني الهجيم، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل، وبني عذرة[4].

وهذه اللهجة مستمرة في جنوب الجزيرة العربية في حضرموت؛ إذ يقولون (آضا) في: أيضًا، و(عان) في: عين. وكذا فعل في بعض الألفاظ من

---

(١) أبوعبيدة، مجاز القرآن، ٢: ٢١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ٢: ١٨٤.

(٣) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٣: ٣٦٢.

(٤) الدلائي، نتائج التحصيل، ١: ٣٧٠.

لهجة اليهود في وسط اليمن، مثل: (وان) في: أين و(عان) في: حرف العين[1]. وهذا التغيير كثير مسموع إلى اليوم في لهجات البادية في وسط الجزيرة العربية[2]، إذ نسمعهم يقولون (خار) في: خير، و(مار) في: ميْر، و(عار) في: عيْر [حمار]، و(طار) في: طيْر، و(شاخ) في: شيْخ، و(علاهم) في: عليْهم، و(غار) في: غيْر، و(باض) في: بيْض، و(باضا) في: بيْضاء، و(القانة) في: القيْنة، و(يسنى) في: يسني، ومن إنشادهم:

يا مرحبا (بشعالة)   كم درهمت من (لالة)

يريد: شُعيلة، وليلة. ويلاحظ حدوثه على مستوى الياء القصيرة (الكسرة) وذلك في قولهم: فَلْبيت، أي: فِ البيت (في البيت ← فِلْبيت ← فَلْبيت).

وأما ابن عصفور فلا يرى في القول بإعلال العين على النحو الذي وصفه الفراء مزيّة على قول الخليل معتمدًا على إعلال العين أيضًا، واحتج بأن "إبدال الياء الساكنة ألفًا ليس بمستمر. وأما (العاب والعيب) و(الذام والذيم) فهما مما جاء على (فَعْل) تارة وعلى (فَعَل) أخرى"[3]. ولعل ما سقناه من شواهد هذه الظاهرة قديمًا وحديثًا يقوي مذهب الفراء.

وقد وصف ابن مالك مذهب الفراء بأنه أسهل الوجوه، قال ابن عقيل: "ووجه أنه أسهل، أنه ليس فيه إلا إبدال الألف من حرف علة

---

(١) رابين، اللهجات العربية الغربية القديمة، ١٢٣-١٢٥.

(٢) قال محمد المفدى: "وهذه اللغة بالنسبة لعلى ولدى شائعة اليوم في بادية نجد"، انظر: الدماميني، تعليق الفرائد، ١: ٢٠٣، ح٣.

(٣) ابن عصفور، الممتع الكبير، ص ٣٦٨.

ساكن؛ ولكن القياس التصحيح والإدغام، فأبدلوا تخفيفًا وإذا أبدلوا في توبة ونحوها، حيث قالوا: تابة، فقال: قبلت توبتك وتابتك، وقالوا أيضًا: رحم الله حوبتك وحابتك، ونمت نومة ونامة، فلأن يبدلوا عند اجتماع الياءين أحرى"[1].

٣/ب: تفسير الحذف

يؤدي القول بزيادة الألف –وهذا مذهب الكسائي- إلى افتراض حذف من جذور اللفظ؛ لأن عدة حروف اللفظ أقل من البنية المفترضة (فاعِلة)، وحاول المعريّ بيان ذلك فقال: "فإذا صح ذلك فلا بد من حذف ولا يكون المحذوف إلا أحد حرفين الهمزة أو الياء"[2].

وهناك من يفترض أن الياء الأولى قلبت ألفًا فاجتمعت ألفان[3].

٣/ب: ١- المحذوف همزة

يتابع المعريّ تفصيل أمر الحذف، فعلى الفرض الأول قال: "فإذا قيل إنّ المحذوف همزة فأصلها (آئية) فحذفوا الهمزة، وكان حذفها هاهنا أقيس منه في قولهم هو شاكُ السلاح ومكانٌ هارٌ. وقد حكى الخليل أنّ العرب قالت سؤته سواية، والأصل سوائية فحذفوا الهمزة لما فيها من الكلفة"[4].

---

(١) ابن عقيل، المساعد، ٤: ١٦٨.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٣) ابن منظور، لسان العرب،مادة: أيا. وانظر: نص هذا القول في المدخل: ٣/ب:٣.

(٤) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

وإن حذفت الهمزة هنا فإنها حذفت في ألفاظ أخرى لا يظهر الثقل فيها كما يظهر في هذه، قال المعري: "وقد قالوا: ناس وأصلها أناس فحذفوا الهمزة؛ وحذفها في آية إذا كانت فاعلة أقيس"[(١)].

وبين المعري لِمَ كان حذفها من (آية) أقيس، وعلل لهذا الحذف، قال: "لأنها وقعت بعد الألف والألف مجانسة للهمزة وقبل تلك الألف همزة وبعد الهمزة المحذوفة ياء فكان الطرح كالواجب في هذا الموضع"[(٢)].

ويقتضي القولان –قول الخليل بقلب العين ألفًا لفتحها بعد فتح وقول الكسائي بقلب العين لأنها ياء بعد ألف– أن تكون (آية) مأخوذة من فعل يائي العين مثل (باع)، وهذا ما يفهم من قول سيبويه: "فمما جاء في الكلام على أن فعله مثل: بعت: آي، وغاية، وآية"[(٣)]. وأما على قول الكسائي فبنيتها صيغت صياغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد، وفصل المعري ذلك بقوله: "وإذا قيل بهذا القول وجب أن تكون جارية على فعل أميت كأنه في وزن (باع) من آية، فقيل: آيتْ تئيّ [مثل: باعت تبيع] فهي آئية، مثل آمت تئيم فهي آئمة فاعتلت الألف في الماضي كما اعتلت في آم وباع فهمزت في اسم الفاعل لما التقى ساكنان وهما ألف فاعل والألف التي كانت معتلة بالقلب في الماضي ولم يكونوا ليردوها إلى أصلها وقد أعلوها في الفعل؛ لأنهم يرغبون أن تكون الأفعال وأسماء الفاعلين مستوية في العلة أو

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٩٨.

في الصحة فإذا صح أنهم حذفوا في شاك وبابه كان الحذف هاهنا ألزم وأحسن"[1].

٣/ب : ٢- المحذوف ياء

هذا هو الفرض الثاني الذي يقتضيه القول بحذف العين من (آية)، ولكن علة الحذف في هذا الفرض تختلف عن علة الحذف في الفرض السابق فهي في السابق تخلص من التقاء مثلين هما الفاء والعين ؛ أما هنا فهي تخلص من اجتماع مثلين هما العين واللام. قال المعري مفصلاً هذا : "وإذا قيل إن المحذوف ياء فالعلة في ذلك أنهم كرهوا اجتماع الحرفين المثلين اللذين يكره اجتماع مثلهما إذ كانا ليسا كالدالين في رادّ وبابه ؛ لأن الياء والواو لهما مزية في الإلقاء إذا كانتا مستقلتين ولم يجئ في كلامهم مثل جايية بالإظهار ولا مثل حايّ بالإدغام وقد كثر ذلك في غير الياء. واستعملوا تضعيفها في الماضي دون المستقبل فقالوا حيّ وعيّ ولم يستعملوا مثل ذلك في الواو ولم يأت عنهم قوّ، وإن كان من القوّة، ولا حوّ إذا نطقوا بالفعل من الحوّة وكل ذلك لثقل الواو عليهم"[2].

أورد ابن عصفور مذهب الكسائي، وبين أنه على حذف الياء تخلصًا من اجتماع الياءين ؛ إذ قد حذفت الياء وهي وحدها في (بالة) التي أصلها :

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٧.

بالية[1] ؛ ولكن ابن عصفور ردّ هذا منتصرًا لقول الخليل محتجًا بأن هذا القول ليس فيه مزيّة على قول الخليل ؛ فهو معتمد على الإعلال بالحذف، وقول الخليل معتمد على الإعلال بالقلب، واحتج بأن حذف الياء التي هي عين للفظ ليس بمطّرد، وأن في قول الكسائي ادّعاء أصل لم يلفظ به. وخلص ابن عصفور إلى ترجيح قول الخليل[2].

وليست كل هذه الحجج مسلمة لابن عصفور ؛ إذ قوله إن في مذهب الكسائيّ ادّعاء أصل لم يلفظ به فيه تحكم، وذلك أن مذهب الكسائي لا يختلف عن مذهب الخليل من هذه الجهة ؛ فالأصل الذي قدّره الخليل لم يلفظ به أيضًا.

٣/ب: ٣- المحذوف ألف

ونقل القول بذلك ابن منظور عن الفراء الذي أورد القول وردّه، جاء في لسان العرب: "قال [الفراء]: وقال بعضهم آية فاعِلة صُيِّرت ياؤها الأولى ألفًا كما فُعل بحاجة وقامة، والأصل حائجة وقائمة. قال الفراء: وذلك خطأ ؛ لأن هذا يكون في أولاد الثلاثة ولو كان كما قالوا لقيل نواة وحياة ناية

---

(١) يفهم مما ورد في (المنصف، ٢: ٢٣٦) أن (بالة) هي مصدر الفعل (بالى) إذ تقول: باليتُ. وكأن مصدر الفعل قبل الحذف (بَالِية) مثل (عافية)، ولو لم يقل بحذف الياء التي هي لام الفعل لظهرت (بالة) كأنها على وزن (فَعَلَة) وهذا يعني أن العين معتلة وهو خلاف الصحيح إذ المعتل هو اللام، أما العين من بالة فهي اللام ووزنها على هذا (فَاعَة). ويفهم من هذا أن الياء قد حذفت وهي وحدها في هذا اللفظ؛ فمن الأولى القول بحذف الياء في آية التي أصلها: آيِية؛ لاجتماع ياءين لا واحدة.

(٢) ابن عصفور، الممتع الكبير،ص٣٦٨.

وحاية، قال: وهذا فاسد"[1]. وعلى كل هذه الأقوال يكون وزن (آية): فَالَة.

٤: القضايا التصريفية

لم يكتف الصرفيون بمحاولاتهم التفسيرية لكلمة (آية) بل ذهبوا شوطًا بعيدًا في بيان ما يستتبعه التفسير من أشكال تصريفية أخرى تختلف باختلاف المسلمات التي ينطلق منها التصريفي، وأما التصريفات التي يخضع لها الاسم وينال بنيته، بها، شيء من التغير الداخلي فهي التصغير وجمع التكسير والنسب.

٤/أ: التصغير

ينال الاسم المصغر بالتصغير من التغير في بنيته ما يغير الشروط التي تغيرت بها أصوات المكبر، ولذلك يقال إن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[2].

وقبل أن نمضي في عرض مسألة تصغير (آية) نود أن نذكّر بالفرق بين (الصيغ التصغيرية) و(الميزان الصرفي)، فالصيغ التصغيرية أبنية تجريدية ثابتة تقاس عليها الأسماء المصغرة بناء على عدد حروفها بغضّ الطرف عن المجرد منها والمزيد؛ إذ تقابل المجردات والزوائد بحروف الميزان دون تفريق، فما يتألف من ثلاثة أحرف فصيغته التي يصغر عليها هي (فُعَيْل)، أما ما زاد

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٢) ليس هذا أمرًا مطلقًا؛ إذ لا يعود المقلوب قلبًا مكانيًا إلى أصله، ولا تعود الألف المنقلبة عن همزة في مثل (آدم) إلى أصلها.

على ثلاثة فعلى صيغة (فُعَيْعِل)، وثم صيغة ثالثة تستوعب تصغير ما عوض عن حذف أحد أحرفه لزيادته على أربعة، أو إن كان قبل آخره حرف علة وهو على خمسة أحرف، وهي الصيغة(فُعَيْعِيل).

وأما (الميزان الصرفي) فهو يزن الكلمات المصغرة كما يزن المكبرة مراعى في ذلك الزيادة والحذف. ونرجح استخدام (صيغة التصغير) إشارة إلى هذا الثبات الذي تعامل به الأسماء فكأن الأسماء عند تصغيرها إنما تفرغ في قالب محدّد هو الصيغة[1]. ولذلك قد يختلف الميزان الصرفي عن صيغة التصغير.

الذين يذهبون إلى أن الألف من (آية)منقلبة عن ياء يعالجون أمر تصغيرها في ضوء ما ذكره سيبويه من حكم تصغير الاسم الذي يكون ثانيه ياء، قال سيبويه: "وذلك نحو: بيت وشيخ وسيّد. فأحسنه أن تقول: شُييخ وسُييد فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له، كما أن الياء لازمة له. ومن العرب من يقول: شِييخ وبِييت وسِييد، كراهية الياء بعد الضمة"[2]. وعلّل الرضي هذا الكسر فقال "وبعض العرب يكسر أول المصغر

---

(١) هناك صيغة رابعة للتصغير خاصة بجمع من جموع القلة وهو ما جاء على بناء (أفعال) مثل أفراس فتصغيره على صيغة (فُعَيْعَال): أُفَيْرَاس. ويختلف ميزانه عن الصيغة فالميزان الصرفي (أُفَيْعَال).

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٨١.

في ذوات الياء، نحو: نِييب وشِييخ، خوفًا على الياء من انقلابها[1] واوًا لضمة ما قبلها، وتقصّيًا من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك، وهذا كما قيل في الجمع بِيوت وشِيوخ – بكسر الفاء – وقرئ[2] به في الكتاب العزيز"[3].

قال المعري معالجًا أمر تصغيرها: "ولو صغرت على رأي الخليل لجاز لك أن تقول: أُيَيَّة، وإِيَيَّة، كما تقول: ثُدِيّ وثِدِيّ"[4]. والمعري يقيس التصغير في (آية) على جمع التكسير لثدي الذي يجوز فيه ما قاله

---

(١) ذهب ابن مالك إلى جواز أن تقلب إلى واو الياء أو ما انقلب عنها (التسهيل، ص٢٨٤)، ومثّل لذلك ابن عقيل بقوله: "نحو بيت وشيخ، أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو: بييت وشييخ، وقلبها واوًا نحو: بويت وشويخ؛ وحكوا عن العرب: بويضة؛ والتزم البصريون الأول، وجعلوا بويضة شاذًا" (ابن عقيل، المساعد، ٣: ٤٩٨).

(٢) قال في النشر: "واختلفوا في الضم والكسر من (بيوت، والغيوب، وعيون، وشيوخًا، وجيوب) فقرأ بضم الباء من (البيوت وبيوت) حيث وقع أبو جعفر والبصريان وورش وحفص وقرأ بكسر الغين من (الغيوب) وذلك حيث وقع حمزة وأبوبكر وقرأ بكسر العين من (العيون وعيون) والشين من (شيوخًا) وهو في غافر، والجيم من (جيوبهن) وهو في سورة النور ابن كثير وحمزة والكسائي وابن ذكوان وأبو بكر إلا أنه اختلف عنه في الجيم من (جيوبهن) فروى شعيب عن يحيى عنه كسرها" (ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢: ٢٢٦).

(٣) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٠٩.

(٤) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٨.

الجوهري: "وثُدِيّ على فُعُول، وثِدِيّ أيضًا بكسر الثاء إتباعًا لما بعدها من الكسر"[1].

ولا يختلف أمر تصغيرها عند من يذهب مذهب الفراء، قال المعري: "ولو صغرت على القول الآخر وهو مذهب من يرى أن أصلها: أيّة بالتشديد لقلت كما قلت في القول الأول لأنه يرجع إلى مثل حاله"[2].

ويختلف تصغيرها على رأي أورده ابن فارس؛ وذلك بجعل الألف همزة مخففة وأنها على زنة (أعْية)؛ والسبب في ذلك أنّ هذه الألف مستثناة مما يرده التصغير إلى أصله، قال سيبويه في معرض حديثه عن الهمزتين في الكلمة الواحدة وما يجري من أمر تخفيف الثانية وإعلالها: "وإذا جمعت آدم قلت: أوادم، كما أنك إذا حقّرت قلت: أويدم؛ لأن هذه الألف لّما كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأن البدل لا يكون من أنفس الحروف، فأرادوا أن يكسروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف —صيروا ألفه بمنزلة ألف خالد"[3]، وقال السيرافي في شرح هذه القضية: "وذلك أن آدم وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبها ألفًا على سبيل التخفيف، فصار بمنزلة ما كان ثانيه ألفًا، نحو: ضارب وبازل وخابط"[4].

---

(١) الجوهري، الصحاح،مادة(ثدي).

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٨-١٠٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٥٢.

(٤) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٥٢، ح٣.

وقال ابن جنّي: "وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف التي هي بدل منها مجرى ما لا أصل له في همز البتة"[1]. ويكون تصغيرها بناء على ما سبق (أُوَيَّة).

وعلى أي حال كان تصغيرها في الأقوال السابقة فإنّ صيغة التصغير (فُعَيْل) والميزان الصرفي هو (فُعَيْلَة).

وأما الذين يذهبون إلى زيادة الألف فإنّ عليهم مراعاة أحكام الألف الزائدة في التصغير، وما تجلبه ثلاث ياءات من الثقل آخر الاسم فتحذف إحداها، قال سيبويه "واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعَيْل، ويجري على وجوه العربية. وذلك في عطاءٍ: عُطَيٌّ، وقضاءٍ: قُضَيٌّ، وسقايةٍ: سُقَيَّةٌ، وإداوةٍ: أُدَيَّةٌ، وفي شاويةٍ: شُوَيَّةٌ، وفي غاوٍ: غُوَيٌّ"[2]. وعلّل سيبويه ذلك بقوله: "وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها"[3].

قال المعري شارحًا هذا التصغير: "فأما من زعم أنها فاعلة في الأصل فيلزمه أن يقول في تصغيرها (أُوَيَّة)؛ لأن الألف عنده ألف فاعلة وليست

---

(١) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب، ٢: ٦٦٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٧١.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٤٧١.

منقلبة عن ياء وإنما هي كألف ضارب وطالب وهذه الألف تصير واوًا في التصغير والجمع فتقول طُويلب وغُويلب وإذا سميت رجلاً طالبًا قلت في جمعه طوالب"[1].

ويلاحظ أن اللفظ بعد تصغيره ليس فيه ثلاث ياءات لأنه في الأصل قد حذفت منه ياء، ولو لم تحذف الياء لوجب حذفها للتصغير. وبهذا تختلف صيغة التصغير عن الميزان، فالصيغة (فُعَيْل) أما الميزان فهو(فُويْلَة).

وحاول الفراء أن يستفيد من ظاهرة التصغير في تفسير بناء (آية) إذ ردّ قول الكسائي، بأنها على فاعِلة، محتجًّا بأن ذلك لا يستقيم مع تصغيرها تصغير الأسماء الثلاثية التي اجتافتها علة، ومثاله ما مرّ معنا من تصغير (آية) على قول الخليل، والظاهر أن الكسائي يصغر (آية) ذلك التصغير المذكور، ولذلك قال الفراء: "وكان الكسائي يقول إنه فاعِلة منقوصة؛ قال الفراء: ولو كان كذلك ما صغرها إيَيَّة، بكسر الألف"[2]. ولما راجع الفراء الكسائي في ذلك زعم أنها صغّرت تصغير ترخيم، قال الفراء: "وسألته عن ذلك فقال صغّروا عاتكة وفاطمة عُتيكة وفُطيمة، فالآية مثلها، وقال الفراء: ليس كذلك لأن العرب لا تصغر فاعِلة على فُعيلة إلا أن يكون اسمًا في مذهب

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص١١٠-١١١، ولم يكتف أبوالعلاء بما عرضه من أمر تصغير آية، بل أطلق لخياله أن يعرض لنا احتمالاً كان يمكن أن يقال في ذلك، وهو أن اللفظة لو لم تكن يائية لجاز أن يُدّعى أنها من الجذر (أ/و/ي)، كأنها علامةٌ يأوي إليها الضالّ، فتكون ألفها منقلبة من الواو وتصح الياء لأجل علة العين، ولو صغرت على هذا الرأي لقيل أُويَّة لأنها ترد إلى الأصل كما ترد الساحة إليه.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

فلانة فيقولون هذه فُطيمة قد جاءت إذا كان اسمًا ، فإذا قلت هذه فُطيمة ابنها يعني فاطمته من الرضاع لم يجز، وكذلك صُليح تصغيرًا لرجل اسمه صالح، ولو قال رجل لرجل: كيف ابنك؟ قال صُويلح ولم يجز صُليح لأنه ليس باسم"[1].

أما الجوهري الذي نسب إلى سيبويه أن آية في الأصل: (أَوَيَة) فلعله يصغرها على (أُوَيَّة). وهذا التصغبر يلتقي مع تصغير (آية) التي على بناء (فاعلة) لما ذكرته من أمر حذف الياء قبل التصغير أو للتصغير؛ ولكن هذا من حيث الشكل الظاهر أما صيغة التصغير والميزان فهما على نحو ما ذكر في تصغير(آية) على رأي الخليل ومن لم يذهب إلى زيادة الألف، فالصيغة (فُعَيل)، والميزان(فُعَيْلَة).

٤ /ب: الجمع

وضع سيبويه بابًا ترجمه بقوله"هذا باب ما كان واحدًا يقع للجميع ويكون واحده على بنائه ولفظه، إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجمع"[2]. وهذا ما عرف عند النحويين بعدُ بمصطلح اسم الجنس الجمعي، وهو من حيث اللفظ مفرد يأتي على أبنية المفرد ومن حيث المعنى يدل على جمع متجانس الأفراد، ولأنه جاء على بناء المفرد اكتفي في اللفظ الدال على الواحد منه بتاء التأنيث التي أشار سيبويه إلى أنها ليست للفرق بين مذكر ومؤنث بل هي للفرق بين ما يدل على الواحد وما يدل على

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨٢.

الجميع. ومعنى ذلك أن اسم الجنس الجمعي سابق في وضعه لواحده وأنه لفظ وضع ابتداء للدلالة على جمع، وليس جمعًا لواحد بتغيير لبنية الواحد على نحو ما يحدث في جمع التكسير التالي لمفرده وضعًا، وقد مثل سيبويه لاسم الجنس الجمعي مستقصيًا الأبنية التي جاء عليها مشيرًا إلى شيوع ما شاع منها ومبينًا كيف يجمع المفرد منها[1].

ولكي نتصور ترتب الألفاظ حسب وضعها نمثل بما يأتي:

طلح (اسم جنس جمعي) ← طلحة (مفرد) ← طلحات (جمع المفرد)

والفرق بين اسم الجنس الجمعي والجمع الصحيح هو في الدلالة على الكمية، إذ يدل الأول على الكثرة ويدل الثاني على القلة.

ويعبر سيبويه عن ذلك الترتيب تعبيرًا دقيقًا في قوله: "فإذا أردت أدنى العدد جمعت الواحد بالتاء. وإذا أردت الكثير صرت إلى الاسم الذي يقع على الجمع، ولم تكسر الواحد على بناء آخر"، وبيّن أن هذا لم يمنعهم عند جمع مفرد اسم الجنس الجمعي من تجاوز اسم الجنس الجمعي إلى جمع تكسير قياسًا على ما يكون له جمع تكسير من المفردات، قال: "وربما جاءت (الفَعْلة) من هذا الباب على فِعال، وذلك قولك: سَخْلة وسِخال، وبَهْمة وبهام، وطَلْحة وطِلاح، وطَلْح، شبّهوه بالقصاع"[2].

ولعلنا بعد هذا التقديم ندرك أن الحديث عن جمع (آية) حين يعرض له اللغويون يسوقونه أحيانًا دون تفرقة بين ما هو جمع وما هو اسم للجنس

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨٢-٥٨٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٨٢.

الجمعي، فهذا ابن دريد يقول: "وجمع آية آي وآيات"[1]. وقال ابن جنّي: "وآياء جمع آية وآي"[2]. أما الجوهري فقال: "وجمع الآية آي وآياي وآيات"[3].

وقد تعقب ابن بري الجوهري فوجده أخطأ في (آياي)، إذ حكم الياء المتطرفة بعد ألف زائدة أن تقلب همزة؛ فالصواب(آياء)، وأخطأ في عده هذا جمعًا لآية، إذ هو جمع لاسم الجنس الجمعي(آي)[4].

ويمكن تصوير العلاقة بين هذه التصريفات على هذا النحو:

آياء ← [آي] ←آية ← آيات

وأشار أبو العلاء إلى التغير الصوتي في جمع (آي) فقال: "وإذا جمعت (آيًا) على مثل أزمان وأجمال قلت آياء فقلبت الياء الآخرة همزة كما فعلت في سقاء وقضاء"[5]. ولم يسمع سوى هذا، غير أن أبا العلاء المعري مولع بالافتراض وبحث إمكانات التغير، فهو يذهب إلى أنه لو جمعت (آية) – على مذهب الخليل أي: (أَيَيَة)- كما تجمع(أكَمة) على (آكُم)[6] لكانت في

---

(١) ابن دريد، جمهرة اللغة، ١: ١٩٢.

(٢) ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢: ٦٦٥.

(٣) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٧٥.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

(٥) المعري، رسالة الملائكة، ص١١٠.

(٦) قال ابن سيده: "والجمع: أَكَم، وأُكُم، وأُكْم، وإكام، وآكام، وآكُم، كأفلُس، الأخيرة عن ابن جنّي"(المحكم، ٧: ٧٥).

حالة الرفع والجر: (آي)[1]؛ إذ أصلها: (أأْيي)، فجعلت الهمزة الثانية الساكنة ألفًا لسبقها بهمزة مفتوحة، وحذفت الياء الثانية لالتقاء الساكنين حرف العلة (الياء) والتنوين الساكن. قال أبو العلاء: "قلت في الرفع والخفض هذه آيٍ يا فتى وعجبت من آيٍ قرأهن فلان ولو نصبت لقلت سمعت آيًا فاتعظت، غير أن هذا شيء لم ينطق بمثله إلا أنه على باب: أظبٍ، وأنت قائل في النصب رأيت أظبيًا، ولا يمكنك أن تدغم إذا نصبت في قولك رأيت آييًا؛ لأنك تصير بالاسم إلى ما يستثقلون ولكنك تخفي إن شئت"[2].

٤/ج: النسب

تعددت صور النسب إلى (آية)؛ إذ نجد عند سيبويه ثلاث صور: آئيّ، وآييّ، وآويّ. وثمّ صورة رابعة ذكرها الجوهري وهي(أَوَوِيّ).

٤/ج: ١- الصورة الأولى: (آئي)

ينطلق تفسير التغير في هذه الصورة من مبدأ كراهية اجتماع المتماثلات الذي يتخلص منه بوسائل مختلفة منها الإبدال، فالأصل هنا هو (آييّ)، أما الإبدال إلى همزة فلوقوع الياء بعد الألف، وشرح سيبويه هذا بقوله: "وسألته عن الإضافة إلى راية وطاية وثاية وآية ونحو ذلك، فقال:

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٩.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٠٩. وأظبٍ، جمع ظبي وهي على وزن (أَفْعٍ)، وأصلها: أظبي، قبل حذف الياء للالتقاء ساكنين، على بنية (أَفْعُلٍ).

أقول: رائيّ وطائيّ، وثائيّ، وآئيّ. وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف تشبّه بالياء، فصارت قريبًا مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وأبدلوا مكانها همزة؛ لأنهم كرهوها هاهنا كما كرهت ثَمَّ، وهي هنا بعد ألف كما كانت ثَمَّ، وذلك نحو ياء ورداء"(١).

أصل الهمزة:

يثير أبوالعلاء في الحديث عن هذه الصورة سؤالاً، وهو: أعن ياء مباشرة انقلاب الهمزة أم عن واو قلبت عن ياء؟ قال: "ولقائل أن يقول الأصل آيي بلا امتراء فالهمزة هل حدثت عن الياء أم عن الواو، فيقال له كل ذلك يجوز"(٢).

علة قلب الواو همزة:

فصّل المعري القول في جواز القول بانقلاب الهمزة عن الواو: (آوي) تصير (آئي)، ثمّ راح يحشد الشواهد اللغوية على هذه الظاهرة، قال: "فإن شئت قلت قلبوا الياء واوًا ثم همزوا الواو؛ لأنها مكسورة كما قالوا في وشاح إشاح وكان هذا ألزم لأن بعد الواو ياءين ألا ترى أن همزة بعدها ياء مشددة قد جاءت في كلامهم صدرًا للكلمة فقالوا إيّاك وإيّل للذي في الجبل وليس في كلامهم واو مكسورة بعدها ياء مشددة في صدر كلمة البتة وقد جاءوا بالهمزة المفتوحة وبعدها الياء المشددة في مواضع كثيرة ولم يفعلوا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥٠.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ١٢٣-١٢٤.

ذلك في الواو ألا تراهم قالوا للرجل أيّم وللمرأة أيّم، وقالوا أيّ القوم معك ورجل أيّد وأيّده الله، وليس في كلامهم مثل ويّل ولا ويّر"[1].

علة قلب الياء همزة:

وعلى نحو ما احتجّ المعري لقلب الواو همزة وأن هذا ألزم لما استدل به من الشواهد نجده أيضًا يستشهد على هذه الظاهرة بالشواهد اللغوية، قال: وأما قلبهم الياء إلى الهمزة فكما قلبوها في قولهم يديّ وأديّ وهو العيش الواسع ويلنجوج وألنجوج. والياء إذا كانت متحركة بالكسر وقبلها ما يسكت عليه فهي جارية مجرى ما يبتدأ به في بعض الجهات ولا ريب في أنهم آثروا الابتداء بالهمزة على الابتداء بالياء ألا ترى أن أفعل في الأسماء أكثر من يفعل فباب أحمر وأصفر لا يقاس به في الكثرة باب يرمع ويلمع واليرمع حجارة رقاق تنفتّ باليد واليلمع البرق والسراب وقالوا إصبع أبلم ولم يقولوا يرمع وقد حُكي يعفر على الإتباع وقال بعض أهل اللغة ليس في كلامهم اسم أوله ياء مكسورة إلا قولهم اليسار لليد هكذا قال ابن دريد وغيره يقول يسار بالفتح فإذا كان ذلك على ما تعرفه العامة فقد فقدت ياء مكسورة في أول الأسماء إلا أن يجيء في مصدر فاعلت فإنهم يضطرون إلى ذلك إذا قالوا ياسرت الرجل يسارًا وقد استغنوا بالمسايرة وكذلك قالوا يامنت أي أتيت اليمن ولعلهم يجتنبون اليمان في المصدر ويفرون منه إلى الميامنة ويدلك على أن الكسرة عندهم مع الهمزة أيسر منها مع الياء أنهم

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص ١٢١- ١٢٢.

يقولون إعلم وإستعين وإخال فيكسرون مع الهمزة كما يكسرون مع التاء والنون. وقد قرأت بذلك القراء يحيى بن وثّاب وغيره ويروى أنه قرأ ﴿فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ إِضْطَرُّهُ﴾[١٢٦- البقرة] بكسر الهمزة من أضطره وكذلك يفعل في غيرها من حروف المضارعة فقرأ ﴿يَوْمَ تِبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[١٠٦- آل عمران]، و﴿وَلا تِرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[١١٣- هود]، وهذه لغة للعرب فيما كان على فَعِل يفعَل وما جاوز الأربعة نحو: اسودّ واقشعرّ.

وإذا صاروا إلى الياء فرّوا إلى الفتح فلم يقولوا يعلم كذلك يقول سيبويه وقد حكاها الفراء عن قوم من العرب وإن صحت فهي شاذة وليس هذا من باب ينحل وقرأ أصحاب القراءة التي مرّ ذكرها ﴿إِنْ تَكُونُوا تِيْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تِيْلَمُونَ﴾[١٠٤- النساء] فكسروا مع التاء ولم يكسروا مع الياء فهذا يبين حال (آية) في النسب"[١].

٤/ج: ٢- الصورة الثانية (آيي)

وينطلق تفسير الصورة الثانية وهي ما ورد ذكرها سابقًا من صفة الياء؛ إذ الياء قد تكون في نهاية الاسم فيعد الاسم بها صحيحًا؛ لأنها مسبوقة بساكن مثل: ظَبْي، ولا تتغير الياء منه عند النسب، فيقال: ظبييّ. وقد يكون الاسم بالياء اسمًا منقوصًا فتتغير منه الياء مثل: شجي فيقال عند النسب شجويّ. والياء في مثل أُميّة هي من النوع الذي لا يتغير بعد حذف التاء؛ لأنها ياء مسبوقة بساكن، ولذلك تعامل عند النسب معاملة (ظَبْي)

---

(١) المعري، رسالة الملائكة، ص١٢٣-١٢٧.

فينسب إليها: أُمَيّيّ، مثل: ظبييّ. قال سيبويه: "ومن قال: أُمَيّي قال: آيِيّ ورايِيّ بغير همز؛ لأن هذه لام غير معتلة. وهي أولى بذلك؛ لأنه ليس فيها أربع ياءات، ولأنها أقوى"[1].

قال السيرافي: "وأما من قال: رايِيّ فأثبت الياء؛ فلأن هذه الياء صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسبة، كياء ظَبْيٍ، فلما كانت النسبة إلى ظَبْيٍ من غير تغيير، كان رايِيّ كذلك"[2].

وأوضح أبوعليّ الفارسيّ أنه لا يصح أن يقاس على آية غيرها مما يكون حرف العلة بعد ألف؛ لأن ألفها منقلبة عن أصل وليست زائدة قال: "فأما إبدالهم الياء التي هي لام واوًا في (أتاوي) فعلى ما جاء في أحد الأقوال في راية وآية. فإن قلت: أيجوز التصحيح في (أتاوي) في القياس عندك كما جاء (أيي) بتصحيح الياء؟ فإن ذلك لا يجوز كما جاز في باب آية وذلك؛ لأن الحرف بوقوعه بعد الألف الزائدة أدخل في الإعلال. ألا تراهم قالوا: آئيّ فصححوا مع حذف التاء، وأقرّوها، وليست واحدًا مثل ذلك في باب سقاية وعباية فكذلك لا ينبغي تصحيح هذا وإن صحّح آيي""[3].

ومما يؤيد هذه الصورة أنّه على الرَّغم من أنّ الاسم المنتهي بياء مشدّدة بعد حرفين حقّه أن تحذف إحداهما وتقلب الأخرى واوًا؛ روي ما أبقى

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥٠-٣٥١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥٠، ح٣.

(٣) الفارسي، البصريات، ١: ٢٥٦-٢٥٧.

على هذه الياء؛ قال سيبويه: "ومثل ذلك قُصَيّ، ومنهم من يقول: قُصَيّيّ"[1]. وقال أبو العلاء: "لأنهم قد كثر في كلامهم مثل هذا؛ إذ كانوا يقولون رجل عييّ وهذا مكان محييّ فيه وأمر معييّ به"[2].

٤/ج: ٣- الصورة الثالثة (آوي)

ويعتمد تفسير هذه الصورة على ما اعتمد عليه تفسير الصورة الأولى وهو التخلص من المتماثلات، وإبدال الياء واوًا في النسب هو الإجراء العام الذي يتخلص به من اجتماع الياءات، قال سيبويه: "ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت: ثاويّ، وآويّ، وطاويّ، وراويّ، جاز ذلك"[3].

وفسّر أبوالعلاء هذه الصورة بقوله: "وأما قلبهم إلى الواو فلأجل الياءات والهمز فرّوا إليه لاجتماع الحروف التي جرت عادتها بأن تعتل"[4]. فالتغير على هذا النحو: آييّ ← آويّ.

ونجد عند السيرافي قولا يفهم منه أنّ هذه الواو منقلبة عن الهمزة كراهة وقوعها بين ألف وياء، فالتغير هو: آييّ ← آئيّ ← آويّ. قال

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥١.

(٢) المعري، رسالة الملائكة، ص١٢٣.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥١.

(٤) المعري، رسالة الملائكة، ص١٢٣.

السيرافي: "وأما من قال: راويّ فإنه استثقل الهمزة بين الياء والألف، فجعل مكانها حرفًا يقاربها في المدّ واللين، ويفارقها في الموضع، وهي الواو"[1].

٤/ج: ٤- الصورة الرابعة: (أووي)

هذه الصورة هي امتداد لما نسبه الجوهري إلى سيبويه من أن عين (آية) هي واو. قال الجوهري: "وتكون النسبة إليه أووِيّ"[2]. ونقل هذا عنه الصفدي[3]. وردّ هذه الصورة تابع لردّ الجذر نفسه الذي بيّن عند تعداد مرجحات الجذر[4]. وقال [ابن بريّ]: فأما أووي فلم يقله أحد علمته غير الجوهري"[5].



---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٥١، ح٣.

(٢) الجوهري، الصحاح، ٦: ٢٢٧٥.

(٣) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، غوامض الصحاح، ص١٠٥.

(٤) انظر هذا بعد المدخل: ١/ب

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مادة: أيا.

خاتمة

نود قبل أن نختم هذا البحث أن نضع جدولاً يزوي ما عرضناه من أقوال في جذور الكلمة وبنائها ووزنها وما فيها من إعلال واختلافات في تفسير هذا الإعلال مع نسبة كل قول إلى صاحبه :

الجذر	البناء	الوزن	الإعلال	تفسير الإعلال	صاحب القول
ء/و/ي	فَعَل	فَعَلَة	قلب الواو(العين) ألفًا	لتحركها وانفتاح ما قبلها	نسبه الجوهري لسيبويه
ء/ي/ي	فَعَل	فَعَلَة	قلب الياء(العين) ألفًا	لتحركها وانفتاح ما قبلها	الخليل
ء/ي/ي	فَعُل	فَعُلَة	قلب الياء(العين) ألفًا	لتحركها وانفتاح ما قبلها	غير منسوب
ء/ي/ي	فَعِل	فَعِلَة	قلب الياء(العين) ألفًا	لتحركها وانفتاح ما قبلها	غير منسوب
ء/و/ي	فَعَل	فَعَلَة	قلب الياء(اللام) ألفًا	لتحركها وانفتاح ما قبلها	ذكره السمين وابن عقيل
ء/ي/ي	فَعْل	فَعْلَة	قلب الياء(العين) ألفًا	تخلصًا من متماثلات تخفيفًا	رواه سيبويه واتخذه الفراء
ء/ي/ي	فَاعِل	فَالَة	حذف الياء	تخلصًا من متماثلات تخفيفًا	الكسائي
ء/ي/ي	فَاعِل	فَالَة	قلبت الياء ألفًا وحذفت	تخلصًا من لقاء ألفين ساكنين	ورد في لسان العرب
ء/ء/ي	فَاعِل	فَالَة	حذف الهمزة	تخلصًا من متماثلات تخفيفًا	افترضه المعري
ء/ء/ي	فَعْل	فَعْلَة	قلب الهمزة(العين)	تخلصًا من متماثلات تخفيفًا	رواه ابن فارس

ونستطيع بعد هذا الاستعراض لأقوال العلماء على اختلافها أن نتبين أن الجمهور يذهب إلى أنّ (آية) ترجع إلى جذور ثلاثية هي (ء/ي/ي)، أما من حيث البنية وما حدث في اللفظ من تغير فلدينا رأيان أساسيّان أحدهما

الرأي المنسوب إلى الخليل وهو أنّ (آية) في الأصل (أَيَيَة). والثاني الرأي الذي أخذ به الفراء وهو أنها في الأصل(أَيَّة). وانقسم المتأخرون بين مؤيد لقول الخليل ومؤيد لقول الفراء، فرأينا ابن عصفور يدافع عن قول الخليل ويذهب مذهبه، ورأينا العكبري وابن مالك يأخذان برأي الفراء.

ورأينا أن لكل رأي عيبه. فعيب رأي الخليل أنّ حقّ التغير أن يكون في الياء الثانية من (آية)، وعيب رأي الفراء أنّ الإدغام من أهمّ وسائل التخلص من المتماثلات[1]، وليس توالي همزة وياء مشددة بالأمر الموجب للتخلص من الياء؛ إذ نجده في ما هو أكثر استعمالاً من اللفظ(آية)، إذ نجده في (أيّ)، و(إيّاك)، ونجده في ألفاظ أخر مثل: (أيّم، وأيّل). ولا يصار إلى التخلص من المتماثلات بالقلب إلا إن كان الإدغام متعذّرًا أو يورث ثقلاً لا يتحقق معه الغرض.

وأما الاحتجاج بسهولة القول فغير مقبول؛ إذ لا يكفي أن تكون العلة سهلة بل يجب أن تكون أقرب إلى الاطّراد وإلى كونها قانونًا.

وإن ما روي من أمثلة جاءت على لغة الحارث بن كعب بعضها يرجع إلى تغليب صورة المثنى بالألف وليست قلبًا للياء إلى ألف. أما الكلمات المنتهية بألف منقلبة عن ياء أصلاً فقد أبقي على الألف فلم ترد إلى أصلها

---

(١) الشمسان، التخلص من المتماثلات لفظًا (الشاذليات)، ص١٢، ٦٣.

(علي ← على ← علاهم)، وأما الأمثلة الأخرى التي هي ياءات قلبت إلى ألف فهي جارية على التفسير الذي قدمه إبراهيم أنيس ومفاده أنها قد مرّت بمراحل فهي قد حُوّل المصوّت المركب (ـَي) منها إلى ألف ممالة كما في الكلمة date ثم حُوّلت إلى ألف خالصة بعد ذلك. مثال ذلك كلمة (بيض): bād ← bade ← baid[1].

وأرى أنّ التغير في تلك المُثل إنما هو على حذف الياء ومطل الفتحة قبلها تعويضًا.

من أجل ذلك أجدني مائلاً إلى قول الخليل مغمضًا عن القدح الذي وسم به؛ وذلك أن ظاهرة تغير العلة بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها أشيع من قلبها تخلصًا من التماثل. وأمر آخر يعزز ذلك هو أن تحرك الياء وانفتاح ما قبلها قانون صوتي لا يحتمل فيه التغير سوى ذلك، أي إن الياء لا يمكن وفاقًا لهذا القانون إلا أن تكون ألفًا. وأما القلب الذي يهدف إلى التخلص من المتماثلات فقد يقود إلى القلب إلى واو أو ألف أو همزة؛ إذ نجد في مثل (حيوان) أن الياء قلبت إلى واو عند من يذهب إلى قلبها (حييان ← حيوان)، وفي النسب قلبت إلى واو(حيّيّ ← حيَوِيّ)، ولكن الياء من (آية) قلبت عند النسب إلى همزة في (آييّ ← آئيّ).

---

(١) أنيس، في اللهجات العربية، ص١٤٣.

ويمكن انطلاقًا من اشتقاق الكلمة القول إن (آية) مأخوذة من (آي) بإلصاق التاء وهو شأن المفرد المأخوذ من اسم الجنس الجمعي، والتغير الذي هو قلب للياء وقع على الياء الأولى لا الثانية من (آي) لأنها هي الملازمة للحركة مع سبقها بالفتح بخلاف الثانية التي تفقد حركتها في الوقف، وهي بهذا كعين باب وناب، يحذف المقطع العينيّ (الياء وحركتها) وتمطل الفتحة تعويضًا عن المقطع المحذوف. فلعل هذا رجح إعلال الياء الأولى على الثانية على ما قيل فيه من شذوذ.

الفصل الخامس

أقوال العلماء في صرف (أشياء)

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في موضع واحد ممنوعة من الصرف ؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[١٠١- المائدة]. ولاحظ النحويون أنها منعت الصرف -أي التنوين- وجعلت من الكسرة الفتحة علامة على الجر. وقد أشكل ذلك عليهم بعض الإشكال ؛ ذلك أنّ الظاهر أنّ الكلمة منعت من الصرف على غير قياس، فهي ليست مما تنطبق عليه شروط المنع من الصرف، ولم يروا وصف ذلك بالشذوذ كما وصفت مخالفات أخرى في غير القرآن[1] ؛ ولذلك ذهب النحويون يتأولون محاولين تبين علة منع هذه الكلمة من الصرف.

قال ابن جني: "اعلم أنّه إنّما ذهب الخليل، وأبوالحسن [الأخفش] في (أشياء) إلى ما ذهبا إليه، وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها، فيقولا: إنها (أفعال) لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[١٠١- المائدة] فلمّا رأياها نكرة غير مصروفة في

(١) مثال ذلك قول الشاعر: (سَرَاةُ بني أبي بكر تسامَى * * * على كانَ المسوَّمةِ العـراب). زيدت (كان)بين حرف الجر(على) ومجروره، وقال ابن عقيل: "وهذا في غاية الشذوذ". انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ١: ٢٧٠. ولمزيد من تعرف أمثلة الشذوذ انظر: الدجني، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي.

حال التنكير ذهبا إلى أنّ الهمزة فيها للتأنيث"[١]. تدور محاولات بعض النحويين في النظر إلى الكلمة على أنها كانت مما تنطبق عليه شروط المنع ثم غيرت ؛ فصارت ذات ظاهر لا يقتضي المنع وباطن كان يقتضي المنع ؛ ولذا منعت من الصرف. وقد اتخذت محاولات النحويين اتجاهات مختلفة. ولكنها في الغالب ظاهرة التكلف، وهو تكلف أدركه أبوحاتم السجستاني وصرح به، قال النحاس: "قال أبوحاتم: أشياء أفعال مثل أنباء وكان يجب أن تنصرف إلا أنّها سمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصح"[٢]. وردّ النحاس قول أبي حاتم قال: "وأما أن يكون أفعالاً على قول أبي حاتم فمحال لأن أفعالاً لا يمتنع من الصرف وليس شيء يمتنع من الصرف لغير علة"[٣]. وليس في كلام أبي حاتم زعم أنها منعت الصرف من غير علة بل فيه ردّ لأقوال النحويين التي هي عنده احتيالات لا تصح.

وقد بلغ من احتفال الناس بهذا الخلاف أن كتب فيه نظم[٤]:

فِي وَزْنِ أَشْيَاءَ بَيْنَ الْقَوْمِ أَقْوالُ ... قَالَ الْكِسائِيُّ إِنَّ الْوَزْنَ أَفْعالُ

وَقالَ يَحْيَى بِحَذْفِ اللامِ فَهْيَ إِذَنْ ... أَفْعاءُ وَزْنًا وَفِي الْقَوْلَيْنِ إِشْكالُ

---

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤-٩٥.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٢-٤٣.

(٣) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٣.

(٤) أبوحيان محمد بن يوسف، تفسير البحر المحيط، ٤: ٣٣، حاشية ١.

وَسِيبَوَيْهِ يَقُولُ الْقَلْبُ صَيَّرَها لَفْعاءَ فَافْهَمْ فَذا تَحْصِيلُ ما قالُوا

ونجد أن من المفيد إفراد هذه المسألة بالدرس لتبين أقوال القدماء والمحدثين في سبيل البحث عن إجابة لما تثيره الكلمة من أسئلة من مثل: هل منع صرفها خاص بالقرآن الكريم؟ وما السبب الصحيح لمنعها من الصرف؟ وهل يجوز لنا أن نصرفها في لغتنا الحاضرة، من أجل ذلك سوف نبسط أقوال النحويين فيها ثم نذكر رأي المحدثين في هذه المسألة.

أولا: أقوال القدماء

سلم القدماء بمنعها الصرف فسارت محاولات تفسير ذلك في ثلاثة اتجاهات: التأنيث حقيقة، والتأنيث توهما، والاتجاه التلفيقي:

١: التأنيث حقيقة

ذهب طائفة من النحويين إلى أنّ اللفظ مؤنث لانتهائه بألف تأنيث ممدودة، على أنهم اختلفوا في بناء اللفظ وفي كيفية تغير اللفظ عن أصله الباطن. ونجد في ذلك مذاهب.

١/١: التغير في ترتيب الأصوات:

التسليم المباشر بمنع هذا اللفظ من الصرف كان وراء محاولة البحث عن علة مقبولة للمنع من الصرف، وتمنع الأسماء الصرف ما انتهت بألف تأنيث ممدودة، فالهمزة في نهاية (أشياء) للتأنيث أما الهمزة في أولها فهي لام الكلمة أي اللام من (شيء) ولكنها قدمت، وهذا هو التغير في ترتيب

الأصوات فيها. وهو قول الخليل ،ويذهب إليه سيبويه، وتابعهما المازني وجميع البصريين إلا الأخفش والزيادي[1]. قال سيبويه: "وكان أصل أَشْياءَ شَيْئَاء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كُره من الواو"[2]. وقال المازني موضحًا ما حدث للفظ: "فجعل الهمزة التي هي لامٌ أولاً فقال: (أشياء) كأنّها (لَفْعاء)"[3]. وذلك "يعني أن (شيْئاء) هي (فَعْلاء)كحمراء فكرهوا الياء وبعدها الهمزة، كما كرهت الواو وبعدها الهمزة في (مساوِئة)حين قلبوا فجعلوا الهمزة مكان الواو، فانقلبت الواو ياءً لكسرة الهمزة قبلها فقالوا: مسائِيَة[4] فهي (مفالِعَة) مقلوبة من (مفاعِلَة)، فكذلك شيئاء لما كرهت الياء مع الهمزة قلبوها فقالوا: أشياء فهي (لَفْعاء) مقلوبة من (فعْلاء)"[5]. وكان المبرد ذكر تفسيرًا لمذهب الخليل يختلف عن الوارد سابقًا، قال: "فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهة ألفين بينهما همزة. بل كان هذا أبعد، فقلبوا فصارت اللام التي هي همزة في أوله، فصار تقديره من الفعل: (لَفْعاءَ) ولذلك لم ينصرف، قال الله عز

---

(١) الزجاج،معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٨٠.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٤.

(٤) مصدر ميمي للفعل ساء،جاء في نوادر أبي زيد: "يقال: سُؤْتُهُ مَساءَةً ومَسائِيَةً وسوائِيَةً"، انظر: أبوزيد الأنصاري، النوادر في اللغة، ص ٢٣٢.

(٥) ابن جندل، شرح عيون كتاب سيبويه، ص ٣٠٧-٣٠٨.

وجل: ﴿لَا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُم تَسُؤْكُم﴾ ولو كان (أفعالا) لانصرف كما ينصرف أحياء وما أشبهه"[1].

ويقتضي قول الخليل هذا تفسير العلاقة بين (شيء) و(أشياء)، فذُهِب إلى أن (أشياء) ليست جمع تكسير لـ(شيء)، فلفظها مفرد ومعناها جمع، قال الفارسي: "وهو واحد بمعنى الجمع كرهط ونفر؛ لأن(فعْلاء) ليس مما يكسر عليه الواحد"[2].

ينطلق تفسير الخليل من فرضية أن(أشياء) منعت من الصرف لأنها تنتهي بألف تأنيث ممدودة وهي من الأمور المانعة من الصرف، واقتضت هذه الفرضية القول بتقديم الهمزة، واقتضت أيضًا القول بأنها ليست جمعًا لشيء بل اسم جمع[3]. ولهذه الأمور أهميتها في تصريف (أشياء) يعرض لها النحويون في معالجة تفسير منعها من الصرف.

يذهب المؤيدون قول الخليل بأنه اسم جمع لا جمع إلى أن تصغيرَ الكلمة (أشياء) وجمعَها دليلان على صحة مذهبه، فـ(أشياء) تصغّر على

---

(١) المبرد،المقتضب، ١: ٣٠. وانظر أيضا: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه،٢: ٢١٢.

(٢) الفارسي،التعليقة على كتاب سيبويه، ٥: ٨٦.

(٣) اسم الجمع هو الاسم المفرد في لفظه الدال على جمع في معناه، وهو ما ليس له واحد من لفظه وله واحد من معناه، مثل: رهط، إبل، نفر، جمهور، قطيع، جيش، شعب، قوم، قبيلة، طائفة. ويعامل معاملة المفرد باعتبار لفظه ومعاملة الجمع باعتبار معناه. انظر: الشمسان، دروس في علم الصرف، ٢: ٣٢.

(أُشَيّاء)[1] ؛ "فلهذا كان قول الخليل هو الصواب دون قول أبي الحسن. ألا ترى أنه لا يلزمه أن يقول: (شييئات) لأنها ليست بجمع كُسِّر عليه (شيء)، وإنما هي اسمٌ للجمع، بمنْزلة: (نفر، ورهط) فكما تقول: (نُفير، ورُهيط) كذلك جاز أن تقول: (أُشَيّاء)، فمن هنا قوي قول الخليل، وضعف قول أبي الحسن! وهذا الذي يلزم أبا الحسن لازم للفراء؛ لأنهما جميعًا يقولان: إنها(أفعلاء)"[2].

أما جمعها فيذكر المازني أن (أشياء) جمعت على (أشاوَى)، قال: "ثم جمع فقال:(أشاوَى) مثل (صحارَى)"[3]، ويؤيد المازني ورود (أشاوى) عن العرب بما نقله عن الأصمعي قال: "وأخبرني الأصمعي، قال: سمعت رجلاً من أفصح العرب يقول لخلف الأحمر: (إنّ عندك لأَشاوَى)"[4]. أمّا الزجاج فيرى هذا الجمع مقوّيًا لقول الخليل، قال:

---

(١) يصغر على لفظه -كما يصغر الواحد -اسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمع التكسير الدال على القلة (الأبنية: أفعل، أفعلة، فعلة، أفعال)، مثال ذلك: قوم> قُويم، نخل> نُخيل، أبحر> أُبيحر، أعمدة> أُعيمدة، صِبية> أُصيبية، أنهار> أُنيهار. أما جمع التكسير للكثرة فيصغر الواحد منه ثم يجمع المذكر العاقل منه جمع مذكر سالمًا ويجمع ما سوى ذلك بالألف والتاء، مثل(رجال): رجال> رجل> رُجيل> رُجيلون. (جبال): جبال> جبل>جُبيل> جبيلات، انظر: الشمسان، دروس في علم الصرف،٢: ٥٢-٥٤.

(٢) ابن جني، المنصف،٢: ١٠١.

(٣) ابن جني، المنصف،٢: ٩٤.

(٤) ابن جني، المنصف،٢: ٩٤.

"ويُصَدِّق قولَ الخليل جمعُهم أشياءَ على أشاوَى، وأشاياه"[1]، وذهب الرضي إلى أبعد من ذلك حين رأى أن هذا الجمع يضعّف قول غير الخليل، قال: "ويضعّف قول الأخفش والكسائي قولهم: أشايا؛ وأشاوى، في جمع أشياء، كصحارى في جمع صحراء، فإن أفعلاء وأفعالاً لا يجمعان على فَعَالى"[2].

وتجمع(أشياء) على (أشياوات)[3]. ويذكر ابن الأنباري اتخاذ البصريين هذا دليلاً على أنها مفرد لا جمع تكسير، قال: "والذي يدل على ذلك أيضًا أنهم قالوا في جمعه أيضًا (أشياوات) كما قالوا في جمع فَعلاء فَعْلاوات نحو صَحْراء وصَحْرَاوات، وما أشبه ذلك، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع "[4]. ولعل ابن الأنباري استفاد مما جاء عند الفراء الذي قد ساق في عرضه لرأي الكسائي أنّ (أشياء) التي على (أَفْعالٍ) كثرت في الكلام فأشبهت فَعْلاءَ، فمنعت من الصرف كمنع حَمْراءَ، وجمعت على فَعَالَى: (أشاوى) كعَذْراءَ على عَذارَى، وجمعت على فَعْلاواتٍ (أَشْياواتٍ) كحَمْراواتٍ[5]. ولم يسْلم قول الخليل من نقد الناقدين ؛ إذ ذكر ابن جني أن الفراء[6] أنكر قول الخليل للقلب إذ جعلها (لَفْعاَ)، وللجمع

---

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٢) الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ٣١.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٤) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، ٢: ٨١٨.

(٥) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٦) ليس ما يذكره ابن جني واردًا في معاني القرآن للفراء.

جمع ما واحده محرك العين مؤنث بالهاء نحو: طَرَفَةٌ: وطَرْفَاءُ، وقَصَبَةٌ: وقصباء[1] وأجاب ابن جني عن ذلك بأن الفراء يقول بحذف الهمزة وليس تقديم اللام بأشنع من حذفها[2]، أما الجمع فلا يلزم الخليل "لأنه ليس عنده أنَّ (أشياء) جمع كسِّر عليه (شيْءٌ) بمَنْزلة: (كلْب وكِلاب، وكعْب وكِعاب)، وإنما (أشياءُ) عنده اسم للجمع فيه لفظ الواحد بمنْزلة (الجامل والباقر) فهذان لم يكسّر عليهما (جمل ولا بقر)، وإنما هما اسمان للجمع بمنْزلة (نفر، ورهط، وقوم، ونسوة، وإبل، وجماعة)، فمن هنا لم يلزم الخليل ما ألزمه الفراء إيّاه"[3].

وواضح أن انتصار ابن جني لرأي الخليل لا يستند إلى حجة قوية؛ فهو يقر بشناعة القول بالتقديم، أما الزعم بأن (أشياء) اسم جمع لا جمع تكسير فأمر ينقضه وجود مفرد من لفظه هو (شيء). فإن لم تكن (أشياء) جمع تكسير لـ(شيء) فما جمع التكسير لها؟ أما تصغير (أشياء) على (أُشيّاء) وإن دعم قول الخليل في مقابل قول الأخفش والفراء فإنه لا يدعمه في مقابل قول الكسائي فهي على رأيه تصغر هذا التصغير.

وأما الاستدلال على تقديم الهمزة بالجمع على (أَشاوَى): (لَفاعَى)[4] فهو معترض من جهة أنّ الواو تظهر في موضع الياء، وهذا أمر

---

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٨.

(٤)"ووزن (أشاوى) على قول الخليل (لفاعى)؛ لأن الهمزة عنده لام مقدّمة" المنصف ٢: ٩٩.

أدركه ابن جني فراح يعتذر عنه بقوله: "فأما قولهم في جمعها: (أشاوى) فقياسه: (أشايا)، لأن الياء ظاهرة في (أشياء)، ولكن الياء قلبت واوًا، كما قالوا: (جبيت الخراج جباوة)، وكما قالوا: (رجاء بن حيوة) يريدون: (حيّة). وحكى أبوزيد: (باد الشيء يبيد بوادًا) بالواو؛ وكأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة للياء بين الألفين في (أشايا) لو قالوها لقرب الألف من الياء؛ وليكون قلب الياء واوًا هنا عوضًا للواو من كثرة دخول الياء عليها[1]؛ وكأن من قال في (مطيّة، وهديّة: مطاوى وهداوى) إلى هذا ذهب"[2].

وقد أدرك ابن جني بفطنته أن هذه العلل ضعيفة فوصفها بأنها ليست بعلة قاطعة، ولكنّ فيه ضربًا من التعلل؛ ولذلك ينقل قولا ينقض

---

(١) قد تقلب الواو ياءًا، وقد تقلب الياء واوًا؛ ولكن قلب الواو ياءًا أكثر. أما المعاوضة فهي علة تفسيرية يلجأ إليها الصرفيون لتفسير ألوان من التغيرات الصرفية والظواهر التي لا يتبينون لها علة أخرى، مثال ذلك قلب الواو ياء في بناء (فُعْلى) مثل: دُنْيا، وقلب الياء واوا في بناء (فَعْلى) مثل: تَقْوى، فهم يرون أن هذا القلب فيه معاوضة، انظر: ابن جني،سر صناعة الإعراب، ١: ٧٨-٨٨، ومن ذلك ما ذكره ابن جني من تعليل اختيار اللام ليتوصل بها إلى نطق الألف قال"إنما خصوا اللام بها دون غيرها من قبل أنهم لما احتاجوا لسكون لام التعريف إلى حرف يقع الابتداء به قبلها أتوا بالهمزة، فقالوا: الغلام والجارية، فكما أدخلوا الألف قبل اللام هناك كذلك أدخلوا اللام قبل الألف في (لا) ليكون ذلك من التعاوض بينهما"، انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب،٢: ٦٥٢. وغني عن البيان ما في التعليل من وهم إذ الهمزة غير الألف.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٩.

الاحتجاج بهذا الجمع على تقديم اللام، قال: "وأخبرني أبوعليّ أنّ بعضهم ذهب إلى أنّ (أشاوى) ليس بجمع (أشياء) من لفظها، وأنه من لفظ قول الشاعر:

يا حبّذا حين تمسي الريح باردة وادِي أُشَيٍّ وفتيانٌ به هُضُم

ف(أشاوى) على هذا (فَعَالَى) بمنْزلة (عذارى)؛ لأن الهمزة في (أُشيٍّ) فاء، فينبغي أن تكون في (أشاوى) فاء؛ كأنّ واحدتها: (إشاوة) وتكون (إشاوة) كإداوة وتكون (أشاوى): فعائل- في الأصل- كأداوى"[1]. ويحاول ابن جنّي لما أدركه من ضعف القول بالتقديم أن يخرج بتفسير، فيتوجه بسؤاله إلى أبي عليّ: أيمكن أن تكون (أشياء) جمعًا لـ(شيء) من غير لفظها كما جمعت (أشياء) نفسها على (أَشاوَى) من غير لفظها؟، قال ابن جني: "فقلت لأبي علي: فهلا كانت (أشياء) على هذا (فعلاء) من غير لفظ (شيء)، وتكون الهمزة فيها: فاء، دون أن تكون (لفعاء)؟ فقال: إنه إنما ذهب في (أشاوى) إلى أنها من غير لفظ (أشياء) لأن في (أشياء) ياءً، وفي (أشاوى) واوًا، فأمّا (أشياء) فلا إبدال فيها يسوغ أن يقال فيها: إنّها من غير لفظ (شيء)"[2].

وواضح من النص أن أبا عليّ لا يرتضي كون (أشياء) اسم جمع بل هي جمع لشيء من لفظه، فهو مخالف لمذهب الخليل.

---

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٩.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

وعلى الرغم من أن ابن جني يقول: "فأما التقديم فجائز كثير في كلام العرب"[1] لم يقبل القول بهذا التقديم نحويون آخرون ذهبوا يجتهدون في اتجاه آخر.

٢/١ : حذف الصوت

ونجد في هذا الاتجاه أربعة أقوال: قول الأخفش، وقول الفراء، وقول يفهم من تفسير المبرد قول الأخفش، وقول ذكره مكي بن أبي طالب. وتتفق كل هذه الأقوال على أن (أشياء) جمع وليس باسم جمع خلافًا للخليل، وأنّها على البناء (أَفْعِلاء)؛ وأنّه حذف منها حرف؛ ولكن هذه الأقوال تختلف في تفاصيلها أو في فهمها وتفسيرها لقول الأخفش.

١/٢/١ : قول الأخفش

ويعلل ابن جني مذهب الأخفش بأنه هرب من القول بتقديم اللام[2]. يذهب الأخفش إلى أن همزة (شيء) حذفت من جمعه وتابعه في ذلك من البصريين الزيادي[3]. قال المازني "وكان أبوالحسن يقول: (أشياء: أفْعِلاء)، وجُمِع (شيءٌ) عليه، كما جمع(شاعر) على: (شُعراء) ولكنّهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافًا وكان الأصل: (أشْيئاء) فثقل هذا فحذفوا"[4]. ونظير هذا ما ينقله ابن جني قال: "وحكى الفراء عنهم: (بُرَاءُ)

---

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ١٠٠.

(٣) انظر النص على متابعة الزيادي الأخفش: الزجاج،معاني القرآن، ٢: ٢١٢.

(٤) ابن جني،المنصف،٢: ٩٤.

غير مصروف، وقال: يريدون به: (بُرَءَاء) وحذفوا اللام، فهذا القول يؤنس بقول الأخفش في حذف الهمزة من(أشْيِئاء)"[1]. ولهذا القول الذي يقوله الأخفش مشكلاته، وذلك أن جمع (فَعْل) لا يكون على(أفْعِلاء)، ومثله(فاعل) فهو لا يجمع على (فُعَلاء)[2]. وإنما (أفْعِلاء، وفُعَلاء)جمع لفَعِيل، وهذا معنى قوله "وكلاهما جمع لفَعِيل"، ومع ذلك جمع شاعر على شُعراء، وجمع سَمْح على سُمَحاء خلافا للقياس، وعليه يمكن أن يقاس قياسًا شكليًّا جمع شيء :فَعْل على أشْيِئاء: أفْعِلاء. وينبغي أن نقول إنّ المحذوف حسب قول الأخفش كسرة وهمزة لا الهمزة وحدها. ولعلهم أهملوا الإشارة إلى هذا لوضوحه.

أما العُكْبَري فقد تنبه إلى مشكلة الكسرة، نقل عنه (السمين الحلبي) أن الياء فتحت لتسلم ألف الجمع فصار وزن أشْياء: أفْعاء[3]. ومن مشكلات فرضية الأخفش تصغير (أشياء) وهو مدار مناقشة المازني: "قال أبوعثمان: فسألته- يعني أبا الحسن- عن تصغيرها، فقال: العرب تقول (أُشَيَّاء) فاعلم؛ فيدعونها على لفظها. فقلت: فلِمَ لا رُدَّت إلى واحدها. كما رُدَّ شُعراء إلى واحده؟- فلم يأْت بمقنع!"[4].

---

(١) ابن جني،المنصف،٢: ١٠٠.

(٢) ابن جني،المنصف،٢: ٩٥.

(٣) السمين الحلبي،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون،٤: ٤٣٥-٤٣٦. ولم أجد هذا القول في كتابه (التبيان) ولا في طبعته القديمة باسم (إملاء ما من به الرحمن).

(٤) ابن جني، المنصف،٢: ١٠٠.

المشكلة هنا أن الأخفش جعل أشياء على بناء من أبنية الجمع الدالة على الكثرة وليس للمفرد جمع قلة ؛ لذلك لا مفر من ردّ الجمع إلى الواحد لتصغيره ثم جمعه فيقال: شُيَيْئات كما قيل شُوَيْعِرون ؛ ولكن العرب صغرت أشياء على لفظها(أُشَيّاء)، وفي هذا دليل على أنها ليست على بناء جمع دال على الكثرة مثل أفْعِلاء[1]. وقد حاول أبوعليّ الفارسيّ أن يجد مخرجًا للتصغير فقال إنها صغّرت هذا التصغير؛ لأنها جاءت بدلاً من أفْعال[2]. ولم يقبل ابن الشجري قول أبي علي وأتى بقول آخر، قال: "وأقول: إنَّ الذي يجوز أن يُستدلَّ به لمذهب الأخفش، أن يقال: إنما جاز تصغير أفعِلاء على لفظه، وإن كان من أبنية الكثرة،لأن وزنه نقص بحذف لامه فصار أفْعاء، فشبَّهوه بأَفْعال، فصغَّروه"[3].

ودفاع ابن الشجري يعتمد على حقيقة واضحة وهي أن نقصان اللفظ يغيّر تصغيره ويجتلب حكمًا جديدًا، ونظيره تصغير(سَماءٍ)؛ فهي وإنْ كانت رباعية الحروف لا تصغر على (فُعَيْعِل)؛ لأنّ هذا يؤدي إلى اجتماع ثلاث ياءات؛ لذلك حذف منه حرف فصار ثلاثيًّا، فصغر على (فُعَيْل)، واجتلبت له تاء التأنيث؛ لأن الثلاثي المؤنث تلحقه التاء عند التصغير. ولكن دفاع ابن الشجري يعيبه أنه ينطلق من فرضيتين غير مسلمتين: إحداهما أن

(١) ابن جني، المنصف،٢: ١٠٠- ١٠١.

(٢) الفارسي، التكملة،ص ١٠٩.

(٣) ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢: ٢٠٧-٢٠٨.

البناء هو (أفْعِلاء) وهو موضع النِّزاع، والأخرى التشبيه بـ(أَفْعالٍ)، وهو أمر رُدَّ به قولُ الكسائي الذي سيُذكر لاحقًا.

بعض مشكلات مذهب الأخفش هي التي دعت الفراء أن يحاول معالجة القول ببديل جذريّ يحافظ على القول بالحذف.

١/٢/٢ : قول الفراء

وهو موافق لقول الأخفش مخالف له في بعض التفاصيل، لذلك ينسب بعض المصنفين القول إلى الأخفش والفراء والزيادي دون تفريق[١]. قال الفراء: "ولكنا نرى أن أشياء جُمعت على أفعِلاء كما جمع ليِّن وألْيناء، فحذف من وسط أشياء همزة، كان ينبغي لها أن تكون (أَشْيِئاء) فحذفت الهمزة لكثرتها"[٢]. ونجد لرأي الفراء هذا مزيدًا من البسط عند ابن جني قال: "وأما الفراء فذهب إلى أنّ (أشْياء: أفْعِلاء) محذوفة اللام- كما رأى أبوالحسن- إلا أنه ادّعى أنّ (شَيْئًا) محذوف من: (شَيِّءٍ) كما قالوا في(هيِّن: هيْن) فكما جمعوا (هيِّنًا) على (أفْعِلاء)، فقالوا: (أهْوِناء) كذلك جمعوا (شَيْئًا) على (أفْعِلاء) لأنّ أصله: (شيِّءٌ) عنده"[٣].

وعلى الرغم من تصريح الفراء بحذف الهمزة نجد من يذهب في تفسيره التغير مذهبًا لا يحتمله ما عرف عن الفراء؛ فهذا مكيّ بن أبي طالب يقول شارحًا مذهب الفراء: "وأصلها (أشْيِئاء) كهيّن وأهوناء؛ فمن أجل همزة

---

(١) انظر مثلاً لاحصرًا: النحاس،إعراب القرآن، ٢: ٤٢.

(٢) الفراء، معاني القرآن ١ : ٣٢٠.

(٣) ابن جني، المنصف،٢: ٩٦.

التأنيث لم ينصرف، لكنه خفف، فأبدل من الهمزة الأولى- وهي لام الفعل- ياءً، لانكسار ما قبلها، ثم حذفت استخفافًا لكثرة الاستعمال"[١].
والوزن إذن(أَفْعاء).

وقد بيّن ابن جني وغيره ما يثيره قول الفراء من إشكال، وهو أمور:

١) ادعاء أن (شيئًا) محذوف من (شيّئٍ) لا دليل عليه من السماع[٢].

٢) أن(فَيْعِلاً) ليس حكمه أن يجمع على (أفْعِلاء) إلا ما ندر. وكذلك (فعْل) ليس حكمه أن يجمع على(أفْعِلاء)[٣].

٣) أن الزعم بأن (فَيْعِلاً) أصله (فَعِيل)، الذي يجمع على (أفْعِلاء)، لا دليل عليه. ولا يأتي ما عينه ياء على(فَعِيل) إلا أن تكون لامه ياء.

٤) لو كان (شَيْء) في الأصل (شيِّئًا) لكان هذا الأصل أكثر استعمالاً؛ قياسًا على أمثاله: ميّت وليّن وهيّن، وسيّد. ولكن هذا الأصل لم يسمع حتى يكون أكثر استعمالا[٤].

٥) لو كان (أشياء) على أفْعِلاء لوجب رده عند التصغير إلى الواحد؛ إذ هذا شأن جمع الكثرة، ولكنه صغر على لفظه فدل على أنه جمع قلة[٥].

---

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن،١: ٢٤٧. وذكر السمين بأن هذه طريقة مكي في تصريف المذهب أما العكبري فصرفه كما ورد عند الفراء،انظر: الدر المصون،٤: ٤٣٥.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٦.

(٣) ابن جني، المنصف ، ٢: ٩٧. يكسر (فَعْل) على: فُعُول، وفِعال، نحو: كَعْب: كُعُوب، وكِعاب.

(٤) الرضي، شرح الشافية، ١: ٣٠.

(٥) ابن جني،المنصف، ٢: ١٠٠.

٦) لو كان (أشياء) على (أفْعِلاء) لما جاز أن تجمع على (أشاوَى)؛ لأن (أفْعِلاء) لا تجمع على (فَعالَى)[١].

١/٢/٣: خروج الواحد إلى فعيل:

نجد عند المبرد رواية لقول الأخفش تختلف بعض الاختلاف عن الرواية المذكورة آنفًا، قال: "وكان الأخفش يقول: (أشياء) (أَفْعِلاءُ) يا فتى، جُمع عليها (فَعْل)؛ كما جُمع سَمْح على سُمَحاء، وكلاهما جمع لفَعِيل؛ كما تقول في نَصِيب: أنْصِباء، وفي صديق: أصدقاء، وفي كريم: كُرَماء، وفي جليس: جُلَساء. فسَمْح وشيْءٌ على مثال(فَعْل) فخرج إلى مثال فَعِيل"[٢].

يمكن فهم تفسير المبرد في ضوء ما ورد عند ابن جني فقد ذكر "أنه قد حكي (سمْح وسميح) فيكون على هذا (سُمَحاء) جمع سميح. والمشهور عنهم: سمْح"[٣]. ومعنى ذلك أنهم جمعوا سمْحًا على سُمَحاء كأنه سميح على نحو ما عبر عن ذلك الجوهري[٤]، أي أنهم "جمعوا(فَعْلاً) على (فُعَلاء)"[٥]. وهذا معنى خروج (فَعْل) إلى (فَعيل). و(شيْء) مثل(سمْح)

---

(١) الرضي، شرح الشافية، ١: ٣١.

(٢) المبرد، المقتضب، ١: ٣٠.

(٣) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٥.

(٤) الجوهري، الصحاح، مادة: سمح.

(٥) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٥.

كأنها (شَيِيء) على (فَعِيل) ولكنها لم تجمع على (فُعَلاء) كما جمعت (سمح) بل على (أفْعِلاء) الذي هو جمع لـ(فَعيل) أيضًا.

وقول المبرد فيه محاولة لمعالجة المشكلة التي يثيرها قول الأخفش وهي أن (فَعْلاً) لا يجمع على(أفعِلاء)، قال ابن جني: "وليس حكم(فَعْل) أن يجمع على(أفْعِلاء)"[1].

وربما أوحى هذا التفسير إلى من ذهب إلى أن شيئًا في الأصل(شَيِيء) وهو ما نفصله في (رابعًا).

٤/٢/١ : القول بأن واحده على فَعِيل:

ويفترض هذا القول أن (أشياء) - على (أفْعِلاء)- جمع لشَيِيء على (فَعِيل)، ولعل هذا مستفاد من قول الكوفيين أن بناء (فَيْعِل) أصله (فَعِيل)[2]. أو لعله ذهب هذا المذهب ليكون الجمع قياسيًّا، قال مكي: "وقال بعض أهل النظر: (أشياء) أصلها (أشْيِئاء) على وزن(أفْعِلاء)، كقول الأخفش؛ إلا أنّ واحدها (فَعِيل) كصَديق وأصدقاء، فأعلّ على ما تقدم من تخفيف الهمزة، وحذف العوض. وحسن الحذف في الجمع لحذفها من الواحد، وإنما حذفت من الواحد تخفيفًا لكثرة الاستعمال؛ إذ (شيء) يقع على كل مسمًى من عَرَض أو جسم أو جوهر، فلم ينصرف لهمزة التأنيث في الجمع. وهذا قول حسن جار في الجمع، وترك الصرف على القياس،

---

(١) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٧.

(٢) انظر المسألة (١١٥: وزن سيّد وهيّن ونحوهما): الأنباري، الإنصاف، ٢: ٧٩٥.

لولا أنّ التصغير يعترضه كما اعترض الأخفش"[1]. قال السمين الحلبي: "ووزنها بعد الحذف أَفْعاء"[2].

تسلسل التغيير حسب هذا القول هكذا:

شييء (فَعِيل) ← أشْيِئاء (أفعِلاء) ← أشْيياء ← أشْياء (أفْعاء)

والملاحظ من هذا التسلسل أن المحذوف من الجمع مختلف عن المحذوف من الواحد؛ إذ المحذوف من الجمع إحدى الياءين عين الكلمة أو لامها- الأخفش يفترض حذف اللام- أما الواحد فالمحذوف منه ياء الزيادة. ولذلك قال السمين الحلبي: "قوله (هذا قول حسن) فيه نظر لكثرة ما يرد عليه وهو ظاهر مما تقدم". واكتفى بهذا التعليق الذي لم يسلم من المبالغة؛ غير أنه أورد في موضع آخر قوله: "وقد ردّ الناس هذا القول، بأنَّ أصل شيء: شييء بزنة صديق دعوى من غير دليل، وبأنه كان ينبغي ألا يُصغر على لفظه، بل يُردُّ إلى مفرده كما تقدم تحريره"[3].

وإن كانت الأقوال السابقة تنطلق جميعًا من أن اللفظ منع من الصرف لعلة لفظية، هي ألف التأنيث الممدودة، متجاهلة العلاقة القوية بين (شيء) و(أشياء) علاقة الواحد بالجمع فإنا نجد اتجاها أهتم بهذه المسألة فلم يدفعه المنع من الصرف إلى ميدان بعيد عن ظاهر اللفظ، وهذا هو الاتجاه الثاني.

---

(1) القيسي، مشكل إعراب القرآن، 1: 248.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، 4: 439.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، 4: 440.

٢: التأنيث توهما

وصرح الزجاج بنسبة هذا القول إلى الكسائي[١]. ونسبه النحاس إليه وإلى أبي عبيد[٢]. أما الفراء فذكر رأي الكسائي دون تصريح باسمه، قال: "وقد قال فيها بعض النحويين: إنما كثرت في الكلام وهي (أفْعال) فأشبهت فَعْلاء فلم تصرف؛ كما لم تصرف حمراء، وجمعها أشاوَى - كما جمعوا عذراء عذارى، وصحراء صحارى- وأشياوات؛ كما قيل: حمراوات"[٣].

وذهب ابن جني في تفسيره قول الكسائي إلى أنّ الذي دعاه إلى عدها جمعًا على(أفْعال) أن "(أشْياء) أشبهت (أحْياءً) جمع (حيّ)، فكما أنّ (أحْياءً : أفْعالٌ) لا محالة، فكذلك (أشياء) عنده أفعال"[٤]. قال ابن الأنباري في سياق بيان قول الكسائي: "إنما قلنا إن وزنه أفْعال لأنه جمع شيء، وشيء على فَعْل، وفَعْل يجمع في المعتل العين على أفْعال، نحو: بَيْت وأبيات وسَيْف وأسياف، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وأنف آناف، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على أفعال مجيئًا مطّردًا؛ فدل على أنه أفعال"[٥].

---

(١) الزجاج معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي (ط١، عالم الكتب/بيروت، ١٩٨٨م) ٢: ٢١٢.

(٢) النحاس، إعراب القرآن، ٢: ٤٢.

(٣) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٤) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٦.

(٥) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

ويسوق أبوالبركات دليلين على أنّ (أشياء) جمع تكسير، وذلك اعتمادًا على قرينتين إحداهما قرينة إضافة العدد والأخرى قرينة الجنس، أما عن قرينة إضافة العدد فقال: "والذي يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم: (ثلاثة أشياء). والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد. ألا ترى أنه لو قيل (ثلاثة ثوب وعشرة درهم) لم يجز، فلما جاز هاهنا أن يقال: (ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء) دلّ أنها ليست اسمًا مفردًا وأنه جمع"[1]. وأما استدلاله بقرينة الجنس ففي قوله: "والذي يدل على ذلك أيضًا تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم: (ثلاثة أشياء، وعشرة أشياء)، ولو كانت كطَرْفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال(ثلاثة أشياء) وكان يجب أن يقال: ثلاث أشياء؛ كما كنت تقول مثلاً: ثلاث غرف؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد"[2].

وهو أيضًا يسوق الجواب على هذه الأدلة، فالجواب على دليل إضافة العدد أنه لا يضاف إلى ما كان مفردًا لفظًا ومعنى، و(أشياء) مفردةٌ لفظًا مجموعةٌ معنًى فجاز أن يضاف إليها، أما تذكير العدد فلأنها - وإن كانت مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها- فهي اسم جمع فتنَزلت منْزلة (أَفْعالٍ)

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

(٢) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٤.

الذي هو جمع لشيء من حيث المعنى؛ ولذلك (أشياء) في المعنى جمع لشيء، فهي مثل (أَثْوابٍ) جمع ثَوْبٍ فيقال ثلاثة أشياء مثل ثلاثة أثواب[1]. والحق أن التكلّف ظاهر في رد الحجج.

أما علة منعِها الصرف- عند الكسائي- فهي أنها شابهت في جمعها الواحد الذي على (فَعْلاء)؛ إذ جمعت- حسب نص الفراء السابق- على (أشاوَى) مثل: صَحْراء وصحارَى، وعَذْراءَ وعَذارَى، وكذلك جمعت على (أَشْياواتٍ) مثل: حَمْراءَ وحَمْراواتٍ، وقال الرضي في سياق نقله قول الكسائي: "منع صرفه توهمًا أنه كحَمْراءَ، مع أنه كأَبْناءٍ وأَسْماءٍ"[2].

والقياس على التوهم له شواهد في اللغة ساق منها الرضي أمثلة في قوله: "كما تُوُهِّم في مَسِيل - وميمه زائدة- أنها أصليّة فجُمع على مُسْلان[3]. كما جمع قَفيز على قُفْزان وحقّه مسايل، وكما تُوُهِّم في مُصيبة ومَعيشة أن ياءهما زائدة كياء قَبيلة فهُمزت في الجمع فقيل: مصائبُ اتفاقًا، ومعائشُ عن بعضهم، والقياس مصاوبُ ومعايشُ، وكما تُوُهِّم في مِنديل ومِسكين ومِدرعة، وهو من تركيب ندَل ودرَع وسكَن، أصالةُ ميمِها فقيل: تمندل وتمسكن وتمدرع"[4]. ومن ذلك ما ذكره السمين الحلبي قال: "وقد

---

(١) الأنباري، الإنصاف، ٢: ٨١٩-٨٢٠.

(٢) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٩.

(٣) ولعل في هذا عذرًا لمن يجمع الوصف(مدير) على (مدراء)، فهو توهم أصالة الميم وتوهم أن الصيغة (فعيل).

(٤) الرضي، شرح الشافية، ١: ٢٩.

أجاب بعضهم عن الكسائي بأن النحويين قد اعتبروا في باب ما لا ينصرف الشبه اللفظي دون المعنوي، يدُلُّ على ذلك مسألة سراويل في لغة من يمنعه فإنَّ فيه تأويلين، أحدهما: أنه مفرد أعجمي حمل على مُوازِنه في العربية، أي صيغة مصابيح مثلا، ويدُلُّ له أيضًا أنهم أجروا ألف الإلحاق المقصورة مُجرى ألف التأنيث المقصورة، ولكن مع العلمية، فاعتبروا مجرد الصورة"[1].

وعلى الرغم من قرب قول الكسائي إلى الواقع اللغوي ووجه برفض شديد، قال الزجاج: "وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء"[2]. وهذا الفراء الكوفي يرد قضية التوهم، قال: "ولو كان على التوهم لكان أملك الوجهين بها أن تجرى[3]؛ لأن الحرف إذا كثر به الكلام خَفَّ؛ كما كثرت التسمية بيزيد فأجروه وفيه ياء زائدة تمنع من الإجراء"[4]. ويردّ الفراء احتجاج الكسائي لمنع صرف أشياء بأنها جمعت على أشياوات بأنه قد جمع هذا الجمع ما يماثلها ولم يمنع من الصرف: قال "وقد قالت العرب: هذا من أبناوات سعد، وأعيذك بأسماوات الله، وواحدها أسماء وأبناء تجرى، فلو مَنعتُ أشياء الجَرْي لجمعهم إياها أشياوات لم أُجر أسماء ولا أبناء؛ لأنهما

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ٤: ٤٣٩. وانظر لمزيد من أمثلة الشبه: الحطاب، قضية الشبه في النحو العربي.

(٢) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢: ٢١٢.

(٣) تجرى: تصرف.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

جمعتا أسماوات وأبناوات"[1]. ويعتمد ابن جني في ردّه قول الكسائي على إنكار كون (أشياء) جاءت على(أفْعال)، قال: "ثم احتال لامتناعها من الصرف فشبّهها (بفَعْلاء). وهذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما كان يكون فيه بعض العذر لترك الصرف لو صحّ أنها (أفْعال)"[2]. وإن اكتفى ابن جني بتضعيف اعتلال الكسائي فإن ابن يعيش يرى فيه تعسّفًا، وقال: "فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة. فإذا جاز أن يكون (فَعْلاء) كقَصْباء، وطَرْفاء، فلا يحمل على ما ذكره، وليس فيه تكلف سوى القلب، وهو كثير في الكلام"[3].

وهذا الاحتجاج يمكن أن يوجه إلى قول الخليل أيضًا، فهو قول يفترض أمورًا: أولها أن أشياء على بناء (فَعْلاء) والثاني أن الهمزة قدمت فصار الوزن(لَفْعاء)، والثالث أن (أشياء) اسم جمع لا جمع تكسير لشيء، وكل هذه الأمور لا دليل عليها، وواضح أن قول الخليل إنما هدفه تفسير مجيء اللفظ ممنوعًا من الصرف في القرآن، ولم يروِ اللغويون لنا من أشعار العرب ولا من أقوالهم ما يشهد باستخدام العرب لهذا اللفظ ممنوعًا من الصرف باطراد. ورأى أبو علي الفارسي أن تلك الآراء لا تخلو من الاعتراضات فحاول أن يستفيد من جملتها ليصل إلى رأي في تفسير منع (أشياء) من الصرف، وهذا هو الاتجاه الثالث.

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ١: ٣٢١.

(٢) ابن جني، المنصف، ٢: ٩٦.

(٣) ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، ص٣٨٠.

٣: الاتجاه التلفيقي

وهو اتجاه وجدته عند أبي عليّ الفارسيّ، وفيه شيء من التلفيق بين قول الكسائي وقول الأخفش والفراء، فشيء جمعها أشياء على (أفْعال) في الأصل؛ ولكنها جاءت على (أفْعِلاء) بدلا من أفْعال، نجد اتجاهه هذا في معرض إجابته على اعتراض المازنيّ الذي جابه الأخفش به وهو مشكلة تصغير (أشياء)، فقال: "والجواب عن ذلك: أنَّ أفْعِلاءَ في هذا الموضع جازَ تصغيرُها، وإنْ لم يَجُزْ ذلكَ فيها في غيرِ هذا الموضع، لأنها قد صارتْ بَدَلا من (أفْعال) بدلالة استجازتهم إضافة العَدَدِ القليل إليها، كما أضيف إلى أفْعال. ويدل على كونها بَدَلاً من (أفْعال) تذكيرهم العدد المضاف إليها في قولهم (ثلاثةُ أشياء)، فكما صارت بمنْزلة (أفْعالٍ) في هذا الموضع بالدلالة التي ذكرت، كذلك يجوز تصغيرها من حيث جاز تصغير أفْعال، ولم يمتنع تصغيرها على اللفظ من حيث امتنع تصغير هذا الوزن في غير هذا الموضع لارتفاع المعنى المانع من ذلك عن أشياء وهو أنها صارت بمنزلة أفْعالٍ. فإذا كان كذلك لم يجتمع في الكلمة ما يتدافع من إرادة التقليل والتكثير في شيء واحد"[١].

ثانيًا: أقوال المحدثين

أما المُحدثون فمنهم من اتجه اتجاهًا وصفيًّا ومنهم من اتجه اتجاهًا صوتيًّا:

---

(١) الفارسي، التكملة، ص ١٠٩-١١٠.

١ : الاتجاه الوصفي

ومن هؤلاء عبدالقادر المغربي الذي رجح قول الكسائي في منع (أشياء) الصرف وفهم من قول الكسائي أنها منعت الصرف لشبهها بصحراء أنها إنما لم تصرف لتوهم زيادة الهمزة، وهو من قبيل توهم زيادة الحرف الأصلي، وضرب أمثلة لذلك التوهم[١]. وهو أمر سبق إليه الرضي وعرضنا له أعلاه.

وهذا الاتجاه يتصف بما اتصفت به محاولات القدماء إذ نجدهم جميعًا عالجوا الكلمة جازمين بأنها ممنوعة من الصرف دون أن يقدموا شواهد على ذلك وهم عالجوا الكلمة منتزعة من سياقها.

ومن أصحاب الاتجاه الوصفي وسمية المنصور صنفت (أشياءَ) في الصيغة (أفْعال)، وهذا دليل على متابعتها قول الكسائي ابتداءًا. وقد تناولت أقوال النحويين فيها، ودرست ما أثارته من قضايا، ومنها موقفهم من علة منعها الصرف، ومنها وزنها، ومنها جموع (أشياءَ)، ومنها تصغيرها، وقالت الباحثة عن منعها الصرف: "ويمكن أن تكون منعت من الصرف شذوذًا وفي هذا المستوى من الاستخدام وهو القرآن؛ لأنّ المشكلة التي أثيرت حول أشياء إنما كان منشؤها من هذه الآية"[٢]. وانتهت الباحثة إلى "أنَّ أشياءَ على أفْعال للأسباب الآتية:

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية،القاهرة، ٧: ٢٥٧.

(٢) المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ١٧٩.

١) أنّ (فَعْل) المعتل يجمع على أفْعال[١].

٢)جواز كون أشياءَ على وزن أفعال من حيث الصوت.

٣)اعتبارها أفعال لا يخلق بلبلة في تصنيفها من حيث اعتبارها جمعًا أو اسم جمع"[٢].

والباحثة أشارت إلى أمر مهم هو أن المشكلة مرتبطة بهذه الآية، وهو أمر يوحي بأنها مصروفة في غيرها؛ ولكن قول أبي حاتم عن سماع النحويين العرب لا تصرفها فيه إيهام أنّ الكلمة عرفت عن العرب ممنوعة من الصرف، والغريب أنّنا لم نجد النحويين استشهدوا لها بأيّ شاهد.

ولعل إدراك ارتباط القضية بالسياق كان جديرًا أن يدفع البحث في مسار آخر ولكن الكلمة لم تكن سوى جزئية في عمل ضخم يتعذر معه طول التأمل، على أن النظر في السياق هو الذي أفضى إلى ما انتهى إليه أصحاب الاتجاه الصوتي.

٢ :الاتجاه الصوتي

ذهب إلى ذلك محمود البشبيشي من الاسكندرية[٣]، ويتبين هذا من الاعتراض الذي كتبه محمد غنيم في صفحة البريد الأدبي من مجلة الرسالة

---

(١) وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة إباحة جمع فَعْل -صحيح العين-على أفعال، انظر: أمين، حجازي، في أصول اللغة، ٢: ٢٧.

(٢) المنصور، صيغ الجموع في القرآن الكريم، ص ١٨١.

(٣) نبهني إلى ما ورد في مجلة الرسالة الأستاذ عبدالعزيز العمران أحد دارسي الدراسات العليا في قسم اللغة العربية.

عدد ٧٨٨ شوال ١٣٦٧هـ أغسطس ١٩٤٨م وعنوانه (أحسن ما قيل في كلمة أشياء) ص ٩٠٦- ٩٠٧. وكذلك كتب أحمد أحمد العجمي في الموضع نفسه ص ٩٠٧: وفحوى ردّ العجمي أن السبب الصوتي غير مقبول لوروده في آيات أخرى دون منع الصرف مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرّحمنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاّ تَكْذِبُونَ﴾ [١٥- يس] وقوله تعالى ﴿وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلالٍ كَبِيرٍ﴾ [٩- الملك].

ورد عليهما البشبيشي في العدد ٧٨٩ شوال ١٣٦٧ أغسطس ١٩٤٨م قال: "وإنه لو وردت (أشياء) مصروفة في الآية الكريمة ﴿لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾ لتكرر حتمًا مقطعان بلفظ واحد، وكان ذلك مخلاً إلى حد ما بحسن الجرس والتناسق، ولا شك أن القرآن الكريم في المكان الأول من رعاية هذا التناسق، والسلامة من كل مظانّ التنافر، وهذا -قلت- من أعظم وجوه الإعجاز، ولولا ذلك لجرى على كلمة (الأشياء) ما يجرى على كلمة (أفياء) وأمثالها من جموع القلة التي توازنها، ولا وجه للقياس على توالي المقطعين بتكرار (إن) في قوله تعالى: ﴿مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ فِي ضَلالٍ كَبِيرٍ﴾ كما يقول الأستاذ العجمي، فإن القياس مع الفارق كما يقولون؛ إذ من الممكن بل من الحسن الوقف على كلمة (شيء) في هذه الآية وفي الآية الثانية التي أوردها الأستاذ العجمي، ويكون البدء بما بعد كلمة (شيء) في الآيتين مما يزيد المعنى قوة؛ وإذًا لا يتوالى مقطعان، على أن همزة (شيء) مسبوقة بحرف لين صامت وهمزة (أشياء) مسبوقة بحرف مد صاعد ولذلك تأثيره في ثقل المقطعين، أما كلمة (أشياء) في آية المائدة (وهي محل

البحث فإنها مرتبطة بما يليها من الآية الكريمة ارتباط الموصوف بصفته ؛ والصفة هنا قيد في صاحبها ، فلا بد من وصلهما حتى يكون معنى النهي في الآية واضحًا ، ولا بد إذًا من توالي المقطعين ، وهذا ما أجعله علة المنع من الصرف ؛ وعلى ذلك يمكن القول – في غير حرج- أن ورود كلمة (أشياء) غير مصروفة راجع إلى الجو المحيط بها في الآية الكريمة فلو خرجت منه جاز عليها ما يجوز على سواها"[1].

ورد أحمد أحمد العجمي في العدد ٧٩٠ ص٩٦٧ برد مفاده أن ما ذهب إليه البشبيشي غير مقنع.

وكتب مصطفى شبل سنة ١٩٦٢م. في زاوية(آراء وأحاديث) من مجلة الأزهر مقالاً بعنوان(أسماء غير ممنوعة من الصرف)، لخص الكاتب بإيجاز أقوال النحويين، ثم قال: "والذي استطعت أن أهتدي إليه بعد رويّة وتأمل أن الكلمة جمع (شيء) ووزنها أفعال ومثالها جمع (فيء) وهو أفياء وحقها أن تكون مصروفة كما صرفت (أفياء) وأمثالها ولا حجة لمن منعها الصرف بورودها غير منونة في الشعر لأن الضرورة الشعرية تبيح صرف الممنوع والعكس"[2]. ويذهب الكاتب إلى أن علة ترك تنوينها "القاعدة العامة التي اتفق عليها النحاة وهي جواز صرف الممنوع من الصرف وصرف الممنوع للتناسب والضرورة وما التناسب إلا مراعاة الانسجام في جرس الكلمات وائتلاف النغم بين أجزائها". وساق الباحث أمثلة لهذا من القراءات

---

(١) مجلة الرسالة، العدد ٧٨٩ شوال ١٣٦٧ أغسطس ١٩٤٨م، ص٩٣٨.

(٢) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م.)ج٥، ص٥٥٤-٥٥٥.

القرآنية[1] وانتهى إلى التعليل الصوتي لمنع أشياء من الصرف في الآية، وهو ما ورد سابقًا، قال: "فلم لا نقول إنَّ كلمة (أشياء) لم تنوّن لظرف خاص في محيطها في الآية الكريمة إذ لو نوّنت لتوالى مقطعان من لفظ واحد يحدث منها شيء واضح من الثقل الذي يأباه تآلف النغم في القرآن الكريم. وهذا التآلف من أسرار الإعجاز، قرئت كلمة (أشياء) غير منونة لأنها مرتبطة بجملة الشرط بعدها ارتباط الموصوف بالصفة وذلك يقتضي وصلها وهذا يوجب تكرار لفظ (إنْ) مرتين متواليتين، فمن أجل ذلك لم تنوّن (أشياء) "[2].

ويمكن في سبيل إيضاح الفكرة أن نكتب المقاطع المفترضة في حال التنوين على هذا النحو:

أشياءٍ إن تُبْدَ= ءـَ ش /ي ـَـَ / ءـِ ن/ ءـِ ن/ ت ـُ ب/ د ـَ

ويلاحظ كيف توالى مقطعان متماثلان، والمتماثلات الصوتية مكروهة في مستوى الأصوات المفردة فكيف الحال في مجموعة مقطعية. ولكن بحذف التنوين وفتح الهمزة خفّت المؤونة على الجهاز النطقي بعد تغير التركيب المقطعي وأصواته المكونة له:

ءـَ ش /ي ـَـَ / ءـَ/ ءـِ ن/ ت ـُ ب/ د ـَ

والتخلص من المتماثلات أمر اتخذه اللسان العربي طلبا للتخفيف[3]؛ إذ يجري التخلص من المقاطع المتماثلة في مثل الأفعال الثلاثية المضعفة مثل:

---

(١) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م.)ج٥، ص٥٥٤-٥٥٥.

(٢) مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م.)ج٥، ص٥٥٤-٥٥٥.

(٣) الشمسان،التخلص من المتماثلات لفظًا،(الشاذليات)، ص ٩.

رـَ/دـَ/دـَ ← رـَد /دـَ

ويسكن الفعل إن اتصل به ضمير رفع متحرك :

ذَهَبَ+تُ ← ذَهَبْتُ، يَذْهَبُ+نَ ← يَذْهَبْنَ :

ذـَ / هـَ / بـَ / تـُ ← ذـَ / هـَب / تـُ

يـَذ / هـَ / بـُ/ نـَ ← يـَذ / هـَب / نـَ

وهذا التفسير الصوتي على طرافته لا يسهل الانطلاق منه إلى الزعم بأن الكلمة منعت الصرف به؛ ذلك أن هذا اللقاء عارض واللقاء العارض تُحتمل فيه المتماثلات، والكلمة من الكلم الذي يغلب على الظن كثرة استخدامه في لغتهم؛ ولعل قول أبي حاتم يؤنس بهذا حين ذكر أن النحويين سمعوها من العرب غير مصروفة.

ويتكرر هذا التفسير عند غير واحد من المحدثين؛ إذ نجد رمضان عبدالتواب سنة١٩٧٤م.- أي بعد اثنتين وعشرين سنة من نشر رأي البشبيشي- يقول: "ولعل المسئولَ عن منع كلمة: (أشياء) من الصرف، وقوعُها في القرآن الكريم، في سياق تتوالى فيه الأمثالُ لو صرفت، في قوله تعالى: ﴿لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تَسُؤكم﴾[سورة المائدة ٥/١٠١]، إذ لو صرفت لقيل:(عن أشياءٍ إنْ)، ولا يخفى ما فيه من تكرار المقطع:(إنْ)"[١]. ولم يشر رمضان في حواشيه إلى مجلة الرسالة ولا مجلة الأزهر، والغالب أنه لم يقف على ذلك، وهذا أمر يعرض لكثير من الباحثين، وفي هذه المسألة نجد باحثًا آخر انتهى إلى ما انتهى إليه الباحثون

(١) عبدالتواب، التطور اللغوي، م٢، ص ١٩.

السابقون وهو عفيف دمشقية الذي قال: "ثم إذا نحن تدبرنا أنّ في النص القرآني المجيد حرصًا كبيرًا على التناغم الموسيقي، وانسجامًا كليًّا مع ميل العربي إلى النفور من كل ما يثقل على السمع أو النطق، وجدنا أن (تنوين الجر) في (أشياء) - ولفظه: (إنْ)- لابدّ أن يشكل مع (إنْ) الشرطية التي بعده نوعًا من التنافر الموسيقي الذي تأباه الأذن العربية، إذا لم نقل إن اللسان بعامة، واللسان العربي بخاصة يتعثر في النطق به"[1].

وورد في مجلة المورد العدد ٣ سنة ١٤١٩- ١٩٩٨م مقال بعنوان (ما قيل في أشياء) لهاشم طه شلاش في ص٦١- ٦٩ قال في نهايته عن رأي رمضان عبد التواب "والذي قرأناه رأي جميل. والذي يدعو إلى التأمل والاستفسار هو: ألم ترد كلمة أشياء نكرة في نصوص عربية قبل الإسلام؟ وإذا كانت واردة كذلك ألم تكن ممنوعة من الصرف، أكان تكرار المقطع هو السبب في منعها؟ هذه الأسئلة وغيرها تدعو إلى استقراء النصوص العربية قبل الإسلام لإزالة الغموض عن كلمة واحدة قيل فيها ما قيل"[2].

وممن وقف عند كلمة (أشياء) فوزي الشايب الذي درسها غير مرة، درسها في رسالتي الماجستير والدكتوراه وفي بحث نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. وذكر في الحاشية(٢٧٩) من بحثه في المجلة أنه حين انتهى- في رسالة الماجستير- إلى تفسير صوتي لمنع أشياء من الصرف ظن أنه أول من تنبه إلى ذلك لكنه علم بعد ذلك بكتاب عفيف دمشقية ثم ببحث رمضان

---

(١) دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، ص ١٥٤.

(٢) مجلة المورد العدد ٣ سنة ١٤١٩-١٩٩٨م، ص ٦٧.

عبدالتواب[1]؛ ولكنه لم يقف على ما ورد في مجلة الرسالة ولا مجلة الأزهر وهو سابق لما جاء عند عبدالتواب ودمشقية.

ولكن درس الشايب له أهمية بالغة؛ فهو لا يكتفي بتفسير منع (أشياء) من الصرف بل يجعل هذا قانونًا عامًا لا يخصها وحدها، قال: "لو وقع مكان (أشياء) في سياق كهذا كلمة أخرى مشابهة مثل: أجزاء أو أنحاء أو أسماء... لوجب منع صرفها هي الأخرى للعلّة ذاتها التي منعت لأجلها (أشياء)، ألا وهي تتابع المقاطع المتماثلة"[2]. وليس من السهل قبول هذا القانون الذي جاء به الشايب؛ لأن في القرآن ما اجتمعت فيه المقاطع المتماثلة ولم يمنع من الصرف، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلا تَكْذِبُونَ﴾[١٥- يس]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْنَا مَا أَنْزَلَ اللهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلا فِي ضَلالٍ كَبِيرٍ﴾[٩- الملك]. اجتمع في الآيتين الكريمتين الهمزة المكسورة المنونة في (شيءٍ) وبعدها الهمزة المكسورة بعدها النون في(إِن). وإن دفع الاستشهاد بالآيتين الكريمتين صحة القانون المذكور فإنه لا يدفع صحة القول بأن منع صرف (أشياء) مرده إلى العلة الصوتية المذكورة، ولا يلزم أن يكون هذا مطّردًا؛ ذلك أن الممنوع من الصرف قياسًا صُرف في القرآن لعلة صوتية، مثال ذلك صرف (سلاسل، وقوارير) في قراءة نافع وأبي بكر والكسائيّ؛ فمن حجج صرفها كونها رؤوس آي أو مشاكلة لرؤوس آي[3].

---

(١) الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، ص٧٥٢.

(٢) الشايب، منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي، ص٧٥٣.

(٣) ابن زنجلة، حجة القرآت، ص ٧٣٨.

ويستدل الشايب على أن منع أشياء من الصرف مرهون بالسياق الصوتي بأنها جاءت في كلام العرب مصروفة عندما لم تقع في مثل هذا السياق، وهو أمر غفل عنه النحويون، وهو أيضًا يبين أن قول أبي حاتم "أنها سمعت عن العرب غير مصروفة" لا يستند إلى استقراء.

واستشهد الباحث بأربعة أبيات رأى أنها تكفي دليلاً على صرف (أشياء). وردت (أشياء) مصروفة في قول الأعلم حبيب بن عبدالله:

جَزَى اللهُ حَبْشِيًّا بِما قالَ أَبْؤُسًا   بِما رامَ أَشْياءً بِنا لا نَرُومُها[1]

وقد يعترض هذا بأن الشاعر اضطر إلى صرف الكلمة وهو أمر جائز، وقد ذكر الباحث هذا الجواز في موضع من بحثه إذ قال: "إن صرف كل ما لا ينصرف جائز في الضرورة الشعرية عند البصريين، وهو قضية مسلّم بها ومقطوع بصحتها عندهم، فلا تحتاج إلى نقاش، ولقد بتّ بالحكم فيها سيبويه"[2]. أما الشارح - السكري- فجعلها ممنوعة من الصرف في قوله يشرح البيت: "يقول: تناول منّا أشياءَ لا نتناولها منه"[3].

وقال بشار بن برد:

---

(١) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٣. وانظر: السكري، شرح أشعار الهذليين، ١: ٣٢٧.

(٢) الشايب،منع الصرف،ص ٧٥٣.

(٣) السكري،شرح أشعار الهذليين،١: ٣٢٧.

أَمّا الحَياة فَكُلُّ النّاسِ يَحْفَظُها   وَفِي المَعِيشَةِ أَشْياءٌ   مَناكِيرُ[1]

وقد ذكر الباحث أنه قد يعترض بأن البيت يمكن أن يستقيم وزنه مع منع الصرف، وأجاب عن ذلك بقوله: "ولكن هذا الاعتراض يدفع بأن الأصل في التفعيلة إذا كان متأتيًا مع صحة الوزن فهو أولى، ومنع صرف (أشياء) يؤدي إلى وجود زحاف الطيّ، وعدم وجود زحاف أولى"[2]. ولكن الاعتراض قائم من جهتين أخريين، إحداهما أن البيت لشاعر مولّد، والأخرى أن احتمال الضرورة قائم. هذا غير احتمال الرواية الأخرى(أبلاء).

وقال أبو قيس بن الأسلت:

أَرَبَّ النّاسِ أَشْياءٌ أَلَـمَّتْ   يلفُّ الصَّعْبُ مِنْها بِالذَّلُولِ[3]

وقال الباحث في الحاشية(٢٨٧): "ضبطت هذه الكلمة هكذا (أشياءُ) غير منونة، وعدم التنوين يؤدي إلى كسر واضح في البيت، والذي يبدو لي أن

---

(١) الشايب، منع الصرف،ص ٧٥٣. وقد اعتمد الشايب على نشرة بيروت لكتاب الحيوان للجاحظ، أما عبدالسلام هارون فقد أثبت ما ورد في النسخة(ل) وهو: (أبلاء) بدل (أشياء) التي وردت في غيرها ، انظر: الجاحظ، الحيوان،٧: ٣٦ ، وأشار المحقق إلى ورود كلمة(الجياد) بدل الحياة في غير(ل) من النسخ ووصفه بالتحريف. وقد ورد البيت في ملحقات الديوان مأخوذًا عن طبعة للحيوان وفيها أثبتت (الجياد) وكلمة (أشياء) مصروفة. انظر: ديوانه، ٤: ٦٠.

(٢) الشايب،منع الصرف،ص ٧٥٤.

(٣) الشايب،منع الصرف،ص ٧٥٥.

المحققين ضبطوها بهذا الشكل تحت تأثير أقوال النحاة، من أن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف، فكان أن منعوها الصرف في مكان يجب صرفها فيه"[1].

وليس من المألوف أن يغير المحقّق من الضبط دون تنبيه إلى ذلك، وبخاصة إن كان يؤدي إلى كسر واضح حسب قول الباحث، وقد رجعت إلى نشرة أخرى وهي السيرة النبوية مع شرح أبي ذر الخشني فرأيت الكلمة مضبوطة بضمة واحدة[2]، ثم عدت إلى مخطوطة سيرة ابن هشام المحفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود فوجدت الكلمة مضبوطة بضمة واحدة أيضًا[3]. أما الكسر الواضح الذي أشار إليه الباحث فتعالجه كيفية الإنشاد؛ فبمطل الضمة يزول الكسر.

وقال قيس بن الخطيم:

ثأرت عديًّا والخطيمَ فلم أضعْ ولايةَ أشياءٍ جعلت إزاءها[4]

---

(١) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥.

(٢) ابن هشام، السيرة النبوية، ١: ٩١.

(٣) ابن هشام، سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورقة ١٧٤ ب

(٤) الشايب، منع الصرف، ص ٧٥٥، وديوان قيس بن الخطيم ص٥.

ومن المستبعد أن يتعمد الرواة تغيير لفظ مراعاة لقواعد النحو، وكتب النحو زاخرة بالشواهد التي فيها شذوذ عن القواعد المقررة، ولم يروَ لها ما يصلح شذوذها. وقد علّقت المجلة في الحاشية على قول الباحث قائلة: "المعنى يقتضي إيثار رواية (أشياخ) على رواية (أشياء)، ورواية (أشياء) تفسد المعنى"(١).

وينتهي الشايب إلى القول: "وعليه فأشياء مصروفة، ولكن قد يعرض لها ما يمنع صرفها لعلة صوتية كما في الآية الكريمة، أو لإقامة الوزن، وذلك كقوله:

فما أشياءُ نشريها بمال ... فإن نفقت فأكسد ما تكون

فالبيت من الوافر، ولو نونت كلمة (أشياء) لانكسر البيت، لذا جاءت غير منونة"(٢).

وكنت وددت لو أن الباحث ضبط كلمة (أشياء) الواردة آنفًا لنرى أيطبق ما ذهب إليه أم أنه يجاري الاستعمال الذي اشتهر عند الناس، وقد وردت (أشياء) في بحثه ٢٣ مرة ولم تضبط بالشكل ففاتنا أن نعرف مذهبه الاستعمالي لها. وبالجملة فهذه الأبيات على قلتها لا تصلح دليلاً على أن أشياءَ كانت مصروفة؛ وليس لمن يريد صرفها سوى استصحاب الحال وهو أن الأصل فيها الصرف إذ لا علة لمنعها.

---

(١) الشايب،منع الصرف، حاشية (#) أسفل صفحة ٧٥٥.

(٢) الشايب،منع الصرف، ص ٧٥٦. والبيت في لسان العرب،مادة(نفق).

وبمراجعة الأشعار الجاهلية والإسلامية والأموية[1] وجد أن منها ما وردت فيه أشياءُ ممنوعة من الصرف، ووردت في بعضها مصروفة.

وردت (أشياءُ) ممنوعة من الصرف في قول جسّاس بن مرة:

تَبكي كُلَيبًا وَقَد شالَت نَعامَتُهُ حَقًّا وَتُضمِرُ أَشياءَ تُرَجّيها

وقول زهير[2]:

قُلتُ لَها يا اِربَعي أَقُل لَكِ في أَشياءَ عِندي مِن عِلمِها خَبَرُ

وقول عُبيد بن عبدالعزّى السلامي[3]:

وَأُعرِضُ عَن أَشياءَ لَو شِئتُ نِلتُها حَياءً إِذا ماكانَ فيها مَقاذِعُ

وقول هدبة بن الخشرم[4]:

وإِنّي لأُرجي المَرءَ أَعرِفُ غِشَّهُ وأُعرِضُ عَن أَشياءَ فيها مَقاذِفُ

وقول المقنع الكندي[5]:

يُعاتِبُني في الدينِ قَومي وَإِنَّما دُيونيَ في أَشياءَ تُكسِبُهُم حَمدا

وقول الوليد بن يزيد[6]:

عَتَبت عَلَيَّ في أَشيا ءَ كانَت بَينَنا سَرَفا

---

(١) جمع لي هذه الأشعار من الموسوعات الشعرية الآلية، الأستاذ أنس العايد المعيد في قسم اللغة العربية. وهي موسوعة تحتاج إلى شيء من التدقيق.

(٢) ثعلب، شرح ديوان زهير، القصيدة٢٨، ص٢٢٦.

(٣) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٨: ٢٧٧.

(٤) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٨: ٢١٨.

(٥) أبوتمام، الحماسة، ١: ٦٠٣.

(٦) ابن يزيد؛ ديوانه، ص ٤٧.

وقول معن بن أوس:

وَقارَبتُ في إِشياءَ لَو أَنَّهُم مَعي ... لباعَدتُ حَتّى تستَقيمَ التَوابِعُ[1]

وَإِنّي عَلى أشياءَ مِنكَ تريبُني ... قَديمًا لَذو صَفحٍ عَلى ذاكَ مُجمِلُ[2]

وَصَبري عَلى أَشياءَ مِنهُ تُريبُني

وَكَظمي عَلى غَيظي وَقَد يَنفَعُ الْكَظْمُ[3]

وقول الأحوص الأنصاري:

وَأُخفي إِذا استَخبَرتُ أَشياءَ كارِهًا ... وَفي النَفسِ حاجاتٌ إِلَيها تَطَلَّعُ[4]

وَأُغضي عَلى أَشياءَ مِنكُم ... وَأُدعى إِلى ما سَرَّكُم فَأُجيبُ[5]

وَجُمِّعَت مِن أَشياءَ شَتّى خَبيثَةٍ ... فَسُمِّيتَ لَمّا جِئتَ مِنها مُجَمَّعا[6]

وقول العرجي:

تَخِفُّ لما نَهوى مِرارًا وَإِنَّها ... عَن اشياءَ لَيسَت مِن هَوانا سَتَثقُلُ[7]

مِنَ اشياءَ قَد لاقَيتُها فيكَ لَم يَكُن ... لِيُحصيها مَن مَنَّ وَصلاً وَعَدَّدا[8]

---

(١) ابن أوس، ديوانه،ص ١٠٧.

(٢) التبريزي، شرح ديوان الحماسة،٣: ١٣٥.

(٣) ميمون، منتهى الطلب من أشعار العرب، ٣: ٤٠٤.

(٤) الأحوص، شعره، ص١٧٤.

(٥) الأحوص، شعره، ص٩٥.

(٦) الأحوص، شعره، ص١٩٣.

(٧) العرجي، ديوانه، ٣٠٣.

(٨) العرجي، ديوانه، ٢٠٢.

وقول عبيد بن غضيرة العنبري:

لَنصفحُ عَن أَشياءَ مِنهُم تَريبُنا

وَنصدفُ عَن ذي الجَهلِ مِنهُم وَنَحلمُ[(١)]

وقول عمر بن أبي ربيعة:

دَعاهُ إِلى هِندٍ تَصابٍ وَنَظرَةٌ تَدُلُّ عَلى أَشياءَ فيها مَتالِفُ[(٢)]

وقول كثّير عزّة:

وَأُغضي على أَشياءَ مِنكِ تَريبُني وَأُدعَى إِلى ما نابَكُم فَأُجيبُ[(٣)]

ولكن نجد (أشياء) مصروفة في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

يُعَزّونَني قَوم براءٌ مِنَ الصَبرِ وَفي الصَبرِ أَشياءٌ[(٤)] أَمرُّ مِنَ الصبرِ

وفي قول قيس بن الخطيم[(٥)]:

ثأَرْتُ عَدِيًّا والخَطِيمَ فَلَمْ أُضِعْ ولايَةَ أشياءٍ جعلتُ إزءها

ونجد من الشعراء العباسيين بعد ذلك من صرفها كما في قول بشار:

يـا بشْـرُ حمّـامُ بـني يشْـكُرٍ حـدَّثني عنْهـا بأشْـياءٍ[(٦)]

---

(١) ابن منقذ، لباب الآداب،ص ٣٢٤.

(٢) ابن أبي ربيعة، ديوانه، ص٣٦٠.

(٣) كثير عزة، ديوانه، ص ١٦٥.

(٤) أبي طالب، ديوانه بتحقيق المصطاوي، ص ٨٦. وديوانه بعناية الحاج قاضي مطبوعة سنة ١٢٩٤هـ في مطبعة مرغوب هرديار ناحية المنبئ. ص ٥٤.

(٥) قيس بي الخطيم، ديوانه، ص ٤٣، وجاء فيها "ويروى (ولاية أشياخٍ).

(٦) بشار، ديوانه، ص ١٥٠.

وقوله:

لِلناسِ حاجاتٌ وَمِنّي الهَوى   يُذكيهِ شَيءٌ بَعدَ أَشياءِ[1]

وقول ابن الرومي[2]:

ثلاثةُ أشياءٍ بها الهمّ يكشف   تميل إليها النفس مني وتصرف

والذي يبدو أن منع (أشياء) من الصرف في الشعر أكثر من صرفها.

خاتمة:

وردت(أشياءُ) ممنوعة من الصرف في موضع واحد في القرآن (١٠١- المائدة)؛ فلربما انطلق النحويون من هذا الاستخدام المفرد - لا من واقع استعمال اللفظ عند العرب- فراحوا يفسرون علة المنع من الصرف، وهم يعلمون شذوذ المنع هنا؛ إذ لو لم يكن كذلك لما وجدوا حاجة إلى إفراد القول فيه، ولما وقع الخلف بينهم في علة المنع من الصرف. والخطأ الذي وقع فيه القدماء أنهم لم يستقروا استخدامها عند العرب، ولم يتنبهوا إلى موقعها من السياق؛ فانطلقوا يفسرون جازمين بمنعها من الصرف، وشغلهم الاختلاف في سبب منعها الصرف عن التفكير في القضية الأساسية وهي كونها من الألفاظ التي حقها الصرف. ورأينا كيف سار بحثهم في اتجاهين مختلفين أحدهما ذهبوا فيه إلى أن منعها الصرف كان لأنها مؤنثة حقيقة بانتهائها بألف التأنيث الممدودة، والاتجاه الثاني أنها منعت الصرف لأنها مؤنثة توهما حين حملت - لمشابهتها الشكلية لما ينتهي بألف

---

(١) بشار، ديوانه، ص ١٥٥.

(٢) ابن الرومي، ديوانه، ٢: ٤٤٧. وقيل منحول.

تأنيث- على مثل: صحراء. ورأينا كيف ذهب الخليل في المسار الأول إلى أن بناء (أَشْياءَ) هو: (فَعْلاء) وهو بناء تمنع الألفاظ التي جاءت عليه من الصرف وزعم الخليل أن اللام منه قد تقدمت منعًا لتجاور المتماثلات فصار الوزن(لَفْعاء)، وقد لقي جمهور النحويين قوله بالقبول على الرغم من المشكلات التي يثيرها هذا القول. أوّلها أنه زعم لا دليل عليه، والثاني الاضطرار إلى القول بنقل اللام، والثالث أنّ الواحد على(فَعْل) لا يجمع على (فَعْلاء)، وأما الزعم بأنه اسم جمع فضعيف؛ لأن اسم الجمع لا واحد له من لفظه، والرابع أنه لو كان مؤنثًا لكان العدد معه غير مختوم بتاء التأنيث(ثلاثة أشياء). وقد أعدنا الإشارة إلى قول الخليل لأهميته عند جمهور النحويين أما بقية الأقوال في هذا الاتجاه فنكتفي بما عرض من نقدها سابقًا، أما قول الكسائي فقد حال دون الأخذ به التعصب لرأي الخليل وتقديمه. وهو أجود الأقوال القديمة غير أنه مثلها قد انطلق من جزم مطلق بمنع اللفظ من الصرف. وأما المحدثون فمنهم من قال بأنّ منعها من الصرف أمر خاص بالآية الكريمة، وكأنه ينادي بصرفها في غير هذا الموضع لأنه لا علة لمنعها الصرف. ومنهم من قال بأنها منعت الصرف - في الآية- لعلة صوتية مرهونة بالسياق، وعليه فإنها تصرف متى فارقت ملابسات منعها. ولكن النحويين القدماء والمستخدمين من بعدهم جروا على منع (أشياء) من الصرف في لغتهم وتآليفهم، من ذلك ما نجده في الحديث النبوي الشريف؛ إذ وردت (أشياء) ١١٤مرة، منها (١٠٢) ضبطت الكلمة بالفتحة (أشياءَ) وكانت منصوبة في مواضع ومجرورة في مواضع أخرى، ومنها(١٢) ضبطت

بالضمة (أشياءُ) لأنها مرفوعة[1]. ومن ورودها ممنوعة من الصرف في التأليف هذا النص: "أين كنت؟ قلت: خرجت إلى البادية في أشياءَ استفدتها من العرب"[2]. ومن ذلك أنا نجد ابن مالك في ذكره لأبنية اسم الجمع يقول: "ومنها (فَعلاء) لنحو قصبة، وحَلِفة، وطَرْفاء، وشيء"[3]. ومعنى ذلك أنها عنده منتهية بألف تأنيث ممدودة؛ لذلك صنفها هذا التصنيف.

والمشكلة أنّ الحديث لا يمكن الاستفادة منه في ظاهرة صوتية كهذه؛ لأن الحديث لم يجمع جمعًا صوتيًا، وجاء تدوينه في وقت استقرت فيه قواعد العربية في أذهان المشتغلين بها، ولاشك أن هذا له أثره في مراعاة مقتضيات الإعراب عند تدوين نصوص الأحاديث. وأما استخدامها في الكتب فهو أيضًا يخضع للتدقيق النحوي يجريه المصنفون والمحققون.

ونحن الآن أمام أمور واضحة هي:

١) لا نعلم علم اليقين أن العرب صرفت (أشياء) أو منعتها الصرف.

٢) الأشعار التي وردت فيها (أشياء) مصروفة محتملة أن تكون صرفت فيها ضرورة؛ لأنهم مما يضطرون إليه صرف ما لا ينصرف. وهي أشعار قليلة يدخلها الاحتمال وما يدخله الاحتمال يبطل به الاستدلال.

٣) أن (أشياء) من حيث هي جمع لـ(شيء) لا علة لمنعها الصرف.

---

(١) هذه المواضع من الكتب التسعة: البخاري، مسلم، الترمذي، النسائي، أبوداود، ابن ماجه، أحمد، مالك، الدارمي. وقد اعتمدت في مراجعة هذه المصادر على موسوعة الحديث المحفوظة في القرص الالكتروني.

(٢) الزجاجي، مجالس العلماء، ص ٢٦٨.

(٣) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص٢٨٠.

٤) أن منعها الصرف في القرآن محتمل لأن يكون لعلة صوتية على نحو ما بيّن علماء الأصوات، ولكن ذلك غير مقطوع به كل القطع، لما ذكر من ورود ما تحققت فيه العلة الصوتية ولم يمنع الصرف؛ ولأن اللفظ من الألفاظ المتداولة الشائعة التي يستبعد أن يغيب شأنها عن اللغويين والنحويين، ولعل ما يؤنس بهذا قول أبي حاتم إن النحويين سمعوها من العرب ممنوعة من الصرف وقد مر ذكر قوله آنفًا.

٥) أن النحويين القدماء مطبقون على أنها ممنوعة من الصرف، وعلى هذا جرى استخدامها في لغتهم إلى يومنا هذا. وقد اعتمد النحويون في منعها الصرف على موضع واحد؛ غير أن القرآن قد يصرف فيه الممنوع من الصرف وقد يمنع ما حقه الصرف وذلك رعاية لمقتضيات صوتية.

٦) إن من يدعو إلى صرفها إنما يقيسها على أمثالها أي يعود بها إلى الأصل فيها.

إذن؛ أفنصرف (أشياء) رعاية للأصل فيها ومتابعة لبعض الأشعار ولأن علة منعها في القرآن كراهة المتماثلات أم نتابع القدماء في الذي جروا عليه من منعها الصرف؟ والجواب عندي أن اللغة ليست عقلاً؛ بل هي اصطلاحية، وكثير من الاستخدامات كانت نتيجة ظروف خاصة ونتيجة أخطاء ونتيجة أوهام، وكل ذلك أخذ طريقه في اللغة وأصبح جزءًا منها؛ فمهما يكن السبب الذي جعل القدماء يستخدمونها ممنوعة من الصرف فهي صارت في الاصطلاح ممنوعة من الصرف؛ لذلك أرى أن تستخدم (أشياءُ) مصروفة وفاقًا للقياس أو ممنوعة من الصرف وفاقًا للعرف الشائع، وهذا

نظير أعلام الإناث الثلاثية الساكنة الوسط مثل (دعْد)، و(هنْد)؛ فهي تصرف أو تمنع الصرف، قال عمر بن أبي ربيعة:

تلك هندٌ تصدُّ صدّا أدلالٌ، أم هجرُ هندٍ أجدّا؟[1]

ليت هندًا أنجزتنا ما تعد وشفت أنفسنا مما تجد[2]

ومثلها الأسماء الأعجمية الثلاثية الساكنة الوسط مثل (نوح)، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾[١- نوح]

ويمكن القول وفاقًا لذلك أنه ليس من قبيل الضرورة الشعرية صرف أشياء في قول بهاء الدين زهير:

وفيه أشياءٌ وأشياءُ أُخَرْ وقهوةٍ تسدّ أبوابَ الفِكَرْ[3]

إذن يمكن لمن أراد صرف (أشياء) أن يقول: هذه أشياءٌ كثيرةٌ، وجمعت أشياءًا كثيرةً. وعُنيت بأشياءٍ كثيرةٍ. ويمكن لمن أراد منعها الصرف أن يقول: هذه أشياءُ كثيرةٌ، وجمعت أشياءَ كثيرةً. وعُنيت بأشياءَ كثيرةٍ.

---

(١) ابن أبي ربيعة،ديوانه، ص ٨٦.

(٢) عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٨٩.

(٣) زهير، ديوانه، ص ١٢٣.

الفصل السادس

المذكر والمؤنث ماهيتهما وأحكامهما

ما اللغة إلا تعبير إنسانيّ عن مفردات الكون وعلاقاتها، فالإنسان هو من يضع أسماءها ويصف علاقاتها. وهو بهذا يعبّر عن فهمه وإدراكه لمحيطه؛ لذا نجده يصنف الأشياء وفاقًا لمداركه، فيصف ما يعرفه بأنه معرفة ويصف ما ينكره بأنه نكرة. ورأى من الأشياء ما هو مفرد ومنها ما هو متعدد؛ فكان الواحد والجمع. ورأى من الأشياء ما هو كبير ومنها ما هو صغير؛ فكان المكبّر والمصغّر. وتأمل الإنسان نفسه وما يضطرب حوله من الحيوان فأدرك ثنائية الجنس: الذكر والأنثى؛ فكان التقسيم إلى مذكر ومؤنث. و"المؤنث ما فيه آية علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا سواء كان التأنيث حقيقيًّا أوْ لا. فالعلامة اللفظية كما في (عالمةٍ وصحراءَ وذكرى) والمقدّرة كما في (هندَ وقِدْرٍ) بدليل رجوعها في التصغير: كهُنيدةٍ وقُديرةٍ"[1].

وإن اتفقت لغات أهل الأرض في تصورات عامة فقد اختلفت في طرائق التعبير وشهدت تباينًا في التصنيف[2]. فمن اللغات كالإنجليزية ما لم تجاوز الحيوانَ في قسمتها الجنسية إلى مذكر ومؤنثٍ؛ فكان ما سواه غير مقسم إلى جنسين بل هو كلٌّ محايد لا دلالة فيه على مذكر أو مؤنث. ومن

---

(١) الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، ص ٤٩١.

(٢)انظر في ذلك: عمر، اللغة واختلاف الجنسين، ض٤٧-٥٤. عيسى برهومة، اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة، ص٤٧-٧٠.

اللغات كالعربية ما تجاوزت القسمة فيها الحيوان إلى سائر الأشياء ؛ فهي إما مذكر أو مؤنث[1].

١- الذكر والأنثى

ترجع القسمة اللغوية الثنائية (مذكر / مؤنث) إلى انقسام الجنس انقسامًا حيويًّا طبيعيًّا إلى ذكر وأنثى، وهي قسمة عرفها الإنسان في وقت مبكر وأكدتها الأديان، قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالأُنْثَى﴾[٤٥- النجم]

ويشهد علم العربية شيئًا من الغموض في هذا الجانب من جوانب مصطلحاته المعبّرة عن قضية التذكير والتأنيث، ويعود السبب في ذلك إلى الخلط بين الذَّكَر والمُذكَّر وبين الأنثى والمؤنث؛ إذ قد يجري التعبير عنهما دون تمييز[2]. ولذلك يجب أن ننبه هنا إلى أن الذكر أو الأنثى وصف للذات الآدمية أو الحيوانية، أما المذكر أو المؤنث فهو وصف للفظ اللغوي الذي يشمل الإنسان والحيوان وغيرهما. ولذلك نجد المذكّر قد يطلق على الذكر أو الأنثى، وكذلك المؤنّث قد يطلق على الذكر أو الأنثى. قال سيبويه: "وتقول: ثلاثة أشخصٍ وإن عنيت نساءً؛ لأن الشخص اسم ذكر. ومثل

---

(١)هناك افتراضات متعددة لتفسير التقسيم الجنسي في اللغة؛ فرُدَّ إلى تصور الحياة في كل شيء، ورُدَّ إلى ارتباطه بصفات محددة، ورُدَّ إلى تصورات خيالية أو خارقة. انظر: عمر، اللغة واختلاف الجنسين، ٤٨-٥٠.

(٢) انظر أول نص ننقله عن سيبويه أدناه.

ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً ؛ لأن العين مؤنثة"[1]. ويقصد سيبويه بالذكر المذكر.

وليس أمر التذكير والتأنيث في الحيوان كالتأنيث في الإنسان؛ فعلى الرغم من أنه ربما اختلف الذكر من الحيوان عن الأنثى قد لا يُميَّز بينهما لغةً. وربما تشابها على البعد ويميز بينهما لغةً ؛ لأن حاجة المستعملِ اللغةَ تقتضي ذلك، قال الجاحظ : "وللعصفور فضيلة أخرى. وذلك أن من فضل الجنس أن تتميز ذكورته في العين من إناثه، كالرجل والمرأة، والديك والدجاجة، والفُحَّال[2] والمُطعِمة[3]، والتيس والصفية[4]، والطاوس ، والتُّدْرُج[5]، والدُّرَّاج وإناثها. وليس ذلك كالحِجْر[6] والفرس والرمَكة[7] والبِرذَون[8] والناقة والجمل والعَيْر والأتان والأسد واللَّبُؤة[9] فإن هذه الأجناس تُقبِل نحوك فلا ينفصل في العين الأنثى من الذكر، حتى تتفقد موضع القُنُب[10]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦١-٥٦٢.

(٢) الفحال: ذكر النخل خاصة.

(٣) المطعمة: التي أدركت أن تثمر.

(٤) الصفية: أنثى الماعز.

(٥) التدرج والدراج: طائر مليح أرقط مغرد.

(٦) الحجر: الأنثى من الخيل.

(٧) الرمكة: انثى البرذون.

(٨) البرذون: خيل من غير نتاج العرب.

(٩) لعل بين الأسد واللبؤة فرقًا في الشكل فالأسد ذو لبدة غزيرة.

(١٠) "القنب: وعاء قضيب الفرس وغيره من ذوات الحافر". الصحاح، (قنب)١: ٢٠٦.

والأطباء[1] وموضع الضرع والثِّيل[2] وموضع ثَفْر الكلبة من القضيب، لأن للعصفور الذكر لحية سوداء. وليس اللحية إلا للرجل والجمل والتيس والديك وأشباه ذلك فهذه أيضًا فضيلة للعصفور"[3]. فالعصفور وإن تميز ذكره عن أنثاه بلحيته وجرمه فإنه لم يميز بينهما في اللفظ، فالعصفور مذكر اللفظ؛ ولكنه قد يطلق على الذكر أو الأنثى على الرغم من تميز أحدهما عن الثاني[4]. وقالوا جمل وناقة ففرقوا في اللفظ بين ما يتشابه على البعد، ومن الحيوان ما يتعذر التمييز بين الذكر منه والأنثى كالنمل فعومل على أنه جنسٌ؛ الواحد منه نملة، ومثله الحمام واحده حمامة.

١ : ٢- الحقيقيّ والمجازيّ

ولأجل ما سلف من اختلاف بين الذكر والمذكر وبين الأنثى والمؤنث كان من التذكير أو التأنيث ما هو حقيقيّ وما هو مجازيّ. أما الحقيقيّ فهو ما كان فيه اتفاق بين المذكر والذكر الفرد وما كان فيه اتفاق بين المؤنث والأنثى من الإنسان أو الحيوان. قال الدماميني: "وكل منهما أي من المذكر والمؤنث حقيقيّ وهو ما له زوج من الحيوان كامرأة ورجل وناقة وجمل فكل من الرجل والجمل مذكر حقيقيّ وكل من المرأة والناقة مؤنث حقيقيّ"[5]. ومن

---

(١) "جمع طُبي أو طِبي وهو كالضرع لذوات الحافر والسباع وقد يكون لذوات الخف". الصحاح،(طبي) ٦: ٢٤١١.

(٢) "الثِّيل: وعاء قضيب البعير". الصحاح، (ثيل) ٤: ١٦٥٠.

(٣) الجاحظ، الحيوان، ٥: ٢٠٩-٢١٠

(٤) يميز عامة أهل نجد بين ذكر العصفور وأنثاه فيسمى (تُسْحالي) أي كحالي وتسمى أُمّيّة.

(٥) الدماميني، المنهل الصافي،ص ٤٩٣.

النحويين كأبي البركات بن الأنباري وابن مالك من صرّح بربط دلالة اللفظ المؤنث على الحقيقة التأنيثية بدلالته على ما له جهاز تأنيث[1].

ومتى انفكت هذه العلاقة خرجت الظاهرة إلى دائرة المجاز. فالتذكير أو التأنيث في غير الإنسان والحيوان مجاز. وهو مجاز في اسم الحيوان المحتمل للدلالة على الذكر أو الأنثى[2]. وهو في الجموع مجاز. ويثير الرضي قضية مجازية التأنيث في الجموع فيستثني منها جمع المذكر السالم، قال: "وكل جمع غير ما على حد التثنية، وهو جمع المذكر السالم، مؤنث غير حقيقي فحكمه حكمه على نحو ما مرّ ولو كان جمع مؤنث حقيقي كالهندات؛ إذ للجمعية تأنيثه، أي لأن تأنيثه إنما هو بالتأويل لكونه جماعة ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد؛ لأن المجاز الطارئ أزاله كما أزال التذكير الحقيقي في رجال، وإنما لم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون، لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه"[3]. وهو عندي وهمٌ، إذ القضية في الحقيقية والمجازية مرتبطة بالذوات لا الألفاظ، ولا فرق بين جمع

---

(١) انظر: أبوالبركات بن الأنباري، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث،٦٣. ويقول ابن مالك في باب الفاعل من الألفية:

وإنما تلزم فعلَ مضمرِ متصلٍ أو مفهمٍ ذاتَ حِرِ

(٢) قال الرضي: "وقد يكون اللفظي [أي المؤنث المجازي] حيوانًا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر إذ ليس بإزائه مذكر [أي لفظ دال على الذكر] فيجوز أن تقول: غردت حمامة ذكر، وعندي ثلاث من البط ذكور، فيجوز أن تكون النملة في قوله تعالى:﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾[١٨-النمل] ذكرًا، واعتبر لفظه فأنث ما أسند إليه". شرح الكافية، ٣: ٣٣٨-٣٣٩.

(٣) شرح الكافية،٣: ٣٤٢.

السلامة وجمع التكسير في ذلك ؛ فالزيدون يطلق على جماعة كل واحد منهم زيد، ومثله الزيود يطلق على جماعة كل واحد منهم زيد، والصواب عندي أن الحقيقيّة أو المجازيّة مرتبطة بالمفرد، أما الجمع فتصنيفه الجنسي هو تصنيف لفظي أي مجازي تذكيرًا أو تأنيثًا. قال ابن هشام: " وليس لك أن تقول: التأنيث في النساء والهنود حقيقي ؛ لأن الحقيقي هو الذي له فرج، والفرج لآحاد الجمع، لا للجمع، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الآحاد"[1]. ومن أجل ذلك ذهب الكوفيون إلى جواز تأنيث الفعل المسند إلى جمع المذكر السالم. ولعل قول ابن يعيش واضح في هذه المسألة يقول: "وإن كان الجمع للمذكرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه نحو قام الزيدون وإنما كان الوجه فيما كان مؤنثًا تأنيث الفعل لرجحان التأنيث فيه على التذكير وذلك أن التأنيث فيه من وجهين من جهة أن الواحد مؤنث وهو باق على صيغته وهو مع ذلك مقدر بالجماعة، والتذكير من جهة واحدة وهو تقديره بالجمع، وجمع المذكر بالعكس التذكير فيه من جهتين من جهة أن الواحد باق وهو مذكر والثاني أنه مقدر بالجمع وهو مذكر والتأنيث من جهة واحدة وهو تقديره بالجماعة فرجح على التأنيث"[2].

ولأن المؤنث المجازي لا يعني اتصاف الذات بالأنوثة سمّى ابن الحاجب هذا النوع بالمؤنث اللفظي وجعله مقابلاً للحقيقي، فهو تأنيث لا يتعدى التصنيف اللفظي اللغوي إلى الذات نفسها. قال ابن الحاجب: "وهو

---

(١) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص١٧٥.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥: ١٠٤.

حقيقي ولفظي، فالحقيقي: ما بإزائه ذكر في الحيوان كامرأة وناقة. واللفظي بخلافه، كظلمة وعين"[1].

ويقصد ابن الحاجب بالمؤنث اللفظي المؤنث المجازي أي ما أنث في اللغة وإن لم يدل على أنثى. قال الرضي: "وإنما قال في الحيوان؛ لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإن بإزائه ذكرًا وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: اشتريت نخلة أنثى"[2].

وأما تصنيف المجازي إلى مذكر ومؤنث فهو أمر اعتباطي ليس يسهل تفسيره تفسيرًا مقنعًا؛ ولذلك أعرض عن الخوض فيه علماء العربية القدماء؛ "فمسألة تقسيم الأسماء بعامة على أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات (اعتباطية) إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحليل اللغوي التنبؤ بها أو تقنينها"[3].

ولما كانت الحقيقة والمجاز تعبيرًا عن ارتباط اللفظ بالذات وجدنا اللفظ الواحد ينتقل من المجاز إلى الحقيقة بسبب انتقاله الدلالي على الذات، مثال ذلك اللفظ (صباح) فهو مذكر مجازي التذكير في أصل وضعه على الزمن، ولكنه ينقل إلى العلمية فيكون مذكّرًا حقيقيًا إذا سميت به ذكرًا، ويكون مؤنّثًا حقيقيًا إذا سميت به أنثى. تقول:

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٣٨.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٣٨.

(٣) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ص١٦.

- خرج الرجل في صباحِ هذا اليوم. (مذكر مجازي)
- خرج صباحٌ إلى عمله. (مذكر حقيقي)
- خرجت صباحُ إلى عملها. (مؤنث حقيقي)

ويعدّ الاسم حقيقي التذكير في الأحوال التالية:

١- أن يكون المذكر دالاً على الذكر من الإنسان سواء أكان مجردًا من علامة تأنيث، مثل: زيد، أو مختومًا بعلامة تأنيث مثل: طلحة، وبُشرَى[1]، وزكرياء.

٢- أن يكون المذكر من الحيوان وله مقابل مؤنث. مثل: كبش للذكر من الغنم ويقابله نعجة للأنثى منها.

٣- أن يكون المذكر من الحيوان؛ وفي السياق ما يدل على أنه مقصود به الذكر. مثل: يساعد العصفور أنثاه على بناء العش. أو أن يكون المذكر من الحيوان وأنت تعرف أنه ذكر، قال المبرد: "فمن ذلك قولهم: عقرب، فهو اسم مؤنث، إلا أنك إن عرّفت الذكر قلت: هذا عقرب، وكذلك الحية، تقول للأنثى: هذه حية، وللذكر هذا حيّة، قال جرير:

إنّ الحَفافِيثَ مِنْكُم يا بَنِي لَجَإٍ يُطْرِقْنَ حيثُ يَصُولُ الحَيَّةُ الذَّكَرُ

وتقول هذا بطة للذكر، وهذه بطة للأنثى، وهذا دجاجة، وهذه دجاجة، قال جرير:

لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أرَّقَنِي صَوْتُ الدَّجاجِ وقَرْعٌ بِالنَّواقِيسِ

---

(١) مصدر الفعل (بشر) يستعمل علمًا للذكور والإناث، انظر: معجم أسماء العرب، ١: ١٨٦.

يريد زُقاء الديوك، فالاسم الذي يجمعها دجاجة للذكر والأنثى، ثم يُخص الذكر بأن يقال: ديك، وكذلك تقول: هذا بقرة وهذه بقرة لهما جميعًا، وهذا حبارى، ثمّ يخص الذكر فتقول: ثور، وتقول للذكر من الحبارى: خَرَب"[1].

ويعدّ المؤنث حقيقيّ التأنيث في الأحوال التالية:

١- أن يكون المؤنث دالا على الأنثى من الإنسان سواء أكان مجردًا من علامة التأنيث، مثل: سعاد، أو مختومًا بها مثل: عائشة، وسلمى، وسمراء. قال الرضي:" وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامرأة، ونفساء، وحبلى، وبلا علامة، كأتان وعناق"[2].

٢- أن يكون المؤنث من الحيوان وله مقابل مذكّر. مثل: ناقة للأنثى من الإبل ويقابلها جمل للذكر منها.

٣- أن يكون المؤنث من الحيوان؛ وفي السياق ما يدل على أنه مقصود به الأنثى. مثل: تبيض الدجاجة كل يوم بيضة؛ فالدجاجة مؤنّث حقيقيّ؛ إذ لا يبيض من الدجاج إلا الإناث. وكذلك في مثل: عندي دجاجة وديك؛ فتبين أن المقصود بالدجاجة الأنثى. أما في قولنا: الدجاجة لا تطير كالعصافير؛ فالدجاجة مؤنّث مجازيّ لأنّ الدجاجة هنا الواحد من الدجاج، وقد يكون أنثى أو ذكرًا، فالأنثى من الدجاج دجاجة والذكر من الدجاج دجاجة؛ لأن التاء منه لم تزد على مذكر،

---

(١) المبرد، الكامل، ٤: ١٠٦-١٠٧.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٣٨.

فلذلك تقول هذا دجاجة "نظرًا إلى معناه من غير التفات إلى تاء التأنيث التي فيه لأنها لم تزد على مذكر ليراد بمجموع اللفظ الذي فيه التاء مؤنث كما في قائمة بالنسبة إلى قائم"[١].

قال الجاحظ: "والديكة دجاج إذا ذكرت في جملة الجنس، وهذا الباب مما تغلّب فيه الإناث على الذكورة. وقال آخرون: لا، ولكنّ الديك نفسه دجاجة، إلا أنهم أرادوا إبانته بأنّه ذكَر فقالوا: ديك، كما يسمون الذكر والأنثى فرسًا بلا هاء، فإذا أرادوا أن يثبتوا إناثها قالوا: حِجْر، وإن كانت حجرًا فهي فرس. وقال الأخطل:

نازَعْتُهُ في الدُّجَى الرَّاحَ الشَّمُولَ وقَدْ
صاحَ الدَّجاجُ وحانَتْ وَقْفَةُ السَّارِي

وقد بيّن ذلك القرشي حيث قال:

أُطْرُدُوا الدِّيكَ عَنْ ذُؤابَةِ زَيْدٍ كانَ ما كانَ لا تَطاهُ الدَّجاجُ"[٢]

٤- أن يكون اللفظ صفة لمؤنث حقيقي، قال النيلي "وهذه الصفات إن كان تأنيث موصوفها حقيقًا فتأنيثها حقيقيّ"[٣]. ومثال ذلك: هذه امرأة وهذه أخرى، وهذه دار وهذه أخرى.

---

(١) الدماميني، المنهل الصافي ٤٩٩.

(٢) الجاحظ، الحيوان، ٢: ٢٥٠-٢٥١.

(٣) النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، ٢: ٤٤٤.

١ : ٣- المعنوي واللفظي

ولما كانت اللغة تضافرًا بين اللفظ والمعنى كانت الحاجة إلى التعبير عن علاقة المذكر أو المؤنث بما يطلقان عليه من الذوات، وكان الأصل كما ذهب إلى ذلك بهاء الدين بن النحاس أن يوضع لكل من المذكر والمؤنث لفظ غير لفظ الآخر، كما قالوا: عَيْر وأتان، وجَدي وعَناق، وحمَل ورخِل. وعلّل لعدم استمرار هذه الطريقة بأنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا بأن أتوا بعلامة تفرّق بين المذكر والمؤنث. وقد يجمعون بين التفريق باللفظ والعلامة، نحو: كبش ونعجة، وجمل وناقة، وبلد ومدينة[١].

ونجد عند التأمل أن الاسم المذكر نوعان:

١- مذكر معنويّ لفظيّ:

فهو معنويّ، لأنه بمعناه مذكر، وهو لفظيّ لتجرده من علامة التأنيث، فهو مذكر اللفظ، مثل: زيد.

٢- مذكّر معنويّ:

قد يكون المذكر مختومًا بعلامة تأنيث لأنه اسمٌ مؤنثٌ في اللغة مثل (طلحة) الشجرة ثم نقل للذكر علمًا؛ لذلك هو مذكر المعنى مؤنث اللفظ، وهذا ما عرف عند جمهور النحويين بالمؤنث اللفظي، أي المذكر الذي في لفظه علامة تأنيث.

---

(١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ٣٢.

ومن هنا يأتي تأنيث جموع التكسير، فأنت تقول: قالت الرجال[1].
فهذا تأنيث معنوي مجازي، فالمعنى جماعة الرجال. وقد يكون لفظيًا لا معنويًا في مثل قولك: زارك أصدقاءُ كثيرون. فأصدقاء مختوم بألف تأنيث ممدودة ولكنه نُعتَ بمذكر رعاية لمعناه وهو (جمع الأصدقاء). وقد يجمع بين تأنيث اللفظ والمعنى في قولك: قالتِ الأصدقاء. فالأصدقاء مؤنث المعنى بآية مطابقة الفعل له تأنيثًا فمعناه (جماعة الأصدقاء)، وهو مؤنث اللفظ بعلامة التأنيث.

وكذلك شأن المؤنّث، فمنه أنواع:

١- المؤنث المعنوي:

أي الاسم الدال على مؤنث بمعناه دون لفظه، إذ لفظه مذكر، ويدخل في ذلك ما أشرنا إليه سابقًا من الجمع وهو الرجال في قولنا: قالت الرجال. ومن أمثلة التأنيث المعنوي ما هو حقيقي التأنيث، مثل أسماء

---

(١) قد لا يقبل الذوق الاستعمالي في لغة اليوم مثل هذا التعبير فقد لا يميل إلى أن يقول قالت الطلاب حسب ملاحظة عيسى الشريوفي على مسودة هذا البحث. ولكن هذا لا يلغي جواز الاستعمال؛ إذ اللغة ذات إمكانات متعددة يقع التخير منها فيشيع من استعمالاتها ما يشيع ويخمل ما يخمل ومن الجلي الظاهر أن تأنيث اسم التفضيل المعرّف (بأل) هو (الفعلى) فيقال: الصغرى والكبرى والدنيا والقدمى؛ ولكن قد لا يستسيغ السمع هذا المؤنث من الأهم والأحدث والأعلم لأنه لم يسمعها من قبل فتألف أذنه مسمعها ولعل ذلك ما أداهم إلى استعمال صفة المذكر للمؤنث فيغلطون في ذلك.

النساء: هند، وهدى[1]، وزينب، ومن الحيوان مثل: عَناق، ومنه مجازي التأنيث مثل: عُقاب، وأفعًى[2]، وأرض، وسماء[3].

٢- المؤنث المعنويّ اللفظيّ:

وهو الاسم الدال على مؤنّث بمعناه وتحلّى لفظه بعلامة تأنيث بغضّ الطرف عن وجود مذكّر مقابل له أو عدمه. ومنه ما هو حقيقيّ التأنيث مثل: عائشة، وسلمى، وسمراء، ومن الحيوان: ناقة. ومنه مجازيّ التأنيث، مثل: غرفة، وحُبارى، وصحراء.

٣- المؤنّث اللفظيّ:

وهو الاسم الدال على ذكر؛ ولكن ختم لفظه بعلامة تأنيث. مثل أسماء الرجال: طلحة، وبُشرى، وزكريّاء. ومنه جموع التكسير المختومة بألف تأنيث مثل: مرضى وأصدقاء، في قولك: زرنا مرضَى كثيرين لأننا أصدقاءُ لهم.

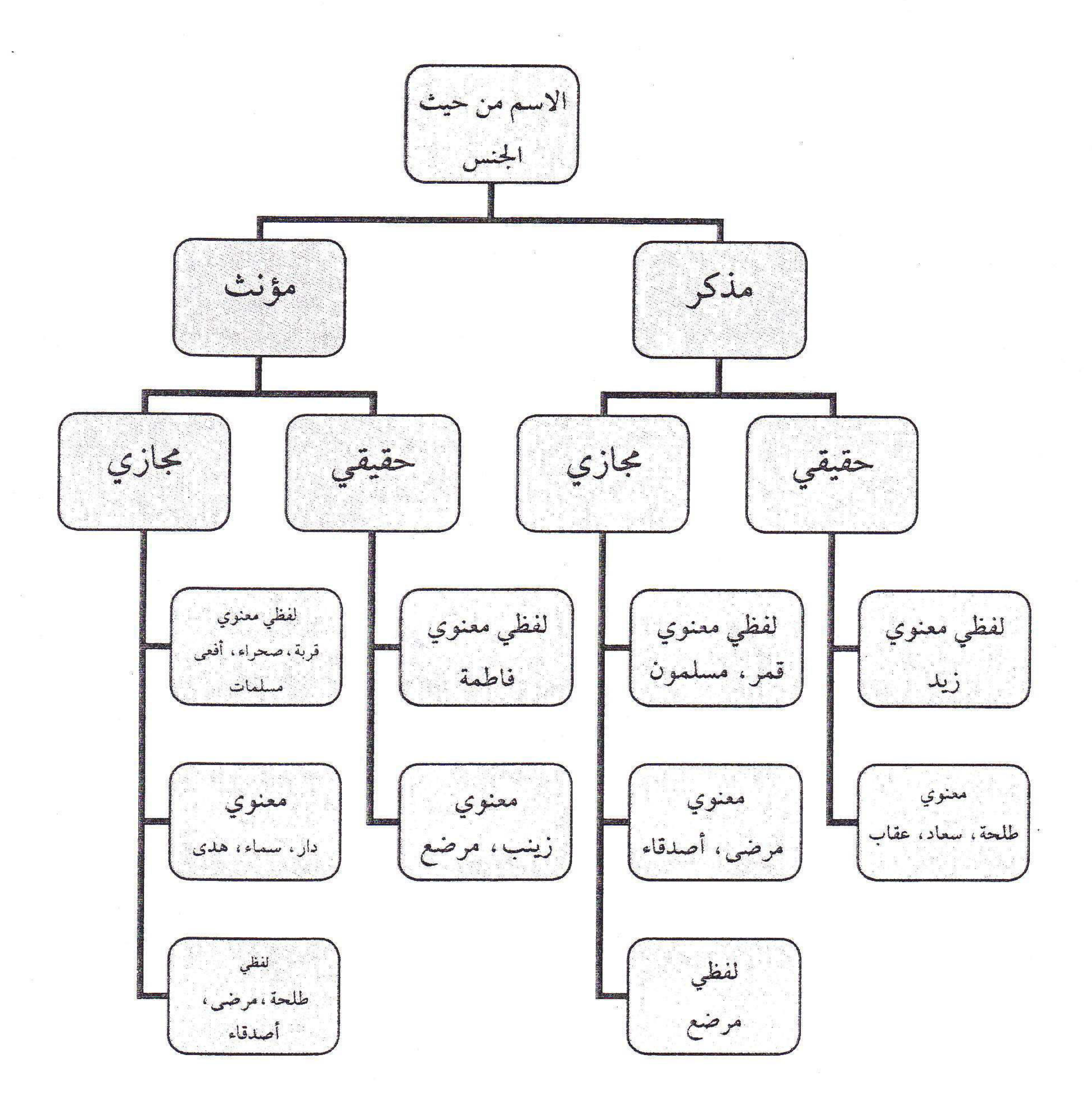
---

(١) الألف في (هدى) ليست علامة تأنيث بل فتحة الدال مطلت تعويضًا عن حذف لام الاسم الياء وحركتها: هدَيٌ> هُدًى.

(٢) قال الفراء: "والأفعى أنثى"، المذكر والمؤنث، ص١٠٠. ووزنه (أفعل) لأن همزتها زائدة والألف منقلبة عن أصل. انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب،١: ٤٢٨. وهو مصروف في الغالب وإنما منعه من الصرف من تخيل الوصفية فيه فمنعه للوصف ووزن الفعل، انظر: ابن عقيل،شرح ابن عقيل، ٢: ٣٢٥.

(٣) الهمزة في (سماء) ليست علامة تأنيث بل مجتلبة لقفل المقطع الثاني. وانظر ما كتبته من تعقيب على متوهم تأنيثها في: مجلة العرب،٦: ٣٥٦.

وهذا شكل يلخص توزيع الاسم من حيث الجنس:



١ : ٤- المذكر أصل والمؤنث فرع

اتخاذ علامة تميز المؤنث من المذكر هي حيلة لغوية ظاهرة الحكمة بما هي اختصار للألفاظ. وليست إضافة علامة التأنيث إلى لفظ التذكير بدالٍّ

على تحيز جنسي"[1]؛ بل هي دالة على أن الخطاب في الأصل عام لا تمايز فيه بين ذكر وأنثى؛ فلمّا أريد تمييز الأنثى بالخطاب جعلت العلامة المميزة، فصار اللفظ المؤنث بعلامة، وكان يمكن أن يكون اللفظ المذكر هو الذي بعلامة ولكن ذلك لو حدث لما درأ غلواء القائلين بالتحيّز، والمسألة لا تتعدى الوسم اللفظي كما وسم المثنى والجمع السالم والمنسوب. وقد أدرك سيبويه هذا بثاقب بصيرته حين وصف المذكر بالأولية المتصفة بالخفة، قال: "واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أوّل، وهو أشدّ تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير. ألا ترى أنَّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبْل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، و(الشيء) ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون"[2]. وقال في موضع آخر "وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختصّ بعدُ، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكّر، فالتذكير أوّل، وهو أشدّ تمكّنًا، كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرّف. فالتذكير قبلُ، وهو أشد تمكنًا عندهم.

---

(١) ذكر أحمد مختار عمر في فصل عن اللغة بين الحياد والتحيز للذكورة أن معظم اللغات التي تفرق بين المذكر والمؤنث بلاحقة إضافية تتخذ من صيغة المذكر أصلاً، ومن صيغة المؤنث فرعًا، ويندر العكس، انظر: اللغة واختلاف الجنسين، ص٥٩. وانظر: عيسى برهومة، اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة، ص٩٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ١: ٢٢.

فالأول هو أشد تمكنًا عندهم... والشيء يختصّ بالتأنيث فيخرج من التذكير"[1]. ومن أجل هذا التأصيل يذهب المبرد إلى أبعد من ذلك حين يقعّد قاعدة جريئة وهي قوله: "وكل ما لا يعرف أمذكر هو أم مؤنث، فحقّه أن يكون مذكّرًا؛ لأن التأنيث لغير الحيوانات إنما هو تأنيث بعلامة، فإذا لم تكن العلامة، فالتذكير الأصل"[2].

وثمة زعم بأن هذا التفريع هو استمداد للموروث الدينيّ، يقول عيسى برهومة: "ويستشف من هذا التقسيم خفايا تتجاوز حدود اللغة، لتمتد في سندها إلى بَدْء التكوين وباكورة الخلق. (فالأصالة والفرعية) التي اتكأت عليها الأجيال للتعاطي مع الجنسين ليست منفصلة عن قصة خلق آدم، واشتقاق حوّاء من ضلعه، فهذه القصة وما أسبغ عليها من تحويرات أسطورية وتوراتية تُعْتَدّ المرجع المؤسّس لأدوار الجنسين في الحياة منذ طفولة البشرية حتى عصر الانفجار المعرفي"[3]؛ ولكن كيف تكون كذلك وهي قصة متأخرة في حياة الإنسانية؟ فالتقسيم الاجتماعي سابق عليها، وهو تقسيم أملته الظروف الحيوية التي عاشها الإنسان متنقلاً من طور حياة الصيد إلى طور حياة الفلاحة، وأما العربية فلغة قوم وثنيين أو دهريين لم

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣: ٢٤١-٢٤٢.

(٢) المبرد، المذكر والمؤنث، ص١٠٨.

(٣) عيسى برهومة، اللغة والجنس، ٧٢-٧٣.

يعرفوا هذه الفكرة عن الخلق إلا بعد معرفتهم الأديان السماوية. وليس مردّ التأصيل والتفريع إلى النحويين أنفسهم متأثرين بأحكام شرعية بل إلى اللغة نفسها[1]. وكون الأصل والفرع مبنيًا على معطيات تصريفية (موسوم/مجرد) هو ما رجحه عيسى الشريوفي ورآه أكثر الآليات عملية وفعالية لتصنيف المادة اللغوية، على أنه نبّه إلى أن اللغة قد لا تطّرد فيها المتقابلات، فثمة مذكر لا مؤنث له، وثمة مؤنث لا مذكر له[2]. وهذا أمر منطقي منذ أن كانت الأشياء غير مبنية على الثنائية التقابلية، وإن شاع التقابل في الصفات على نحو واضح فإنها قد تتخلف حين يستبد المذكر بصفات ويستبد المؤنث بصفات وحين نجد من الأسماء والصفات ما هو مشترك بين الذكر والأنثى.

---

(١) نسبت رشيدة عبد الحميد اللقاني القول بأصالة المذكر وفرعية المؤنث إلى النحويين العرب لا العربية نفسها وأنهم تأثروا في مقولتهم بالأحكام الشرعية غافلة عن أن هذه الظاهرة سابقة على ظهور الإسلام، وذهبت إلى أن المذكر أصل والمؤنث أصل محتجة بأنه "لو كان المذكر أصلاً لكان كل مذكر في اللغة العربية مذكرًا في باقي اللغات". وهذا احتجاج لا ينتهي منه العجب. انظر: التأنيث في العربية، ص٣٩-٤٣. وذهب عبدالله الغذامي في كتابه (المرأة واللغة) إلى أن فحولة اللغة حقّ للرجل وأن اللغة أنثى حتى ضاعت بعد احتلال الرجل لعالم اللغة وتحول الأصل الأنثوي ليكون ذكوريًا. وقد ناقشه حمزة المزيني في ثلاثة مقالات نشرت في صحيفة الرياض ثم في الجزء الثاني من كتابه مراجعات لسانية وكان موفقًا في مناقشته، وإن كنا نخالفه في بعض التفصيلات، فبيّن أن فكرة الأصل والفرع في التحليل النحوي فكرة عامة تتعدى الجنس إلى العدد.

(٢) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ٤٢.

١ : ٤/١- تغليب المذكر

واعتمادًا على أمر التأصيل والتفريع الذي ذكرناه فإنه إذا جاء اللفظ دالاًّ على جمع فيه ذكور وإناث فإنه يصار إلى تغليب المذكر على المؤنث ؛ لأنه يتعذر من حيث التركيبُ التعبيرُ عنهما معًا ، وهو استعمال للأصل اللفظي وهو المذكر. قال سيبويه : "وتقول :هذا حادي عشر إذا كن عشرَ نسوة معهن رجل ؛ لأن المذكر يغلب المؤنث. ومثل ذلك قولك : خامس خمسة إذا كن أربعَ نسوة فيهن رجل ، كأنك قلت : هو تمام خمسة. وتقول : هو خامس أربع إذا أردت أنه صيّر أربع نسوة خمسة"[١]. ويستثنى من هذا الحكم العام الأيام والليالي إذ تغلب الليالي على الأيام ، لأن التأريخ "محمول على الليالي دون الأيام ، وإن كان مع كل ليلة يوم ، واليوم مذكر ، والليلة مؤنثة ، فغلبت الليلة على اليوم"[٢].

١ : ٥- أنماط صفات المذكر والمؤنث

بتأمل الاستعمال اللغوي نجد أنْ ثمة أنماطٌ لصفات الذكر والأنثى يمكن أن نجملها في الآتي :

١- صفة للذكر تقابلها صفة متفرعة منها بعلامة التاء : قادم/ قادمة.

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٥٦١.

(٢) الهرمي، المحرر في النحو،١: ٣٦٣.

٢- صفة للذكر تقابلها صفة للأنثى مختلفة في بنيتها وفيها علامة تأنيث: غضبان/ غضبى. أبيض/ بيضاء، الأكبر/ الكبرى.

٣- صفة للذكر لا تقابلها صفة للأنثى: أمير المؤمنين.

٤- صفة للأنثى لا تقابلها صفة للذكر: مرضع.

٥- صفات مشتركة بين الجنسين منها صفات مذكرة ومنها مؤنثة: جريح، صبور، علاّمة، داعية.

وأما النمطان الأول والثاني فهما مشهوران، لا نجد حاجة إلى تفصيل القول فيهما، وسيأتي الكلام عن ثلاثة الأنماط الأخيرة.

١ : ١/٥- صفات الذكور

من الصفات ما هو تعبير عن نشاط الذكور في المجتمع وهو نشاط خاص موكل بهم، ومن أجل ذلك عبّرت اللغة عنه بصيغة التذكير، فإن صادف أنْ زاولت هذا النشاط الذكوري أنثى لم يغير من أجلها اللفظ؛ لأنه أمر طارئ ،قال المفضل بن سلمة "قالوا: أميرنا امرأة، ووصي بني فلان امرأة، ووكيل فلان ورسوله امرأة، وكذلك شاهد ومؤذن، فلم يدخلوا في شيء من هذا الهاء، وليس بمصروف عن جهته؛ وإنما حملهم على ذلك أن هذا الوصف إنما يكون في الرجال دون النساء؛ فلما احتاجوا إليه في النساء

الصفة	المعنى الأصلي العام	المعنى الخاص بالأنثى
جامِح	جمح الحصان غلب صاحبه فهو جامح وهي جامحة	فرت الزوجة إلى بيت أهلها قبل طلاقها فهي جامح
حائِض	حاض السيل وفاض فهو حائض	سال الدم من رحم المرأة فهي حائض
حائِل	حال عليه الحول مرّ، فهو حائل وهي حائلة	حالت الناقة حمل عليها حولا ولم تلقح فهي حائل
حادّ	حدّ أي حجز ومنع، فهو حادّ وهي حادة	حدّت المرأة امتنعت من الزينة لوفاة زوجها فهي حادّ
راجِع	رجع عن الأمر فهو راجع وهي راجعة.	رجعت المرأة إلى أهلها لموت زوجها فهي راجع
طالِق	طلق الرجل يده في المال فهو طالق وهي طالقة	طلّق الرجل زوجته فهي طالق
طاهِر	طهر الشيء فهو طاهر وهي طاهرة	طهرت المرأة من حيضها فهي طاهر
عارِك	عرك أي دلك فهو عارك وهي عاركة	عركت الجارية أي حاضت
عاطِل	عطِل الرجل من العمل فهو عاطل وهي عاطلة	عطلت المرأة من الحليّ فهي عاطل
فارِك	فرك السنبلة بيده دلكها فهو فارك وهي فاركة	فركت المرأة زوجها كرهته فهي فارك
قارِح	قرح الحافر كملت أسنانه فهو قارح وهي قارحة	قرحت الناقة أي استبان حملها فهي قارح
ناتِق	نتق الشيء زعزعه فهو ناتق وهي ناتقة	نتقت المرأة كثر ولدها فهي ناتق
ناشِز	نشز الشيء ارتفع فهو ناشز وهي ناشزة	نشزت المرأة استعصت على زوجها فهي ناشز
ناهِد	نهد الرجل إلى العدوّ نهض فهو ناهد وهي ناهدة	نهد ثدي الجارية أشرف فهي ناهد
واضِع	وضع الرجل الشيء فهو واضع وهي واضعة	وضعت الحامل ولدها فهي واضع

أجروه على الأكثر من موضعيه"[1]. ونقول فلانة أستاذ في الجامعة وعضو[2] في هيأة التدريس ورئيس للجنة الامتحانات ؛ ولكن ما يمكن تأنيثه من ذلك ليس بلازم اليوم البقاء على تذكيره لكثرة مزاولة النساء له، فلا خصوصية بعدُ للذكور فيه[3]، وقد تقدم في التراث ما يشير إلى ذلك، قال الفراء:

"وربما جاء في الشعر بالهاء، قال عبدالله بن همام السلولي:

فَلَوْ جاءُوا بِبَرَّةَ أَوْ بِهِنْدٍ لَبايَعْنا أَمِيرَةَ مُؤْمِنِينا

وليس خطأ أن تقول(وصيّة) و(وكيلة)، إذا أفردتها وأوردتها بذلك الوصف."[4]

١ : ٢/٥- صفات الإناث

للنساء أحوال خاصة اقتضتها طبيعتها الحيوية أو الاجتماعية فكان لها من الصفات ما هو خاص بها، فنقل لها من ألفاظ اللغة ما اكتسب معنى خاصًّا، والمؤنث بهذا المعنى الخاص لا يُعد فرعيًا عن صفات الذكور ؛ ولذلك جاء بلا علامة دالة على المؤنث حتى لا يتوهم فرعيته عن المذكر.

ومن هذه الصفات:

---

(١) المفضل بن سلمة، مختصر المذكر والمؤنث، ٥٠.

(٢) أجاز مجمع اللغة العربية: عضوة، انظر: المعجم الوسيط، (عضو)، ولا أراه موفقًا، لأن اللفظ ليس بصفة مشتقة بل اسم جنس لا تلحقه علامة التأنيث فهو عضو وهي عضو.

(٣) انظر: الشمسان، تأنيث الوظائف، صحيفة الجزيرة، ١٩/١/ ٢٠١٢م، ص ٢٦.

(٤) الفراء، المذكر والمؤنث، ٦١.

١ : ٥/٣- الصفات المشتركة بين الذكور والإناث

الأصل في الصفة أن تكون معبرة عن موصوفها فتطابقه في جنسه ؛ ولكن الاستعمال اللغوي لم يطرد فيه هذا ؛ إذ من الصفات ما هو مذكر قد استعمل للذكور والإناث، ومنها ما هو مؤنث قد استعمل للأنثى والذكر. قال سيبويه : "وزعم الخليل رحمه الله أن ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [١٨- المزمل] كقولك : (معضِّل) للقطاة. وكقولك : (مرضع) للتي بها الرضاع"[١]. على أن هذا الاتصاف مقصود به الثبات لا مزاولة الفعل ولذلك يروي سيبويه عن أستاذه قوله : "وأما المنفطرة فيجيء على العمل، كقولك منشقة، وكقولك مرضعة للتي ترضع"[٢].

وقال سيبويه : "وزعم الخليل أن فَعُولاً ومِفْعالاً إنما امتنعتا من الهاء لأنهما إنما وقعتا في الكلام على التذكير، ولكنه يوصف به المؤنث، كما يوصف بعَدْل وبرضًا...ومما جاء مؤنثًا صفة تقع للمذكر والمؤنث : هذا غلام يفَعَة، وجارية يفَعَة، وهذا رجل ربْعة، وامرأة ربْعة"[٣].

ومن شواهد ذلك ما يسوقه ابن الشجري قال: "قال أبو الصلت الثقفيّ :

اِشْرَبْ هَنِيئًا عَلَيْكَ التَّاجُ مُرْتَفِقًا ... فِي رَأْسِ غُمْدانَ دارًا مِنْكَ مِحْلالا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٧.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٤٧.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٧.

جاء محلال بلفظ التذكير لأن ما جاء على (مِفْعال) يستوي فيه الذكور والإناث كاستوائها في (فعول)، قالوا: امرأة مِذكار ومِئناث، كما قالوا: امرأة صبور وشكور"[1].

والخلاصة التي ننتهي إليها أن الصفات المشتركة بين الذكور والإناث:

١- ما جاء على بناء (فَعَّالة) مثل: علاّمة، تقول: رجل علاّمة/ امرأة علاّمة.

٢- ما جاء على بناء (مِفْعال)، مثل: مِفضال، تقول: رجل مفضال/ امرأة مفضال.

٣- ما جاء على بناء (مِفْعيل)، مثل: مِعطير، تقول: رجل معطير/ امرأة معطير.

٤- بناء(فَعُول) إن كان بمعنى فاعل وذُكر الموصوف[2]، نحو: (صبور)، تقول: رجل صَبُور/ امرأة صبور.

٥- بناء (فَعيل) إن كان بمعنى مفعول وذُكر الموصوف[3]، نحو: (جَريح)، تقول: رجل جريح/ امرأة جريح.

٦- المصادر الموصوف بها، مثل: رضًا، صوْم، عدْل، كرَم، نَوْح. تقول: رجل عدْل/ امرأة عدْل.

---

(١) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ٢٤٨.

(٢) فإن حذف الموصوف كان للمؤنث بالتاء: قابلت الصبورة، وإن كان بمعنى مفعول جاء المؤنث بالتاء هذه الناقة حلوبة، أي محلوبة.

(٣) فإن حذف الموصوف كان للمؤنث بالتاء: انقذت الجريحة، وإن كان بمعنى فاعل جاء المؤنث بالتاء هذه زهرة جميلة.

٧- صفات متعددة سمعت مشتركة مثل: بور، جَلْد، جُنُب، خيار، رسول، صديق، ضيف، طفل، قزم، نجس.

١: ٦- ما يذكّر ويؤنث

ولما كانت اللغة لا تطرد فيها المتقابلات تذكيرًا وتأنيثًا كان منه ما يذكّر ويؤنث، ولكنه على أنواع عقد لها الأنباري أبوابًا، فمنها:

١- (باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه)، مثال ذلك (الأرض) فهي الكوكب الذي نعيش عليه، وهي ما يوالي الأرض من حافر الدابة، والأرض الرِّعدة، والزكمة، وكل هذا مؤنث، ولكن إذا أكلت الأَرَضَة شيئًا فقد أَرِضَتْه أرْضًا[1]، وهو مذكر لأن المصدر مذكر[2].

٢- (باب ما يكون للمذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ومعناه في ذلك مختلف)[3]. مثال ذلك الفُلْك "فمن ذكّر الفلك ذهب إلى معنى المركب، ومن أنّث ذهب إلى معنى السفينة"[4].

---

(١) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص١٨٧

(٢) من المصادر ما ختم بعلامة تأنيث (مساعدة، تقوى، بغضاء) فهو قد يذكر وقد يؤنث، وتذكيره رعاية لمعناه وتأنيثه رعاية للفظه.

(٣) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص٢٢٥.

(٤) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص ٢٢٨. ويستعمل الفلك للمفرد والجمع،قال تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ (الشعراء:١١٩) وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ﴾ (النحل: من الآية١٤)

ويمكن أن نتبين أن الاشتراك في (١) إنما هو راجع إلى كونه من المشترك اللفظي وهذا يعني أنه لا اشتراك على صعيد الاستعمال. وأما في (٢) فمرده إلى ما قام في نفس المتكلم من معنًى وتأويل، وهذا ما دعاه الشريوفي بمقاصد المتكلمين[١].

٣- (باب ما يكون للمذكر والمؤنث والجمع باتفاق من لفظه ومعناه)[٢].

ومثله: الصَّديق، والرسول، والضيف، والطِّفل، والبُور، والزَّوْر، والعَوْد، وكرَم، وعدْل، وحمْد، وخيار، وقزَم، ونجَس، وفرَط. وهذه كما يلاحظ ألفاظ منها صفات مذكرة استعملت للمؤنث ومنها مصادر نقلت للوصفية فبقيت على حالها من التذكير لأنها مصادر.

٤- (باب ما يذكّر من الإنسان ويؤنث)، "من ذلك: العُنُق. قال الفراء: هي مؤنثة في قول أهل الحجاز، يقولون: ثلاث أعناق، ويصغّرونها عُنيقة. قال: وغيرهم يقولون: هذا عُنُق، ويحقرونه فيقولون: هذا عُنيق طويل"[٣]. ومرد هذا الاشتراك إلى الاختلاف اللهجي فليس ثمة اشتراك على المستوى الاستعمالي للمتكلمين من اللهجتين.

---

(١) الشريوفي، المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد، ٣٩.

(٢) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص٢٣٤.

(٣) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص٢٩٢.

٥- (باب ما يذكّر ويؤنّث من سائر الأشياء)[1]. ومثله: السلطان، والسلّم، والسكين، والطست، والقدر، والمُلك، والسبيل، والعنكبوت، والهدى والسرى.

٦- (باب ما يذكر ويؤنث باتفاق من لفظه واختلاف من معناه، وباتفاق من لفظه ومعناه) مثل: النوى فبمعنى البعد مؤنثة، وكذلك المكان المنوي الذهاب إليه مؤنثة، أما جمع نواة فمذكر، واليسار من الغنى مذكر وبمعنى الشمال مؤنثة[2].

وعند تأمل هذه الألفاظ (الواردة في ١- ٦) نرى أنّ مردّ الاشتراك فيها إما إلى كونها مشتركًا لفظيًا وإما إلى اختلاف الاستعمال في البيئات اللغوية المختلفة، فلا يكون في الحقيقة ثمة اشتراك على صعيد الاستعمال ما لم تتداخل اللغات، ولكن اللغة الفصيحة المشتركة ورِثت الاستعمالات اللهجية ولا يردُّ بعضها بعضًا ما لم تشتهر إحداها وتُنسى الأخرى فيكون الاختيار الجمعي هو الفيصل في الاستعمال، ونجد في القرآن شواهد على اختلاف الاستعمال للظاهرة الواحدة سواء في التذكير والتأنيث[3] أو في الفكّ

---

(١) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص٣٠٩.

(٢) الأنباري، المذكر والمؤنث، ص ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) ورد السماء مؤنثًا في قوله تعالى ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الأَرْضِ﴾ [٦٥-الحج]، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [١١-فصلت]، ومذكرًا في قوله تعالى ﴿السَّمَاءُ مُنفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً﴾ [١٨-المزمل] ولا يعد سيبويه السماء مذكرًا هنا لأن (منفطر) مما يوصف به المؤنث. انظر الكتاب، ٢: ٤٧.

والإدغام[1]، وربما كان جمع اللغويين الألفاظَ جمعًا موسوعيًّا مما يحيّر متلقي اللغة اليوم. وكان ينبغي الفصل بين ما يذكر ويؤنث بسبب من اختلاف اللهجات وما يؤنث ويذكر بسبب كونه مشتركًا لفظيًّا.

وينبغي لنا هنا أن نشير إلى الدراسة المفصلة التي أنجزها عصام نور الدين في أحد كتب ثلاثة عن المذكر والمؤنث، تناول المؤلف في كتاب (مصطلح المحايد[2]: المذكر والمؤنث المجازيّان) موضوع المشترك فدرس في الباب الأول أعضاء الإنسان تذكيرها وتأنيثها. ومال إلى عدّ المجرد من علامة التأنيث مذكّرًا وإن كان تأنيثه أشهر مثل (العين)، بل جوّز أن يؤنث أو يذكّر كلُّ مؤنث لم يسمع تذكيره[3] استنادًا إلى مقولة الفراء: "العرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء"[4]. وينتهي إلى أن كل كلمة لم يتصل بها مميز التأنيث هي مذكرٌ، لغويًا، ويمكن أن يتصل مميز التأنيث بما وصف به المؤنث من ألفاظ مذكّرة[5]. ودعوة الباحث جريئة وجديرة بالتطوير والمتابعة ولكن يجب أن ندرك أن للهيأة الاجتماعية سطوتها؛ فالمستعملون اللغةَ عبر

---

(١) ورد اللفظ بالإدغام على لغة تميم في قوله تعالى﴿ وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [٤-الحشر] وبالفكّ على لغة الحجاز في قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى﴾ [١١٥-النساء]

(٢) تقسم الأسماء في بعض اللغات كالإنجليزية ثلاثة أقسام مذكر ومؤنث والقسم الثالث محايد فليس منتميًا إلى مذكر ولا إلى مؤنث، وهو ما سوى الحيوان من الأشياء.

(٣) عصام نور الدين، مصطلح المحايد، ص ٦٥.

(٤) الفراء، المذكر والمؤنث، ص٨١.

(٥) عصام نور الدين، مصطلح المحايد، ص ١٧٦-١٧٧.

العصور كانت لهم تخيراتهم. وليس من المقبول اليوم عدّ بعض الألفاظ المشهورة بتأنيثها مذكرًا ؛ لأنها بلا تاء تأنيث، مثل الشمس والعين والدار والأرض والنار، ويمكن لعمل إحصائي أن يبين اطراد الاستعمال اللغوي، ولا بأس أن يكون للغة اليوم من المواضعات ما يخالف لغة الأمس إن كان في ذلك دعم لاستعمال اللغة وانتشارها.

٦ : ١/١- تغليب الأصل في المشترك بين المذكر والمؤنث

ويثير هذا المشترك الذي أصله التذكير أو التأنيث مشكلة التعبير عن العدد إذ ليس العدد مما هو مشترك بين المذكر والمؤنث، ومن أجل ذلك لابد من التغليب "فإذا جئت بالأسماء التي تبين بها العدة أجريت الباب على التأنيث في التثليث إلى تسع عشرة. وذلك قولك: له ثلاث شياه ذكور، وله ثلاث من الشاء، فأجريت ذلك على الأصل؛ لأن الشاء أصله التأنيث وإن وقعت على المذكر، كما أنك تقول: هذه غنم ذكور، فالغنم مؤنثة وقد تقع على المذكر.

وقول الخليل: قولك هذا شاة بمنزلة قوله تعالى﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [٩٨- الكهف] وتقول: له خمس من الإبل ذكور وخمس من الغنم ذكور؛ من قبل أن الإبل والغنم اسمان مؤنثان كما أنّ ما فيه الهاء مؤنث الأصل وإن وقع على المذكر، فلما كان الإبل والغنم كذلك جاء تثليثهما على التأنيث؛ لأنك إنما أردت التثليث من اسم مؤنث بمنْزلة قدم، ولم يكسّر عليه مذكّر للجميع فالتثليث منه كتثليث ما فيه الهاء، كأنك قلت: هذه ثلاث غنم. فهذا يوضح لك وإن كان لا يتكلم به، كما تقول: ثلثمائة

فتدع الهاء لأن المائة أنثى. وتقول: له ثلاث من البط؛ لأنك تصيره إلى بطة. وتقول: له ثلاثة ذكور من الإبل؛ لأنك لم تجئ بشيء من التأنيث، وإنما ثلثت المذكر ثم جئت بالتفسير. فمن الإبل لا تذهب الهاء كما أن قولك ذكور بعد قولك من الإبل لا تثبت الهاء. وتقول: ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء؛ لأن الشخص اسم ذكر. ومثل ذلك ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً؛ لأن العين مؤنثة.

وقالوا: ثلاثة أنفس؛ لأن النفس عندهم إنسان. ألا ترى أنهم يقولون: نفس واحد فلا يدخلون الهاء"[1]. "وتقول: ثلاثة نسّابات؛ وهو قبيح، وذلك أن النسابة صفة فكأنه لفظ بمذكر ثم وصفه ولم يجعل الصفة تقوى قوّة الاسم، فإنما تجيء كأنك لفظت بالمذكر ثم وصفته كأنك قلت: ثلاثة رجال نسابات. وتقول: ثلاثة دواب إذا أردت المذكر؛ لأن أصل الدابة عندهم صفة، وإنما هي من دببت، فأجروها على الأصل وإن كان لا يتكلم بها إلا كما يتكلم بالأسماء، كما أنّ أبطح صفة واستعمل استعمال الأسماء. وتقول: ثلاث أفراس إذا أردت المذكر؛ لأن الفرس قد ألزموه التأنيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر، حتى صار بمنزلة القدم، كما أن النفس في المذكر أكثر"[2].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦١-٥٦٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٢-٥٦٣.

١ : ٦/٢- مخالفة الأصل

والأصل الذي نقصده أن يطلق المذكر على الذكر وأن يطلق المؤنث على الأنثى ؛ ولكن اللغة قد تخالف هذا الأصل المقرر لاتساع أهلها في استعمالها ؛ إذ هم قد يراعون اللفظ أو يراعون المعنى. فيفسر سيبويه علة دخول التاء في أب عند النداء : يا أبَة بقوله نقلاً عن الخليل إنها مثل التاء اللازمة في عمّة وخالة والدليل الوقف عليها بالهاء. وهي مختصة بالنداء لكثرته. ودخلت التاء المذكر لأن المذكر يوصف به المؤنث وكذلك المؤنث يوصف به المذكر. وقد يجعل الاسم المؤنث للذكر والاسم المذكر للأنثى، مثل : رجل ربعة، وثلاثة أنفس، وما رأيت عينًا[١].

أ- مراعاة اللفظ

قد يطلق المذكر على الأنثى فيراعى ما هو عليه من تذكير اللفظ، مثال ذلك ما أورد سيبويه من أنك تقول : ثلاثة أشخص وإن عنيت نساء ؛ لأن الشخص اسم ذكر. وكذلك يطلق المؤنث على الذكر فيراعى تأنيثه، مثل : ثلاث أعين وإن كانوا رجالاً ؛ لأن العين مؤنثة[٢].

ب- مراعاة المعنى

قد يراعى المعنى فيؤنَّث ما هو مذكّر اللفظ، من ذلك ما ذكره سيبويه قال "قالوا : ثلاث أشخص في النساء"[٣].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٢١٢.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦١-٥٦٢.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٥.

وساق سيبويه جملة من الشواهد على هذه الظاهرة منها قول النواح الكلابيّ:

وَإِنَّ كلابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبائِلِها الْعَشْرِ

فأنث أبطنًا إذ كان معناها القبائل[1]. وقول الحطيأة:

ثلاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جارَ الزَّمانُ عَلَى عِيالي

وقال عمر بن أبي ربيعة:

فكان نَصِيري دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلاثُ شُخُوصٍ كاعِبان وَمُعْصِرُ

فأنث الشخص إذ كان في معنى أنثى[2].

ج- مراعاة تأويله

قد يكون التذكير أو التأنيث على خلاف الوضع والاستعمال المطّرد؛ بل هو أمر سياقي عارض روعي فيه تأويل المؤنث بلفظ مذكر أو تأويل المذكر بلفظ مؤنث، وهو يختلف عن سابقه بأنه ليس المعنى المقابل للفظ بل هو معنى لفظ آخر يرادفه. ومن ذلك قول الشاعر:

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ يُعَفِّيها الْمُورْ
وَالدَّجْنُ يَوْمًا وَالْعَجاجُ الْمَهْمُورْ
لِكُلِّ رِيحٍ فِيهِ ذَيْلٌ مَسْفُورْ

---

(١) والأصل عشرة أبطن؛ لأن الواحد بطن وهو مذكر، والعدد في موافقته أو مخالفته معدودة حسب الواحد لا الجمع.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٥-٥٦٦.

قال (فيه) لأن الدار مكان، فحمله على ذلك[1].

وقال ابن الشجري: "قال أبو علي ومثله في الحمل على المعنى قول الأعشى أيضًا:

لِقَوْمٍ وَكانُوا هُمُ الْمُنْفِدِينَ   شَرابَهُـمْ قَبْلَ إنْفادِها

أنث الشراب، حيث كان الخمرَ في المعنى، كما ذكّر (الكف)[2] حيث كان عضوًا في المعنى، وهذا النحو كثير"[3].

د- مراعاة تشخيصه

قد يعامل غير العاقل معاملة العاقل في السياق حين ينسب له من الأفعال ما هو من شأن العاقل ولذلك يعامل معاملته تذكيرًا وتأنيثًا، قال سيبويه: "وأما ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [٣٣- الانبياء]، ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[٤- يوسف]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾[١٨- النمل] فزعم أنه بمنْزلة ما يعقل ويسمع، لما ذكرهم بالسجود، وصار النمل

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ١٨٠. وعليه حمل يونس تذكير (السماء) بأنه أراد السقف. انظر: الأنباري، المذكر والمؤنث،ص ٣٨٤.

(٢) أي في قول الأعشى:

أرَى رجُلا مِنكم أسِيفًا كأنَّما   يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخضَّبا

(٣) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ٢٤٣. وقال: "وفي تأنيث الضمير من قوله:(قبل إنفادها) قولان: أحدهما أن يكون أراد قبل إنفاد عقولهم، فيكون من باب ﴿مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [٦١-النحل] لأن ذكر الشراب وإنفاده دليل على نفاد عقول شاربيه .... وهذا قول الأصمعي. والقول الآخر الذي ذكره أبو علي قول مؤرج السدوسي والمفعول محذوف "لأن مفعول المصدر يحذف كثيرًا". انظر:أمالي ابن الشجري، ١: ٢٤٣-٢٤٤.

بتلك المنْزلة حين حدثت عنه كما تحدث عن الأناسي. وكذلك (في فلك يسبحون) لأنها جعلت في طاعتها وفي أنه لا ينبغي لأحد أن يقول: مطرنا بنوء كذا، ولا ينبغي لأحد أن يعبد شيئًا منها بمنْزلة من يعقل من المخلوقين. ويبصر الأمور"[1].

هـ- مراعاة ما أضيف إليه (التأنيث الحكمي)

من الألفاظ ما هو مذكر؛ ولكنه قد يعامل معاملة المؤنث لإضافته إلى مؤنث وقد يعامل المؤنث معاملة المذكر لإضافته إلى مذكر، من ذلك ما استشهد به سيبويه وهو قوله تعالى: ﴿تَلْتَقِطْهُ[2] بَعْضُ السَّيَّارَةِ إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾[١٠- يوسف]. ويضرب أمثلة أخرى في قوله: "وربما قالوا في بعض الكلام: ذهبت بعض أصابعه، وإنما أنّث البعض لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه، لأنه لو قال: ذهبت عبد أمّك، لم يحسن.

ومما جاء مثله في الشعر قول الشاعر، الأعشى:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَناة مِنَ الدَّمِ

لأن صدر القناة من مؤنث. ومثله قول جرير:

إذا بَعْضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كَفَى الأَيْتامَ فَقْدُ أبي الْيَتِيمِ

---

(١) سيبويه، الكتاب ٢: ٤٧.

(٢) في المصحف (يلتقطه) وبالتاء قراءة؛ قال النحاس"وقرأ مجاهد وأبورجاء والحسن وقتادة (تَلْتَقِطْهُ) بعض السيارة، وهذا محمول على المعنى؛ لأن بعض السيارة سيارة". انظر: إعراب القرآن، ٢: ٣١٦.

لأن (بعض) ههنا سنون. ومثله قول جرير أيضًا:

لَمّا أتَى خَبَرُ الزُّبَيْرِ تَواضَعَتْ   سُورُ المدِينةِ والجِبالُ الْخُشَّعُ

ومثله قول ذي الرمة:

مَشَيْنَ كَما اهْتَزَّتْ رِماحٌ تَسَفَّهَتْ   أعالِيَهـا مَـرُّ الرِّيـاحِ النَّواسِـمِ

وقال العجاج:

طُولُ اللَّيالي أسْرَعَتْ في نَقْضِي

وسمعنا من العرب من يقول ممن يوثق به: اجتمعت أهل اليمامة؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة، يعني أهل اليمامة، فأنث الفعل في اللفظ إذ جعله في اللفظ لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سعة الكلام... فإن قلت: من ضربتْ عبد أمك، أو هذه عبد زينب لم يجز، لأنه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تلفظ بها وأنت تريد العبد"[1]. ومعنى ذلك أن المضاف لا يكتسب دلالة جنس ما أضيف إليه إلا أن يكون جزءًا منه يمكن أن يحذف فيحل المضاف إليه محله.

٢- آثار التذكير والتأنيث

لو أن أمر التأنيث والتذكير كان محصورًا في تمييز لفظين بعضهما من بعض بعلامة أو مواضعة معنى لكان الخطب أيسر ولكن الأمر يمتد إلى تراكيب اللغة التي تتأثر بجنس الاسم تذكيرًا أو تأنيثًا وينال هذا التأثير جملة من الأمور هي:

١- الإشارة والخطاب.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١: ٥١-٥٤

٢- الضمير العائد إليه.

٣- تمييز العدد.

٤- صرفه أو منعه أي تنوينه أو منع تنوينه.

٥- مطابقة المسند إليه.

٦- مطابقة النعت والخبر والحال.

٧- القضايا التصريفية: تثنيته وجمعه والنسب إليه وتصغيره.

٢ : ١- الإشارة والخطاب

ميزت اللغة في الإشارة إلى الأسماء بين الجنسين إذ يشار إلى المذكر المفرد بلفظ مختلف عن اللفظ المشار به إلى المؤنث المفرد (ذا/تا) وكذلك تثنيتهما(ذان/تان)، أما الجمع فهو مشترك الإشارة (أولاء) أو (أولا). والمعول في ذلك على المعنى لا اللفظ ؛ تقول هذا طلحةُ قادم، وهذه مرضع. ولذلك قال سيبويه "ومما يدلك على أنك حذفت سورة قولهم: هذه الرحمن. ولا يكون هذا أبدًا إلا وأنت تريد: سورة الرحمن"[١]. وقد تشير إلى اللفظ أو إلى المعنى، قال ابن التستري: "الألْفُ: من العدد ذكر، يجمع ثلاثة آلاف. فإن رأيت قائلاً يقول: هذه ألف درهم، فإنما يعني الدراهم لا الألف، ولو كان الألف مؤنثًا لقيل في جمعه ثلاث آلاف"[٢].

فإن كان المشار إليه بعيدًا أو غائبًا كانت الحاجة إلى ما يدل على ذلك من كاف الخطاب وهي مفتوحة مع المذكر ومكسورة مع المؤنث (تصفّح ذلكَ

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣: ٢٥٦-٢٥٧

(٢) ابن التستري، المذكر والمؤنث، ٥٨.

الكتابَ وتلكَ الصحيفة يا زيد، وتصفّحي ذلكِ الكتاب وتلكِ الصحيفة يا هند) فإن كان المخاطب مثنى أو مجموعًا ربما روعيت المطابقة في الخطاب وضمت الكاف: (تصفحا ذلكُما الكتاب وتلكُما الصحيفة، تصفحوا ذلكُمُ الكتاب وتلكُمُ الصحيفة، وتصفحن ذلكُنَّ الكتاب وتلكُنَّ الصحيفة). على أن من الجائز أن يُكتفى من ذلك كله بخطاب المذكّر كما هو الشائع في استعمال الناس اليوم، قال الشريشي: "وقد يقعُ لفظُ (ذلِكَ) في هذه المواضعِ كلِّها مِنْ تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، قال الله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ كُنتُم مِنْ قَبْلُ﴾[٩٤- النساء]"(١).

٢ : ٢- الضمير العائد إليه

قد يكون الضمير عائدًا إلى مفرد أو مثنى أو جمع. وللمذكر والمؤنث المفرد ضمائر مختلفة، (الرجلُ أكرمتُه، والمرأةُ أكرمتُها)، وأما المثنى فالضمير مشترك غير أن المؤنث تصحبه تاء التأنيث: الرجلان ذهبا، والمرأتان ذهبتا. وأما الجمع فأنواع، فمنها جمع المذكر السالم وما ألحق به، ومنه جمع التكسير، وما جمع بألف وتاء، واسم الجنس الجمعي، واسم الجمع. وأجمل هنا أحكامها:

---

(١) الشريشي، التعليقات الوفيّة، ١: ٣٢٦. وانظر: الزجاجي، الجمل ٢٦٩، ابن عصفور، شرح الجمل ٢: ٣٤٠، أبو حيان، التذييل والتكميل ٣: ٢٠٠ – ٢٠١، السيوطي، همع الهوامع ١: ٢٦٥.

جمع المذكر السالم:

وهو خاص بصفات المذكر العاقل وأعلامه فتعود عليه الواو، تقول: العاقلون قالوا والزيدون قالوا. ولا يجوز أن يقال: العاقلون قالت أو الزيدون قالت "لبقاء لفظ المذكر الحقيقي"[1]. وفي عود الضمير هذا مراعاة للفظ والدلالة.

الملحق بجمع المذكر السالم:

وأما المؤنث الملحق بجمع المذكر السالم نحو: (بنون) فمثل أبناء لعدم بقاء واحده، قال قريط بن أنيف العنبري:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي　　　بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيبانا

ولكن يلاحظ التأنيث جاء مع الفصل. وأنّ اللفظ مضاف إلى مؤنث والاسم برمته عومل معاملة المؤنث لأنه قبيلة. وأما سنون، وأرضون فمثل المجموع بالألف والتاء "لأن حقه الجمع بالألف والتاء...فالواو والنون فيه عوض من الألف والتاء"[2].

جمع التكسير:

يعود الضمير إلى جمع العاقل بطريقتين إما باعتبار لفظه أو باعبار معناه، فإذا اعتبر اللفظ اتصلت بفعله تاء التأنيث واستتر الضمير (هي) نحو:

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٤.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٣.

الرجال قالت، وإن اعتبر المعنى اتصلت بالفعل واو الجماعة: (الرجال قالوا)[1].

أما جمع المؤنث العاقل وجمع غير العاقل من مذكر ومؤنث فعود الضمير إليه باعتبارين إما باعتباره جماعة فتتصل بالفعل التاء ويستتر الضمير(هي): النساء قالت، والأيام توالت، والدور تجاورت. وإما باعتبار المعنى فتتصل بالفعل (نون النسوة): "لكونها جمع غير العاقلين، وقد تقدم أن النون موضوع له"[2]. فيقال: النساء قلن، والأيام توالين، والدور تجاورن.

ما جمع بألف وتاء:

يأتي على هذا الجمع العاقل المذكر والعاقل المؤنث وغير العاقل. وأما المذكر العاقل فإذا اعتبر اللفظ اتصلت بفعله تاء التأنيث واستتر الضمير (هي) نحو: الطلحات قالت، وإن اعتبر المعنى اتصلت بالفعل واو الجماعة: (الطلحات قالوا)[3]. وما سوى ذلك باعتبارين إما باعتباره جماعة فتتصل بالفعل التاء ويستتر الضمير(هي): الزينبات قالت، والاجتماعات توالت، والعمارات تجاورت. وإما باعتبار المعنى فتتصل بالفعل (نون النسوة): الزينبات قلن، والاجتماعات توالين، والعمارات تجاورن.

---

(١) هذا المشهور عند النحويين ولعل الصواب أن المتقدم (الرجال) هو الفاعل اتصل بفعله الضمير أم لم يتّصل، والضمير المتصل ليس بفاعل بل علامة مطابقة قد تذْكر، حسب الأصل، وقد يستغنى عنها.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٤-٣٤٥.

(٣) انظر: ح٢ في الصفحة السابقة.

اسم الجنس الجمعي:

ومنه ما يدل على العاقل ومفرده بالياء المشدّدة (عرب ← عربيّ)، ومنه غير العاقل ومفرده بالتاء (نخل ← نخلة)، وأما العاقل فيعود الضمير إليه باعتبارين: إما اللفظ، فتتصل تاء التأنيث بفعله ويستتر الضمير (هي) الدال على الجماعة: العرب قالت، وإما المعنى فتتصل بالفعل واو الجماعة: العرب قالوا. وأما اسم الجنس لغير العاقل فهو يعامل على لفظه كالمفرد المذكر أو المؤنث لأنه يذكر ويؤنث:

- النخل انقعر [كالمفرد المذكر]
- النخل انقعرت [كالمفرد المؤنث]

ويجوز معاملة ضمير اسم الجنس معاملة ضمير جمع التكسير لغير العاقل: النخل انقعرن[1].

اسم الجمع:

ومنه العاقل وغير العاقل. وأما العاقل فيذكر ويؤنث مثل: الركب والقوم والرهط، قال الشنفرى:

فَعَبَّتْ غِشاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كَأَنَّها　　　مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظَةَ مُجْفِلِ

مضى الركب(جمع الركب) / الركب مضى.

مضت الركب (جماعة الركب)/الركب مضت.

وتقول رعاية لكونه عاقلا: الركب مضوا[2].

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٥.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٥.

وأما اسم الجمع لغير العاقل فواجب التأنيث كجمع التكسير لغير العاقل:

- رعت الإبل والغنم والخيل.
- الإبل والغنم والخيل رعت.

ومن الكلم ما هي مذكرة اللفظ ولكنها مشتركة في الاستعمال الدلالي بين المذكر والمؤنث، ولذلك يمكن أن يعود الضمير إليها مذكرًا باعتبار اللفظ وأن يراعى ما يدل عليه اللفظ "من ذلك: من، وما، وأي، وبعض، وكل، وغير، وكلتا"[1]. ويورد ابن الأنباري من شواهد استعمال (مَن) قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾[يونس: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وقول الفرزدق:

تَعَشَّ فَإنْ عاهَدْتَني لا تَخُونُني   نَكُنْ مِثْلَ مَن يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ[2]

ومن أمثلة ذلك:

في الحاضرين مَن يخالف رأيك	روعي اللفظ والمعنى إن كان المراد واحدًا وإلا فاللفظ فقط	في الحاضرات مَن يخالف رأيك	روعي اللفظ
في الحاضرين مَن يخالفان رأيك	روعي المعنى	في الحاضرات مَن تخالف رأيك	روعي المعنى
في الحاضرين مَن يخالفون رأيك	روعي المعنى	في الحاضرات مَن تخالفان رأيك	روعي المعنى
في الحاضرين مَن تخالف رأيك	روعي المعنى	في الحاضرات مَن يخالفن رأيك	روعي المعنى

(١) الأنباري، المذكر والمؤنث، ٦٦٤.

(٢) الأنباري، المذكر والمؤنث، ٦٦٥.

والخلاصة أن الفعل إن وحّد وذكّر كان رعاية للفظ وإلا فرعاية للمعنى. وقد فصل الأنباري في أمثلة تلك الألفاظ وشواهدها وهو ما نرى إيراده من الإطالة فليلتمس ثمّ"[1].

ومن الاستعمال ما التزم فيه لفظ المذكر الموحد وذلك اسم التفضيل (أفعل) قال ابن التستري: "وأفعل يقع منك على الذكر والأنثى؛ مذكرًا في لفظه لا يدخله التأنيث البتة. ولك أن تنزل ما يكنى به عنه من ذكران وإناث مذكرًا على اللفظ وموحدًا؛ فتقول: زيد أفضل منك والزيدان أفضل منك والزيدون أفضل منك، وهند أفضل منك، والهندان أفضل منك والهندات أفضل منك، وأفضلهم قال ذلك. وإذا تبعت اللفظ لم تُثَنِّ ولم تجمع ولم تؤنث. وإن أردت إظهار المعنى فلك أن تقول: أفضلهم قالا، وأفضلهم قالوا، وأفضلهن قالت، وأفضلهن قالتا، وأفضلهن قلن"[2].

ومما يتصل بأمر الإضمار ما يسمى في العربية بضمير الشأن أو القصة، وذلك أن الضمير قد يكون مذكرًا أو مؤنثًا، ومن شواهد ذلك قول أبي خراش الهذلي:

عَلَى أَنَّها تَعْفُو الْكُلُومَ وَإِنَّما ... نُوَكَّلُ بِالأَدْنَى وَإِنْ جَلَّ ما يَمْضِي[3]

على أن الضمير في (أنها) ضمير القصة. وجاء في شرح التسهيل أن "إفراده

---

(١) انظر باب ما يحمل الفعل على لفظه فيذكر وعلى معناه فيؤنث من كتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري، ٦٦٤ وما بعدها.

(٢) ابن التستري، المذكر والمؤنث، ٦٢.

(٣) ديوان الهذليين، ٢: ١٥٨.

لازم، وذلك لأن مفسره مضمون الجملة؛ وهو مفرد لأنه نسبة الحكم لمحكوم عليه. وكذا تذكيره، فتقول: إنه زيد قائم. ولا يجوز: إنها زيد قائم. والمنقول عن البصريين جواز ذلك لإرادة القصة، وعن الكوفيين المنع ما لم يله مؤنث، نحو: إنها جاريتاك ذاهبتان، وإنها نساؤك ذاهبات، أو مذكر شبيه به مؤنث، نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[٤٦- الحج] فيرجح تأنيثه باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، فيجوز في هذه المسائل الثلاث التذكير والتأنيث، لكن الراجح التأنيث، لأن فيه مشاكلة تُحسّن اللفظ ولا يختلف المعنى بذلك، إذ القصة والشأن بمعنى واحد"[١].

وتوقف ثعلب عند الآية السابقة وقال: "إذا جاء بعد المجهول[٢] مؤنث ذُكِّر وأُنِّث: إنه قام هند وإنه قامت هند؛ لأن الفعل يؤنث ويذكر"[٣].

٢ : ٣- تمييز العدد

المشكلة هنا مطابقة العدد لمعدوده تذكيرًا وتأنيثًا؛ إذ نجد العدد له أربع حالات:

١- ما يطابق معدوده، وهو الواحد والاثنان: جاء أحد عشر أو اثنا عشر رجلاً، وجاءت إحدى عشرة أو اثنتا عشرة امرأة.

---

(١) ابن عقيل، المساعد، ١: ١١٥-١١٦.

(٢) يطلق الكوفيون مصطلح (المجهول) على ضمير الشأن.

(٣) ثعلب، مجالس ثعلب، ١: ١٠٢.

٢- ما يخالف معدوده، وهي الأعداد (٣- ٩): جاء ثلاثةُ رجالٍ وثلاثُ نساءٍ، جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً وثلاثَ عشرةَ امرأةً، جاء ثلاثةٌ وعشرون رجلاً وثلاثٌ وعشرون امرأةً[1].

٣- ما يخالف معدوده مفردًا ويطابقه مركبًا، وهو العشرة: جاء عشرةُ رجال وعشرُ نساء، جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً وثلاثَ عشرةَ امرأةً.

٤- محايد يكون معه المذكر والمؤنث سواء، وهو ألفاظ العقود (٢٠- ٩٠): جاء عشرون رجلاً وعشرون امرأةً.

ولسنا نعلم علة مقنعة لمخالفة ما يخالف من العدد لمعدوده، وكل ما قيل من أقوال تفسر هذه الظاهرة لا ترقى إلى مرتبة القبول والإقناع.

٢ : ٤- صرفه أو منعه أي تنوينه أو منع تنوينه

من أبرز آثار التأنيث منع الاسم العلم المؤنث من الصرف[2]. ولولا هذا الأثر ما كان التأنيث اللفظي بذي قيمة حتى يشار إليه في المدونة النحوية. فالأسماء المطلقة على الذكور قد تكون مؤنثة قبل نقلها للعلمية؛ ولذلك

---

(١) وهذا القسم يشكل بعض الإشكال على المتعلمين؛ ولذلك رأيت أن من المفيد في تحويل الأرقام كتابةً أن يُرسم على الرقمين سهمان يشيران إلى التوافق أو التخالف وقد فصّلت هذا في كتابي مساحة لغوية، ص٧٩.

(٢) المشهور أن الأصل في الأعلام صرفها وأنها تمنعه لأسباب؛ ولعل الصواب مذهب السهيلي إلى أنّ الأصل في الأعلام منعها الصرف لاستغنائها عن التنوين كغيرها من المعارف، انظر: الروض الأنف، ٥: ٧٢-٧٣.

تستصحب تأنيثها. وفي منعها من الصرف منفعة ظاهرة وهي التمييز بين ما هو علم وغير علم. ولعل هذا يتبين من الأمثلة الآتية :

١- سقطت طلحةٌ.

٢- سقطت طلحةُ.

٣- سقط طلحةُ.

نعلم بسبب صرف المؤنث (طلحة) أنه الشجرة، ونعلم في رقم٢ أنه علم مؤنث حقيقي لمنعه الصرف لعلميته وتأنيثه، ونعلم أنه في رقم ٣ علم لذكر بدليل إسناد الفعل إليه مذكرًا، ومنع من الصرف لتأنيث لفظه، والمنع مهم حتى لا يتوهم أنه شجرة ؛ لأن الإسناد إلى غير العاقل يصح تذكير الفعل معه. والعلة في منع صرف أعلام الذكور المنقولة من أسماء مؤنثة أنه عدول عن الأصل في الأعلام، وهو أن يكون علم الذكر مذكرًا وعلم الأنثى مؤنثًا ؛ ولكن اللغة خالفت هذا القياس فسمت الذكر بالمؤنث وسمت الأنثى بالمذكر. قال سيبويه : "اعلم أنّ كلّ مذكّر سميته بمؤنث على أربعة أحرف فصاعدًا لم ينصرف. وذلك أنّ أصل المذكر، عندهم، أن يسمى بالمذكر، وهو شكله والذي يلائمه، فلما عدلوا عنه ما هو له في الأصل، وجاءوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيّاه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجمي. فمن ذلك : عَناقُ، وعَقْربُ، وعُقابُ، وعَنْكَبُوتُ، وأشباه ذلك"[١]. فعناقٌ اسم مؤنث لا يطلق

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٥-٢٣٦.

إلا على أنثى. وكذلك عقربٌ وعُقابٌ وعنكبوتٌ أسماء مؤنثة على الرغم من أنها تطلق في أصل وضعها على الذكر والأنثى.

ويمنع من الصرف أيضًا أعلام أطلقت على الذكور، وهي في الأصل أعلام نساء، قال سيبويه: "وإذا سميت رجلا بسعادَ أو زينبَ أو جيألَ، وتقديرها جيعل، لم تصرفه؛ من قبل أنّ هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها وهي مشتقة، وليس منها ما يقع على شيء مذكر كالرباب والثواب والدلال، فهذه الأشياء مذكرة، وليست سعادُ وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصًا بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق. وكذلك تسميتك رجلا بمثل: عُمان؛ لأنها ليست بشيء مذكر معروف، ولكنها مشتقة لم تقع إلا علمًا لمؤنث، وكان الغالب عليها المؤنث، فصارت عندهم حيث لم تقع إلا لمؤنث كعناق لا تعرف إلا علمًا لمؤنث، كما أن هذه مؤنثة في الكلام. فإن سميت رجلاً بربابٍ أو دلالٍ صرفته؛ لأنه مذكر معروف"[١].

ويفهم من نص سيبويه السابق أن منع أعلام الذكور من الصرف ليس مرهونًا بنقلها من الأسماء المؤنثة الموسومة بعلامة بل يسري على الأسماء المؤنثة معنًى، ويوضح هذا قوله: "وإن سميت رجلا ثماني لم تصرفه؛ لأن ثماني اسم لمؤنث، كما أنك لا تصرف رجلا اسمه ثلاث؛ لأن ثلاثًا كعناق"[٢].

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٩.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٦.

ولما كان المعوّل على معنى الاسم لا لفظه منع الاسم حتى بعد أن تحذف منه العلامة، قال سيبويه: "ولو سمّيت رجلاً حبارى، ثم حقّرته فقلت: حُبَيِّر لم تصرفه؛ لأنك لو حقّرت الحبارى نفسها فقلت حُبيِّر كنت إنما تعني المؤنث، فالياء إذا ذهبت فإنما هي مؤنثة؛ كعنيّق"[1].

على أن هذه القاعدة الواضحة التي تكاد تتصف بالاطراد ينالها الاستثناء، وذلك أن اللفظ المؤنث معنًى ربما اكتسب التذكير لكثرة استعماله للذكور، فالاسم "ذراع" مؤنث ولكنه نقل علمًا للذكور وكثر استعماله فعومل معاملة المذكر فصرف، قال سيبويه: "وسألته [أي الخليل] عن ذراع، فقال: ذراع كثر تسميتهم به المذكر، وتمكن في المذكر وصار من أسمائه خاصة عندهم، ومع هذا أنّهم يصفون به المذكر فيقولون: هذا ثوب ذراع. فقد تمكن هذا الاسم في المذكر"[2]. ويمكن أن يضاف إلى ذلك ما ذكره الفراء من اجتراء العرب على تذكير ما لم يوسم من المؤنث المجازي[3].

وقد يستعيد اللفظ تذكيره بعد أن يكون نقل للتأنيث فالصفة (حائض) مذكر وينقل لصفة خاصة للمرأة، وكان بلا وسم لأنه صفة خاصة للمرأة لا يقابلها مذكر، ولو كانت موسومة لأوهمت بمقابل مذكر، وإن حدث أن جعلت هذه الصفة الأنثوية علمًا لمذكر فإنه ينصرف لأنه لا يستصحب التأنيث؛ فهو في أصله مذكر وعومل معاملة المؤنث لاتصاف الأنثى به

---

(١) سيبويه، الكتاب٣: ٢٣٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٦.

(٣) الفراء، المذكر والمؤنث، ٨١.

وحدها، وقد غادر دلالته على التأنيث بنقله إلى الذكر علمًا. قال سيبويه "واعلم أنّك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته، وذلك أن تسمي رجلا بحائضٍ أو طامثٍ أو متئمٍ. فزعم أنه إنما يصرف هذه الصفات لأنها مذكرة وصف بها المؤنث، كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: رجل نُكَحَة، ورجل رَبْعة، ورجل خُجَأة[1]. فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس، وما أشبه هذا. وكأن المذكر وصف لشيء، كأنك قلت: هذا شيء حائض ثم وصفت بالمؤنث، كما تقول هذا بَكْر ضامر، ثم تقول: ناقة ضامر"[2].

ومما يصرف لانخرام شرط التأنيث كون العلم منقولاً من جمع تكسير؛ إذ يفهم من قول سيبويه أنه إذا سمي بجمع تكسير وإن يكن لمؤنث فالتأنيث الطارئ ليس كتأنيث المفرد لذلك لا يمنع ما سمي به من المذكر الصرف، كأن تسمي رجلاً بـ(عُنوق) جمع عنق، ويستثنى ما جاء على صيغة منتهى الجموع فالمنع له لازم. وقد يعترض هذا بما لو سمي باللفظ (طاغوت)؛ ولكنَّ شأنه مختلف إذ الطاغوت اسم جمع يطلق على الواحد والجمع فهو اسم واحد مؤنث، يقع على الجميع كهيئة الواحد. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾[١٧- الزمر]، ومثله اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه فإن يكن مؤنثًا منع من الصرف إن نقل للعلمية للذكر أو الأنثى، قال سيبويه: "وأما ما كان اسمًا لجمع مؤنث لم

---

(١) الرجل الخجأة الكثير اللحم الثقيل، وكذلك الكثير الضراب.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٣٦-٢٣٧

يكن له واحد فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو إبل وغنم؛ لأنه ليس له واحد، يعني أنه إذا جاء اسمًا لجمع ليس له واحد كسّر عليه، فكان ذلك الاسم على أربعة أحرف، لم تصرفه اسمًا لمذكّر"[١].

ومما يصرف وإن عومل معاملة مؤنث ما لم يشتهر تأنيثه قال سيبويه: "وسألت الخليل فقلت: أرأيت من قال: هذه قباءُ يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمى به رجلا؟ قال: يصرفه، وغير الصرف خطأ؛ لأنه ليس بمؤنث معروف في الكلام، ولكنه مشتق كجلاس، وليس شيئًا قد غلب عليه عندهم التأنيث كسعاد وزينب. ولكنه مشتق يحتمله المذكر ولا ينصرف في المؤنث، كهجر وواسط. ألا ترى أن العرب قد كفتك ذلك لما جعلوا واسطًا للمذكر صرفوه، فلو علموا أنه شيء للمؤنث كعناق لم يصرفوه، أو كان اسمًا غلب عليه التأنيث لم يصرفوه، ولكنّه اسم كغراب ينصرف في المذكر ولا ينصرف في المؤنث؛ فإذا سمّيت به الرجل فهو بمنزلة المكان"[٢].

٢ : ٥- مطابقة المسند إليه

الاسم من مذكر ومؤنث قد يسند إليه الفعل أو الخبر فيقتضي هذا المطابقة بينهما لما يلزم من الربط التركيبي بينهما، والمسألة في مطابقة الفعل لفاعله جنسًا مردها إلى معنى اللفظ، فإن يكن مؤنثًا معنويًا أنث له الفعل وإلا فلا، ولذلك يؤنث الفعل لمثل زينب والشمس وإن خلا من علامة التأنيث، ويؤنث لجمع التكسير وما جمع بألف وتاء من أسماء الذكور،

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٣: ٢٤٤-٢٤٦.

تقول: تضرب الرجال، تضرب الطلحات، وكذلك تخبر عنها، فتقول: الرجال ضاربة، الطلحات ضاربة[١]. ولكن الفعل يُذكّر لطلحة - اسم رجل- وإن لحقت اللفظ علامة التأنيث، قال الرضي: "ولا يجوز ذلك [أي تأنيث الفعل] في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث، كطلحة، لا يقال: قامت طلحة إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع[٢] مع الاستقراء قاض عليهم"[٣]. فإن كان اللفظ غير مختص معناه بذكر أو أنثى بأن جاز انصرافه إلى أحدهما روعي اللفظ فذكّر الفعل له إن كان مذكر اللفظ وأنث الفعل إن كان مؤنث اللفظ، مثل: شرد بعير[٤]، قالت نملة. فإن ظهر من السياق أن مؤنث اللفظ منصرف به إلى غير الأعلام من المذكر الحقيقي جاز مراعاة اللفظ أو المعنى، مثل (شاة)، قال الرضي: "وإذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير، وليس بعلم[٥]، كشاة ذَكَرٍ، جاز في ضميره،

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٤.

(٢) يقول أبو حيان: "وإن كان مؤنثًا بالتاء نحو طلحة وعنترة فالمشهور أن لا تلحق التاء ويجوز على قلة قامت عنترة" ارتشاف الضرَب، ١: ٣٥١.

(٣) الرضي، شرح الكافية ٣: ٣٣٩. ويفسر الرضي الفرق في معاملة الاسم من حيث منعه من الصرف وتذكير الفعل معه بقوله: "ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه، لا الإسناد إليه، أن التذكير الحقيقي، لما طرأ عليه، منع أن يعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدى إليه ذلك، أما منع الصرف فحالة تختص به لا بغيره". انظر: الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٣٩.

(٤) يطلق البعير على الجمل أو الناقة.

(٥) لأن العلم، وإن يكن مؤنث اللفظ ممنوعًا من الصرف، لا يجوز تأنيث الفعل له ولا نعته بمؤنث أو الإشارة إليه بمؤنث.

وما أشير به إليه: التذكير والتأنيث، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن؛ قال طرفة:

مُؤَلَّلَتانِ تَعْرِفُ الْعِتْقَ فِيهِما كَسامِعَتَي شاةٍ بِحَوْمَلَ مُفْرَدِ

ولا يجوز في غير الحقيقيّ؛ التذكيرُ، نحو غرفة حسنة"[1].

ولما كان الاعتبار في المطابقة الإسنادية للمعنى لا اللفظ قال الرضي: "ولا يجوز (صاح دجاجة أنثى) على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث؛ لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون، كقام هند، وهو في غاية الندرة"[2].

وتحمل الصفات العاملة عمل الأفعال في هذا على الأفعال تعامل معاملتها فيكون بينها وبين فاعلها مطابقة كما كان بين الفعل والفاعل، فيذكر سيبويه أن الصفة المشبهة كالفعل تطابق مرفوعها تذكيرًا وتأنيثًا "فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تدخل الهاء، وذلك قولك: أذاهبة جاريتك، وأكريمة نساؤكم. فصارت الهاء في الأسماء بمنزلة التاء في الفعل، إذا قلت: قالت نساؤكم"[3].

فإن كان الفاعل مذكرًا ذكر له الوصف وإن كان نعتًا لمؤنث كما في نعت السببيّ، كما "قال الفرزدق:

يُقَلِّبُ رَأْسًا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ سَيِّدٍ وَعَيْنًا لَهُ حَوْلاءَ بادٍ عُيُوبُها

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٣٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٣: ٣٣٩.

(٣) سيبويه، الكتاب ٢: ٣٦.

فهذا قولك: رأيت امرأة ضاحكًا إخوتها، فهو بمنزلة يضحك إخوتها. فإن قلت: فهلا كان عيوبها مبتدءًا، وبادٍ خبره؟ قلت: لو كان كذلك لوجب تأنيث (بادٍ) لأنك تقول: عيوبك بادية ولا تقول: عيوبك بادٍ"[1].

على أن هذا حكم عام قد يناله شيء من الاستثناء لتوسع العرب في استعمالها لغتها فقد يتركون أمر المطابقة حين يتأخر الفاعل عن فعله استغناءً بظهوره، قال سيبويه: "وقال بعض العرب: قال فلانة"[2]، ولا شك أن في أمر هذا العدول عن المطابقة من الغرابة ما يدعو إلى التوقف وإن كان ظهور الفاعل بتأنيثه كان كافيًا لدفع اللبس. وقد نقل لنا السيرافي توقف المبرد في ذلك قال: "وكان أبوالعباس محمد بن يزيد ينكر ذلك أشد الإنكار، ويقول: لم يوجد ذلك في قرآن، ولا في كلام فصيح وشعر"[3]، ودافع عن قول سيبويه، قال: "والذي قاله سيبويه أصح لأنه حكاه عن العرب، وهو غير متهم في حكايته، واحتج له بما لا مدفع له، وقد قال جرير في قوله ما يوافق حكاية سيبويه، وهو:

لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سَوءٍ   على بابِ استها صُلُبٌ وشامُ

وليس كل لغة توجد في كتاب الله عزّ وجلّ ولا كلّ ما يجوز في العربية يأتي به القرآن أو الشعر، ولأبي العباس مذاهب يجوزها لم توجد في قرآن ولا غيره، من ذلك إجازته: إنْ زيدٌ قائمًا، قياسًا على: ما زيدٌ قائمًا، ولا أظن

---

(١) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ١٥٨-١٥٩.

(٢) سيبويه، الكتاب،٢: ٣٨.

(٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٦: ١١٩.

الاستشهاد عليه ممكنًا في شيءٍ من الكلام"[1]، وإن من الأمور التي تقوي قول سيبويه ما ذكره السجستاني عن أبي زيد الأنصاري أنه حدثه عن سماعه من الأعراب مَن إذا قيل: أين فلانة؟ وهي حاضرة، قال: ها هو ذِه. قال السجستاني: فأنكرته، وتعجبت، فرددته عليه مستفهمًا، فقال: سمعته من أكثر من مئة نفس، وكان صدوقًا[2]. وليس الأمر عندي متعلقًا بصحة الرواية بل بمسألة الشيوع والانتشار فقد تكون، وإن سمعت عن مئة نفس، ممثلة لبيئة لغوية ضيقة تجعلها في إطار سماع شاذ لا يقاس عليه إن نسب إلى البيئات العربية الواسعة، ونقل المراديّ وصفهم ذلك بالشذوذ وأنه لا يجوز إلا حيث سمع[3].

وأما تفسير عبدالفتاح الحموز بأنه من قبيل تغليب المذكر لأصالته على المؤنث[4] فليس تفسيرًا مقنعًا؛ إذ التغليب حين الاجتماع بأن يسند الفعل لذكر وإناث أو العكس. ويرى الرفايعة أنه حمل على المعنى "فقد نزل المؤنث منزلة المذكر تعظيمًا لشأنه، إذ لا يقطع في هذا الأمر إلا الرجال"[5].

ويظهر حسن هذا حين يفصل بين الفعل والفاعل فيكون الفعل مرشحًا للذكر أو الأنثى ثم يظهر الفاعل، قال سيبويه: "وكلما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: حضر القاضيَ امرأة؛ لأنه إذا طال الكلام كان

---

(١) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٦: ١١٩-١٢٠.

(٢) السجستاني، المذكر والمؤنث، ص٢٤١.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ص ٢: ١١.

(٤) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ص ٨٦.

(٥) الرفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ص ١٥٨.

الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلا من شيء ... وإنما حذفوا التاء لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء، كما كفاهم الجمع والاثنان حين أظهروهم عن الواو والألف"[1].

وللحذف شواهده من النصوص العربية، قال سيبويه: "ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عزّ وجلّ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾[٢٧٥- البقرة] وقوله: ﴿وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [١٠٥- آل عمران]، وهذا النحو كثير في القرآن، وهو في الواحدة إذا كانت من الآدميين أقل منه في سائر الحيوان. ألا ترى أن لهم في الجميع حالا ليست لغيرهم، لأنهم الأولون وأنهم قد فضلوا بما لم يفضل به غيرهم من العقل والعلم"[2].

ومن اتساع الشعراء ترك المطابقة لالتفاتهم إلى معنى يرادف اللفظ، كقول الأعشى:

فَإِنْ تَعْهَدِينِي ولِي لِمَّةٌ ... فِإِنَّ الْحَوادِثَ أَوْدَى بِهَا

حملا للحوادث على الحدثان، كما حمل الآخر الحدثان على الحوادث فأنثه، في قوله:

وحَمَّال المِئينَ إذا أَلَمَّتْ ... بنا الْحَدَثَانُ والأنِفُ النَّصُورُ[3]

---

(١) سيبويه، الكتاب،٢: ٣٨.

(٢) سيبويه، الكتاب ٢: ٣٨-٣٩

(٣) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري،١: ١٥٨-١٥٩.

ولما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كان من الاتساع تأنيث المبتدأ لتأنيث الخبر كما "قال أعشى تغلب:

أَلَمْ يَكُ غَدْرًا ما فَعَلْتُمْ بِشَمْعَلٍ وقَدْ خابَ مَنْ كانَتْ سَرِيرَتَهُ الْغَدْرُ[1]

قال ابن الشجري: "أنث الغدر لما كان السريرة في المعنى، لأن الخبر المفرد هو في المعنى ما أخبرت به عنه، ومثل هذا في التنزيل فيما وردت به الرواية عن نافع وأبي عمرو وعاصم، فيما رواه عنه أبوبكر بن عياش ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[٢٣- الأنعام] بنصب الفتنة وإسناد (تكن) إلى (أن قالوا)، فالتقدير: ثم لم تكن فتنتَهم إلا قولُهم، وجاز تأنيث القول لأنه الفتنة في المعنى.

ومثله رفع الإقدام ونصب العادة قول لبيد:

فَمَضَى وقَدَّمَها وكانَتْ عادَةً مِنْهُ إذا هِيَ عَرَّدَتْ إقْدامُها

وإنما استجاز تأنيث الإقدام لتأنيث خبره، لأن الخبر إذا كان مفردًا فهو المخبر عنه في المعنى"[2].

---

(١) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ١٨٧.

(٢) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ١٩٦-١٩٧. وقال ابن الشجري: " وقد قيل في الآية وفي بيت لبيد قول آخر، وذلك أنهم حملوا (أن قالوا) على معنى المقالة، وحملوا الإقدام على معنى التقدمة، فجاء التأنيث في فعليهما، كما جاء تأنيث العذر في قول حاتم:

أماويّ قد طال التجنب والهجر وقد عذرتني في طلابكم العذرُ

لأنه ذهب به مذهب المعذرة، والقول الأول هو المأخوذ به والثاني قول الكسائي وليس في بيت الأعشى إلا ما ذكرناه أولا فيجب أن يكون العمل عليه" انظر: أمالي ابن الشجري، ١: ١٩٦-١٩٧.

ومن ترك المطابقة تركه بين النعت والمنعوت لتوسعهم في أرادة معنى عام أو مرادف ملائم فيظهر كأنه لزم المطابقة. قال ابن الشجري: "قال الأعشى:

أرَى رجُلاً مِنْكُمْ أسِيفًا كَأنَّما يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبا[1]

قال أبوعلي عن (مخضب) إنه وصف لكف. أو مثل قوله:

ولا أرض أبقل إبقالها

أو حمل الكف على العضو، كما حمل الآخر البئر على القليب:

يا بِئْرُ يا بِئْرَ بَنِي عَـدِيّ
لأنْـزِحَنْ قَعْـرَكِ بِالـدُّلِيّ
حَتَّى تَعُودِي أقْطَعَ الْوَلِيّ

أي حتى تعودي قليبًا أقطع الولي، لأن التذكير في القليب أكثر، ألا ترى أنهم قد قالوا في جمعه: أقلبة، يعني أن أفعلة هو القياس في جمع ما كان على فعيل ونحوه، كفِعال وفُعال وفَعال إذا كان واقعًا على مذكر، كقَفيز وحِمار وغُراب وفَدان. فإن كان اسمًا لمؤنث غلب عليه جمعه على أفعُل، كيمين وأيْمُن وشِمال وأشمُل وعَناق وأعنُق، وعُقاب وأعقُب، وأتان وآتُن، وقد جاء في القليب التذكير والتأنيث، فجمعهم إياه على أقلبة كقفيز وأقفزة

---

(١) قال أبو علي يجوز أن يكون للرجل فيعرب صفة أو حالا لضميره المرفوع في يضم أو المجرور في كشحيه.

دليل على قوة التذكير فيه، فلما لم يقل: قطعاء الوليّ، علمنا أنه حمل البئر على القليب"[1].

وترك المطابقة بين المسند والمسند إليه يكثر في الجماد أو الموات حسب تعبير سيبويه ولكنه في الحيوان قليل إذ الكثير التزام المطابقة، قال سيبويه "وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموات كثير، فرّقوا بين الموات والحيوان كما فرقوا بين الآدميين وغيرهم. تقول: هم ذاهبون، وهم في الدار، ولا تقول: جمالك ذاهبون، ولا تقول: هم في الدار وأنت تعني الجمال، ولكنك تقول: هي وهن ذاهبة وذاهبات"[2].

ومن الأفعال ما يستعمل مطابقًا لفاعله المؤنث أو غير مطابق، مثل: نعم وبئس. قال سيبويه: "واعلم أن نعم تؤنث وتذكّر، وذلك قولك: نعمت المرأة، وإن شئت قلت: نعم المرأة، كما قالوا ذهب المرأة. والحذف في نعمت أكثر"[3]. قال ابن هشام: "فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على معنى الجنس؛ لأن المراد بالمرأة الجنس، لا واحدة معينة، مدحوا الجنس عمومًا، ثم خصّوا من أرادوا مدحه"[4].

---

(١) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ١: ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٨-٣٩.

(٣) سيبويه، الكتاب،٢: ١٧٨.

(٤) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص ١٧٥.

٢ : ٥/١- كل جمع مؤنث

ثمة طرائق مختلفة تعبر بها العربية عن الجمع ، منها اللفظ الدال بوضعه على الجمع فلا مفرد له من لفظه وليس على بناء خاص بالجموع وهو اسم الجمع مثل : القوم والجيش والفريق ، وهو مفرد اللفظ جمعيّ الدلالة ، ومنها اللفظ الموضوع على الجنس المتماثل الأفراد فيميز الواحد منه بلاصقة تاء التأنيث أو ياء النسب كالحبّ واحده حبة والتُرك واحده تركيّ ، ومنه الجمع المكسر كجمع أسَد على أُسْد وأسود وآساد. ومنه جمع المذكر السالم وهو ما زيد على الواحد واو ونون كزيدون جمعًا لزيد ، ومنه ما جمع بألف وتاء مثل جمع فاطمة على فاطمات وصحراء على صحراوات ، وقطار على قطارات.

والجمع الذي ألمحنا إلى أنواعه أعلاه أمر المطابقة له مرهون بكونه حقيقيَّ الدلالة على جنسه أو مجازيَّها. وليس منها حقيقي الدلالة سوى المذكر السالم أما المكسر وما جمع بألف وتاء فهو مجازي الدلالة. قال الرضي : "وكل جمع غير ما على حد التثنية ، وهو جمع المذكر السالم ، مؤنث غير حقيقي فحكمه حكمه على نحو ما مرّ ولو كان جمع مؤنث حقيقي كالهندات إذ للجمعية تأنيثه أي لأن تأنيثه إنما هو بالتأويل لكونه جماعة ولم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لأن المجاز الطارئ أزاله

كما أزال التذكير الحقيقي في رجال وإنما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون، لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه"[١]. قال النيلي "وتأنيث الجماعة غير حقيقي، وإن كان تأنيث المفرد منها حقيقيًّا"[٢].

ومن أجل تلك المجازية في الدلالة نرى سيبويه يشرح لنا كيف عومل الجمع من الحيوان معاملة الجمع من الجماد فأنث تأنيثه وإن لم يكن كله واجب التأنيث وكيف ترك أمر المطابقة جوازًا كما ترك مع الموات، قال سيبويه: "وأما الجميع من الحيوان الذي يكسر عليه الواحد فبمنْزلة الجميع من غيره الذي يكسر عليه الواحد في أنه مؤنث[٣]. ألا ترى أنك تقول: هو رجل، وتقول: هي الرجال، فيجوز لك[٤]. وتقول: هو جمل وهي الجمال، وهو عير وهي الأعيار؛ فجرت هذه كلها مجرى هي الجذوع. وما أشبه ذلك يجري هذا المجرى؛ لأن الجميع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكرًا من الحيوان. فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات؛ لأنه قد خرج من

---

(١) شرح الكافية٣/٣٤٢.

(٢) النيلي، الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، ٢: ٤٤٢.

(٣) قال السيرافي: "واعلم أن الجموع المكسرة مؤنثة كلها يستوي في حكم اللفظ جمع المؤنث والمذكر وما يعقل وما لا يعقل"، شرح كتاب سيبويه، ٦: ١٢١.

(٤) تقول هم الرجال إن راعيت الجمع من الذكور، وتقول هي الرجال إن راعيت اللفظ لأنه جماعة، وهذا للعاقل.

الأول الأمكن حيث أردت الجميع. فلما كان ذلك احتملوا أن يجروه مجرى الموات، قالوا: جاء جواريك، وجاء نساؤك، وجاء بناتك"[1]. فإن كانت علة بقاء الدلالة الحقيقية في جمع المذكر السالم كون مفرده سلم من التغير فما بال ما جمع بألف وتاء لم يعامل معاملته؟

يحاول الرضي أن يفسر لنا هذا في قوله: "كان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك إلا أنه لما كان يتغير فيه المفرد ذو العلامة إما بحذفها إن كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها إن كانت ألفًا كما في الحُبليات والصحراوات، كان ذلك التغير كنوع من التكسير، وكأن تأنيث الواحد قد

---

(١) سيبويه، الكتاب، ٢: ٣٩-٤٠. ويذكر لذلك شواهد، قال: "ومن ذلك هذا البيت تنشده العرب على أوجه، بعضهم يقول، وهو قول عمرو بن مَعْدِ يكَرِب:

الْحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكُونُ فُتَيَّةٌ تَسْعَى بِبَزَّتِها لِكُلِّ جَهُولِ

أي أعرب أوّلها فتية ولكنه أنّث الأول، كما تقول: ذهبت بعض أصابعه. وبعضهم يقول:

الْحَرْبُ أَوَّلَ ما تَكُونُ فُتَيَّةٌ

أي إذا كانت في ذلك الحين. وبعضهم يقول:

الحرب أوَّلُ ما تكون فتيةً

كأنه قال: الحرب أول أحوالها إذا كانت فتيةً، كما تقول: عبد الله أحسن ما يكون قائمًا. ومن رفع الفتية ونصب الأول على الحال قال البر أرخصَ ما يكون قفيزان. ومن نصب الفتية ورفع الأول قال البر أرخصُ ما يكون قفيزين" سيبويه، الكتاب، ١: ٤٠١-٤٠٢.

زال لزوال علامته، ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كالهندات، لأن المقدر في حكم الموجود الظاهر"[1].

والمفهوم من قول الرضي أن جمع المؤنث السالم يجوز ترك مطابقة فعله له لأنه ليس بحقيقي التأنيث ويستوي في ذلك ما مفرده بعلامة تأنيث ينالها التغيير بالجمع وما لا علامة له فيسلم بعد الجمع من التغير ولكنه حمل على غيره؛ وهذا القول لا ينفرد به الرضي فقد ورد عند غيره، قال الدماميني: "قلت ما ذكره المؤلف من اقتران حكمي الجمعين باعتبار وجوب تذكير المسند في نحو: قام الزيدون، وجوازه في قام الهندات ذكره الزمخشري[2] وكذا ابن الحاجب[3] وقرره كل من وقفت على كلامه من شارحيه"[4].

والدماميني حين يورد ما سبق يمهد إلى بيان ما استقر من رأي البصريين والكوفيين إذ اختلفوا في ذلك، قال: "وهذا في الحقيقة ليس بمذهب البصريين ولا الكوفيين؛ وذلك أن البصريين يسوون بين الجمعين فيوجبون التذكير في نحو: قام الزيدون، ويوجبون التأنيث في نحو: قامت

---

(١) الرضي ، شرح الكافية، ٣/٣٤٢.

(٢) لم أجد ذلك في المفصل.

(٣) انظر: ابن الحاجب، شرح الوافية نظم الكافية، ص٣١٥.

(٤) الدماميني، المنهل الصافي، ص٤٩٦.

الهندات؛ لسلامة نظم الواحد فيهما على ما ذكره ابن مالك وأبو حيان وجماعة[1]. وأما الكوفيون فيجوزون لحوق العلامة مع جمع المذكر السالم[2]، ولا يوجبون لحوقها في جمع المؤنث تمسكًا بنحو ﴿لا إِلَهَ إِلاَّ الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرائيلَ﴾[٩٠- يونس] ونحو: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾[١٢- الممتحنة]، وقول الشاعر [عبدة بن الطبيب]:

فَبَكَى بَناتِي شَجْوَهُنَّ وزَوْجَتِي   والطَّامِعُونَ إِلَيّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد وبأن التذكير في الآية الثانية للفصل أو لأن الأصل النساء المؤمنات أو لأن (أل) مقدرة باللاتي، وهو اسم جمع"[3]. ولعل مذهب الكوفيين هذا هو ما جعل أحدهم يقول:

إن قومي تجمعوا   وبقتلي تحدثوا

لا أبالي بجمعهم   كلُّ جمعٍ مؤنث[4]

(١) منهم السهيلي في نتائج الفكر، ص ١٦٩.

(٢) وتابعهم على ذلك الجزولي، انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢: ٥٨٠.

(٣) الدماميني، المنهل الصافي في شرح الوافي، ص ٤٩٦.

(٤) نسب هذا إلى الزمخشري، انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٢: ٥٤. الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ١: ٢٥١. ولم أجده في ديوانه المنشور بتحقيق عبدالستار محمد محمد ضيف.

٢ : ٥/٢- أحكام المطابقة بين الفعل والفاعل

تتأثر هذه الأحكام بطبيعة الفاعل من حيث اتصاله وانفصاله ومن حيث ظهوره وإضماره ومن حيث حقيقته ومجازه؛ ولذلك تشعبت الأحكام.

١) الفاعل الظاهر

قال الرضي: "فالأغلب في الظاهر الحقيقي [التأنيث] المتصل برافعه إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: ضربتْ هندٌ، وضربتْ الهندان"[١]. ووصف الرضي ذلك بالأغلبية لما "حكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة، استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرد؛ ولا وجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته. وإن كان الرافع نعم وبئس، فكل واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: نعم المرأة هند، ونعمت المرأة هند، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف"[٢].

وقيل في الغالب لأنه مع الفاعل الظاهر في الاستثناء المفرغ الأجود ترك التاء لأن الفاعل هو المحذوف المقدر (أحد) وهو مذكر، نحو: ما جاء إلا هندٌ[٣]. وفي تذكير الفعل استغراق لجنس الفاعل إذ نفي الفعل عن الذكور والإناث وحصر في هند، ويجوز أن يؤنث الفعل فيكون النفي لجنس المؤنث

(١) الرضي، شرح الكافية ٣: ٣٤٠. ولا يجوز (قام الهندان) إلا قليلاً. انظر: ابن أبي الربيع، البسيط، ١: ٢٦٧.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٣: ٣٤١.

(٣) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤١.

فلا يمنع مجيء المذكر فيعلم أنه بقولنا: ما جاءت إلا هند حصرنا الفاعل من المؤنث في هند ولم نمنع المذكر فقد يكون منه مجيء. فالمعنى ما جاءت امرأةٌ إلا هند.

وقد يكون الفاصل بين الفاعل والفعل غير (إلا) فلا تكون البنية العميقة على تقدير فاعل آخر دال على الجنس كأحد، بل الفاعل الظاهر المفصول عن فعله ولذا يحسن مطابقته إياه، مثل: قامت اليوم امرأةٌ؛ "لأن المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأما الحذف فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة إذن وعدًا بالشيء مع تأخير الموعود"[1].

وإن يكن للفصل والوصل أثره فإن للمجازية في التأنيث أثرها، قال الرضي: "وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث؛ فإن كان متصلاً، نحو: طلعت الشمس فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح. وإن كان منفصلا فترك العلامة أحسن إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بإلا أو بغيرها نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [٢٧٥- البقرة]"[2].

ولست أرى إظهار فضل الحقيقي بغرضٍ لمستعمل اللغة بل يمكن القول هنا إن الفاعل مصدر والمصادر مذكرة[3].

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤١.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤١.

(٣) انظر تخريج التذكير على إرادة المصدر الفراء، معاني القرآن، ١: ١٢٥، وقال ابن جني أن الأصل في المصادر التذكير، الخصائص، ٢: ٢٠٤.

وهذا شأن الفاعل الواحد أما الجمع فيذكر الرضي أن جمع التكسير واسم الجمع للمذكر أو المؤنث حقيقة أو مجازًا: كرجال ونسوة وأيام ودور. ومثله مفرد المجموع بألف وتاء: الطلحات[1]، الزينبات، الجبيلات، الغرفات. يجوز ذكر التاء وحذفها. وحذفها مع الجمع بلا فاصل أحسن من حذفها مع المفرد أو المثنى. وساغ ذكر التاء وحذفها مع تلك الجموع "لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة"[2].

٢)الفاعل المضمر

إنْ كان الفاعل ضميرًا متصلا وجبت التاء في الحقيقي والمجازي: هند خرجت، الشمس طلعت إلا لضرورة، قال عامر بن جوين الطائي:

فَلا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها ... ولا أرضَ أبْقَلَ إبْقالَها[3]

قال السيرافي: "فإذا كنى عنه فقد بطل لفظ ظاهره الدال على التأنيث فلابد من تأنيث الضمير للدلالة على حكم الاسم المضمر من تأنيث أو تذكير"[4]، "وإنما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعًا، وكونه كجزء المسند،

---

(١) المقصود به جمع الشجرة لا علم الذكر لأن علم الذكر يذكر له الفعل تقول: جاء طلحة.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٢.

(٣) قال السيرافي عن البيت في تذكير ما ينبغي تأنيثه: "أراد:ولا أرض أبقلت إبقالها، وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أبقلتِ ابقالها، فيخفف الهمزة غير أنه آثر تحقيقها فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأوّل في الأرض المكان؛ لأن الأرض مكان، فذكّر لذلك" انظر:السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢: ٢٤٤

(٤) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٦: ١٢٧.

بخلاف الظاهر والضمير المنفصل"[1]. وإن كان الضمير منفصلا فهو كالظاهر[2] يجرد الفعل من التاء وقد تذكر على قلة، قال المرادي: "فإن كان منفصلاً نحو: ما قام إلا أنتِ ضعف إثبات التاء"[3].

٢ : ٦- مطابقة النعت والخبر والحال:

القاعدة العامة في النعت أن يطابق منعوته في إعرابه وعدده[4] وجنسه وتعريفه. ولكن يستثنى من أمر المطابقة أشياء، وسنكتفي بما يتعلق بالجنس[5]:

---

(١) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية، ٣: ٣٤٢.

(٣) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ٢: ٩.

(٤) يستثنى من ذلك ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها مثل: ثوب أخلاق (أي خلَق) وبرمة أعشار (جمع عشر) ونطفة أمشاج (جمع مشيج).

(٥) أما ألوان المخالفة الأخرى فأهمها:

أولا:أن يكون المنعوت معرفًا باللام الجنسية فيجوز نعته بالنكرة المختصة أو بجملة، نحو:

لا يهمل الموظف مثلك واجبه./لا يهمل الموظف يتسلم راتبه كل شهر واجبه.

ومنه قول شمر بن عمرو الحنفي:

وَلقدْ مررْتُ على اللّئيمِ يسبُّني فمضيْتُ ثُمّت قُلْتُ لا يعْنيني

ثانيًا"أن يكون المنعوت تميزًا منصوبًا للعدد، فيجوز نعته بالمفرد مراعاة للفظه، أو الجمع مراعاة لمعنى المنعوت: جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً ذكيًا./جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً أذكياءَ.

جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً ذكيّين.

ثالثًا:أن يكون المنعوت منادًى نكرة مقصودة، فيجوز في نعته:

أ-التنكير: يا طالبُ قارئَ الكتاب الآن./ب-التعريف: يا طالبُ القارئَ الكتاب الآن.

١)ما يلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث مثل صيغة(فَعُول)، نحو (صبور) أي صابر:

نعت	خبر	حال
هذا الرجل الصبور.	هذا الرجل صبور.	يكدّ الرجل صبورًا.
هذه المرأة الصبور.	هذه المرأة صبور.	تكد المرأة صبورًا.

ومثلها الصيغ: (مِفْعِيل) وصيغتا المبالغة (فاعِلة) و(فَعّالة)، أو أن يكون من المصادر المنعوت بها[1].

٢)أن يكون المنعوت جمع مذكر غير عاقل فيجوز إلى نعته بجمع مذكر سالم

أن يستعمل في نعته وخبره والحال منه ما يأتي:

النوع	النعت	الخبر	الحال
مفرد مؤنث	هـذه الكتب القيّمة	الكتب قيّمة	أقرأ الكتب قيّمةً
جمع مؤنث سالم	اقرأ الكتب القيّمات	الكتب قيّمات	أقرأ الكتب قيّماتٍ
جمع تكسير للمؤنث	تجنب الأسعار الغوالي	أسعار الكتب غوالٍ	تجنب الأسعار غواليَ

---

(١) سبق تفصيل هذه الصفات في: ١: ٣/٥- الصفات المشتركة بين الذكور والإناث.

على أن الأول أكثر في الاستعمال، قال القرطبي: "وقال: "أخرى" على صيغة الواحد؛ لأن مآرب في معنى الجماعة، لكن المهيع في توابع جمع ما لا يعقل الإفراد والكناية عنه بذلك؛ فإن ذلك يجري مجرى الواحدة المؤنثة؛ كقوله تعالى ﴿ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها﴾ في الأعراف"[1].

٣)أن يكون المنعوت اسم جنس جمعيًا يفرق بينه وبين واحده بالتاء الدالة على الواحد، نحو: تمر وتمرات. فيجوز في نعته وخبره وحاله ما يأتي:

النوع	النعت	الخبر	الحال
التذكير مع الإفراد رعاية للفظه	عندي تمر طيّب	تمرك طيّب	تناول التمر طيّبًا
التأنيث مع الإفراد رعاية لمعنى الجماعة	عندي تمر طيبة	تمرك طيبة	تناولِ التمرَ طيبةً
جمع النعت جمع تكسير رعاية لمعنى الجمع	عندي تمر كبار	تمرك تمر كبار	تناول التمر كبارًا
جمع النعت جمع مؤنث سالمًا لأن مفرده (تمرات)	عندي تمر كبيرات	تمرك تمر كبيرات	تناول التمر كبيراتٍ

أما الذي يكون مفرده بياء النسب فيجوز في نعته وخبره وحاله ما يأتي:

النوع	النعت	الخبر	الحال
التأنيث مع الإفراد رعاية لمعنى الجماعة	هذه عربٌ عاربةٌ	العرب عاربةٌ وغير عاربة	تخطب العرب واقفةً
جمع النعت جمع تكسير رعاية لمعنى الجمع	أجدادنا عرب قدماء	العرب قدماء	يخطب العرب بلغاءَ
جمع النعت جمع مذكر سالمًا لأن مفرده نعت عاقل	أجدادنا العرب الأولون	العرب حفيون بلغتهم	يخطب العرب واقفين

---

(١) القرطبي، الجمع لأحكام القرآن، ١١: ١٨٧.

٤)أن يكون النعت اسم تفضيل فيلزم الإفراد والتذكير وإن اختلف المنعوت جنسًا أو عددًا:

زرت مسجدًا أقدمَ مسجد في المدينة، وزرت قلعة أقدمَ قلعة فيها.

زرت مسجدين أقدمَ مسجدين في المدينة وزرت قلعتين أقدمَ قلعتين فيها.

زرت مساجد أقدمَ مساجد في المدينة، وزرت قلاعًا أقدمَ قلاع فيها.

٢ : ٧- القضايا التصريفية: تثنيته وجمعه. والنسب إليه وتصغيره

للتذكير والتأنيث أثر في هذه القضايا لما تنتهي به الأسماء من علامات تأنيث قد تُستصحب وقد يتخلص منها حسب التفصيل الذي يرد في بحث كل ظاهرة.

٢ : ١/٧- التثنية:

تلحق المفرد لاحقة (ان) أو (ين) عند تثنيته[١] فإن كان المفرد عاطلاً من علامة التأنيث فلا فرق بين مذكر ولا مؤنث: جاء زيدانِ، وجاءت هندانِ. وإن كان منتهيًا بعلامة تأنيث استصحبت في المثنى ولا فرق بين أسماء الذكور والإناث: جاء طلحتان، وجاءت طلحتان.

وينال ألف التأنيث المقصورة القلب في التثنية فليس يجتمع ألفان في التثنية ألف التأنيث وألف الثنية: بشرى ← بشريان، جاء بشريان وجاءت

---

(١) هذا هو الوصف الظاهر، ولكن من الناحية الصوتية المثنى متولد من المفرد المنصوب بمطل فتحته وحركت النون بالكسر للمخالفة (زيدًا=زيدَن > زيدانِ).

بشريان[1]. فإن صادف اجتماع ثلاث ياءات حذفت واحدة للتخلص من اجتماع الأمثال: ثريّا ← ثريّيان ← ثريّان.

وأما ألف التأنيث الممدودة فتقلب واوًا[2]: هذان زكرياوان، وهاتان صحراوان، وحمراوان، وغيداوان، ويجوز عند الكوفيين إبقاء الهمزة في لغة للعرب وتقلبها ياءًا فزارة[3].

٢: ٢/٧- الجمع:

ينقسم الجمع القياسي قسمين جمع سلامة وهو ما سلم فيه لفظ المفرد، وجمع تكسير وهو ما تغير فيه عند الجمع لفظ المفرد بتغيير حركة أو حذف حرف أو زيادة حرف.

ويكون جمع المذكر السالم بالواو والنون أو الياء والنون تلحقان لفظ المفرد المذكر الحقيقي التذكير لفظًا ومعنى ،نحو: جاء زيدونَ، وجاء مسلمونَ. أما المذكر معنى فإن كانت علامة تأنيث لفظه التاء حذفت وجمع بألف وتاء خلافًا للكوفيين[4]، نحو: حمزة ← الحمزات، وإن كانت علامة تأنيثه الألف المقصورة جمع بالواو والنون وحذفت الألف لالتقاء الساكنين

---

(١) من الناحية الصوتية أقحمت ياء وقاية للفصل بين الحركتين الطويلتين ثم قصرت الأولى.

(٢) الحقّ أن الهمزة حذفت وأقحمت واو الوقاية بين الألفين.

(٣) أبوحيان، ارتشاف الضرب، ١: ٢٥٩.

(٤) يجيز الكوفيون وابن كيسان في أعلام الذكور المنتهية بتاء التأنيث أن تجمع بالواو والنون، نحو: طلحة وطلحون، انظر الخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين وعلة جمع ما انتهى بألف تأنيث بالواو والنون: أبو البركات الأنباري، الإنصاف، ١: ٤٠.

الألف وحرف العلة، نحو: بشرى ← بشرَون، وأما إن كانت الألف ممدودة فإنها تقلب واوًا، نحو: زكرياء ← زكرياوون.

وأما الجمع بألف وتاء فيأتي عليه ما ختم بتاء تأنيث من مذكر أو مؤنث، جاء الطلحات، وأزهرت الشجرات.وأما ما ختم بألف تأنيث ممدودة فإنها تقلب ياءًا: سلمى ← سلميات، وأما الألف الممدودة في الأسماء لا الصفات فتقلب إلى واو، نحو: صحراء ← صحراوات. وتقول: جاءت سمراء وجاءت السمراوات.

وأما جمع التكسير فيأتي على أبنية معتمدة على السماع في أغلبها[1]؛ إذ ليس لها من القواعد الصارمة ما يجعلها قياسية. ومن هذه الأبنية ما هو خاص بالمذكر ومنها ما هو خاص بالمؤنث ومنها ما هو مشترك يأتي عليه المذكر والمؤنث.

أ)جموع للمذكر:

ويجمع على (فُعَلة) وصف المذكر العاقل الذي على بناء (فاعل) ولامه علة، قاضي ← قُضَيَة ← قُضاة. ويجمع على (فَعَلَة) وصف المذكر[2] العاقل على (فاعل) لامه صحيحة: كامل ← كَمَلَة. ويجمع على

---

(١) انظر ما كتبته وسمية المنصور عن صيغ الجموع بين السماع والقياس، صيغ الجمـــوع في القرآن الكريم، ١: ١٠٩.

(٢) لذلك لا تجمع عليه صفات الإناث: طالق وحامل.

(فُعَّال) وصف المذكر الصحيح اللام: عابد ← عُبّاد. ويجمع على (فُعلاء) وصف المذكر[1] العاقل على بناء (فعيل) بمعنى فاعل، كريم ← كُرماء.

ب) جموع للمؤنث:

ويجمع على (فَواعل) المؤنث على (فاعلة) الاسم والصفة، نحو: ناصية كاذبة ← نواصٍ كواذب، أو وصف على (فاعل) المؤنث[2] أو غير العاقل، نحو: طالق، صاهل ← طوالق، صواهل. ويجمع على (فعائل) الرباعي المؤنث: رسالة، صحيفة، عجوز، رنين، حنان، رِحاب ← رسائل، صحائف، عجائز، رنائن، حنائن، رحائب.

ج) جموع للمذكر والمؤنث:

فالصفات على (أفعل/فعلاء) تكسّر على (فُعْل): أسمر/سمراء ← سُمْر. والمؤنث على (فُعلى) الذي مذكره (أفعل)[3] يجمع على (فُعَل): كُبرى ← كُبَر. ويجمع على (فُعَّل) الوصف الصحيح اللام على (فاعل/فاعلة): راقد/راقدة، صائم/صائمة ← رُقَّد، صُوَّم. يجمع على (فِعال) الوصف الصحيح اللام على (فَعيل/ فَعيلة) لطيف/ لطيفة، طويل/طويلة ← لِطاف، طِوال. ويجمع عليه الوصف على(فعلان/ فَعلى)، و(فَعلان/ فَعلانة)، (فُعلان/ فُعلانة) نحو: غضبان/غضبى، ندمان/ندمانة، خُمصان/ خُمصانة ← غِضاب، نِدام، خِماص.

---

(١) أما المؤنث فعلى (فِعال): كريمة ← كرام.

(٢) أما المذكر العاقل فوصف ما جمع منه على هذا بالشذوذ، نحو: فارس ← فوارس.

(٣) ولذلك لا تجمع (حُبلى) عليه لأنه لا يقابله (أفعل).

٢ : ٣/٧- النسب:

يقتضي النسب تجريد المنسوب إليه من تاء التأنيث: مكة ← مكيّ، أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة فهي إما أن تحذف: حبلى ← حبليّ، أو تقلب واوًا: حبلويّ[١]، أو تبقى ويفصل بينها وبين ياء النسب بواو للوقاية: حبلاويّ. وإن كانت خامسة فأكثر حذفت: خِصّيصَى ← خِصّيصِيّ. وأما الألف الممدودة فإنها تقلب واوًا[٢]: صحراء، بيضاء ← صحراوي، بيضاوي.

ومن الأمور التي تثير الجدل النسب إلى (فَعولة، وفَعيلة وفُعيلة)[٣] إذ تحذف الواو والياء منها عند النسب: شنوءة، حنيفة، جهينة ← شَنَئِيّ، حَنَفِيّ، جُهَنِيّ. والمشهور التقعيد على ذلك؛ ولكن جاء في التراث ما خالف هذه القاعدة حتى أجاز المجمع اللغوي مخالفتها[٤]. ومن أجل ذلك التقعيد نجد ابن جني يفرق قياسًا عليه بين النسب إلى المذكر (عدوّ): عدوِّيّ، والمؤنث (عدوّة) فيحذف منها الواو: عدَوِيّ[٥]. والنسب إلى الشبيه بالصحيح

---

(١) ليس من قلب الألف واوًا بل أقحمت واو الوقاية بين الألف والكسرة ثم قصرت الألف.

(٢) أما قولهم في النسب إلى عشواء عشوائي فلعله للتخلص من تجاور الواوين. انظر: الشمسان، مساحة لغوية، ٢٦. وانظر في تثنية لأواء وعشواء: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١: ٢٥٩.

(٣) يشترط كون اللام والعين صحيحتين والعين غير مضعفة.

(٤) الشمسان، دروس في علم الصرف، ٢: ٦٩.

(٥) ابن جني، الخصائص، ٢: ٣٤٦، وانظر: الشمسان، مساحة لغوية، ٣٨.

كالنسب إلى الصحيح، نحو: ظَبْيٌ ← ظبييّ، ولكن هناك من يذهب مذهبًا آخر، قال الزمخشري: "وتقول في غزو وظبي غزَويّ وظبييّ. واختلفوا فيما لحقته التاء من ذلك. فعند الخليل وسيبويه لا فصل. وقال يونس في ظبية ودمية وقنية ظبوي ودموي وقنوي"[1].

٢ : ٧/٤- التصغير:

تلحق الاسم الثلاثي المؤنث تأنيثًا معنويًا تاء التأنيث: جاءت هند وطلعت الشمس ← جاءت هُنيدة، وطلعت الشُّميسة. ويستثنى من ذلك ألفاظ يسيرة، وهي قوس وفرس وعرس وحرب ودرع الحديد وناب من الإبل[2].

وتلحق العلم المؤنث وإن كان منقولاً من مذكر في الأصل، شهد ← شُهيدة.

وأما أسماء الذكور فلا تلحقها التاء وإن كان منقولاً عن مؤنث في الأصل: أذن ← أذين[3]. أما أذينة وعيينة فمنقول من المصغر[4]. وتحذف

(١) الزمخشري، المفصل، ٢٠٩.

(٢) أبوالبركات بن الأنباري، البلغة، ٨٤.

(٣) ابن عقيل، المساعد، ٣: ٥١٤.

(٤) خلافًا للمرادي، انظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ٥: ١١٦.

ألف التأنيث المقصورة إن كانت خامسة نحو: قرقرى[1] ← قُريقِر، إلا إن كان في اللفظ ألفان فإنه يجوز حذف الأولى وإبقاء الثانية أو حذف الثانية وقلب الأولى ياء تدغم فيها ياء التصغير: حبارى ← حُبيرى / حُبيِّر.

---

(١) اسم موضع.

المصادر والمراجع

إبراهيم؛ عبدالعليم:

تيسير الإعلال والإبدال (مكتبة غريب/ القاهرة، ١٩٦٩م.)

الأحوص؛ عبدالله بن محمد بن عاصم(١٠٥هـ):

شعر الأحوص، تحقيق: عادل سليمان جمال(ط٢، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٩٠م.)

الأخفش؛ أبو الحسن سعيد بن مسعدة(٢١٥هـ):

معاني القرآن، تحقيق: فائز فارس(ط٢، الشركة الكويتية لصناعة الورق /الكويت، ١٩٨١م)

الاسفراييني؛ تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد(٦٨٤هـ):

لباب الإعراب، تحقيق: بهاء الدين عبدالوهاب عبدالرحمن (دار الرفاعي/ الرياض، ١٩٨٤م)

أمين؛ محمد شوقي، ومصطفى حجازي:

في أصول اللغة (ط١، مجمع اللغة العربية/القاهرة، ١٩٧٥م.)

الأنباري؛ أبوالبركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد(٥٧٧هـ):

- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالتواب(مطبعة دار الكتب/ القاهرة، ١٩٧٠م).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، بعناية: محمد محيي الدين عبدالحميد (ط٤، المكتبة التجارية الكبرى/القاهرة، ١٩٦١م).

الأنباري؛ أبوبكر محمد بن القاسم(٣٢٨هـ):

المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي(ط١، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان/ بغداد، ١٩٧٨م)

الأنصاري؛ أبوزيد سعيد بن أوس بن ثابت(ت ٢١٥ هـ):

النوادر في اللغة، (ط٢، دار الكتاب اللبناني/ بيروت، ١٩٦٧م.)

أنيس؛ إبراهيم(١٣٩٧هـ):

- الأصوات اللغوية (ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ١٩٧٥م.)
- في اللهجات العربية (ط٤، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة، ١٩٧٣م.)
- اللغة بين القومية والعالمية (دار المعارف/ القاهرة، ١٩٧٠م).

ابن أوس؛ معن المزني(٦٤هـ):

ديوان معن بن أوس المزني، صنعه: نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن (مطبعة دار الجاحظ/ بغداد، ١٩٧٧م.)

ابن برد؛ بشار (ت ١٦٨هـ):

ديوانه، عناية: محمد الطاهر ابن عاشور ومراجعة محمد شوقي أمين(لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة، ١٩٥٧م.)

البكوش؛ الطيب:

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (الشركة التونسية لفنون الرسم/ تونس، ١٩٧٣م).

برهومة؛ عيسى:

اللغة والجنس: حفريات لغوية في الذكورة والأنوثة(ط١، دار الشرق/عمان، ٢٠٠٢م).

بروكلمان؛ كارل:

فقه اللغات السامية(ط١ ، جامعة الرياض/ الرياض، ١٩٧٧م.)

بشر؛ كمال محمد:

دراسات في علم اللغة(دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٧٣م).

البغدادي؛ عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ):

خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحق. عبدالسلام محمد هارون (ط١ ، دار الكاتب العربي/ القاهرة، ١٩٦٨م.)

التبريزي؛ أبوزكريا يحيى بن علي (٥٠٢هـ):

شرح ديوان الحماسة، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة).

ابن التستري؛ أبوالحسين سعيد بن إبراهيم (٣٦١هـ):

المذكر والمؤنث، تحقيق: أحمد عبدالمجيد هريدي (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٨٣م).

أبوتمام؛ حبيب بن أوس الطائي(٢٣١هـ):

الحماسة، تحقيق: عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ١٩٨١م.)

ثعلب؛ أبوالعباس أحمد بن يحيى(٢٩١هـ):

- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (ط٣، دار المعارف بمصر/ القاهرة، ١٩٦٩م).
- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى (دار الكتاب العربي/بيروت، ٢٠٠٤م)

الجاحظ؛ أبو عثمان عمرو بن بحر(٢٥٥هـ):

الحيوان، تحقيق: عبدالسلام هارون (ط٢، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٦٥م).

ابن الجزري؛ أبوالخير محمد بن محمد الدمشقي (٨٣٣ هـ):

النشر في القراءات العشر، بعناية: علي محمد الضباع (المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.)

ابن جندل؛ أبونصر هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي(٤٠١هـ):

شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق: عبدربه عبداللطيف عبدربه (ط١، مطبعة حسان/القاهرة، ١٩٨٤م.)

ابن جني؛ أبوالفتح عثمان(٣٩٢ هـ):

- الخصائص، تحقيق: محمد النجار(ط٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٨٦- ١٩٨٨م).

- سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي(ط١، دار القلم/دمشق، ١٩٨٥م.)
- المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين(ط١، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٤م.)
- المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين (المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة، ١٩٦٧م)

الجوهري؛ إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣ هـ):

الصحاح، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار(ط١، دار العلم للملايين/ بيروت، ١٩٧٩م.

ابن الحاجب؛ أبوعمرو عثمان (٦٤٦هـ):

- شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي(مطبعة النجف الأشرف، ١٩٨٠م).
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي علوان العليلي (وزارة الأوقاف/ بغداد، ١٩٨٢م).

الحطاب؛ فؤاد أحمد السيد:

قضية الشبه في النحو العربي (ط١، دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، ١٩٨٨م.).

الحمد؛ غانم قدوري:

الدراسات الصوتية عند علماء التجويد (ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية /بغداد، ١٩٨٦م).

الحموز؛ عبدالفتاح:

ظاهرة التغليب في العربية (ط١ ، جامعة مؤتة/ الأردن، ١٩٩٣م).

أبوحيان؛ محمد بن يوسف (٧٥٤هـ):

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد (ط١ ، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٩٨ م.)
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس (ط١ ، مط.المدني /القاهرة، ١٩٨٧م)
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي (دار القلم/دمشق، ١٤٢٢هـ).
- تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود، علي محمد معوض(ط١ ، دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٩٣م.)

ابن خالويه؛ أبو عبدالله الحسين بن أحمد(٣٧٠هـ):

الحجة في القراءات السبع، تحق. عبدالعال سالم مكرم (ط٢، دار الشروق/ القاهرة، ١٩٧٧م.)

ابن الخطيم؛ قيس(نحو ٤٦ق.هـ):

ديوانه عن ابن السكيت وغيره، تحقيق: ناصر الدين الأسد (ط١ ، مكتبة دار العروبة/ القاهرة، ١٩٦٢م.)

الخضري، محمد (١٢٨٢هـ):

حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (١٨٧٠م)

الداني؛ أبو عمرو عثمان بن سعيد (٤٤٤هـ):

- التيسير في القراءات السبع، تحقيق: حاتم صالح الضامن (ط١، مكتبة التابعين/القاهرة، ٢٠٠٨م).

- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٨م).

الدجني؛ فتحي عبدالفتاح:

ظاهرة الشذوذ في النحو العربي (ط١، وكالة المطبوعات/ الكويت، ١٩٧٤م.)

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (٣٢١هـ):

جمهرة اللغة (ط١، دائرة المعارف / حيدر آباد، ١٩٢٥م).

الدلائي؛ محمد بن أبي بكر المرابط(١٠٨٩ هـ):

نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: مصطفى الصادق الغربي (بنغازي، د.ت.)

الدماميني؛ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر (٨٢٧ هـ):

- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحق. محمد عبدالرحمن المفدى (ط١، ١٩٨٣م)

- المنهل الصافي في شرح الوافي، تحقيق: عبدالهادي الحاج عبدالله محمدين، رسالة دكتوراه، أم درمان، ١٩٩٣م.

دمشقية ؛ عفيف:

أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي(ط١ ، معهد الإنماء العربي/ بيروت، ١٩٧٨م.)

ديوان الهذليين، (الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة، ١٩٦٥م)

رابين، شيم:

اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة: عبدالرحمن أيوب(ط١ ، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٦م).

ابن أبي الربيع ؛ عبيدالله بن أحمد بن عبيدالله القرشي السبتي(٦٨٨هـ):

البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي (ط١ ، دار الغرب الإسلامي/ بيروت، ١٩٨٦م)

ابن أبي ربيعة ؛ عمر(ت٩٣هـ):

- ديوانه، تحقيق: فوزي عطوي(ط١ ، الشركة اللبنانية للكتاب/ بيروت، ١٩٧١م.)
- شرح: محمد العناني(مطبعة السعادة/القاهرة، ١٣٣٠هـ)

الرضي ؛ محمد بن الحسن الاستراباذي(٦٨٦هـ):

- شرح الرضي على الكافية، عناية: يوسف حسن عمر (جامعة قاريونس/ ليبيا، ١٩٧٣م).
- شرح شافية ابن الحاجب، عناية: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد(دار الكتب العلمية/ بيروت، ١٩٧٥م.)

الرفايعة ؛ حسين عباس:

ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية (ط١، دار جرير للنشر والتوزيع/ عمان، ٢٠٠٦م).

الزجاج ؛ أبو إسحاق إبراهيم بن السري(ت٣١١ هـ):

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي (ط١، عالم الكتب/بيروت، ١٩٨٨م.)

الزجاجي ؛ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق(ت٣٣٧هـ):

- الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد (ط٢.مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار الأمل/الأردن، ١٩٨٥م.)
- مجالس العلماء، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون(وزارة الإرشاد والأنباء/الكويت، ١٩٦٢م.)

أبو زرعة ؛ عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت القرن الرابع):

حجة القرآت، تحقيق: سعيد الأفغاني (ط٢، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٧٤م) ص ٧٣٨.

الزمخشري ؛ جارالله أبوالقاسم محمود بن عمر(٥٣٨ هـ):

المفصل في صنعة الإعراب، بعناية النعساني (دار الجيل/بيروت، مصور عن ط. سنة ١٣٢٣هـ).

زهير؛ بهاء الدين(٦٥٦هـ):

ديوانه، تحقيق: محمد طاهر الجبلاوي ومحمد أبوالفضل إبرهيم (ط٢، دار المعارف/ القاهرة، ١٩٨٢م).

السجستاني؛ أبوحاتم سهل بن محمد (٢٥٥هـ):

المذكر والمؤنث، تحقيق: حاتم الضامن (ط١، دار الفكر/ دمشق، ١٩٩٧م)

السهيلي؛أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله(٥٨١هـ):

- نتائج الفكَر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البنا (دار الرياض للنشر والتوزيع/الرياض. د. ت).

- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عبدالرحمن الوكيل(ط١، دار الكتب الإسلامية/القاهرة، ١٩٦٧م)

السكري؛ أبوسعيد الحسن بن الحسين(ت ٢٧٥هـ):

شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبدالستار فراج ومحمود محمد شاكر(مكتبة خياط/ بيروت، د.ت.)

السمين الحلبي؛ أحمد بن يوسف(ت ٧٥٦ هـ):

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط (ط١، دار القلم/ دمشق، ١٩٨٦م.)

سوسير؛ فردينان دي:

دروس فى الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادى، محمد الشاوش ، محمد عجينه (الدار العربيه للكتاب/ طرابلس (ليبيا)، تونس، ١٩٨٥م.)

سيبويه ؛ أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠ هـ):

الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون (الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٦٦.)

ابن سيده؛ أبوالحسن علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨ هـ):

- المخصص (المطبعة الأميرية/القاهرة، ١٣٢١هـ).

السيرافي؛ أبوسعيد (٣٦٨ هـ):

شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبدالتواب، محمود فهمي حجازي، محمود علي مكي، محمد فهمي عبدالدايم، محمد عوني عبدالرءوف (مجمع اللغة العربية/ القاهرة،١٩٨٦- ٢٠٠٤م) ج١- ج٦.

السيوطي؛ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ):

- الأشباه والنظائر، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٥م).

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم (ط٢، مؤسسة الرسالة، /بيروت، ١٩٨٧ م.)

- شرح شواهد المغني (لجنة التراث العربي/ دمشق، د.ت.)

الشايب؛ فوزي:

منع الصرف بين الاستعمال والتقعيد النحوي(مجلة مجمع اللغة العربية/ دمشق، ١٩٩٦م.) ص ص ٦٩٤- ٧٦٧.

شبل؛ مصطفى:

أسماء غير ممنوعة من الصرف، آراء وأحاديث(مجلة الأزهر، مشيخة الأزهر/ القاهرة، ديسمبر ١٩٦٢م.) ج٥.

ابن الشجري؛أبوالسعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني(ت٥٤٢هـ):

أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي (ط١، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ١٩٩٢م.)

الشريشي؛ جمال الدين أبوبكر محمد بن أحمد بن محمد البكري (٦٨٥هـ):

التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية(ج٢)، تحقيق: صالح بن فهد بن عبدالرحمن الحنتوش(رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض، ٢٠٠٦م).

الشريوفي؛ عيسى بن عودة:

المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد(حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ٢٠٠١م) الحولية٢١ الرسالة ١٥٦.

شلبي ؛ عبدالفتاح إسماعيل:

في الدراسات القرآنية واللغوية: الإمالة في القراءات واللهجات العربية (دار نهضة مصر/ القاهرة، ١٩٧١م).

الشلوبين ؛ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي(٦٤٥هـ):

شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق: تركي بن سهو العتيبي (ط٢، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ١٩٩٤م)

الشمسان ؛ أبوأوس إبراهيم:

- التخلص من المتماثلات لفظا (كتاب الشاذليات، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٧م) ص ص ٩- ٧٥.
- تعقيب على بحث السماء منفطر به، مجلة العرب(دار اليمامة للبحث والنشر والتوزيع/الرياض، ٢٠٠٤م).
- دروس في علم الصرف(ط١ ، مكتبة الرشد/الرياض، ١٩٩٧م.)
- قضايا التعدي واللزوم في الدرس النحوي(مطبعة المدني/جدة، ١٩٨٧م).
- مساحة لغوية (ط١ ، نادي المدينة المنورة الأدبي، ٢٠٠٠م).

الصبان ؛ محمد بن علي (١٢٠٦هـ):

حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة)

الصفاقسي ؛ أبوالحسن علي بن سالم بن محمد النوري (١١١٨هـ):

غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني (جامعة أم القرى/مكة المكرمة، ١٤٢٤هـ).

الصفدي ؛ صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤ هـ):

غوامض الصحاح، تحق. عبدالإله نبهان (ط١، معهد المخطوطات/ الكويت، ١٩٨٥م)

(صخر) العالمية:

موسوعة الحديث الشريف (قرص ليزري)

ابن أبي طالب ؛ عليّ (ت ٤٠هـ):

- ديوانه، عناية: عبدالرحمن المصطاوي (ط٣، دار المعرفة/ بيروت، ٢٠٠٥م)
- ديوانه، عناية: محمد بن إبراهيم الحاج قاضي (مطبعة مرغوب هرديار /ناحية المنبئ، ١٢٩٤هـ).

ابن عاصم ؛ أبوطالب المفضل بن سلمة (٢٩٠ هـ):

الفاخر، تحق. عبدالعليم الطحاوي (ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة، ١٩٧٤م.)

عبدالتواب ؛ رمضان:

التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس، كتاب الموسم الثقافي (جامعة الملك سعود/الرياض، ١٩٧٤م.

عبده ؛ داود:

- دراسات في علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح /الكويت، د.ت).
- "دور القواعد الصوتية في استعمال المعجم" المجلة العربية للعلوم الإنسانية/ جامعة الكويت، ١٩٧م، ع٢٣.
- أبحاث في اللغة العربية (مكتبة لبنان/بيروت، ١٩٧٣م).
- "ترتيب تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية" المجلة العربية للدراسات اللغوية، ع١(١٩٨٢م).

أبو عبيدة؛ معمر بن المثنى(٢١٠ هـ):

مجاز القرآن، تحقيق: فؤاد سزكين (ط٢، دار الفكر/مصر، ١٩٥٤م).

العرجي؛ عبدالله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان(١٢٠هـ):

ديوان العرجي، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي (ط١، دار صادر/ بيروت، ١٩٩٨م)

ابن عصفور؛ أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت ٦٦٩ هـ):

- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير)، تحقيق: صاحب أبو جناح(وزارة الأوقاف/بغداد، ١٩٨٠م).
- الممتع الكبير في التصريف ،تحقيق: فخر الدين قباوة، (ط١ ، مكتبة لبنان/ بيروت، ١٩٩٦م.

ابن عقيل؛ بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن(ت ٧٦٩ هـ):

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات (جامعة الملك عبدالعزيز/ مكة المكرمة، ١٩٨٠م.)

- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد (ط١٤، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٦٥م).

العكبري؛ أبوالبقاء عبدالله بن الحسين الضرير(٦١٦ هـ):

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: محمد البجاوي (ط١، عيسى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٧٦م).

العلوي؛ يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم(٧٠٥هـ):

الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل (مطبعة المقتطف/مصر، ١٣٣٢هـ).

علوية؛ نعيم:

بحوث لسانية(المؤسسة الجامعية للدراسات/ بيروت، ١٩٨٤م)

عمر؛ أحمد مختار

اللغة واختلاف الجنسين (ط١، عالم الكتب/القاهرة، ١٩٩٦م)

الغذامي؛ عبدالله محمد:

المرأة واللغة (ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، ١٩٩٦م).

ابن غلبون ؛ أبوالحسن طاهر بن عبدالمنعم المقري الحلبي(٣٩٩هـ):

التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد(ط١، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن، جدة ، ١٩٩١م.)

ابن فارس ؛ أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥ هـ):

- مقاييس اللغة، تحق. عبدالسلام محمد هارون(ط٢، مصطفى البابي الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٥م.)
- مجمل اللغة ،تحقيق:هادي حمودي، ط١ ،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٩٨٥م.

الفارسي ؛أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار(٣٧٧هـ):

- البصريات
- التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق:عوض بن حمد القوزي(ط١، مطابع الحسني/ الرياض،١٩٩٦م.)
- التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود(ط١، جامعة الرياض/ الرياض، ١٩٨١م.)
- الحجة في القراءات السبع
- المسائل المشكلة(البغداديات)، تحق. صلاح الدين السنكاوي (مطبعة العاني/ بغداد، ١٩٨٣م.

الفراء ؛ أبوزكرياء يحيى بن زياد (٢٠٧هـ):

- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالتواب(دار التراث/ القاهرة، ١٩٧٥م).

- معاني القرآن، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد علي النجار (ط١، مطبعة دار الكتب/ القاهرة، ١٩٥٥م.)

الفراهيدي؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(١٧٠هـ):

كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (بغداد / وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م)

الفهري؛ عبدالقادر الفاسي:

اللسانيات واللغة العربية (دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، ١٩٧٥م)

فندريس؛ ج:

اللغة، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص (مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة، ١٩٥٠ م)

الفيومي؛ أبو العباس أحمد بن محمد بن علي، (٧٧٠هـ):

المصباح المنير (مطبعة الحلبي/ القاهرة، ١٩٥٠م)

القاضي، عبدالفتاح عبدالغني(١٤٠٣هـ):

- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدري(دار الكتاب العربي/بيروت)

- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع(ط٥، مكتبة السوادي للتوزيع/ جدة، ١٩٩٩م.)

القرطبي؛ أبوعبدالله محمد بن أحمد الأنصاري(٦٧١هـ):

الجامع لأحكام القرآن (دار الكتب/ القاهرة، ١٩٦٧م).

ابن القواس الموصلي ؛ عبد العزيز بن جمعة بن زيد(بعد ٦٩٥هـ):

شرح ألفية ابن معطي، تحقيق: علي الشوملي(ط١، مكتبة الخريجي /القاهرة، ١٩٨٥م).

القوزي ؛ عوض حمد:

المصطلح النحوي(الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨١م)

القيسي ؛ أبو محمد مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ):

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق: محيي الدين رمضان(مجمع اللغة العربية /دمشق، ١٩٧٤م).
- التبصرة في القراءات، تحقيق: محيي الدين رمضان (ط١، معهد المخطوطات العربية/ الكويت، ١٩٨٥م).
- مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس(ط١، مجمع اللغة العربية/دمشق، ١٩٧٤م).

كثيّر عزّة ؛ كثير بن عبدالرحمن الخزاعي(١٠٥هـ):

ديوان كثيّر عزّة، تحقيق: إحسان عباس (دار الثقافة/ بيروت، ١٩٧١م.)

اللقاني ؛ رشيدة عبد الحميد:

التأنيث في العربية (دار المعرفة الجامعية/الاسكندرية، ١٩٩٠م).

المؤدب؛ القاسم بن محمد بن سعيد (٣٤٣ هـ):

- دقائق التصريف، تحق. أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن وحسين تورال (المجمع العلمي العراقي/ بغداد، ١٩٨٧م.)

- دقائق التصريف، تحق ودراسة. محمد سالم الهزاع (رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود/ الرياض، ١٩٨١م.)

ابن مالك؛ جمال الدين محمد(ت٦٧٢ هـ):

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر/ القاهرة، ١٩٦٧م.)

المبرد؛ أبوالعباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ):

- الكامل، تحقيق: محمد أبوالفضل إبراهيم(دار نهضة مصر/ القاهرة)

- المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي (وزارة الثقافة/ القاهرة، ١٩٧٠م).

- المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/ القاهرة، ١٩٦٣م.)

ابن مجاهد؛ أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس (٣٢٤هـ):

كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف (ط١، دار المعارف بمصر /القاهرة، ١٩٧٢م)

مجلة الأزهر، (ديسمبر ١٩٦٢م.)ج٥

مجلة الرسالة، العدد ٧٨٩ شوال ١٣٦٧ أغسطس ١٩٤٨م

مجمع اللغة العربية:

المعجم الكبير(مطبعة دار الكتب/ القاهرة، ١٩٧٠م.)

المرادي؛ ابن أم قاسم (٧٤٩هـ):

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن سليمان (مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة، ١٩٧٥م).

المزيني؛ حمزة بن قبلان:

مراجعات لسانية (ط١، مؤسسة اليمامة الصحفية/ الرياض، ١٤٢٠هـ) ج٢.

المطلبي؛ غالب فاضل:

في الأصوات اللغوية(وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد، ١٩٨٤م).

معجم أسماء العرب (ط١، جامعة السلطان قابوس/ مسقط، ١٩٩١م.).

المعري؛ أبوالعلاء أحمد بن عبدالله بن سليمان(٤٤٩ هـ):

رسالة الملائكة، تحق. لجنة من العلماء(ط٣، دار الآفاق الجديدة/ بيروت، ١٩٧٩م.

المغربي؛ عبدالقادر بن مصطفى(ت١٣٧٥هـ):

بين اللغة والنحو، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مطبعة وزارة المعارف العمومية/ القاهرة، ١٩٥٣م.)ص ص ٢٥٧- ٢٦٠.

المنصور؛ وسمية عبدالمحسن:

صيغ الجموع في القرآن الكريم(ط١، مكتبة الرشد/ الرياض، ١٩٩٩م.)

ابن منظور؛ محمد بن مكرم بن علي بن أحمد(ت ٧١١ هـ):

لسان العرب المحيط، عناية: يوسف خياط ونديم مرعشلي(دار لبنان العرب/ بيروت، د.ت.)

ابن منقذ؛ أسامة بن مرشد (٥٨٤هـ):

لباب الآداب، تحقيق: أحمد محمد شاكر (مكتبة السنة/ القاهرة، ١٩٨٧م.)

ميمون؛ محمد بن المبارك بن محمد(٥٩٦هـ):

منتهى الطلب من أشعار العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي (ط١، دار صادر/ بيروت ١٩٩٩م.)

النحاس؛ أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت٣٣٨هـ):

إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد (ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية/ بيروت، ١٩٨٥م.).

النعيمي؛ حسام سعيد:

الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني(وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد/ بغداد، ١٩٨٠م).

نور الدين؛ عصام:

مصطلح المحايد (ط١، الشركة العالمية للكتاب/ بيروت، ١٩٩٠م.)

النيلي ؛ تقي الدين إبراهيم بن الحسين(القرن السابع):

الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق: محسن بن سالم العميري (ط١، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ)

الهرمي ؛ عمر بن عيسى بن إسماعيل(٧٠٢هـ):

المحرر في النحو، تحقيق: منصور علي محمد عبدالسميع (ط١، دار السلام/ القاهرة، ٢٠٠٩م).

ابن هشام؛ أبومحمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله(٧٦١هـ):

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد(ط١٠، المكتبة التجارية الكبرى/ القاهرة، ١٩٦٥م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، بعناية محمد عبدالعزيز النجار (مطبعة السعادة/ القاهرة، ١٩٧٣م).

ابن هشام؛ عبدالملك بن أيوب (ت ٢١٣هـ):

- السيرة النبوية، تحقيق: همام سعيد ومحمد بن عبدالله أبو صعيليك(ط١، مكتبة المنار/ الزرقاء، الأردن، ١٩٨٨م.)

- سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم(مخطوط رقم ٦٥٧٩، جامعة الملك سعود)

ابن يزيد، الوليد(١٢٦هـ):

ديوان الوليد بن يزيد، جمعه: ف. جيربالي(المجمع العلمي العربي بدمشق/ دمشق، ١٩٣٧م.)

ابن يعيش ؛ موفق الدين يعيش بن علي(ت٦٤٣ هـ):

- شرح المفصل (دار الطباعة المنيرية/ القاهرة، د.ت.)
- شرح الملوكي في التصريف (ط١، المكتبة العربية/ حلب، ١٩٧٣م.)

فهارس

فهرس آيات القرآن

فهرس الأشعار والأرجاز